وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي

جامعة باجي مختار - عنابـة -

كلية الآداب والعلوم الإنسانيـة والإجتماعية

قسم علم الاجتماع

مدرسـة الدكتـوراه: المؤسسـات المجتمعيـة والتنميـة البشريـة

التخصص: التنمية البشرية والسكان

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر سكيكدة نموذجا

أطروحة مقدمة لنيـل شهـادة دكتوراه علوم في علم اجتماع

إعداد الطالب: عقون عبد الوهاب

إشراف الأستاذ: أ.ذ بوطوطن محمد الصالح

لجنـة المناقشـة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
سيف الإسلام شوية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	باجي مختار - عنابة -
محمد الصالح بوطوطن	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	باجي مختار - عنابة -
فوزي بومنجل	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	20 أوت 1955 - سكيكدة -
خالد بوشارب بولوداني	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	8 ماي 1945 - قالمة -
ندير بوحنيكة	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	الشادلي بن جديد - الطارف -

السنة الجامعية: 2020/2019

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique
Université Badji Mokthar –Annaba

Faculté des Lettres, Sciences Humaines Et Sociales

Département de Sociologie
Ecole Doctorale de sociologie Institutions societale et développement humain
Spécialité: développement humains et populations

Réf:……

Num:……

La croissance Démographique Et Problème Du Logement En Algérie

Modèle Skikda

Thèse En Vue De L'obtention Du Diplôme De Doctorat en sciences

Présentée Par: Aggoune Abdelouaheb

Encadré Par: Pr Mohamed salah boutouten

Nom et prénom	Grade	Qualité	Université
Chouia seifelislam	Professeur	Président	Badji Mokhtar –Annaba
Boutouten mohamed salah	Professeur	Rapporteur	Badji Mokhtar –Annaba
Boumenjel faouzi	M. conférence A	Mombre	20 Aoute 1955- skikda
Bouchareb bolodani khaled	M. conférence A	Mombre	8 Mai 1945 - Geulma
Bouhnika nadir	M. conférence A	Mombre	Chadli ben jdid- etaref

Année Universitaire : 2019 / 2020

شكر وعرفان

أحمد الله على منه وكرمه لإتمام هذا العمل وما توفيقي إلا بالله، ولما كان شكر الناس من شكر الله، أتشرف بتقديم جزيل الشكر وعميق الامتنان، إلى الأستاذ المشرف **محمد الصالح بوطوطن**، على تأطيره هذا العمل، أشكره على توجيهاته القيمة، ونصائحه الملائمة أشكره على تواضعه وسعة صدره فقد تعلمت من أفعاله مثلما تعلمت من أقواله و أفكاره.

كما أخص بالذكر الأستاذ المحترم **قيرة اسماعيل** والذي قدم لي الكثير من التوجيهات منذ البدايات الأولى في إعداد هذا العمل المتواضع، فمن هذا المنبر أحمل أسمى عبارات الشكر والاحترام له سائلا الله أن يحفظه ويرعاه ليكون لي سندا في باقي مشواري الأكاديمي والعلمي.

دون أن أنسى الترحم على الدكتور سلهاط إبراهيم سائلا الله أن يتغمده برحمته الواسعة ويسكنه فسيح جنانه، والذي وضع في شخصي المتواضع كامل الثقة منذ نزولي عليه طالبا للعلم بمدرجات جامعة 20 أوت 1955.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل أساتذتي بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة باجي مختار عنابة، وكل من قدم لي يد العون ولو بكلمة طيبة لإنجاز هذا البحث المتواضع.

إهداء

إلى من ربتني على حب العلم، و أورثتني تقديس الكتاب والقلم، إلى من حملتني وهنا على وهن، وظلت ترقب خطواتي فما يزيدها نجاحي إلا فرحا وفخرا، إلى من كانت قنديلا أنار دربي، وتعبت في هذه الدنيا لأجلي، إلى من كانت دوما رمزا للصبر والعطاء والحب والحنان، إليك أمي الغالية وتاج رأسي، فقد عجزت الكلمات عن وصفك، أهدي لك هذا العمل.

إلى من علمني الصبر مع العمل، والقناعة مع القلة، والكرامة مع الحاجة، والعزة مع الضعف إلى من يشد دوما عضدي ويشد أزري في لحظات ضعفي، إلى رمز الشموخ أبي الغالي، وإلى كل أفراد العائلة لمين، حبيب، بلال، حمزة، هيثم، أنيس وأكرم، عز الذين علي، زهير، إلياس، محمد، أحمد، محمد ساجد، وأخواتي ليندة، نادية، سهام، هاجر نسيمة، هبة، لجين، نورهان، آلاء ومنة الله.

إلى الدكتور يوسف بزنيار والدكتورة خديجة بوخالفة وكل الأصدقاء والأحباب الذي لم يخطهم قلمي ويعرفون مكانتهم عندي، وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا العمل.

نسيم

ملخص الدراسة باللغة العربية:

عنوان الدراسة: النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر (سكيكدة نموذجا)

إعداد الطالب: عقون عبد الوهاب

إشراف: أ.د بوطوطن محمد الصالح

تهدف الدراسة الراهنة في مجملها إلى إبراز أهمية النمو الديمغرافي كأحد المتغيرات الأساسية المرتبطة بمشكلة الإسكان في الجزائر وبالتالي تشخيص الواقع الفعلي للظاهرة محل الدراسة؛ من خلال التقصي العلمي والكشف عن طبيعة العلاقات الارتباطية بين أبعادها "بمدينة سكيكدة".

ومن أجل تدعيم الخلفية النظرية وتحقيق الأهداف العامة للدراسة والتحقق الإمبريقي من مؤشراتها، تم بناء نموذج افتراضي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيراتها، تم اختيار المنهج الوصفي لتوافقه مع أهداف وطبيعة الدراسة من أجل معالجة هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة، كما تم أيضا الاستعانة بالإستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات، تكونت من أربعة محاور رئيسية أي بما مجموعه (38) سؤال، وزعت على عينة بلغ عددها (220) مفردة من مختلف الفئات الاجتماعية، استرد منها (173) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي.

بعد عملية الحصول البيانات من أفراد العينة تم تصنيفها ومعالجتها وتحليلها باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية كمعامل التربيع كاي ومعامل التوافق والارتباط بالاعتماد على النسخة 22 من برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss)، خلصت الدراسة في مجملها إلى العديد من النتائج من أهمها:

ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات النمو الطبيعي للسكان وزيادة احتياجاتهم السكنية.

ـ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات هجرة السكان وزيادة طلبهم على المساكن.

ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي للأسرة والقدرة على امتلاك المسكن.

الكلمات المفتاحية: النمو؛ النمو الديمغرافي؛ المشكلة؛ الإسكان.

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية:

Croissance démographique et problème du logement en Algérie. (Wilaya de Skikda comme modèle)

Préparé par l'étudiant: Aggoune Abdelouahab
Supervisé par: Pr. Boutouten Mohamed Saleh

L'étude vise à mettre en évidence l'importance de la croissance démographique comme l'une des variables essentielles qui expliquent le problème du logement en Algérie, se qui implique, pouvoir diagnostiquer la réalité réelle du phénomène en question, à travers une enquête scientifique et la révélation de la nature des relations de corrélations statistiques entre ces déférents dimensions "dans la ville de Skikda".

Afin d'atteindre les objectifs de l'étude et la vérification empirique de ses indicateurs, il a été adopté la méthode descriptive pour traiter le sujet de l'étude de ses différents aspects, un modèle hypothétique a été également prévu qui clarifie la nature de la relation entre ses variables, et afin de collecter les informations, le questionnaire a été utilisé comme un outil de collecte de données, il se compose de quatre axes principaux comprenant et contient (38) questions qui ont été distribuées à une catégorie de (220) personnes de différents groupes sociaux, et dont (173) questionnaires valables pour l'analyse statistique ont été restitués. Le traitement des données a été effectué à l'aide d'un programme de progiciels statistiques pour les sciences sociales (SPSS).

L'étude a abouti à un ensemble de résultats, notamment:

- Il existe une relation d'une signification statistique entre les taux de croissance naturelle de la population et l'augmentation de leurs besoins de logement.
- Il n'existe pas une relation d'une signification statistique entre les taux d'émigration de la population et l'augmentation de leurs demandes de logement.
- Il existe une relation d'une signification statistique entre le niveau économique de la famille et la capacité d'acquisition du logement.

Mots clés: croissance, croissance démographique, problème du logement, Algérie

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية:

Growth population and housing problem in Algeria (Model of Skikda)

Elaborated by: Aggoune Abdelwahab
Supervised by: Pr Boutouten Mohamed Saleh

This study aims to identify the importance of population growth as one of the most important variables which explain the housing problem in Algeria, and to diagnose the actual reality of this phenomenon. Through a scientific investigation and revealing the nature of the relational relationships between its dimensions in "Skikda city".

In order to achieve the objectives of the study and for the empirical verification of its indicators, the study relied on the descriptive method to treat the subject of study in its different aspects, furthermore, a hypothetical model was constructed to show the nature of the relationship between its variables, and for the collection of information, the questionnaire was used as a collection tool of data. The latter which consisted of four main axes made up of (38) questions, and it was distributed over a sample of (220) individuals from different social groups. The study knows a Retrieval of (173) valid forms. For statistical analysis, the data were processed using Statistical Packages for Social Sciences (SPSS).

The study concluded a set of results:

- There is a statistically significant relationship between the natural growth rates of the population and the increase in their housing needs.
- There is no statistically significant relationship between the emigration rates of the population and the increase in their demand for housing.
- There is a statistically significant relationship between the economic level of the family and the ability to own the house.

Key words: growth, population growth, housing problem, Algeria

مقـدمـــة

مقدمـــــة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد العالم المعاصر العديد من التغيرات الكبرى، مما نتج عنها اضطرابات في شتى المجالات، وفي ظل تدهور أوضاع العديد من الدول برزت جملة من الاختلالات والتناقضات بشقيها السياسي والاجتماعي، التي أفرزت بدورها العديد من المشاكل وفي مقدمتها النمو الديمغرافي السريع، هذا الأخير الذي انعكست آثاره على تركيبة ونوع سكان العالم من حيث العدد والكثافة والتوزيع.

حيث تشير دراسات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية أن جزءا كبير من دول العالم تزايد بوتيرة سكانية سريعة، حيث بلغ إجمالي السكان في سنوات التسعينات حوالي 5.3 مليار نسمة، ليرتفع بعدها مباشرة سنة 2010 إلى 6.8 مليار نسمة، ليتجاوز سنة 2020 حوالي 7.7 مليار نسمة، وقد تصدرت الترتيب كل من قارة آسيا، ثم إفريقيا وآخرها أوروبا.

هذه الزيادات الكبيرة المسجلة دفعت بالعديد من الدول والحكومات إلى التفكير في إصلاحات جذرية وعميقة، مست الجانب السياسي الاقتصادي والاجتماعي من خلال تشجيع الباحثين والمتخصصين للقيام بدراسات علمية وأكاديمية لتشخيص الواقع الفعلي للحراك السكاني والبحث في حلول ناجعة للتحكم في الزيادات السكانية المعتبرة والمرتبطة أساسا بمخططات التنمية التي تزامنت مع الثورة الصناعية والرقمية والتي بدورها تساعد صناع القرار فيما بعد لتبني العديد من السياسات التي تهدف إلى إقامة توازن بين أعداد السكان وحاجياتهم اليومية المختلفة، التي ترتبط أساسا ببرامج التنمية البشرية والمستدامة، وحق الأجيال المقبلة في الاستفادة من جميع الحقوق والثروات بما يكفل لها الحق في التعليم والصحة والمسكن اللائق وفق ما نصت عليه العهود والمواثيق الدولية.

وبعد التحولات الجديدة ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل العالقة، ظهرت العديد من البرامج والنماذج الدولية في قطاع السكن والسكان، التي عملت على التحكم في أعداد السكان في مقابل توفير السكنات اللائقة لهم، إذ عملت كبرى الدول على توجيه اقتصادياتها إلى مجال المال والأعمال حيث ظهرت العديد من المشاريع الرائدة في المجال السكني والتي خصصت ميزانيات كبيرة بهدف الاستثمار في المجال العقاري عن طريق إنجاز مشاريع سكنية ضخمة وفق معايير علمية وعالمية، وتوجيه الأنظار إلى البناء الاجتماعي والتركيبة البشرية وتحقيق الاستقرار والتوازن بين مختلف الفئات الاجتماعية.

ومند تلك الفترة اعتبر النمو الديمغرافي من بين المتغيرات الأساسية التي لها علاقة مباشرة بمشكلة الإسكان، والتي تجسدت في ظهور العديد من المظاهر السلبية وانعكست آثارها على النسيج العمراني والبناء الاجتماعي بمختلف مكوناته، وبروز ظاهرة التزاحم والاكتظاظ الناتج عن معدلات الزيادة الطبيعة للسكان وتدفق حركات الهجرة من الريف إلى المدينة مما أدى ظهور العشوائيات والأحياء الفقيرة والمتخلفة على هوامش المدن بحثا عن العمل والمسكن والظروف المعيشية الأحسن، مما أدى إلى ظهور تجمعات سكانية راقية تتوفر على كل المرافق والخدمات، وتجمعات فقيرة تسكن في أحياء متخلفة بجانبها تستغل فيها الجيوب الشاغرة من أجل إقامة مساكن فوضوية وغير مهيكلة، فظهرت البيوت القصديرية وانتشرت الهامشية ومظاهر الفقر والحرمان.

ونظرا للأهمية العلمية والمعرفية لمتغير النمو الديمغرافي وارتباطه الوثيق بمشكلة الإسكان ظهرت الحاجة الملحة إلى البحث والتقصي العلمي لمعرفة العلاقات الارتباطية بينهما، كما ظهرت العديد من النقاشات العلمية بين الباحثين والمتخصصين في مختلف الدوائر العلمية ومراكز البحث في فترات زمنية متباعدة ووفق سياقات وأطر علمية ومعرفية متباينة، حيث تبنت في ضوئها العديد من الدول توصيات الباحثين في مختلف المؤتمرات الدولية وحقول المعرفة الإنسانية في كل من أمريكا وألمانيا وإنجلترا، هذه الأخيرة التي توصلت إلى نتائج ميدانية مذهلة على يد كل من آدم سميت ولويس مورغان وانجلز إذ فسروا نتائج بحوثهم الميدانية انطلاقا من بعد اقتصادي، كما أكدوا على ضرورة التحكم في الزيادات السكانية التي يترتب عليها نفقات باهظة تنعكس آثارها على خزينة الدولة والتي تؤدي على جملة من الاختلالات وفي مقدمتها تدهور المستوى الاقتصادي للأسر، مما يضطرون إلى الهجرة نحو المدن طلبا للعمل والمسكن والبحث عن ظروف معيشية أحسن، مما دفع العديد من الدول إلى مراجعة العديد من المفاهيم المتعلقة بالمسألة السكانية والمتمثلة أساسا بنوعية الغداء ومعدلات الزيادة الطبيعية للسكان وحركات الهجرة والتوزيع حسب الكثافة والعدد داخل وخارج المناطق الريفية والحضرية، والتي انعكست بشكل عام على الاحتياجات السكنية وزيادة الطلبات على المساكن من خلال تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر والذي مثل غحدى العقبات الأساسية امام السكان للحصول على قطعة أرض أو ملكية مسكن ونظرا لظروف الدولية والتغيرات التي عرفتها البيئة الوطنية جاءت دراستنا الراهنة والموسومة بـ "**النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر**" والمكتسية قيمة علمية ومعرفية، ومتخذة من مدينة **سكيكدة** نمودجا لها، والتي هدفت إلى تشخيص الواقع الفعلي لمتغيرات الدراسة ومعرفة العلاقة الارتباطية

بينها، واشتملت الدراسة عامة على جانبين الأول نظري والثاني ميداني، حيث قسم الجانب النظري على أربع فصول، وجاء الفصل الأول بعنوان "**الإطار النظري والمعالجة المنهجية للدراسة**" متضمنا مبررات اختيار الموضوع، إشكالية الدراسة، التأصيل النظري للجهاز المفاهيمي، أما المعالجة المنهجية فتشتمل على مجالات ومنهج الدراسة، نمط التحليل المستخدم، أدوات جمع البيانات، عينة الدراسة وطريقة اختيارها وخصائصها، لننتقل إلى فرضيات الدراسة حيث اشتملت على فرضية رئيسية وثلاث فرضيات جزئية، ونختم الفصل بمصادر الدراسة، أما الفصل الثاني فجاء بعنوان" **الاتجاهات الفكرية والأنساق النظرية في دراسة النمو الديمغرافي**" حيث افتتحنا الفصل بتمهيد والذي كان بمثابة مدخل ثم تطرقنا إلى "السياقات الفكرية السوسيولوجية والنظرية لدراسة النمو الديمغرافي" والتي حاولنا من خلالها الإشارة إلى التصورات التي قدمها الباحثون الأوائل حول مسألة النمو الديمغرافي والتي انطلقت من تسلسل تاريخي للفلاسفة الصينيين مرورا بأفكار مختلف المفكرين ووصولا إلى أعمال العلامة العربي عبد الرحمان ابن خلدون بداية من الحضارة البابلية والصينية واليونانية والرومانية والعربية مجسدة في أفكار ياقوت الحموي، لننتقل إلى العنصر الثاني والمعنون "**العناصر التحليلية المكونة للاتجاهات النظرية في دراسة النمو الديمغرافي**" حيث انطلقنا من الزخم النظري الموجود في هذا المجال، بإلقاء الضوء على مختلف الرؤى والمقاربات النظرية، التي حاولت تقديم تفسيرات علمية مقننة لظاهرة النمو الديمغرافي، وقد تم تقسيم هذا التراث النظري وفق عدة معطيات، في دراستنا حيث انطلقنا في تحليلنا من خلال التقسيم التاريخي الذي صنف للنظريات من كلاسيكية إلى النظريات المعاصرة، مركزين على أهم الإسهامات النظرية في كل مرحلة من المراحل التاريخية والتطرق إلى مختلف الأدبيات والمدارس النظرية، لننتقل إلى "**عناصر الاتفاق والاختلاف في الرؤى النظرية لدراسة النمو الديمغرافي**" حيث قمنا من خلال مختلف السياقات النظرية التي تناولناها بتوضيح مختلف التفسيرات التي قدمت حول النمو الديمغرافي، ويمكن القول أننا وجدنا بعض من أوجه التشابه في الطرح، والكثير من التصورات في عناصر الاختلاف ثم نختم الفصل بخلاصة تلخص ما جاء في هذا الفصل النظري، أما الفصل الثالث فقد عنون بـ "**الأطر النظرية والمعرفية لدراسة مشكلة الإسكان**" والذي ارتبط بالمتغير التابع للدراسة، حيث افتتحنا الفصل بتمهيد، ثم انتقلنا إلى" **التصور الفلسفي والنظري لمشكلة الإسكان**"، حيث تطرقنا إلى الإسكان باعتباره قيمة إنسانية واجتماعية، والذي كان محل نقاش ودراسة من قبل الفلاسفة الذين وضعوه في سياقات متعددة، وقد ارتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة المجتمعية، لذلك ارتأينا تسليط الضوء على بعض الأفكار المتعلقة به من أجل توضيحه بشكل أعمق، قبل الخوض فيه كمفهوم واتجاه نظري، والذي أصبح فيما بعد مؤشرا من مؤشرات التنمية

المستدامة، وحاولنا من خلاله إلقاء نظرة عامة عن **مشكلة الإسكان** والبدايات الأولى للإنسان في محيطه الاجتماعي، لنتطرق إلى" **الاتجاهات النظرية في دراسة مشكلة الإسكان**" حيث تناولنا المداخل النظرية المفسرة له بهدف التقصي العلمي، ونظرا للزخم الهائل الذي يفسره باعتباره متغيرا تابع في دراستنا، فقد حاولنا التركيز على ما يتماشى معها، حيث قمنا باستخلاص مختلف العناصر التحليلية لمختلف الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع الإسكان في سياقه السوسيولوجي، لننتقل إلى "عناصر الاتفاق والاختلاف في الرؤى النظرية لدراسة مشكلة الإسكان" من خلال مختلف السياقات النظرية التي تناولناها حاولنا توضيح مختلف التفسيرات التي قدمت حول مشكلة الإسكان، حيث وجدنا بعض أوجه التشابه في الطرح، الكثير من رؤى الاختلاف، لنختم الفصل بخلاصة لخصت كل ما جاء فالفصل الثالث، لننتقل على آخر فصل نظري والموسوم بـ "**البعد الإمبريقي المتعلق بمتغيري النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان**" حيث افتتحنا الفصل بتمهيد، ثم تطرقنا إلى مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير المستقل ثم الدراسات المرتبطة بالمتغير التابع وفق محك منهجي اشتمل على الدراسات الأجنبية والعربية والوطنية، تم وكان هدفنا تقديم مجموعة من الدراسات المشابهة لموضوع الدراسة، حتى يتسنى لنا الكشف عن نقاط التشابه والاختلاف، مع التركيز على مختلف الجوانب التي ثم الاستفادة منها وختمنا الفصل بخلاصة.

أما الباب المنهجي فقد اشتمل على فصلين حيث جاء الفصل الخامس بعنوان "عرض وتحليل نتائج الدراسة" حيث بدأنا الفصل بتمهيد كمدخل للفصل ثم تطرقنا من خلاله إلى عرض وتحليل النتائج من خلال عرض الجداول الإحصائية التي اشتملت عليها الدراسة، والتي تمثلت أساسا في الجداول البسيطة والتي توزعت على محاور الاستمارة ، من خلال عرض النتائج بالاعتماد على الأسلوب الكمي معا تحليلها في ضوء الأطر النظرية والمعرفية والشواهد الميدانية وفي الأخير ختمنا الفصل بخلاصة لما جاء فيه، ثم انتقلنا مباشرة إلى الفصل السادس والموسوم بـ " مناقشة وتفسير نتائج الدراسة" حيث مهدنا لهدا الفصل لننتقل إلى مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات الجزئية والدراسات السابقة والأطروحات النظرية ثم عرضنا النتائج العامة للدراسة، لننتقل إلى التوصيات وخاتمة الدراسة، لتأتي بعدها قائمة المصادر والمراجع وقائمة الملاحق.

الجانب النظري للدراسة

الفصـل الأول:

الإطــار التصوري والمعالجة المنـهجيـة.

تمهيد

يعتبر النمو الديمغرافي من بين أهم المواضيع التي شكلت اهتمام من قبل الدراسات السكانية الحديثة، في محاولة للإجابة على جملة من التساؤلات المرتبطة بالسلوك الفردي والجماعي داخل المجتمع، والبحث عن مختلف الأسباب التي تؤثر فيه، وذلك بغرض فهمه وتوجيهه بما يخدم مصلحة المجتمع والدولة، ودون إغفال مصلحة وأهداف الأفراد وطموحاتهم في نفس الوقت.

وهكذا بدأ الاهتمام بالعديد من المواضيع مثل النمو الديمغرافي، الخصوبة، الهجرة، المستوى الاقتصادي للأسرة وغيرها من المواضيع التي قد تساهم في فهم وتحليل تفاعلات السلوك البشري داخل الأسرة والمجتمع، وتوجيهها بما يضمن نجاح برامج التنمية الشاملة.

لهذا جاءت الدراسة الراهنة كمحاولة لتقديم إطار نظري يبحث في جوهر العلاقة بين متغيرات الدراسة بمدينة سكيكدة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الفصول النظرية والميدانية، إذ جاء الفصل الأول والموسوم بـ"الإطار التصوري والنظري للدراسة".

إذ ينظر إليه في علم المنهجية، وخصوصا في الدراسات السوسيولوجية، على أنه الفصل التمهيدي والقاعدة الأساسية للبحث مهما كان موضوعه ومجاله، ومن خلاله يحدد الباحث تصوره العام حول موضوع الدراسة، كما تبرز أيضا أهمية هذا الفصل في احتوائه على مجموعة من العناصر التي يفترض تواجدها في البحث السوسيولوجي، وتتمثل أولى هذه العناصر في مبررات اختيار الموضوع، إضافة إلى عرض مختلف الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء هذه الدراسة، في إشارة إلى الأهمية العلمية والإمبريقية لموضوع الدراسة، لتأتي بعدها مرحلة صياغة المشكلة البحثية وفق أطر منهجية ونظرية، ثم مرحلة التأصيل النظري للمفاهيم الإرتكازية والتكميلية، والتي في ضوئها يتم تحديد المفاهيم بشكل دقيق، ليصل إلى بناء تصور افتراضي حول متغيرات الدراسة، ثم الانتقال مباشرة إلى المعالجة المنهجية للدراسة.

وبشكل عام وضمن السعي للبحث في موضوع النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر سنحاول بداية من خلال هذا الفصل تقديم بناء نظري وتصوري معتمدين على مراحل أساسية تبدأ أولا بتحديد أهمية ومبررات اختيار الموضوع.

1 ـ أهمية ومبررات الدراسة.

مما لا شك فيه أن المجتمع الجزائري شهد تغيرات واسعة النطاق، ساهمت بشكل أو بآخر في إحداث تغير على مستوى النسيج الاجتماعي والعمراني للمدينة، وهو ما أفرز جملة من المشاكل الديمغرافية والحضرية من مظاهرها، ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وزيادة الحاجيات السكنية لدى الأفراد، وهجرة جماعية من الريف للمدينة وزيادة معدلات الطلب على المساكن والتي أثرت بشكل واضح على المستوى الاقتصادي للأسر من خلال عدم قدرتها على امتلاك مسكن لائق، وهو ما دفع الحكومات لبدل جهد أكبر قصد تشخيص الواقع وإيجاد حلول مرحلية للمشكلة على اعتبار أن الفرد والأسرة هما محوري برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما دلت عليه مختلف الدراسات التي أجريت في مجال البحث السوسيولوجي.

وعليه نجد الدول ذات الاقتصاديات الكبرى تسعى جاهدة إلى إيجاد الآليات والاستراتيجيات العلمية والميدانية بهدف تحقيق المواءمة في السياسات السكانية والسكنية وذلك إيمانا منها بأهمية النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان. وهكذا تكتسب الدراسة أهمية علمية انطلاقا من كونها محاولة علمية متواضعة، تسعى إلى إثراء البحث العلمي والمكتبي وفق إطار نظري وميداني يساعد الباحثين لاحقا على مواصلة الدراسات المعمقة والتي تكون أساسا للقيام بدراسات مستقبلية.

إذن وبالموازاة مع ما ذكر سابقا يمكن تلخيص أهمية ومبررات اختيار موضوع النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان فيما يلي:

ـ **مبررات معرفية:** بالرغم من صعوبة تتبع مراحل النمو الديمغرافي، إلا أنه يعتبر شيء أساسي في أي مجتمع لهذا فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من أهمية هذا المتغير في حد ذاته، فهو يعد أحد المتغيرات المعقدة والمتشابكة، لأن الباحث في دراسته لهذه الظاهرة الديمغرافية يتعامل مع مؤشرات مجردة، ونفس الشيء ينطبق على متغير الإسكان، فهو بدوره ظاهرة حضرية لا يمكن تحديد أبعادها، أو تجسداتها بشكل واقعي، حيث تظل فكرة غامضة لدى الكثيرين، وقد لا يفهم معناها الحقيقي إلا عدد قليل من الباحثين والمتخصصين في هذا المجال.

ـ **مبررات نظرية:** من خلال وجود مجموعة من الأدبيات النظرية والمعرفية من كتب ومقالات رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه سواء كانت ورقية أو إلكترونية التي تناولت متغيري الدراسة ورغم قلتها، أصبح لزاما علينا دراسة هذا الموضوع رغم خصوصيته باعتباره أحد أهم المواضيع المتداولة والتي تؤثر بشكل أو بآخر على البناء الاجتماعي واستقراره.

ـ **مبررات إمبريقية:** بمعنى إمكانية تناول هذه الدراسة ميدانيا من خلال البحث في "النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر" واتخاذ مدينة سكيكدة كنموذج إمبريقي، وذلك من خلال الاعتماد على الخطوات العلمية والأدوات المنهجية المناسبة.

وبهذا فإن موضوع النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر اختيرت كدراسة ببعديها النظري والميداني وبدافع رغبة شخصية نابعة من قناعة حقيقة، مفادها أن النمو الديمغرافي بمتغيراته المعقدة والمتشابكة يعتبر من أهم المتغيرات الرئيسية التي لها دور كبير في برامج التنمية المستدامة والتي من شأنها أن تخرج المجتمع من المشكلات التي يتخبط فيها خصوصا في ظل الأوضاع المختلفة التي عرفتها البلاد، وما صاحبها من تغيرات في شتى المجالات، إضافة إلى كونه من المواضيع السوسيولوجية المحورية في النقاشات العلمية والأكاديمية وهو ما حرك فضولنا العلمي للبحث في الأسباب الظاهرة والكامنة المفسرة للظاهرة والنتائج المترتبة عنها بطريقة سوسيولوجية، كما أن التغيرات على مستوى البناء والتركيبة البشرية للأسر أفرز مشكلة إسكانية أثرت على الوجه الحضري للمدينة بشكل عام، وهو ما يعتبر مسألة جوهرية وضرورة علمية لمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط النمو الديمغرافي بمشكلة الإسكان في الجزائر.

وتأسيسا لما سبق ذكره، ننتقل إلى العنصر الموالي في محاولة إلى تحديد أهم الأهداف البحثية التي تسعى الدراسة الراهنة لتحقيقها.

2 ـ أهداف الدراسة.

لا يمكن أن يخلو أي بحث أو دراسة علمية من أهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها فالأهداف تعتبر ضرورية، فمن خلالها يستطيع الباحث إبراز وتحديد إسهاماته، ومختلف الإضافات الجديدة التي توصل إليها في مجال بحثه.

وتبرز أهمية الأهداف في الدراسات والأبحاث العلمية باعتبارها، الأساس والمعيار الذي يحكم على الباحث من خلاله، فكلما كانت الأهداف واضحة ودقيقة ولها صلة وثيقة بالمشكلة البحثية وقابلة للتحقق ميدانيا، كلما كان البحث ذو قيمة علمية ومعرفية، وكلما كانت غامضة وبعيدة عن المحاور الأساسية للمشكلة البحثية كلما كان صعب التحقق منها، وهذا ينقص من القيمة العلمية للبحث والباحث.

وعليه بعد استعراضنا لأهمية ومبررات اختيارنا لموضوع "النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر"، نطمح من خلال هذا العنصر إلى محاولة تحديد مجمل الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وذلك من خلال الاستعانة بالتراث النظري لمختلف الأبحاث والدراسات التي تناولت متغيري الدراسة.

إذن وفي ظل معايشتنا للمجتمع الجزائري، ممثلا في مدينة سكيكدة، ومن أجل الإحاطة بأبعاد المشكلة، فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر في ضوء الأدبيات المتوفرة لدينا، وذلك من خلال تحليل المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية قصد الوقوف على أبعاد الظاهرة، وعليه حددت الأهداف الجزئية للدراسة على النحو التالي:

- التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين النمو الطبيعي للسكان وزيادة احتياجاتهم السكنية.
- التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين معدلات هجرة السكان وزيادة طلباتهم على المساكن.
- التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين المستوى الاقتصادي للأسرة والقدرة على امتلاك المسكن.

3 ـ إشكالية الدراسة:

عرف المجتمع الإنساني العديد من التحولات، ساهمت في تغير البناء الاجتماعي للعديد من البيئات العالمية بمختلف عناصرها ومكوناتها، وقد شملت أيضا ظاهرة التغير العديد من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والتي أفرزت بدورها العديد من المشكلات الاجتماعية عامة والديمغرافية خاصة، من أبرزها ظاهرة النمو الديمغرافي، هذا الأخير اعتبر أحد المتغيرات الجوهرية التي أثارت انتباه الساسة وعلماء الاقتصاد وشكلت محور النقاشات العلمية المختلفة لدى الدارسين والمتخصصين وواضعي البرامج التنموية الشاملة في مختلف الدوائر العلمية ومراكز البحوث العلمية.

وفي سياق متصل؛ وبعد نهاية تسعينيات القرن الماضي، شهد العالم المعاصر نموا ديمغرافيا سريعا انعكست آثاره على تغير تركيبة السكان عبر العالم، حيث بلغ عددهم آنذاك حوالي 5.3 مليار نسمة، ليرتفع بعدها مباشرة في سنة 2010 إلى 6.8 مليار نسمة، كما سجل أيضا سنة 2014 وبالتزامن مع الذكرى السنوية لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تجاوز إجمالي عدد السكان 7 مليار نسمة، وقد وصل عدد السكان إلى غاية 2 أفريل 2020 إلى ما يقارب 7.7 مليار نسمة، بعدد مواليد بلغت 19.3 مليون نسمة[1]، وبهذه الوتيرة المتسارعة يتوقع ارتفاع نمو سكان العالم إذا استمر وفق مساره هذا ليبلغ 9.6 مليار نسمة بحلول 2050 حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة للسكان والتنمية، وتتصدر هذا الترتيب قارة آسيا، ثم إفريقيا، وبعدها أوروبا.[2]

وبالحديث عن التغيرات التي مست البيئة الوطنية فالجزائر كغيرها من دول إفريقيا تحتل المرتبة 34 عالميا والتي بلغ عدد سكانها 43.7 مليون نسمة، وقد تأثرت بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الدولية منها والإقليمية إذ اعتبرها الديمغرافيون عاملا ساهم في تغير بنائها الاجتماعي وهرمها السكاني، ومند ذلك الوقت بدأ الحديث عن النمو الديمغرافي وانعكاساته بشكل مباشر على مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، إذ شكلت محور عمل مخطط الحكومة، وبناءا على تقرير الديوان الوطني للإحصائيات التي نشرته وكالة الأنباء الجزائرية على موقعها الرسمي، عرف الهرم السكاني الجزائري نموا ديمغرافيا معتبرا بلغ 43.5 مليون نسمة بداية من جانفي 2019 ليصل إلى 43.8 مليون نسمة في أول جانفي 2020.

وقد ظهر قلق شديد لدى الحكومة الجزائرية اتجاه عدد وحركة السكان، والذي يرجع إلى العديد من العوامل في مقدمتها ارتفاع نسب المواليد وانخفاض نسب الوفيات، إضافة إلى ارتفاع أمل الحياة حيث بلغ 77.5 سنة، وحركات الهجرة الداخلية والخارجية، وتزايد معدلات الزواج والطلاق المتفشية في المجتمع الجزائري وقد اعتبر محور للنقاش وضمن أولويات الحكومة، حيث بادرت السلطات بتفعيل جملة من الإصلاحات وتبني العديد من السياسات السكانية قصد التحكم في معدلات الزيادة الطبيعية وحركات الهجرة، وقد كان أبرزها البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي سنة 1983، واعتبر هذا الأخير ميثاق وطني للتخطيط السكاني والتنظيم العائلي، الذي يقوم على مراقبة الحمل ومتابعة الأطفال بعد الولادة وقبل بلوغهم الست سنوات في إطار

[1] منظمة الصحة العالمية: إحصاءات العالم من 1 جانفي إلى غاية 2 أفريل 2020.
[2] مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإقتصادية والإجتماعية: تقرير موجز حول رصد السكان في العالم، الأمم المتحدة 2014، ص ص 1-3.

الترقية الصحية الأولية وضمن سياسة مجانية العلاج وكذا مكافحة وفيات الأمومة والطفولة[1]، إضافة إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من 2010 إلى غاية 2030، وتمثل هدفه الأساسي التحكم في تيارات الهجرة والوافدين الجدد إلى المدن عن طريق تجديد السياسة الوطنية للتخطيط الإقليمي والقضاء على الاختلالات في تموقع السكان وتوزيع الأنشطة.[2]

وبعد التحولات الديمغرافية الجديدة تغيرت النظرة اتجاه البناء الاجتماعي والتركيبة البشرية للمجتمع إذ اعتبر النمو الديمغرافي من بين المتغيرات الآنية التي لها علاقة مباشرة بزيادة مشكلة الإسكان، وقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة الاكتظاظ والتزاحم داخل المدن، وانتشار العشوائيات والأحياء المتخلفة على هوامشها وكذا تغير النسيج العمراني، هذا الأخير ساهم في تعقيد البناء الحضري بمختلف مكوناته الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية والخدماتية.[3]

فمند وجود الإنسان وهو بحاجة إلى مسكن يؤويه من عوارض الطبيعة، إذ أنه لم يستطيع تحقيق إشباعاته وتأمين حاجاته بمفرده، إلا عن طريق التعاون مع الجماعات التي تساعده على فرض وجوده وتعويض كل نقص يهدد بقاءه واستمراره، وقد ظل المسكن محور اهتماماته فعمل على تصميمه وتحسين نوعه وشكله ولونه حتى يتماشى مع متطلبات عصره وراحته النفسية ورفاهيته الاجتماعية، بهدف التفاعل مع بيئته وبني جنسه، وقد ارتبط تقدير حاجاته السكنية بزيادة عدد أفراد أسرته، وبحاجته للعمل والمسكن، إضافة إلى اتجاهه للهجرة من الريف إلى المدينة، ما جعله يلجأ إلى العديد من الإجراءات التنظيمية للحصول على بطاقة إقامة عن طريق عقود الإيجار أو تصريحات الإيواء قصد الحصول على وثيقة وتبرير مكان سكنه، مما أدى إلى ظهور شبكات موازية تقف وراء تيارات الهجرة مستغلين الفراغ القانوني للاستيلاء على الفضاءات الحكومية وبيعها للسكان مقابل مبالغ مالية، وقد أفرز ضغطا على المناطق السكنية بظهور الأنماط السكنية المتخلفة بها عن طريق الاستخدام اللاعقلاني للأراضي الحضرية واستغلال المساحات الخالية أو ما يعرف بالجيوب الحضرية، من أجل بناء المساكن الفوضوية والتوسع الرأسي والأفقي للمدن، كما انعكس أيضا على السوق الإسكانية التي لا تستجيب بشكل مرضي للطلب المتنامي للوحدات السكنية نتيجة المضاربة في أسعار الوحدات السكنية وغياب التخطيط الإسكاني والتوزيع الجغرافي للسكان، وقد تطلب معالجة مشكلة الإسكان ضرورة وضع خطة عامة تتجسد في وضع برامج وسياسيات إسكانية تهدف إلى متابعة ومعرفة العلاقة المتبادلة بين الخصائص السكانية وحاجيات السكان من السكن[4]، وأشارت التقارير الأممية إلى أن عدد الأشخاص الذين لا يعيشون في أماكن غير لائقة عبر العالم يقدر بـ 850 مليون نسمة وقد يرتفع عددهم إلى مليار نسمة بحلول سنة 2020، أما القيمة الإجمالية للعقارات فقد وصلت إلى 60% من الأصول العالمية أي بقيمة 217 ترليون دولار، حيث تمثل ثلاثة أرباعها وحدات سكنية.

[1] حياة بوتفنوشات: الوضعية الديمغرافية في الجزائر والصحة الإنجابية، مجلة آفاق لعلم اجتماع، العدد 1، الجزائر، د س ن، ص 215.
[2] نور الدين يوسفي: المخطط الوطني لتهيئة الإقلسم وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن، مجلة الحقوق والحريات، العدد، الجزائر، د س ن، ص 433.
[3] قسم الدراسات وتقييم السياسات الإسكانية: أثر التغيرات الديمغرافية على السياسات الإسكانية في تلبية الحاجات السمنية، الأردن، 2012، ص4.
[4] عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والاسكان: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2007، ص 34.

وفي ذات السياق، وبعد الاستقلال صادقت الحكومة الجزائرية على العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بالسكن، وظهرت بذلك أكثر مشكلة الإسكان، والتي ترجع إلى تيارات الهجرة و زيادة عدد الوافدين الجدد إلى المدن، وتسجيل عدد كبير من البالغين سن الرشد والطالبين للعمل والمسكن والزواج، وقد سارعت الحكومة لإيجاد حلول قصد معالجة المشاكل العالقة والناجمة عن النمو الديمغرافي بشكل عام، والزيادة المفاجئة في الاحتياجات والطلب على الوحدات السكنية بشكل خاص، إضافة إلى هشاشة القاعدة الاقتصادية وتدني إيرادات الدولة الجزائرية.

ولإيجاد حلول ناجعة لقطاع السكن، بادرت الحكومة بإطلاق جملة من المخططات والإصلاحات الاقتصادية أولها برامج السكن والإسكان، ومن أبرزها برنامج المليون سكن ما بين سنتي 2014 و2019، مع إطلاق البطاقية الوطنية لطالبي السكن سنة 2001 على مستوى وزارة السكن والعمران والمدينة لمتابعة ملفات طالبي السكن، بهدف القضاء على المغالطات وتحيين أسماء المستفيدين من السكن بسبب تغيير الأسماء أو زيادة الحروف في الألقاب أو تواريخ الميلاد، وسعيا منها إلى إيجاد حلول للمشكلة وتبني سياسة إسكانية رشيدة من شأنها تقليص الفجوة بين العرض والطلب على السكن، اعتمدت على خطة متكاملة توازن بين التنبؤ بمستقبل السكان وحاجاتهم من المساكن، قصد تفعيل برامج الإسكان ومواكبة التطور الاقتصادي والرقمي ليتناسب مع المتغير الإيكولوجي والعامل الثقافي للمجتمع الجزائري، عن طريق توفير المساكن وتحسين نوعية الحياة، بما فيها توفير المرافق العامة ومختلف الخدمات المرتبطة بالبرامج الإسكانية التي تليق بمستوى الرفاه الاجتماعي للسكان[1]، وبالتزامن مع ذلك ظهرت العديد من صيغ السكن ما بين اجتماعي، وإيجاري، ومدعم، كما ظهرت العديد من البرامج مثل برامج عدل وبرنامج السكن الترقوي المدعم لسنة 2019.

وفي سياق آخر، ونظرا لغياب الرؤية والإرادة الحقيقية في تسيير قطاع السكن، سجلت جملة من الاختلالات على مستوى منظومة السكن، إذ أشار تقرير الإحصاء الوطني للسكن والسكان لسنة 2008 إلى وجود حوالي مليون سكن شاغر على المستوى الوطني[2]، إضافة إلى إنجاز عدد كبير من الوحدات السكنية والتي بقيت عاجزة أمام طلبات السكن المتزايدة إلى يومنا هذا، وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات حاضرا ومستقبلا وقد ترتبت عليه العديد من الصعوبات والمتمثلة أساسا في ارتفاع التكاليف المالية لإنجاز المشاريع السكنية وغياب الجودة والنوعية، وتشويه النسيج العمراني للمدن دون مراعاة الخصوصيات الثقافية والمجتمعية، وظهور تأخر في وتيرة إنجاز سكنات مكتتبي عدل مع صعوبة تطبيق القوانين الجزائرية التي حالت دون إنجاز المشاريع السكنية، وقلة الأراضي العقارية أو ما يسمى بالوعاء العقاري المخصص لبناء المساكن، إضافة إلى سياسات الإسكان المتأخرة التي تبنتها الدولة دون تنظيم لسوق السكن والإيجار، وغياب آليات وقوانين ردعية تحد من ظاهرة الانتشار الواسع للعشوائيات في المحيط الحضري حيث شوهت المنظر الجمالي للمدن، إضافة إلى غياب إرادة حقيقية من قبل الدولة للقضاء على مظاهر الترييف والأحياء الهامشية والتي تزامنت مع إزالة المناطق المتخلفة وإعادة الإسكان، مما أفرز بؤر عشوائية جديدة وأشخاص جدد يقطنون نفس الأماكن ويطالبون

[1] قسم الدراسات وتقييم السياسات الإسكانية: المرجع السابق، ص 3.
[2] الديوان الوطني للإحصائيات: نشرية جوان 2008، ص 6.

بإعادة إسكانهم، وقد تجسد في العديد من برامج ترحيل السكان والقضاء على السكن الهش مثل برنامج الإسكان في العاصمة لسنة 2019 والذي شمل 22000 وحدة سكنية[1]، حيث سجل تلاعب كبير بقوائم المستفيدين نتيجة تواطأ لجان الأحياء وصعوبة المأمورية والتنسيق مع السلطات المعنية، إضافة إلى النزوح الريفي المفاجئ وظهور شبكات تجارة ومضاربة في بيع الأكواخ القصديرية.

وفي نفس الفترة ظهرت نقاشات واسعة، وتعددت الآراء حول مسألة النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر، وقد تركزت النقاشات حول إمكانية توفير الدولة لبرامج إسكانية، مع ضرورة منح صلاحية تسيير قطاع السكن للبلديات كما هو معمول به في الدول الغربية، ولذلك جاءت دراستنا الراهنة والمكتسية أهمية علمية ومنهجية، والتي ظهرت في سياقات اجتماعية مختلفة محاولة بذلك تشخيص الواقع الفعلي لطبيعة العلاقة التبادلية بين متغيرات الدراسة، والتي انطلقت من تساؤل مركزي مفاده:

ما علاقة النمو الديمغرافي بمشكلة الإسكان في الجزائر؟

وقد اندرج تحت التساؤل السابق مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

ـ ما علاقة زيادة معدلات النمو الطبيعي للسكان باحتياجاتهم السكنية؟.

ـ ما علاقة زيادة معدلات هجرة السكان بزيادة طلبهم على المساكن؟.

ـ ما علاقة المستوى الاقتصادي للأسرة بالقدرة على امتلاك السكن؟.

4 ـ التأصيل النظري للجهاز المفاهيمي:

إن عملية تحديد المفاهيم تخضع لأطر نظرية ومنهجية معينة، فهي ليست مجرد عرض وسرد لما كتب حول مفهوم معين، بل هي عملية تتطلب تحليلا بنائيا، ينطلق من خلفية نظرية محددة، وفق تسلسل منطقي يبدأ من تحديد المفاهيم المركزية، ثم المفاهيم التكميلية في نسق استنباطي، ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء بمعنى التطرق إلى المفاهيم بشكل عام وكلي بالاستناد على مختلف السياقات التاريخية والنظرية، كما يقف على مختلف وجهات النظر التي تطرقت للمفهوم، ليصل في الأخير إلى صياغة التعريفات الإجرائية كجزئيات تعكس الأهداف العلمية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، حيث تسمح لنا بالربط بين الجانب النظري والجانب الميداني من خلال قدرتها على تحديد المؤشرات المتعلقة بالدراسة.

وعليه حاولنا من خلال عنصر التأصيل النظري لمفاهيم الدراسة، الانطلاقة من المفاهيم المركزية المتمثلة أساسا في: النمو، النمو الديمغرافي، المشكلة، الإسكان.

وتتضمن دراستنا الراهنة مجموعة من المفاهيم، التي تنقسم إلى مفاهيم مركزية وأخرى تكميلية حيث نحاول من خلال هذا العنصر التطرق للمفاهيم المركزية والبداية تكون من تحديد مفهوم النمو.

1/4 ـ في دلالة مفهوم النمو: يعتبر مفهوم النمو من المفاهيم الإرتكازية التي حظيت باهتمام مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية على حد سواء، حيث ظهرت العديد من الاتجاهات النظرية المعالجة

[1]Sudhorisons ,dz, journal électronique, le 20 avril 2020, a23h

له، إذ أن ليس هناك اتفاق حول مفهوم النمو وذلك لاختلاف المتخصصين في الرؤى الفكرية والمعارف النظرية وقبل الخوض في تلك الاتجاهات ارتأينا الانطلاق في تحديد مفهومه الاصطلاحي.

- **اصطلاحا:** يحمل النمو في مدلوله الاصطلاحي ثلاث معاني هي:

كلمة "**النمو**" مشتقة من كلمة "**نما**" بمعنى زاد وكثر، سنكتفي بهذا المفهوم الذي يتماشى مع الدراسة التي بين أيدينا، وسنحصره في سياقه التاريخي والاجتماعي، إذ اقترن ظهوره بعلم الاقتصاد ثم علم النفس وعلم الديموغرافيا، وهو ما يتماشى مع دراستنا.

فحسب **المدرسة السلوكية** يعرف النمو "تلك التغيرات الارتقائية البنائية التي تطرأ على الفرد في مختلف النواحي الجسمية، العقلية، والانفعالية، والاجتماعية وذلك منذ لحظة تكوينه حتى انتهاء حياته"

كما يعرف النمو على أنه "سلسلة متتابعة من التغيرات تهدف إلى غاية واحدة وهي النضج ومدى استمراره وبدأ انحداره، فالنمو بهذا المعنى لا يحدث بطريقة عشوائية بل يتطور بانتظام خطوة سابقة"[1]

مما سبق يتضح لنا جليا أن النمو يشمل بعد تطوري وتنظيمي في شكل مجموعة متتابعة من التغيرات، الهدف منها تحقيق النضج، والاستمرارية كما أن النمو بهذه المرحلة لا يكون عشوائي.

كما يعرف النمو على أنه "الزيادة في حجم الجسم وأجزاءه أو تركيبه"[2] من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه **النمو** يرتكز على بعد عضوي متجسد ثلاث مؤشرات تتمثل في زيادة حجم الجسم، وتركيبته، والأجزاء المكونة له.

وحسب آراء **المدرسة الكلاسيكية** عرف النمو على أنه "زيادة الناتج المحلي وكل ما يترتب عليه من زيادة في نصيب الفرد منه"[3].

من خلال هذا المفهوم يتضح لنا أن النمو مقترن بالظاهرة الاقتصادية، حيث أن الزيادة بناتج الدخل الإجمالي القومي لابد أن ينعكس على نصيب الفرد من هذا الدخل.

ووفق علماء السكان يعرف النمو على أنه "التزايد السكاني السريع وما صاحبه من تدفق مستمر في عدد السكان من الريف إلى المدينة واكتظاظ للسكان فيها" [4]

من خلال هذا المفهوم يتضح لنا أن النمو ركز على مجموعة من الأبعاد تتمثل في الزيادة السكانية على وجه الخصوص وظاهرة هجرة سكان من الريف إلى المدينة، من خلال ظاهرة النزوح الريف وما صاحبها من تدفق لعدد السكان، إضافة إلى بعد اكتظاظ السكان على مستوى الأسرة، وهذا هو المفهوم الذي يتماشى مع دراستنا الراهنة ومرتبط بالظاهرة السكانية.

2/4 ـ في دلالة مفهوم النمو الديمغرافي: ليس هناك إجماع بين الأكاديميين والمتخصصين في حقول المعرفة العلمية حول ظاهرة النمو الديموغرافي، وذلك لتعدد الأدبيات التي تناولته، حيث أننا حاولنا التركيز على مختلف

[1] أحمد كرارمة: محاضرات في النمو النفسي الحركي، دط، جامعة وهران، 2015، ص 8.
[2] إيمان يونس ابراهيم: علم النفس النمو؛ د ط، كلية التربية الأساسية، قسم الأطفال، 2016، ص 3.
[3] سيد أحمد كبداني: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غ م، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 16.
[4] WWW.AR- UNIVERS.COM LE 09/10/2019 A 14 H

الأطر النظرية التي تناولت متغير النمو الديمغرافي، واخترنا ما يتوافق مع دراستنا الراهنة انطلاقا من أبعاد الدراسة.

يقدم **روبرت مالتوس** مفهوما مختصرا لمتغير النمو الديمغرافي، حيث يرى بأنه "اتجاه الناس نحو الزيادة السكانية بشكل يفوق كمية الغذاء المتوافرة"[1].

من خلال هذا المفهوم الذي قدمه مالتوس يتضح جليا أن ركز على بعد حركة السكان أو اتجاه السكان نحو الزيادة أي ربطه مباشرة بالزيادة الطبيعية للسكان التي تفوق كمية الغذاء المتوفر أي ربطه بالحجم الأنسب للسكان.

كما يعرفه آخرون "على أن النمو الديمغرافي يشير إلى الحركة السكانية التي تعبر عن التغير في عدد وتركيب السكان خلال فترة زمنية محددة"[2]

من خلال هذا المفهوم نستطيع القول أن النمو الديمغرافي مرتبط بحركة السكان والتي تعتمد على بعدي العدد والتركيبة السكانية خلال فترة زمنية محددة.

أما **هربرت سبنسر** فقدم تصوره حول النمو الديمغرافي على أنه "التزايد في عدد السكان عن طريق الغذاء المتزايد وهو ما يجعل حياة الفرد أسهل بناء على ذلك الرخاء"

انطلاقا من مفهوم النمو الديمغرافي عند سبنسر نلاحظ أنه ركز على الزيادة السكانية انطلاقا من حجم ونوع الغذاء وربطه ببعد الرفاه اجتماعي وما يوفره من راحة وإشباع للفرد.

أما **ليبنستاين** فقد عرف النمو الديمغرافي بأنه "إنجاب طفل إضافي وما يترتب عليه من كلفة الخصوبة".

أما تعريف ليبنستاين ربطه ببعدي الإنجاب والكلفة الإقتصادية له.

كما عرف النمو الديمغرافي أيضا بأنه "الكثافة السكانية العالية وتزايد في عدد السكان".

من خلال هذا التعريف يتضح أن النمو ركز على بعدين الكثافة السكانية والزيادة السكانية العالية على وجه الخصوص دون أن يحدد طبيعة الزيادة السكانية وأهمية الموقع الجغرافي في هذه الزيادة السكانية.

كما يعرف النمو الديمغرافي على أنه "الزيادة الطبيعية السريعة للسكان في فترة زمنية محددة وما يصاحبها من هجرة لعدد السكان في مساحة ما".

ويتضح من خلال هذا أن النمو ارتبط بعدة أبعاد هي الخصوبة السريعة والفترة الزمنية المحددة للخصوبة وعدد السكان المهاجرين، إضافة إلى عامل الموقع الجغرافي المتمثل المساحة.

- **التعريف الإجرائي للنمو الديمغرافي:** هو ذلك الزيادة الطبيعية للسكان في فترة زمنية ومكان جغرافي محددين وما تشتمل عليه من حركة المواليد والوفيات وتقديرات الهجرة.

[1] مصطفى خلف عبد الجواد: علم اجتماع السكان، دار مسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 18.

[2] نعيم معتز: النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد الخامس عشر، 1999، ص 129.

3/4 ـ في دلالة مفهوم المشكلة:

ـ اصطلاحا: هي كل موقف معهود، لا يكفي لحله الخبرات السابقة والسلوك الإنساني، وهي عائق في سبيل الهدف المنشود حيث يشعر الفرد إزاءها بالقلق[1].

تجدر الإشارة أن مفهوم المشكلة الاجتماعية، اقترن بعلم الاجتماع الأمريكي مع بداية التصنيع السريع، حيث ظهر مفهوم يجمع في إطاره بين المشكلات الاجتماعية، والتفكك الاجتماعي، حيث أطلق مصطلح العلة الاجتماعية Social-Pathology ثم تبعه مفهوم الوهن التنظيمي "**التفكك الاجتماعي**" Social-Disorganization ثم السلوك **المنحرف** Deviant behavior .

فحسب **الاتجاه الباثولوجي** Pathology Social تقترن المشكلة بالعلة الاجتماعية "الخروج عما هو مألوف في الوضع السوي والسائد في التنظيم الاجتماعي".

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن المشكلة تقترن بما هو غير مألوف وغير سوي في المجتمع.

أما **الاتجاه الإيكولوجي:** اقترن مفهوم المشكلة الاجتماعية عنده بالتفكك الاجتماعي (الطلاق) "ويرى أن التفكك الاجتماعي ينشأ عندما يتعرض المجتمع لتغير في أدوار الأفراد بشكل سريع يؤدي إلى انهيار النظام القيمي في المجتمع وبالتالي التفكك وهو ضد الترابط والانسجام"[2].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن المفهوم يشير التفكك الاجتماعي وما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية وهي تحقيق الاستمرارية والاستقرار. (قصور في أداء الأنساق الاجتماعية لوظائفها).

- **التعريف الإجرائي للمشكلة:** هي الخروج عن كل ما هو مألوف في التنظيم الاجتماعي حيث يعجز الإنسان عن تقديم حلول لها بناءا على معارفه أو خبراته السابقة.

4/4 ـ في دلالة مفهوم المسكن والإسكان: هناك العديد من الاختلاف بين المسكن والإسكان وهو محور دراستنا الراهنة إذ ارتأينا أن نوضح طبيعة هذا اللبس الذي يكتنف هدين المفهومين.

- **في دلالة مفهوم المسكن:**

ـ اصطلاحا: جاءت بمعاني متعددة نذكر منها البيت الذي يأوي إليه الإنسان، لقوله تعالى "**والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا**"[3] كما يعرف **المسكن** على أنه "البناء الذي يأوي إليه الإنسان" ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن المسكن يحتوي على بعد مادي يشكل مكوناته.

جاء في تعريف **المسكن** "البناء المادي باعتباره المأوى الذي يقيم فيه الأفراد، الذي ينصرف إلى المسكن ويتألف من الحيطان والسقف الذي تقع عليه وعي الإنسان."[4]

وعليه هذا التعريف ربط المسكن بالبعد المادي من منطلق أنه مأوى للإنسان.

WWW.a .r wikipidia. Le 8/12/2019 a 14.09

[2] عادل بن عايض المغدوري: قضايا مجتمعية معاصرة، 2015، ص ص 3-5.

[3] سورة النحل: الآية 80.

[4] اسماعيل ابراهيم الشيخدره: اقتصاديات الاسكان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 127، 1998، ص13

ويرى **بيار جورج** Pierre George السكن لا يقدم وظيفة الوظيفة العضوية فقط بل يعتبر عنصر أساسي في الربط بين الفرد والأسرة والوسط الاجتماعي والذي يعتبر وسطا ثقافيا وحضريا. ويربط الصلة اليومية بالإطار التاريخي والجمالي والوظيفي مما يضع نموذجا من الإنسانية.

من خلال هذا المفهوم الذي بين أيدينا نرى بأن هذا الباحث حاول التركيز على بعض الأبعاد حيث ربط مسألة المسكن ببعد وظيفي للفرد والأسرة والوسط الاجتماعي، كما أعطا أبعاد مختلفة للمفهوم من خلال التركيز على البعد الحضري والثقافي التاريخي والجمالي والوظيفي والذي رأى بأنه يشكل نموذج إنساني[1].

وترد إليزابت وود Elizabeth wood "أن المسكن الجيد يسمح للعائلة أن تحقق وتصون الشرف وعزة النفس ويسمح بالتجمع (لا يحتم الانفصال) يلبي جميع الأعمال اليومية، به مجال إضافي يسمح بطموحات أخرى".

وعلى خلاف الباحثة **اليزابيت** فقد أعطت بعدا جديد للمسكن والمتمثل في بعد معنوي يرتبط بالشرف وعزة النفس والذي يراعي خصوصية الأسرة ويصون كرامتها، كما أنه عامل مهم للتجمع الذي يسمح بتحقيق الطموحات المرتبطة بيوميات الفرد والأسرة على حد سواء.

غير أن آخرون يرون "المسكن حاجة ضرورية للإنسان يتكون من الخرسانة والحديد والخشب ويلبي مجموعة من المصالح النجدة، الراحة، الرفاهية والسهولة، وعدد آخر من عناصر رفاهية الفرد".

على خلاف **سارة منيمة** فقد بينت أن "المسكن يحمي الإنسان من عوارض الطبيعة، وهو الستر الحافظ من عيون المتطفلين والفضوليين عل اعتبار أن كلمة مسكن مأخوذة من كلمة سكينة وهو المكان الذي يوفر السكينة والسلام لقاطنيه"[2] فالباحثة حاولت أن تعطي نظرة خاصة فيما يتعلق بمفهوم المسكن حيث ركزت على عامل الوقاية من عوارض الطبيعية والستر من عيون الناس وهو مطلب كل قاطن إذ أن المسكن يحافظ على خصوصية وأسرار الأسرة.

- **التعريف الإجرائي للمسكن:** "هو ذلك البناء المادي الذي يصممه المهندس المعماري بمعايير علمية، جمالية وعصرية يسكنه الإنسان ويوفر له الحماية من عوارض الطبيعة ويصون شرفه وكرامته ويوفر الراحة والخدمات مراعيا خصوصيته الثقافية والتاريخية والمجتمعية".

- **في دلاله مفهوم الإسكان:**

حسب المتخصصين والباحثين يعرف الإسكان على أنه مجموعة من العناصر أوسع وأكثر تعقيدًا، فهو النمط التنظيمي للجماهير بني من قبل الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه، فكلمة إسكان باللغة الإنجليزية HOUSSING تعني الرصيد السكني أو العملي والأسلوب التي يتم عن طريقها خلق هذا الرصيد.[3]

[1] محمد توفيق خضير: مبادئ الصحة والسلامة العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص 96-111.

[2] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص ص 37 – 38.

[3] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص 39

✓ أما عند المخطط العمراني فهي توازن بين العرض والطلب، كما هو توازن في السكان مع مكان العمل، وهو كذلك تبصر بالاحتياجات المستقبلية القريبة أو بعيدة المدى، كما هو تنظيم لعلاقة المسكن بالخدمات اليومية والموسمية، فمصطلح الإسكان عامة يشتمل على مجالات السكن والطرق والمرافق العامة وما يتصل بالجوانب المادية من الحياة[1].

✓ كما يذهب **تشارلز إبرمز** في كتابه "**المدينة ومشاكل الإسكان**" إلى أن الإسكان لا يعني المنزل فقط بل جزء من إطار المنافع العامة والنقل والمدارس والترفيه والتمويل والإنتاج والتدريب وجميع ضروريات الحياة الأخرى"[2]

من خلال هذا المفهوم يبدو جليا أن مصطح الإسكان أشمل وأوسع من المسكن كما أنه يشتمل على جانب من التعقيد ويشمل العديد من المرافق العامة والخدمات.

✓ أما **هوبز** فقد عرف الإسكان على أنه "المسكن الذي يوفر مناخ يسمح بالترابط بين الأصدقاء والجيران وكل ما يتعلق بالترويح والتعليم ودور الحضانة والمساحات أي أن الإسكان هو المسكن وكل ما يحيط بكل المؤسسات الخدمية"[3]

من خلال التعريف الذي قدمه هوبز حول الإسكان يبدو جليا أنه حصر وظيفة الإسكان في العلاقات الاجتماعية وكل الخدمات التي من شأنها أن تجد مناخا عام يروح عن الأفراد.

أما **جيلاني عمران** فيقر أن مصطلح الإسكان ليس فقط البناية التي تحمل الإنسان "المسكن" بل تشمل أيضا كل المحيط حول البناية من خدمات وتجهيزات ووسائل مختلفة التي تضمن الصحة النفسية والعقلية لحياة الأسرة والفرد[4].

وهنا يمكن ملاحظة أن جيلاني عمران أضاف بعدا جديد لمفهوم الإسكان والمتمثل في تحقيق الراحة النفسية والعقلية للأسرة والفرد.

✓ أما **هابيتر** "يشير إلى أن الإسكان يعبر عن جميع مفاهيم الوعي عند الأفراد ويهتم بتاريخ المكان بإنسانيته وعاطفته قابل للإسكان أكثر من غيره"[5].

من خلال هذا التعريف يتضح أن مفهوم الإسكان اشتمل على بعد ثقافي وتاريخي وعاطفي يرتبط به الإنسان.

أما **ترنر** فيرى "الإسكان على أنه نشاط اجتماعي وليس سلعة استهلاكية تنتجها الحكومات في نماذج نمطية تفشل في تحقيق قيمتها الاجتماعية نتيجة تجاهلها لاحتياجات وأولويات وإمكانات المستعملين"[6]

- **التعريف الإجرائي للإسكان:** هو ذلك التوازن بين العرض والطلب في المساكن، كما أنه الكل المتكامل بين المسكن والمحيط والفرد في علاقته بالجماعة، وما يشتمل عليه المسكن من خدمات وما يوفره من كرامة وسلامة وصحة وراحة ورفاه لقاطنيه مراعيا احتياجاتهم وأولوياتهم.

[1] راضية بوزيان: واقع السكن في الجزائر السكن الكولونيالي الفردي نموذجا، مجلة الجلفة، دع، دس ن، ص 4.
[2] تشارلز ابرمز: المدينة ومشاكل الإسكان، دار الآفاق الجديدة، لبنان، د س ن، ص9.
[3] متعب حنان جاسم: الأسس التكنولوجيا اجتماعية للتخطيط، مطبعة الأمة، الأردن، 1974، ص 295.
[4] جيلاني عمران، ترجمة عبد الغاني بن منصور: أزمة السكن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د س ن، ص 25.
[5] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص ص 39،40.
[6] John f c Turner houssing Issues and standards problem ,Panthean books, new York ,1994,p 76

5 ـ المعالجة المنهجية للدراسة.

بعد التطرق إلى المشكلة البحثية، تعرضنا لجملة من العناصر المكونة لها والتي كان الغرض منها توضيح أبعادها ومختلف السياقات النظرية والمعرفية التي اعتمدتها الدراسة لنصل الآن إلى الجانب الميداني والمعنون بـ "**المعالجة المنهجية للدراسة**"، والذي ينطوي بدوره على مجموعة من العناصر التي توضح مختلف الخطوات المنهجية المعتمدة علميا في إعداد الدراسات السوسيولوجية، حيث تعتبر بمثابة حلقة الوصل بين الفصول النظرية والميدانية اللاحقة، هدفها الأساسي هو تقصي مدى التحقق الإمبريقي من فرضيات الدراسة.

وفي هذا الصدد نستعرض مختلف العناصر التي تتضمنها المعالجة المنهجية للدراسة، حيث نتطرق فيه إلى مجالات الدراسة "المكاني، الزمني" ثم نشير إلى المنهج المستخدم في الدراسة والأسباب التي دفعتنا لاختياره، مع استعراض مفصل لمختلف أدوات جمع البيانات، وكيفية تصميمها، حيث ركزت الدراسة الراهنة على الاستبيان والملاحظة كأدوات أساسية لجمع المعلومات من الميدان، ثم العينة وكيفية اختيارها ومختلف خصائصها.

1/5 ـ مجالات الدراسة.

لاشك أن تحديد مجالات الدراسة تخضع بدورها لأطر منهجية معينة، حيث تكون ذات صلة بالموضوع المراد بحثه، وتعكس متغيراته في بيئة معينة وزمان محدد، وبطبيعة الحال تختار العينة بعناية تكون قادرة على توفير مختلف البيانات والمعطيات المناسبة التي يستطيع الباحث من خلالها الإجابة على التساؤلات المطروحة، أو الفرضيات المصاغة.

وبالعودة إلى مجالات الدراسة، تنطلق الدراسة من تحديد المجال المكاني المتمثل في مدينة سكيكدة، وفيما يلي عرض مفصل حولها التي تعتبر مدينة تحتل مكانة في الشريط الساحلي الجزائري وتحتل مكانة اقتصادية واجتماعية محليا ووطنيا.

1/1/5 ـ المجال المكاني:

قبل تحديد المجال المكاني للدراسة الراهنة، والمتمثل في مدينة سكيكدة، نحاول بداية التطرق إلى بعض المعطيات، في محاولة لإبراز العلاقة المباشرة بين الجانب المكاني والظاهرة محل الدراسة بشكل عام، على اعتبار أن البيئة المكانية أو المجال المكاني تؤثر وتتفاعل مع معطيات الظاهرة الاجتماعية وترتبط فيما بينها حيث يتمكن الباحث من تفسير النتائج في ضوء المكان الذي أنجزت فيه الدراسة.

لهذا ومن خلال الدراسة الراهنة والموسومة بـ "النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر" والذي بموجبه تم اختيارنا للأحياء الهامشية بمدينة سكيكدة كمجال مكاني للدراسة الميدانية، على اعتبار أن هذه المدينة من بين المدن التي تحتل مكانة في الشريط الساحلي وتساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، إضافة لكونها تمتاز بنمو ديمغرافي وأنماط إسكانية تخضع للخلفية التاريخية والاجتماعية الكولونيالية، بمعنى أن الظاهرة المدروسة بمدينة سكيكدة تخضع إلى مجموعة من المتغيرات والخصوصيات الثقافية والاجتماعية والمكانية والتي تكون

عرضة للموقع الذي تتواجد فيه، إضافة إلى مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية التي تميز المدينة والتي تعتبر من العوامل المتحكمة في الظاهرة محل الدراسة بالمدينة.

وتجدر الإشارة أننا سنركز على التقسيم الإداري لولاية سكيكدة والمكونة من جماعاتها الإقليمية (الدوائر والبلديات) من خلال بطاقة فنية، حيث مكنتنا التقنية المستعملة من تقديم قراءة تحليلية وإحصائية موضوعية بناء على رأي الخبراء والمتخصصين الذين سبقونا في الدراسات الميدانية على مستوى مدينة سكيكدة، حيث ستكون دراستنا ضمن الدراسات الأكاديمية التي هدفت إلى التقصي العلمي، والتي ستتناول بجانب من الشرح والتفصيل خصوصية المنطقة كما ذكرنا سالفا، وليتمكن فيما بعد الباحثون من فهم معمق لظاهرة محل الدراسة.

وبالعودة إلى تحديد المجال المكاني للدراسة وكما ذكرنا سابقا، فإن الدراسة الراهنة تمت بالأحياء القديمة لمدينة سكيكدة والتي تمثل مظهرا من مظاهر النمو الديمغرافي والإسكاني بالمدينة، والذي ساهم في تكوين النسيج العمراني والحضري بها، وفي سياق متصل تطرقنا لميدان الدراسة من عدة جوانب توضحية انطلاقا من الأبعاد التاريخية للمنطقة والتنوع الطبيعي والجغرافي والتمايز البشري، والتكوين الجيولوجي.

أ ـ نظرة سوسيو تاريخية لمدينة سكيكدة:

تشير الدراسات التاريخية أن مدينة سكيكدة تعاقبت عليها العديد من الحضارات الإنسانية، بدأ من العهد الفنيقي، ثم الروماني، الوندالي، والحضارة الإسلامية، ثم الإسبان وأخيرا الأتراك.[1]

وتعود نشأة المدينة إلى العهد الفنيقي، بالتحديد إلى القرنين 11 و12 قبل الميلاد، حيث قاموا بتأسيس عدة مرافئ تجارية مثل تصفتصف، نسبة إلى أشجار الصفصاف، كما أنشأ السكان عدة حصون قوية لهذه الأنشطة وظهرت بموجبها كل من مدينة سطورة وشلوس أي مدينة القل حاليا.

وفي سياق آخر شجع التواجد الروماني بالمنطقة على استغلال الثروات، كما ساعدهم على توسيع وبناء المدن التي تستوعب عددًا كبيرًا من السكان، حيث أسسوا مستعمرة روسيكادا التي تضم 100 ألف نسمة، وقد أدى تغلغلهم على حساب قبائل البربر آنذاك إلى تراجع هيمنتهم حيث استفاد البيزنطيين وسيطروا على المنطقة لمدة لم تدم طويلا.[2]

ومع بداية الحضارة الإسلامية استقر الهلاليون بالمنطقة، بمدينتي روسيكادا وشولوس تحت لواء المملكة الحفصية، وشهدت المنطقة حقبة جديدة من العلم والتجارة الفن، وبعدها مباشرة تم توزيع الأراضي بالمدينة على ثلاث عروش، حيث مثلت قبيلة بني مهنا غرب سكيكدة أما الشمال والوسط فقد مثلها عرب سكيكدة وقبيلة بني مالك، التي تميزت بوجود صراعات قبلية بسبب أطماع توسعية واحتكار أراضي القبيلة المجاورة، مما ساعد على ظهور الفقر والوباء بالمنطقة وهو ما ساعد على هروب السكان إلى المناطق الداخلية.[3]

ومند وجود الاستعمار الفرنسي للجزائر ظهرت معركة الشمال القسنطيني وسقط الأتراك واستعمرت مدينة سكيكدة في 11 أكتوبر سنة 1938 وسميت آنذاك بفيليب فيل Philppe Ville مما أدى إلى ظهور مناطق

[1] غادة الحلايقية: مدن ومحافظات ولاية سكيكدة، 3 فبراير 2019، موقع موضوع أكبر موقع عربي بالعالم، يوم 20 جانفي 2020 على الساعة 13.30.
[2] مونوغرافيا مدينة سكيكدة: ديوان معالي والي الولاية، خلية الإعلام والاتصال، ديسمبر 2017، ص 1.
[3] خولة قمبوعة: مدينة سكيكدة ما بين الحاجة إلى التوسع والعوائق المواجهة له، مذكرة مكلة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي،2015، ص1.

استيطان بها، بموجبها باشرت فرنسا العديد من الإجراءات مثل بناء خط السكة الحديدة قسنطينة سكيكدة سنة 1959، كما بنت ميناء سكيكدة سنة 1860 واهتم المستعمر في تلك الفترة بالأراضي الخصبة في كل من مدينة عزابة وسهل عين شرشار، ومند تلك الفترة انتشر السكان في إقليم الولاية، محاولين استغلال المجال الحضري لها واستقروا في جبل بويعلى غربا وجبل بوعباز شرقا، كما تمركز السكان أيضا بالقرب من الثكنات العسكرية، كما أقامت فرنسا سكنات فردية في كل من بوعباز وبني مالك، وقد عرفت المدينة آنذاك نمو سكانيا وتوسعًا حضريا في آن واحد، حيث استقر السكان العاملين في القطاع الصناعي في منطقة بني مالك غربا، كما تموقع السكان بحي الممرات والفوبور وحي الأمل.

وفي سنة 1958 وبعد ظهور مخطط قسنطينة شهدت المدينة توسعا حضريا مبنيا على خلق تجمعات سكنية للأهالي في المنطقة الجنوبية، حيث أنجزت حوالي 1200 وحدة سكنية على مستوى حي كوبرا، وحي الناموس وحي الزيتون، كما شيدت العديد من المعالم الحضرية بالمدينة والتي أصبحت بمثابة معالم تاريخية، ووجهة يقصدها الزوار مثل مسجد سيد علي الديب، قصر بن قانة، مقر البلدية، المسرح البلدي، النزل البلدي.[1]

وحتى سنوات السبعينات، لم تعرف مدينة سكيكدة توسع مجالي وحضري، وهو ما يفسره الطلب الضعيف على السكن وقلة المرافق والتجهيزات العمومية، إضافة إلى سياسة التخطيط المنتهجة التي لم تكن قادرة على النهوض بالقطاع الاقتصادي والجانب الاجتماعي آنذاك.

وبعد إقامة المنطقة الصناعية والبتروكيماوية، تحولت مدينة سكيكدة من إقليم ريفي إلى إقليم صناعي، وأصبحت قطبا صناعيا بامتياز، حيث تزايد الطلب على المنشآت القاعدية التجهيزات، والسكن، وقد ظهرت بذلك العديد من الأحياء السكنية الجديدة مثل حي 700مسكن، حي 500 مسكن، حي الأمل.

وبعد النمو الديمغرافي والتحول الاجتماعي كما أشرنا سابقا، تطورت سلة المطالب الاجتماعية خاصة الطلب على السكن، حيث عجزت السلطات المحلية على إيجاد حلول حقيقية لأزمة السكن الخانقة، فظهرت العديد من مظاهر الترييف والأقبية والأكواخ القصديرية، بحي بوعباز، صالح بوالكروة، الإخوة فتوي، وبحيرة الطيور، وحي الممرات 20 أوت 1955.

[1] بلدية سكيكدة: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الفصل الاول، 2008، ص 5.

الشكل رقم (01): صورة لمدينة سكيكدة إبان العهد الاستعماري.

المصدر: بلدية سكيكدة.

وفي سنوات الثمانينات لجأت السلطات المحلية إلى منح أراضي وتشجيع الاستثمار في قطاع السكن والإسكان، إلا أنها تركزت في الأماكن الوعرة، حيث ظهرت برامج المناطق السكنية الحضرية في كل من حي الممرات وصالح بوالكروة مرج الديب.

وقد تميزت الفترة الممتدة ما بين 1990–2000 بوضع خطط مستعجلة في ميدان السكن عكست غياب الطابع العمراني للمدينة، وهو ما تجسد في ظهور نمط جديد من المساكن موجه للفئات المتوسطة الدخل عرف بالسكنات التطورية، حيث توسعت المدينة بشكل أفقي وعمودي وظهرت العديد من مظاهر الفوضى الحضرية.

وبعد سنة 2000 عرفت المدينة قفزة نوعية في السكن والإسكان، حيث بلغ عدد السكان سنة 2018 نحو 162,702 نسمة، حيث لجأت إلى تطبيق السياسة الوطنية لتحسين السكن، عن طريق مساهمة الأفراد في التركيبة المالية للسكنات، بدعم من الصندوق الوطني للسكن ووكالة عدل لتحسين السكن وتطويره، فظهرت العديد من الصيغ السكنية بالمدينة، وشهدت المدينة توسعا جديدا تمثلت في أرضيات تخلو من المشاكل الجيوتقنية وتقترب من مركز النشاط الحيوي للمدينة[1].

أولا: البعد الطبيعي لمدينة سكيكدة.

ـ **الموقع الجغرافي لمدينة سكيكدة:** تقع ولاية سكيكدة في الشمال الشرقي للجزائر بشريط ساحلي يبلغ 140 كلم، إذ تتربع على مساحة إجمالية قدرها 4137.68 كلم، حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب ولايتي قسنطينة وقالمة، أما من الشرق تحدها مدينة عنابة ومن الغرب ولاية جيجل.[2]

وتلعب مدينة سكيكدة دورا حيويا في الاقتصاد الوطني وخاصة ما تعلق بالشق السياحي والتجاري منه بفضل حركة ونشاط موانئها التجارية والاقتصادية، وهو ما انعكس على التركيبة البشرية في الولاية إذ بلغ سكانها في

[1] بلدية سكيكدة: المخطط التوجيهي، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-10.
[2] مونوغرافيا مدينة سكيكدة: مرجع سبق ذكره، ص 1.

نهاية عام 2017 حوالي 1.056.845 نسمة، وهو ما جعلها تخلق فرص عمل كبيرة من خلال برامج الاستثمار الكبيرة وخطط العمالة البديلة وبرامج دعم الشباب في مجالات القروض الصغيرة والمشاريع الناشئة من خلال مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة حيث قدر حجم العمالة في جميع القطاعات بـ: 275103 وظيفة أي بمعدل شغل قدر بـ: 89.45٪[1].

ـ **الموقع الفلكي لمدينة سكيكدة:** تقع ولاية سكيكدة عن التقاء خطي الطول 6.11 و7.26 شرق خط غرينيتش، ودائرتي عرض 26.36 و37.80 شمال خط الاستواء، وتقع في الاقليم الشمالي الشرقي من الجزائر بارتفاع يقدر بـ 42 م على مستوى سطح البحر.[2]

ـ **الموقع الإداري والهيكلي لولاية سكيكدة:** انبثقت ولاية سكيكدة على التقسيم الإداري لعام 1974، تنفيذاً لأحكام الأمر رقم: 69/74 المؤرخ 02 يوليو 1974 الذي يحدد التنظيم الإقليمي للولاية، وتعرضت لعدة تعديلات إدارية كان آخرها سنة 1991، الذي يضم 13 دائرة و38 بلدية وفي الشكل رقم 2 الموالي نقدم صورة عن التوزيع الإداري لدوائر وبلديات ولاية سكيكدة [3]

الشكل رقم (02): التوزيع الإداري لدوائر وبلديات ولاية سكيكدة.

المصدر: ولاية سكيكدة.

[1] المديرية الولائية للتشغيل لولاية سكيكدة: حصيلة التشغيل لثلاثي الأول من 2017، ص 5.
[2] خولة قمبوعة: مرجع سبق ذكره، ص 1.
[3] مونوغرافيا مدينة سكيكدة: مرجع سبق ذكره، ص4.

ـ تضاريس مدينة سكيكدة:

فيما يخص الجبال تعرف المدينة بمناظرها الجبلية وسهولها الساحلية القليلة بمساحات صغيرة حيث تتراوح ارتفاعات قمم الجبال بها ما بين 500 و600 م، ففي الجهة الشرقية نجد سلسلة جبال فلفة تصل أعلى قمة بها إلى 583 م.

أما في الجهة الغربية نجد جبال موادر تتميز بقمة ذات شكل دائري ارتفاعه يبلغ 164م وينتهي في الجهة الغربية الشمالية بمنحدر صخري شبه عمودي والجزء الباقي منه يمثل سفوحا محددة ذات انحدارات معتبرة تصل إلى 15%.

جبل بني مالك بوعباز بوالقرود وهي سلسلة جبلية متصلة ببعضها يصل ارتفاعها حوالي 160م بجبل بوعبازو238 م بجبل بوالقرود ويفوق انحدارها 25%.

كدية الزفزاف يصل ارتفاعها إلى مابين 100 و150م وتتميز بانحدار يصل إلى 25%، وهو ما يميز انجراف التربة بأنه ضعيف مقارنة مع التضاريس الأخرى.

أما السهول فهي تمتد من الجهة الشرقية للمدينة وتمثل وحدات مرفولوجية للمدينة مثل سهل وادي الصفصاف وسهل وواد الزرامنة، وسهل ووادي القصب، إضافة إلى سهول المناطق الفرعية في كل من القل، عين شرشار وبن عزوز، إذ تعتبر سهول ساحلية أو داخلية صغيرة مغلقة أمام منافذ الوديان الأكثر أهمية.

أما الأودية المتواجدة بمدينة سكيكدة فهي واد الصفصاف والزرامنة وهو مكون من مصاطب ذات ترسبات لا يتعدى ارتفاعها20م، إذ تحتوي على أراضي فلاحية ذات مردود وفير.[1]

أما مناخ المدينة يتميز بالرطوبة والاعتدال في المناطق الساحلية وبارد في الداخل، يغطي الطابع الرطب المنطقة الغربية الجبلية وكذلك القمم في الشرق وجنوب المنطقة، يسود المناخ الرطب في 5/4 من أراضي الولاية، مع كمية معتبرة من تساقط الأمطار تتراوح بين 1000 و 1500 ملم/ سنة تحت تأثير البحر، كما تعرف المدينة درجات حرارة معتدلة في الشتاء 11 درجة مئوية في يناير ودافئة في الصيف 24 درجة مئوية في أغسطس على الساحل، وتكون أقل اعتدالا في الشتاء (9 درجات مئوية)، أما في الصيف فتصل إلى (27 درجة مئوية) في المناطق الداخلية.

أما الرياح فتلعب دورا هاما في دراستنا حيث أنها تحدد نوعية البنايات ونوع المناطق الإسكانية إضافة إلى الأماكن المناسبة التي تقام فيها هذه المناطق، إذ تتميز مدينة سكيكدة بهبوب رياح سيروكو في فصل الصيف وهي من العوامل التي تؤدي إلى نقص الرطوبة المطلقة في الجو وهو ما يتعارف عليه في الواجهة البحرية لمنطقة بوعباز، إضافة إلى الجليد والبرد والضباب.

أما المنحدرات فتعتبر من أهم العناصر الأساسية التي تشكل البنية الطبيعية لمدينة سكيكدة والتي تشكل متغيرا أمام التوسع العمراني، كما نلاحظ تأثيره على البنية الحضرية بشكل عام والبنية الإسكانية بشكل خاص، وبما أن مدينة سكيكدة تمتاز بتعقيد التضاريس مما يبين لنا شدة الانحدار بها وأن معظم مساحاتها عبارة عن انحدارات.

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية: تاريخ مدينة سكيكدة، سبتمبر 2019، ص 3.

أما التركيبة الجيولوجية فتمثل أراضي مدينة سكيكدة هيكل جيولوجيا معقدا بسبب قدم تكوينات الصخور وعليه تعتبر المكونات الفيزيائية والميكانيكية لها مكونة من طبقات صخرية قديمة تحولت وتشكلت تحت تأثير العوامل الطبيعية، أغلبها يتكون من ترسبات لمواد الغرين والطمي ممزوج بالرمل يتراوح سمكه من 0 إلى 2 متر ويمتد على طول وادي الصفصاف.

أما التركيبة الزلزالية، فإن الهدف من دراستها هو أخد الاحتياطات اللازمة والملائمة لدرجة و قوة الزلزال والتي من شأنها أن تؤثر على مناطق الإسكان بمدينة سكيكدة، إذ تتميز أراضي مدينة سكيكدة بأنها قابلة للانهيار جزئيا في جانبها الشرقي والوسط، إضافة إلى جانبها الغربي وبهدف أخد الحيطة والحذر حول مناطق الإسكان الحضري لها يجب إعطاء البناءات شكل تناظري أو تماثلي لتجنب الاحتكاك، إضافة إلى تجنب الوحدات السكنية الغير متوازنة في الارتفاع كما يجب أن يكون نوع البناء متجانس ويتوفر على العمق اللازم، ويبنى على أرضية صلبة، كما يحتوي على أربطة متينة من شأنها أن تحكم قاعدة البناء بالهياكل العلوية.[1]

ثانيا- البعد الاقتصادي والسياحي والطاقوي لمدينة سكيكدة:

عرفت مدينة سكيكدة مند الاستقلال حيوية اقتصادية، وهذا ما جعلها تتربع على أكبر منطقة للصناعات البتروكيماوية في البلاد، كما تعتبر وجهة سياحية للوافدين عليها، إذا تمتاز بشواطئها الرملية ومناظرها الخلابة وآثارها التاريخية والثقافية، إذ تحتوي هذه الأخيرة على خليج من أجمل المناطق في البلاد، وغابات كثيفة تمارس فيها الرياضة الجبلية والعدو والصيد.

أما فيما يخص السياحة تتوفر المدينة على فرص ممتازة للسياحة الساحلية بينما تتمتع في الجزء الغربي بمناظر حقيقية مع الجبال الخلابة وغطاء نباتي كثيف ومتنوع مكون من الأحراش والغابات، كما تضاف إلى كل هذه الإمكانات الطبيعية ينابيع الحمامات لبلدية عين شرشار وعزابة والينابيع المعدنية لبلدية بني ولبان.

أما الواجهة البحرية تمثل منطقة أنشطة لصيد الأسماك والترفيه وتمتد من المرسى في الشرق إلى وادي الزهور في الغرب، كما تتوفر المدينة على 14 بلدية ساحلية على إمتداد 140 كم من الساحل، حيت تم تحديد العديد من المناطق السياحية مثل منطقة المرسى –قرباز التي تمتد من شاطئ سيدي عكاشة أقصى الشمال الشرقي من الولاية إلى طرف غابة الآثار الرومانية.

أما في مجال الطاقة، تتوفر المدينة على إمكانات صناعية كبيرة إذ تعمل بها تسع وحدات إنتاجية أساسية في المنطقة الصناعية في مجال البتروكيماويات، أهمها المصفاة التي تنتج غاز البترول المسال والوقود والزفت ووحدة إنتاج الغاز الطبيعي، النفط الخام، المكثفات ووحدة إنتاج الهليوم السائل، النيتروجين السائل وغاز النيتروجين، مجمع المواد البلاستيك مثل الإيثيلين الصودا، الصودا المنصهرة، هيبوكلوريت الصودا، إضافة إلى تمييع الغاز الطبيعي، البروبان الإيثان، البوتان والنفتا، كما أن وجود منطقة صناعية بهذا الحجم يمنح الولاية طابعا تكنولوجيًا عالي المستوى، إذ تمثل القاعدة الصناعية مستقبلا لسياحة التجارية المربحة بالمدينة.[2]

[1] خولة قمبوعة: مرجع سبق ذكره، ص ص 2-5.
[2] مونوغرافيا مدينة سكيكدة: مرجع سبق ذكره، ص ص 9-11.

أما في مجال الصناعة والتعدين والطاقة، والذي يمثل جانبا من النسيج الصناعي، إذ يتكون أساسًا من خمس (05) وحدات لمعالجة المواد، ثماني (08) وحدات إنتاج في الصناعات الزراعية وما لا يقل عن عشرين (20) موقعًا مناجم تديرها مختلف الجهات المعنية، فضلاً عن عدد من وحدات النسيج والحديد والصلب[1].

2/1/5 ـ المجال البشري:

تم تطبيق الدراسة على عينة تكونت من مئة وثلاثة وسبعون(173) مفردة من مختلف الشرائح الاجتماعية بمدينة سكيكدة.

3/1/5 ـ المجال الزمني:

قبل الحديث عن المراحل الزمنية التي مرت بها هذه الدراسة، ارتأينا أن نوضح العلاقة المباشرة بين المجال الزمني وتغير الظاهرة المدروسة بشكل عام، ثم نوضح كيف تغيرت الظاهرة المدروسة والمتمثلة في النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان خلال مدة زمنية معينة وهذا من خلال الزيارات الميدانية والوثائق والسجلات المتحصل عليها من ديوان الوالي ومديرية التعمير والبناء ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سكيكدة.

بداية إن الظاهرة السوسيولوجية بشكل عام، والظاهرة الديمغرافية والحضرية بشكل خاص ذات صلة بالأفراد وترتبط ارتباطا وثيقا بالزمن، على اعتبار أنه يؤثر في الظاهرة محل الدراسة ويساهم في تغييرها خلال المراحل أو السياقات التاريخية المتعاقبة، وبما أن الظواهر بشكل عام هي نتاج المجتمع الذي هو في حالة تغير مستمر فإن أي ظاهرة قابلة للدراسة تطرأ عليها تغيرات بفعل التغير الزمني والتاريخي، قد يكون تلقائي أو مخطط له كما قد يكون كمي أو كيفي إيجابي أو سلبي، مادي أو معنوي، ولهذا يمكن القول أن أي ظاهرة مدروسة لا تخلو من التغيير.

وبما أن الظاهرة المدروسة حاليا تتمثل في النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان، فإنه يمكن إبراز بعض مظاهر تغيرها زمنيا وذلك خلال ما تم ملاحظته وجمعه من بيانات خلال فترتين زمنيتين مختلفتين حيث كانت هناك زيارة استطلاعية يوم 15 جوان 2016 ثم زيارة أخرى في 23 سبتمبر 2018 وما تم ملاحظته من تغيرات يمكن إجمالها فيما يلي:

خلال الفترة الأولى من الزيارة الميدانية لميدان الدراسة والتي كانت في 2016 لاحظنا مظاهر النمو الديمغرافي والإسكاني مختلفة تماما على ما تمت ملاحظته خلال عام 2018، حيث أن مظاهر التقادم كان منحصرا في النسيج العمراني بالأحياء القديمة لمدينة سكيكدة، إضافة إلى ازدحام وفوضى أسرية بلغت النوم بالتناوب لضيق المساكن وكثرة عدد الأفراد، وهو ما جعل النسيج العمراني الكولونيالي يتأثر ويتميز بنوع من التقادم، ولا يتوفر على معايير الراحة والصحة والسلامة، حيث يتميز بأسقف وأسوار مهترئة مهددة بالانهيار في أي وقت حيث أصبح مرتعا للنفايات والحيوانات المتوحشة، حسب دراسة أجريناها بمخبر المواطنة بجامعة 20 أوت 1955 والموسومة بـ "الأبعاد السوسيو اقتصادية لظاهرة الإسكان بالأحياء القديمة لمدينة سكيكدة"[2] لاحظنا أثناء زيارة

[1] مونوغرافيا مدينة سكيكدة: مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] مخبر الدراسات الاجتماعية والمواطنة: الأبعاد السوسيو اقتصادية لظاهرة الإسكان بالأحياء القديمة لمدينة سكيكدة، دراسة ميدانية، جامعة 20 أوت 1955، جوان 2011، المشاركة كعضو في فرقة بحث.

بعض الأسر ومعاينتا واستجوابنا للعديد من السكان، بأنهم ممتعضين مما آلت إليه سكناتهم وأحوالهم الاجتماعية، حيث اتهموا السلطات المعنية بالمماطلة والتأجيل التي كانت تخضعهم للجان والإحصاءات وتقدم وعود دون آمال للسكان، على خلاف الزيارة الميدانية التي تمت سنة 2018 حيث لاحظنا وجود العديد من الأكواخ حول المدينة تتوسع أفقيا خاصة بجبال بوعباز وبحيرة الطيور، إضافة إلى كدية الزفزاف التي أضحت مكان لظهور العديد من مظاهر الترييف بمدينة سكيكدة، طلبا للعمل والسكن.

كما لاحظنا أن النمو الديمغرافي والإسكاني بمدينة سكيكدة في سنة 2016 قد تأثر بفعل العديد من العوامل وفي مقدمتها المتغيرات الديمغرافية المتمثلة أساسا في ظاهرتي المواليد والوفيات حيث عرفت المدينة تحولا ديمغرافيا تناسبت فيه معدلات المواليد مع الوفيات، بفعل المتغيرات الديمغرافية والسكنية، حيث ارتفعت معدلات المواليد في المجتمع السكيكدي وفي المقابل ارتفعت حالات الوفيات نتيجة الأمراض الناجمة عن ضيق المساكن، على خلاف سنة 2018 حيث عرفت المدينة نمطا جديدا لتوزيع السكان والسكنات، حيث تراجعت نسب المواليد بالمدينة وقلت الوفيات، ويرجع ذلك في أساسه إلى توزيع السكنات في مدينة سكيكدة بمختلف الصيغ وقللت السلطات من الأكواخ القصديرية خاصة في وسط المدينة مثل حي الماتش وبعض أكواخ بحيرة الطيور وبوعباز حيث رحلت العديد من العائلات، وبهذا يمكن القول أن تغير الفترة الزمنية قد ساهم في إحداث تغيرات على مستوى متغيرات الدراسة.

وبعد إبراز مختلف التغيرات التي طرأت على الظاهرة المدروسة زمنيا نوضح فيما يلي بالتفصيل مختلف المراحل التي مرت بها الدراسة الميدانية، حيث شهدت ثلاث مراحل أساسية هي:

أ ـ المرحلة الأولى: والتي بموجبها تم اختيار موضوع الدراسة وتحديد متغيراتها والمتمثلة في النمو الديمغرافي، والإسكان وذلك في 15 سبتمبر 2014، حيث حدد موضوع الدراسة وفي 15 أكتوبر 2014 تم وضع تصور مبدئي حول الإشكالية مع خطة أولية اشتملت على أهم العناصر المتعلقة بموضوع الدراسة.

ب ـ المرحلة الثانية: حيث بدأت هذه المرحلة بجمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع من سبتمبر 2017 إلى غاية أوت 2018، والتي بموجبها تم زيارة العديد من الجامعات للحصول على مراجع ومصادر للمعلومات مثل جامعة أبو القاسم سعد بالجزائر وجامعة سكيكدة، وقسنطينة، وقد تمكنا في هذه المرحلة من تصنيف المصادر العلمية والإطلاع عليها بهدف تحديد معالم المشكلة البحثية وتحديد مفاهيمها وأبعادها، وفروضها، كما تمكنا من وضع خطة بحثية ساعدتنا فيما بعد على بناء الفصول النظرية والميدانية للدراسة، وبعد جمع المادة العلمية وتصنيفها وتنظيمها قمنا بالبدء في تحرير وصياغة الجانب النظري من 3 أكتوبر 2019، إلى غاية 4 أفريل 2020 وهكذا انتهت عملية البناء النظري لموضوع الدراسة لتبدأ بعدها الدراسة الميدانية، التي نوضحها بالتفصيل فيما يلي:

ج ـ المرحلة الثالثة: تبدأ إجراء الدراسة الاستطلاعية بكل من الأحياء المتخلفة والممثلة في حي بوعباز وبحيرة الطيور بمدينة سكيكدة في 15 جوان 2016، والتي دامت حوالي شهرين بشكل متقطع واعتبرت الإطار المكاني الذي سيتم فيه إجراء الدراسة الميدانية، وقد هدفت الدراسة الاستطلاعية في مجملها إلى:

✓ التأكد من إمكانيات القيام بالدراسة الميدانية بمدينة سكيكدة، إضافة إلى الوقوف على مختلف العراقيل التي تواجهنا أثناء القيام بالدراسة.

✓ القيام بالزيارات الدورية إلى ميدان الدراسة وتسجيل مجموعة من الملاحظات التي تساعدنا في تحليل وتفسير النتائج.

✓ التأكد من شمولية الأبعاد لمتغيرات الدراسة، ومدى قدرتها على التحقق الإمبريقي من خلال مؤشراتها.

✓ التعرف على مجتمع الدراسة والضبط النهائي لعينة الدراسة من خلال معرفة الخصائص الديموغرافية المكونة لها ومختلف الفئات التي يشملها المجتمع الأصلي.

✓ جمع البيانات والمعطيات من أجل تصميم أبعاد ومحاور الاستمارة وصياغة الأسئلة المكونة لها، لمعرفة مدى قدرتها على قياس المؤشرات التي تضمنتها المحاور وبالتالي التحقق الإمبريقي من الظاهرة المدروسة.

✓ إعادة النظر في إعداد أداة الدراسة من خلال الضبط النهائي لمحاورها ومختلف الأبعاد والمؤشرات، عن طريق تعديل أو حذف بعض الأسئلة التي لا تخدم متغيرات الدراسة، حتى نقدمها في صورة دقيقة وبسيطة وواضحة لأفراد عينة الدراسة، بما يخدم فروضها مع تحديد البيانات الشخصية الأساسية لمفردات العينة.

أما المرحلة الثانية: فبدأت من 2 ماي 2020 إلى غاية 12 ماي 2020 قمنا بتوزيع 15 استمارة تجريبية على سكان بعض المناطق الهامشية بمدينة سكيكدة، وبعد استرداد الاستمارات التجريبية قمنا بحذف بعض الأسئلة وتعديل بعضها الآخر على اعتبار أنها اسئلة أحرجت أفراد عينة الدراسة.

وبعد هذه المرحلة تم وضع الاستمارة في شكلها النهائي لتبدأ عملية التوزيع بتاريخ 27 ماي 2020 إلى غاية 16 جوان 2020

وتجدر الإشارة إلى أننا قمنا بتوزيع 220 استمارة، بالرغم من أن عدد العينة هو 188 مفردة وهذا من أجل تفادي عدم استرجاع بعض الاستمارات، أو استرجاع استمارات غير صالحة للتحليل بسبب عدم الإجابة على بعض الأسئلة الموجهة للمبحوثين، حيث لم نسترجع منها إلا 173 استمارة حيث أن 41 استمارة لم تسترجع من أفراد العينة بسبب غيابهم المتكرر وصعوبة الاتصال بهم كما أن بعضهم امتنع عن الإجابة بحجة ليس لديه الوقت الكافي كما أنه لا يملك إجابات محددة كما قمنا باستبعاد 6 استمارات لم يتم الإجابة عليهم من قبل أفراد عينة الدراسة، كما ننوه أن توزيع الاستمارات راعى الشروط المنهجية المتعلقة بالعينة وطبيعتها وسنوضح ذلك في عنصر العينة وطريقة اختيارها.

بعد توزيع وجمع الاستمارات، بدأت عملية تفريغ البيانات بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. والتي دامت حوالي 15 يوم، والجدول التالي يوضح مراحل إنجاز الدراسة.

الجدول رقم (1): مراحل إنجاز الدراسة.

مراحل إنجاز الدراسة	تاريخ إنجاز الدراسة
• **اختيار الموضوع وتحديده.**	15 سبتمبر 2014– 15أكتوبر 2014
• **جمع المادة العلمية.**	سبتمبر 2017 إلى غاية أوت 2018
• **كتابة الفصول النظرية.**	3 لأكتوبر 2019 إلى 4 أفريل 2020
• **الزيارة الدراسة الاستطلاعية.**	15 جوان 2016 إلى 15 أوت 2016
• **الدراسة الميدانية.**	2 ماي 2020 إلى 16 جوان 2020

المصدر: من إعداد الباحث.

2/5 ـ منهج الدراسة.

ينظر إلى المنهج على أنه الطريق أو المسار الذي يتبعه الباحث بهدف القيام بدراسة علمية لمشكلة معينة، حيث أن المنهج المتبع يساهم في الإجابة عن التساؤلات المطروحة أو التحقق الإمبريقي من الفروض المصاغة، وفي هذا الجانب يرى المتخصصون أن قيمة البحث تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة فيه، كما تجدر الإشارة إلى أن مناهج البحث متعددة وتختلف باختلاف المواضيع، حيث أن طبيعة الموضوع هي من تفرض على الباحث استخدام مناهج دون الأخرى.

وبما أن دراستنا تهدف إلى وصف الظاهرة بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تنسجم وتتكامل وتتناسق فيما بينها، فقد اعتمدنا على **المنهج الوصفي**، الذي يعتمد على وصف واقع معين لمجتمع ما أو نظام في فترة زمنية محددة لإجراء الدراسة، بالإعتماد على مجموعة من الخطوات والأدوات المنهجية من أجل جمع المعلومات اللازمة للموضوع المبحوث وتبويبها وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها في ضوء المعطيات الميدانية للدراسة.

وفي ظل المنهج الوصفي استهلت هذه الدراسة بجمع التراث النظري، كما اعتمدت المعطيات المستقاة من ميدان الدراسة، بهدف تحديد أهداف الدراسة وصياغة الإشكالية البحثية والتأصيل النظري للمفاهيم وتحديد الأبعاد والمؤشرات الأنسب لفرضيات الدراسة بعدما تم تحديد الأدوات المنهجية الملائمة لجمع البيانات.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن **المنهج الوصفي** هو الأنسب لموضوع الدراسة لأن من خلاله نصف الظاهرة محل الدراسة، من خلال النزول إلى الميدان وجمع البيانات وتبويبها وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها وصولا إلى النتائج التي تثبت أو تنفي صحة الفرضيات المصاغة بالاعتماد على أسلوبين في التحليل:

أ ـ الأسلوب الكمي: من خلال المعالجة الإحصائية للبيانات، يستعين الباحث بالأساليب الإحصائية لمحاولة معرفة الارتباطات الموجودة بين متغيرات الدراسة، حيث اعتمدنا في دراستنا على الأسلوب الكمي قصد تنظيم المعلومات المتحصل عليها عن طريق الاستمارة في جداول بسيطة تتضمن مجموع التكرارات والنسب المئوية وأخرى مركبة تتضمن معامل التوافق والارتباط وكاي تربيع.

ب ـ الأسلوب الكيفي: يعتبر التحليل الكيفي مكملا للأسلوب الكمي في أي دراسة، حيث من خلاله نقوم بتحليل المعطيات الرقمية والكمية وتحليلها بالاعتماد على الإطار النظري والجانب الميداني، بهدف تقديم تفسيرات وتحليلات تساهم في إثبات أو نفي الفرضيات المصاغة.

3/5 ـ نمط التحليل المستخدم في الدراسة.

في الدراسة الحالية تم اعتماد نمط التحليل المكاني بشكل أساسي، وذلك كون الدراسة الراهنة تبحث في موضوع النمو الديمغرافي الذي أولته المداخل النظرية المكانية أهمية كبيرة في التحليل الديمغرافي من خلال التطرق إلى ظاهرتي المواليد والوفيات والهجرة.

إضافة إلى ذلك يبرز التحليل المكاني من خلال الاعتماد على مجموعة من النظريات ذات التوجه الحضري وذلك أثناء التطرق إلى متغيرات الدراسة وهذا ما يبدو بشكل جلي في الفصول النظرية.

كما أن الدراسة الراهنة، هي دراسة إحصائية تبحث عن العلاقات الارتباطية بين المتغير المستقل والتابع وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والخطوات المنهجية، التي تم استخدامها في العديد من الدراسات التي قام بها علماء الاجتماع والديمغرافيا، حيث انطلقوا من مجموعة من الفرضيات، ثم اعتمدوا على ميدان بحث معين لجمع البيانات والمعطيات الميدانية لإثبات أو نفي الفرضيات المصاغة.

لكن بالرغم من أن التحليل المكاني كان الأكثر بروزا، إلا أن هذه الدراسة لم تغفل عن التحليل الاقتصادي من خلال التطرق إلى نظرية التحول الديمغرافي، وكيف فسرت ظاهرتي المواليد والوفيات ومناطق الإسكان الحضري على حد سواء. لهذا ومن خلال الدراسة الراهنة يمكن القول أنه تم الاعتماد على التحليل المكاني بشكل أساسي، دون إغفال الاتجاهات النظرية الأخرى.

4/3 ـ أدوات جمع البيانات.

اعتمدت الدراسة الراهنة على مجموعة من التقنيات البحثية، الذي يتوقف اختيارها على مدى ملاءمتها للموضوع المدروس، حيث اعتمدت الدراسة الراهنة على الأدوات البحثية التالية:

أولا: الاستمارة.

قام الباحث باختيار الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات، بناء على طبيعة الدراسة والبيانات المراد جمعها وفي حدود الإمكانيات المتاحة، لذلك عمل على إخضاع أداة الدراسة للأسس العلمية في بنائها وصياغتها، وفق المراحل التالية:

ـ بناء أداة الدراسة: قام الباحث في هذه المرحلة بقياس متغير النمو الديمغرافي بالاعتماد على الأبعاد على ثلاثة أبعاد والتي تمثلت في **الزيادات الطبيعية للسكان، معدلات الهجرة، المستوى الاقتصادي للأسرة**، وفي المقابل اعتمد على ثلاثة أبعاد لقياس متغير الإسكان والمتمثلة في **الاحتياجات السكنية، وطلبات السكن والقدرة**

على امتلاك المسكن حيث ويتفرع عن كل بعد مجموعة من المؤشرات تتكامل وتتفاعل مع بعضها والتي ساعدتنا على تكميم الظاهرة محل الدراسة.

كما أن اختيار الأبعاد لم يكن بصورة اعتباطية، بل تم بناءا على مراجعة العديد من الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بمتغير الدراسة والتي نذكر منها دراسة مونبية قسيمة (2015) والموسومة بـ " مظاهر تأثير النمو السكاني على البيئة الحضرية"، إضافة إلى دراسة بلعجال فوزية (2012) بعنوان "العوامل الديمو اقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية"، ودراسة راشدي خضرة (2012) بعنوان "الانتقالية الديمغرافية والتحولات السوسيو ديمغرافية للأسرة الجزائرية".

أما فيما يتعلق بمتغير الإسكان فقد تم الوقوف على العديد من المفاهيم التي ارتبطت أساسا بمفهوم السكن والمشكلة الإسكانية بشكل عام إضافة إلى العديد من الأطروحات والدراسات السابقة ممثلة في دراسة مقاوسي صليحة (2007) والمعنونة بـ "الفقر الحضري أسبابه وأنماطه"، ودراسة بوزغابة باية (2015) والمعنونة بتوسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، وأخيرا دراسة بوخيط سليمة (2014) المعنونة بـ" القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية"، حيث تم في ضوء الأطروحات والدراسات السابقة اختيار أبعاد الدراسة واستخراج مؤشراتها.

أما عن أسباب اختيار الباحث لهذه الأداة البحثية، فتتمثل أساسا في أن الأداة أكثر ملائمة لموضوع الدراسة إضافة إلى الظروف المحيطة بالبحث وقلة الإمكانيات واستجابات أفراد العينة بسبب جائحة كرونا، إضافة إلى قلة البيانات المتوفرة على مستوى الإدارات حيث واجهتنا عراقيل كبرى لمقابلة مسئولين والحصول على مواعيد من أجل الحصول على إحصائيات من جهة والقيام بالمقابلات والحصول على المعلومات الكافية حول الظاهرة المدروسة من جهة اخرى، أما المبرر الموضوعي فيتمثل أساسا في النتائج المحققة من وراء تطبيق هذه الأداة البحثية حيث أنها تمكننا من الوصول إلى نتائج موضوعية تساعدنا على تشخيص الواقع الفعلي للدراسة وهو من بين الأهداف الأساسية التي تضمنتها دراستنا.

وقد تم الضبط النهائي لمحاور الاستمارة ليشمل أربع محاور أساسية والمكونة من 38 سؤال، وكان ذلك من خلال الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة كما سبقت الإشارة وسنفصل في تقسيم هذه المحاور كما يلي:

- **المحور الأول:** المعنون "البيانات الشخصية" ويضم 5 أسئلة ممثلة أساسا في: الجنس والسن والحالة المدنية حالة المسكن، والمدخول الشهري.

الغرض منها جمع معلومات وبيانات شخصية تخص أفراد عينة الدراسة، كما أنها تساعد في تحليل وتفسير بعض النتائج التي تفسر انطلاقا من المتغيرات الديمغرافية، كما تساعد على فهم التغيرات في إجابات أفراد العينة.

- **المحور الثاني:** المعنون بـ "الزيادات الطبيعية للسكان واحتياجاتهم السكنية"، حيث يرتبط بعد "الزيادات الطبيعية للسكان بالمتغير المستقل، في حين ارتبطت "الاحتياجات السكنية" بالمتغير التابع، ويتكون هذا المحور من عدة مؤشرات شملت 13 سؤال.

- **المحور الثالث:** والمعنون بـ "هجرة السكان وزيادة الطلب على المساكن"، حيث ارتبطت هجرة السكان بالحراك الديمغرافي التي قامت به أفراد العينة، كما مثلت طلبات السكن إحدى الأبعاد الأساسية التي ارتبطت باستقرارهم وظهور مشكلة الإسكان، وقد اشتمل على مؤشرات تجسدت في 11 سؤال.
- **المحور الرابع:** والمعنون بـ "المستوى الاقتصادي للأسرة والقدرة على امتلاك مسكن" ، حيث ارتبط بعد المستوى الاقتصادي بالمتغير المستقل للدراسة في حين ارتبط بعد ملكية المسكن بالمتغير التابع، ويتكون هذا المحور من عدة مؤشرات شملت 09 سؤال.

ـ **طريقة صياغة الأسئلة:** تم الاعتماد على الأسئلة المتعددة الاقتراحات وصياغة الأسئلة المتعلقة بمحاور الدراسة من خلال تقديم إجابات لأفراد عينة الدراسة والتي تحدد استجابات أفراد العينة لكل سؤال من الأسئلة المطروحة وقد كان الهدف منها تحديد إجابات أفراد العينة بدقة حتى نتفادى إجابات مغلوطة من قبلهم كما اعتمدنا على الدقة في توجيه الأسئلة وتجنب الإكثار من الأسئلة حتى يتفاعلوا معنا أثناء توزيعنا للاستمارة.

ـ **صدق أداة الدراسة:** صدق أداة الدراسة، يعني أن المؤشرات المختارة في بناء الاستمارة تمكننا من قياس وتكميم الظاهرة المدروسة وبالتالي تمكنا من التحقق الامبريقي منها، وقد قام الباحث بالتأكد من صدف الأداة بالاعتماد على:

أولا: صدق المحكمين (الظاهري).

حرصا من الباحث على بناء وصياغة استمارة تستوفي مختلف الشروط العلمية والمنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي، قام الباحث كأول إجراء بإخضاع الاستمارة إلى مجموعة من الأساتذة المحكمين وقد بلغ عددهم (6) أنظر الملحق رقم 3، إضافة إلى متخصصين في الإحصاء، وكان الهدف من هذا الإجراء المنهجي هو التأكد من سلامة صياغة الاستمارة من مختلف الجوانب "الدقة الوضوح والإيجاز وأهمية الأسئلة مع السعي إلى إقامة موازنة بين محاور الاستمارة، مع تقديمها في صورة بسيطة حتى يتسنى فهمها من قبل أفراد العينة.

وبعد هذا الإجراء المنهجي تم تسجيل مجموعة من الملاحظات على الاستمارة في صورتها الأولية (الملحق 1) وهو ما أجبر الباحث على الأخذ بتلك الملاحظات والتعديلات التي تضمنت في مجملها:

ـ عدم توافق بعض الأسئلة مع أبعاد ومتغيرات الدراسة مما سمح للباحث بحذفها وإعادة صياغتها.

ـ تبسيط وإعادة الصياغة لبعض الأسئلة الغامضة والمركبة.

والجدول أسفله يوضح الأسئلة التي لم يطرأ عليها أي تغيير والتي تم إجراء تعديل عليها والتي تم حذفها ليصل الباحث في الأخير وبعد كل هذه الخطوات لضبط الاستمارة في شكلها النهائي كما هو موضح في الملحق رقم (2).

الجدول رقم (2): أسئلة الإستمارة الأولية والتغييرات التي طرأت عليها.

السؤال	ترقيم السؤال في الإستمارة الأولية
الأسئلة التي لم يطرأ عليها أي تغيير بعد التحكيم.	1 ـ 3 ـ 5 ـ 6 ـ 11 ـ 12 ـ 17 ـ 18 ـ 19 ـ 21 ـ 25 ـ 26 ـ 29 ـ 31 ـ 32 ـ 39 ـ 40 ـ 41 ـ 44 ـ 47 ـ 50 ـ 51.
الأسئلة التي تم إجراء تعديل عليها.	2 ـ 7 ـ 8 ـ 9 ـ 16 ـ 20 ـ 22 ـ 23 ـ 27 ـ 36 ـ 37 ـ 38 ـ 45 ـ 46 ـ 52 ـ 54 ـ 56.
الأسئلة التي تم حذفها نهائيا.	4 ـ 10 ـ 13 ـ 14 ـ 15 ـ 24 ـ 28 ـ 30 ـ 35 ـ 42 ـ 43 ـ 49 ـ 57 ـ 58.

المصدر: من إعداد الباحث.

- **مراحل توزيع الاستمارة:** لقد تم توزيع الإستمارات على أفراد العينة عبر عدة مراحل حتى يتسنى لنا التوزيع النهائي لها وجمع المعلومات الكافية من أفراد عينة الدراسة والتي تمت وفق المراحل التالية:
- **المرحلة التجريبية:** حيث تم في هذه المرحلة توزيع 15 استمارة تجريبية بتاريخ 2 ماي 2020 على مختلف أفراد العينة حتى يتسنى لنا معرفة استجاباتهم مع مختلف الأسئلة المطروحة وقد تم تسجيل بعض الملاحظات والتي من خلالها أعدنا صياغة بعض الأسئلة كما لجانا إلى حذف الأسئلة التي أزعجت أفراد العينة.
- **مرحلة النهائية:** حيث تم توزيع 220 استمارة بتاريخ 27 ماي 2020 في كل من بحيرة الطيور وحي بوعباز خلال 21 يوم من الزيارات المتكررة لميدان الدراسة تم استرجاع 173 استمارة كما أننا قمنا بحذف 3 أسئلة لا تتماشى مع محاور الاستمارة السؤال رقم 4 والسؤال 15 والسؤالين 43 و44، حيث بعد استعادتنا لمجموع الاستمارات تم معالجتها من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

ثانيا: الملاحظة.

تعتبر الملاحظة أداة بحثية من أقدم الأدوات لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بظاهرة ما، حيث تتنوع الملاحظة وتختلف باختلاف الظاهرة المدروسة، كما تم الإستعانة بها كأداة بحثية تكمل حلقة البحث.

تم الإستعانة بالملاحظة كأداة بحثية ثانوية، حيث اعتمدنا في دراستنا على الملاحظة البسيطة والمباشرة دون مشاركة، انطلاقا من أول زيارة استطلاعية لميدان الدراسة، حيث سمحت لنا هذه الأداة من التعرف على التركيبة البشرية لسكان مدينة سكيكدة وتوزيعهم، وكذا مناطق الإسكان الحضري بها وقد كان الهدف من استخدامها جمع المعلومات والبيانات الميدانية.

ثالثا: الوثائق والسجلات.

تعتبر من بين أهم المصادر التي يستقي منها المعلومات الأولية، خاصة ما تعلق بالجانب الميداني للدارسة حيث استعنا بالوثائق والسجلات بهدف الحصول على المعلومات المتعلقة بالعدد الإجمالي للسكان والحظيرة

السكنية بمدينة سكيكدة، إضافة إلى ذلك قدمت لنا بطاقة فنية حول تاريخ المدينة والإمكانات الطبيعية والبشرية والإقتصادية لها.

وتجدر الإشارة أن هذه الوثائق والسجلات حصلنا عليها من دائرة سكيكدة ومديرية البرمجة ومراقبة الميزانية لولاية سكيكدة وقد مكنتنا من الحصول على البيانات التي تعذر الوصول إليها عن طريق مختلف الأدوات البحثية مثل الملاحظة والمقابلة والاستمارة، كما مكنتنا من التعرف على المجال البشري وعدد السكان وفئاتهم المختلفة التي تتوزع في مكان الإسكان الحضري لمدينة سكيكدة.

5/5 ـ العينة، مبررات وطريقة اختيارها وخصائصها:

تعتبر عملية تحديد العينة من الخطوات المنهجية الضرورية في أي بحث ميداني وتتطلب عملية تحديدها وحسابها انسجاما واتساقا مع أهداف الدراسة والمشكلة البحثية والفرضيات المصاغة كما تفرض على الباحث مبرراته التي دفعه لاختيار نوع فئة معينة من المبحوثين، لهذا من خلال هذا العنصر نهدف إلى التعريف بعينة الدراسة وطريقة اختيارها ومختلف خصائصها والبداية تكون من مبررات اختيارها.

- **مبررات اختيار العينة:**

إن دراسة النمو الديمغرافي بمدينة سكيكدة، تتناول أنماط متعددة ترتبط أولا بالنمو السكاني ومناطق الإسكان الهامشي لأفراد عينة الدراسة، كما ترتبط باحتياجات المجتمع من السكن في هذه المناطق، كما تشترك هذه الأنماط الثلاثة وتختلف في بيئات الإسكان الحضري، والتي تدفعنا إلى اختيار مفردات ذات مراكز متباينة في مناطق الإسكان داخل مدينة سكيكدة.

بمعنى أن الدراسة الراهنة تشمل فئات وشرائح المجتمع المدروس والمقتصرة على سكان بوعباز وبحيرة الطيور وسكان بني مالك، الذين يمثلون سكان أصليين يقطنون مدينة سكيكدة ويسكنون مناطق الإسكان المتخلف خلال فترة زمنية محددة شملتها الدراسة الراهنة، وبالتالي إن دراسة النمو السكاني لا توصل إلى نتائج متعلقة بالمجال المكاني فقط وإنما تشتمل على المجال الاجتماعي كذلك من خلال معدلات المواليد والوفيات والهجرة، إذن في ضوء تلك الأسباب العوامل السابقة الذكر فإن عينتنا تقتصر على سكان المناطق الإسكان الحضري المتخلف بمدينة سكيكدة.

- **حجم العينة وكيفية إختيارها:**

اعتمدت الدراسة على الخطوات الفنية التالية في تحديد حجم العينة:

1. معرفة القيمة التقريبية للانحراف المعياري لمجتمع البحث الذي نختار منه العينة (يتم حساب الانحراف المعياري على أساس تجانس او عدم تجانس مخرجات مجتمع البحث)
2. تحديد درجة الدلالة للوسط الحسابي لمجتمع البحث الذي يتراوح بين $\pm \frac{1}{2}$ الى $\pm$ 4 درجات (الاعتماد على مستوى الثقة)
3. تحديد مستويات الثقة 95%، 99% مع توضيح درجات دلالتها في جدول الاحتمالية

4. استعنا بالمعادلة التالية لكي لنحدد حجم العينة المطلوب:

ن ء: هو حجم العينة المطلوب

ع حـ: الانحراف المعياري لمجتمع البحث

$$\text{ع س ء}^{-2} = \frac{\text{حد الثقة او درجة للوسط الحسابي لمجتمع البحث} - \text{ء س ع}^{2}}{\text{مستوى الثقة المطبق في هذه الدراسة}(95\%)}$$

ـ الإنحراف المعياري = 13,15.

ـ درجة الدلالة = ± 2.

ـ مستوى الثقة = 95%

ـ درجة الدلالة في جدول الإحتمالية = ± 2.

- **تحديد طريقة اختيار العينة:**

اعتمدت الدراسة الراهنة على العينة الحصصية، حيث التزمت الدراسة بإجراءات العينة الطبقية دون الإلتزام بالعشوائية عند اختيار مفردات الدراسة. أي أن الإختبار كان مقصودا، ويمكن تلمس هذه الإجراءات في الخطوات التالية:

1 ـ قسمنا مجتمع الدراسة إلى منطقتين سكنيتين مختلفتين هما: حي بوعباز وبحيرة الطيور.

2 ـ حددنا نسبة تمثيل كل منطقة منطقة ← بوعباز 9,1%

بحيرة الطيور 10%

3 ـ حددنا عدد مفردات العينة (بوعباز 159، بحيرة الطيور 14) انظر الجدول رقم (3)

4 ـ الحرية في اختيار مفردات الدراسة.

الجدول رقم (3): حجم عينة الدراسة

	العدد	النسبة	حجم العينة
حي بوعباز	1740	%9.13	159
بحيرة الطيور	140	%10	14
المجموع	1880	%9.2	173

المصدر: من إعداد الباحث.

- **خصائص العينة:**

نسعى من خلال هذا العنصر للتطرق إلى مختلف الخصائص الديموغرافية للعينة المختارة للدراسة وذلك بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها من خلال الاستمارة والجدول رقم (4) يضم إحدى هذه المتغيرات الديمغرافية، ومن أجل توضيح خصائص العينة بشكل أدق وأكثر تفصيل نستهل دراستنا:

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:**

الجدول رقم (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير االجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ـ ذكر	151	%87,3
ـ أنثى	22	%12,7
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، إلى خصائص أفراد العينة والبداية تكون من متغير الجنس إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أفراد عينة الدراسة أغلبهم من جنس الذكور بنسبة قدرت بـ 87,3% وبتعداد بلغ 151 مفردة في حين بلغت نسبة جنس الإناث 12,7% وبما مقداره بـ 22 مفردة.

إن هذه الأرقام يمكنها أن تعطينا دلالات تبرز فيه أن مجتمع الدراسة يغلب عليه جنس الذكور، إذ تشير الحوصلة الإجمالية للحركة الديموغرافية لسنة 2019 المسجلة على مستوى مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية لولاية سكيكدة إلى أن عدد سكان بلغ 195467 نسمة منهم 4828 مولود ذكر، في حين بلغ عدد المواليد الإناث حوالي 4666 أنثى، أي بفارق قدر بـ 162 مولود ذكر[1]، مما يدل على أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث بعدد معتبر مقارنة بعدد السكان، وبما أن أفراد عينة الدراسة يغلب عليهم فئة الذكور فإنها تساهم بطريقة مباشرة في تزايد عدد السكان من جهة وظهور أزمة الإسكان عند وصولهم إلى سن الزواج حيث أنهم في فترة المراهقة يطالبون بالاستقلالية في غرف النوم نظرا للخصوصية التي يتمتعون بها أما في سن الزواج فيطالبون

[1] مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية: الحوصلة الإجمالية للحركة الديمغرافية المسجلة خلال سنة 2019.

بالاستقلالية في المسكن وهذا مؤشر صريح وواضح على تزايد مشكلة الإسكان، حيث سجلت إلى غاية 31 ديسمبر 2019 تسجيل 1655 عقد زواج على مستوى مصالح الحالة المدنية، كما بلغ متوسط سن الزواج بـ 34.5 سنة مما يساعد في زيادة الطلبات على السكن بالمدينة، في مقابل تسجيل حوالي 36399 طلب سكن جديد حسب الإحصائيات جانفي 2020 المتحصل عليها من دائرة سكيكدة، مما أدى إلى ظهور العشوائيات التي شوهت الجانب الجمالي والمخطط العمراني للمدينة، إضافة إلى انتشار البيوت القصديرية مستغلين بذلك الجيوب الشاغرة بين العمارات لإقامة مساكن فوضوية، وهو ما لاحظناه جليا في ميدان الدراسة في كل من حي بوعباز وبحيرة الطيور، وقد أحصت ولاية سكيكدة في مارس 2020 ولاية سكيكدة وجود حوالي 28 حي متخلف يتوزعون عبر مختلف مناطق المدينة، تسكنه 3455 أسرة، تتوزع منها 1740 أسرة بأعالي حي بوعباز، و140 أسرة ببحيرة الطيور.

ويرجع سبب هذا التباين في توزيع عدد السكان حسب متغير الجنس بالدرجة الأولى إلى طبيعة التكوين الجيولوجي المعقد للمدينة حيث تمتد على سلاسل جبلية ومجموعة من الأحراش، إضافة إلى التنوع في الغطاء النباتي ووجود المياه الباطنية بها مما يفرض وجود نسب عالية من الذكور تسكن هذه المناطق المتخلفة من الإسكان والموجودة على هوامش المدينة كما سبقت الإشارة من قبل، إذ يتطلب هذا النمط من المساكن سكان يمتازون بالفطنة والحذر الشديدين لوجود المناطق الوعرة بها وكثرة المنحدرات، إضافة إلى صعوبة النشاطات ممارسة النشاطات الزراعية بما فيها الرعوبة بهذه المناطق، إضافة إلى تربية المواشي لكثرة الغابات وتوفر الغطاء النباتي وخاصة الرعوي بهذه المناطق.

إضافة إلى ذلك تعكس الأرقام المحصل عليها طبيعة الحراك الديمغرافي السائد في المجتمع الجزائري بشكل عام ومجتمع الدراسة بشكل خاص، والتي انعكست في ارتفاع معدلات المواليد الذكور على حساب الإناث في سنة 2019، كما أن هذا التباين في معدلات النمو الطبيعي لسكان المدينة يفسر كذلك انطلاقا من المعطى التاريخي، إذا اعتبرت مدينة سكيكدة منطقة ثورية شهدت العديد من المعارك إبان الاستعمار الفرنسي الغاشم ومنها هجومات الشمال القسنطيني، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على الهرم السكاني والبناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة، حيث شردت العديد من الأسر وبقيت النساء أرامل ودون مسكن، مما اضطر العديد من الأسر بعد الاستقلال إلى تعويض النقص في الأعداد البشرية، وقد عرفت بموجبه مدينة سكيكدة تطورا ملحوظا في أعداد السكان، إذ بلغ عدد سكان سنة 1966 بحوالي 252 328 نسمة، ثم في سنة 1977 وصل إلى 900 466 نسمة، ليرتفع سنة 1987 إلى 510 622 نسمة[1]، وما قابله في زيادات على طلب المساكن، حيث أن أصحاب النيات الحسنة أو المجاهدين عملوا على سد الشواغر من السكنات التي كان يسكنها المستعمر بعد توليهم للعديد من المناصب في الدولة، أما باقي الأسر فمنها من اعتمد على إمكاناته الخاصة وشيد منزل متواضع من الطين، ومنهم من أقام في مساكن عشوائية على هوامش المدينة، كما تشير المعطيات التاريخية المتحصل عليها إلى أن الدولة سارعت بعد الاستقلال مباشرة إلى التقليل من مشكلة الإسكان وأنجزت العديد من

[1] مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية: النمو السكاني لولاية سكيكدة من 1966 إلى 2019.

المشاريع السكنية في المدينة، حيث وزعت ولاية سكيكدة إلى غاية 31 ديسمبر 2018 حوالي 47979 مسكن منها 47302 مسكن حضري بمختلف الصيغ و677 مسكن ريفي على عدد كبير من السكان قصد التقليل من مشكلة الإسكان.

إضافة إلى توسع الأفقي للمدينة خاصة على سهلي واد الصفصاف وسهل واد الزرامنة وبني مالك، وهو ما جعل فئة الذكور تسكن مناطق الإسكان المشار إليها والقريبة من المناطق الصناعية خاصة المؤسسة المينائية وشركة سوناطراك طلبا للعمل والبحث عن الاستقرار من خلال التفكير في الزواج وطلب السكن من الدولة حيث أفرز مشكلة إسكانية واضحة المعالم تجسدت في اكتظاظ المدينة بعدد السكان وظهور بيوت قصديرية بها وانتشار رمي القمامة وانعدام لقنوات الصرف الصحي لوجود هذه المساكن في مناطق وعرة تتطلب ميزانيات كبيرة لهيكلتها وترسيم حدود جغرافية لها حتى يسهل إحصاؤها فيما بعد وهدمها بهدف القضاء على هذا الاختلال المسجل في الخريطة الجغرافية والسكانية والإسكانية لمدينة سكيكدة.

كما أن العمل في المجال البحري وما ينطوي عليه من مخاطر تهدد حياة الإنسان، كان هو الآخر سببا ضمنيا في انتشار فئة الذكور على حساب الإناث في هذه المناطق المعزولة لممارسة العمل البحري والتفكير في الزواج والاستقرار بإقامة هذا النمط من المساكن قرب البحر.

لهذا يمكن القول أن النسب المحصل عليها تعكس سيطرة جنس الذكور على حساب جنس الإناث وهي نسب منطقية لاعتبارات ديموغرافية ومهنية بالدرجة الأولى.

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن:**

الجدول رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.

السن	التكرارات	النسب المئوية
ـ أقل من 30 سنة	**55**	**%31.79**
ـ من [30 – 39] سنة	**45**	**%26.01**
ـ من [40 – 49] سنة	**33**	**%19.07**
ـ من [50 – 59] سنة	**30**	**%17.34**
ـ من 60 سنة فأكثر	**10**	**%5.78**
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

أما فيما يتعلق بمتغير السن فإن الشواهد الإحصائية تفيد أن أفراد العينة الذين هم أقل من 30 سنة بلغ عددهم 55 مفردة أي بنسبة **31.79%**، أما من تراوحت أعمارهم فيما بين [30 – 39] سنة فكان عددهم 45 مفردة أي ما نسبته **26.01%**، وأما الذين تتراوح أعمارهم [40 – 49] سنة يمثلون 33 مفردة أي ما بلغ نسبته **19.07%**، في حين أن الفئة التي أعمارها ما بين [50 – 59] سنة بلغ عددهم 30 مفردة أي بنسبة **17.34%**، على خلاف فئة الشيوخ والتي بلغ عددهم 10 مفردات بما مقداره 5.78%.

من خلال هذه الأرقام المحصل عليها نلاحظ أن فئة السكان الأكثر تواجدا بمناطق الإسكان المتخلف بمدينة سكيكدة هم من تتراوح أعمارها أقل من 30سنة، أما الأقل فئة من السكان فهي فئة الشيوخ الأكثر من 60 سنة.

وهو ما تؤكده الشواهد الإحصائية المتحصل عليها من ميدان الدراسة بناء على التعداد العام للسكان لسنة 2008، حيث تشير التقديرات السكانية إلى أن معظم السكان هم من الفئة الشابة المفعمة بالنشاط والقدرة الجسدية، حيث سجلت أعلى الأعداد في فئة الشباب والمحصورة أعمارهم ما بين الفئة العمرية من 15-19 سنة إلى غاية الفئة العمرية 35-39 سنة بعدد إحمالي قدر بـ 14474 نسمة، أما الفئة الثانية هم أقل من .... سنة، ويمثلون فئة الكهول والمحصورة أعمارهم ما بين الفئة العمرية 40-44 سنة إلى غاية الفئة العمرية 55-59 سنة بعدد إجمالي قدر بـ 5958، أما الفئة الأخيرة وهي فئة الشيوخ والمحصورة ما بين الفئة العمرية 60-64 إلى غاية 85 سنة فما فوق بعدد إجمالي قدر بحوالي 1788 نسمة.

ويفسر التباين في توزيع أفراد العينة حسب متغير السن، انطلاقا من أن مجتمع الدراسة هو مجتمع شاب مفعم بالحيوية بالدرجة الأولى وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بتشكيلة الهرم السكاني، على اعتبار أن البناء الاجتماعي للسكان يسيطر عليه فئة الشباب بنسبة تفوق 75% من مجموع السكان، كما أن مجتمع الدراسة مجتمع فتي حيث أننا بالرجوع إلى العامل التاريخي نلاحظ أن ولاية سكيكدة دخلت في التنظيم الإداري سنة 1974 مشكلة من 13 دائرة و38 بلدية، وقد بلغ عدد سكانها 985 198 ألف نسمة في سنة 2019، حيث شهدت تغيرا ملحوظا في البناء الهرمي للسكان بداية من مرحلة الاستقلال من 1966 إلى غاية 1987، وقد تزامن ذلك مع العديد من الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية وفي مقدمتها البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي لسنة 1983 والذي كان له انعكاس واضح المعالم على التركيبة السكانية من حيث العدد والبنية الديمغرافية بهدف تجديد البناء الهرمي للسكان، من خلال تشجيع الزيادة في عدد المواليد ومجانية العلاج والرعاية الصحية للأم والطفل، وذلك تطبيقا لبنود العديد من الإتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الدولة الجزائرية. ليشهد بعدها مجتمع الدراسة تحولا آخر تزامن مع الحرب الأهلية التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1990 وتوقيف المسار الانتخابي، وما ترتب عليه من أزمة أمنية تجسدت في انتشار واسع للجيش الجزائري والإرهاب في سفوح الجبال، وبحكم التكوين الجيولوجي المعقد لمدينة سكيكدة فقد كانت مسرح للعديد من المعارك الدامية مثل جبال سطورة وبني مالك وبوالقرود وبوعباز، إذ ساهم هذا الأخير في تغير البنية الديمغرافية لسكان المدينة وما صاحبها من وفيات خاصة في فئة الشباب، حيث تشير المعطيات الإحصائية الموثقة في التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 إلى تسجيل حوالي 574 حالة وفاة، وقد تزامن ذلك كذلك مع نزوح ريفي نحو المدينة خوفا من الإرهاب ومحاولة للاستقرار، مما ترتب عليه اكتظاظ في المدينة نتيجة ارتفاع أعداد سكان المدينة وتجسدت في ظهور معالم لأزمة خانقة في السكن، حيث سكن المناطق الوعرة أعداد كبيرة من الأسر النازحة يتشكلون من أفراد يمتازون أساسا بالنشاط والحيوية، جاء معظمهم في عمر الطفولة وأصبحوا شبابا يمارسون أنشطة تتطلب قدرات بدنية تؤهلهم لممارسة مختلف الأنشطة والتي تكون في غاية الصعوبة بهدف مساعدة أسرهم.

كما نفسر هذا التباين كذلك بالاستناد إلى العديد من المداخل النظرية التي وظفناها في دراستنا والتي تمثل خلفية نظرية نستشفها من خلال الواقع المعاش في مجتمع الدراسة بمختلف تشكيلاته السكانية والإسكانية وهي بذلك تتوافق مع المقاربة النظرية المكانية "نظرية أقطاب النمو" والتي ربطت طبيعة الأنشطة بمناطق الإسكان وتمركز السكان حولها طلبا للعمل والسكن، حيث يوظف بها السكان الأقل خبرة وتجربة والممثلين في فئة الشباب خصوصا فئة خريجي الجامعات الذين لم يمر عليهم وقت طويل على إنهائهم الدراسة والتي لم تسنح لهم الفرصة للعمل وكسب الخبرة، وقد أثبت هذا المدخل النظري كفاءته الإمبريقية من خلال توزيع عدد الأفراد على مختلف المناطق الإسكانية بحسب طبيعة الأنشطة التجارية والصناعية وحتى الخدماتية المنتشرة، حيث يتقرب فئة الشباب والكهول من هذه المناطق بهدف الحصول على مختلف الخدمات بها والتي تشكل عوامل جدب وقوة لهم، وفيما بعد يبحثون عن عمل ويفكرون في الاستقرار عن طريق الزواج وطلب مسكن، وربحا للوقت ونظرا للظروف الصعبة التي يعيشونها يقيمون مساكن بضواحي مدينة سكيكدة وخاصة أعالي سطورة وبوالقرود وجبال بوعباز وبحيرة الطيور هذه الأخيرة التي اعتبرت مجتمع دراستنا الراهنة.

لكن هذا لا ينفي وجود فئة من الشيوخ يمكن القول أنها تمثل الركيزة الأساسية في البنية الديمغرافية للسكان إذ ارتبط وجودهم بالجيل الكولونيالي القديم ممن سكنوا مدينة سكيكدة، وأقاموا بمناطق الإسكان المتخلف حيث تمركزوا في أعالي الجبال كما أشارت المعلومات التاريخية، وكان ذلك بهدف طلب للعمل والسكن كما سبقت الإشارة، وتمثل هذه الفئة الأكثر خبرة ونضجا وحكمة في مجال العمل والأنشطة بمدينة سكيكدة وتبرز في فئة المتقاعدين الذين تلقوا تكوينا فرنسيا.

على هذا الأساس، يمكن القول أن اختلاف هرم الأعمار لأفراد عينة الدراسة بين الشباب والكهول والشيوخ ساهم في تشكيلة ديمغرافية متنوعة، تعبر عن حجم التنوع والتغير في الهرم السكاني وتشير إلى تواجد العديد من الأجيال التي سكنت مدينة سكيكدة واستقرت بمساكن المعمرين وأخرى استقرت بمناطق الإسكان المتخلف، كما أن كل جيل يحمل قيما اتجاه الأسرة والعمل وسلوكا داخل مناطق الإسكان وهو ما جعلها تتميز عن من المناطق غيرها.

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الإجتماعية:**

الجدول رقم (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الإجتماعية.

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
ـ عازب (ة)	20	%11,6
ـ متزوج (ة)	135	%78
ـ مطلق (ة)	7	%4
ـ أرمل (ة)	11	%6,4
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

أما فيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية، فإن البيانات والشواهد الإحصائية المتحصل عليها توضح أن أفراد العينة أغلبهم من فئة المتزوجين بنسبة 78%، أما 11,6% هم عازبين منهم 6,4% أرامل و4% مطلقين بنسب متقاربة ومنخفضة في نفس الوقت ممثلين لفئة السكان الذين عرفوا نموا ديمغرافيا وتوسعوا بمناطق الإسكان المتخلف بمدينة سكيكدة.

ويمكن تفسير هذه الأرقام، انطلاقا من أن مدينة سكيكدة تتوفر على العديد من الشركات الوطنية مثل المؤسسة المينائية وشركة سوناطراك، إضافة إلى توفرها على منطقة صناعية بمحاداة البحر، مما جعلها توفر نوعا من الاستقرار المادي والوظيفي لساكنيها، مما جعلهم يتزوجون، وقد مثل ذلك عاملا لاستقرار السكان وتمركزوا على ضواحي المدينة مستغلين المساحات الفارغة والجيوب الشاغرة لإقامة عشوائيات بالمناطق هامشية على ضواحي المدينة.

كما يمكن تفسير هذا التنوع أيضا انطلاقا من التنوع في التركيبة الديمغرافية لسكان المدينة بالاعتماد على متغيري الجنس والسن والذي سيؤثر بنسب متفاوتة على الحالة الاجتماعية للسكان من خلال كثرة الطلبات على الزواج، والذي أفرز ارتفاع متوسط عمر الزواج لدى فئة الذكور والذي ارتفع من 29 سنة 2004 إلى 34.5 سنة بحلول 2013، والذي من شأنه أن يساهم في بروز مشكلة إسكانية خاصة مع وصول الشباب لسن الزواج مما يفرض عليهم مسكن خاص نتيجة الضيق الذي يعاني منه أفراد الأسرة، إضافة إلى أن الكثير من الشباب من خارج الولاية استقروا بمركز المدينة طلبا لفرصة عمل والتفكير في الزواج والاستقرار لاحقا وهو ما تجسد في ارتفاع معدلات السكان وما يقابله من أزمة في الإسكان.

لهذا يمكن القول أن مدخل أقطاب النمو وفق إلى حد بعيد في تفسير الظاهرة محل الدراسة، حيث أن التغير السكاني والسكني الذي عرفته مدينة سكيكدة بينت أن المدينة تتكون من أعداد غير متناسبة من الذكور والإناث بمختلف تشكيلاتها الاجتماعية، والتي ساعدت على اللجوء إلى المناطق صناعية وتجارية بداية من المؤسسة المينائية وشركة سوناطراك والتي توظف عدد كبيرا من سكان المدينة والتي سمحت لهم بالاستقرار وتكوين أسر وإقامة مناطق إسكان على هوامش المدينة طلب في إعانات الدولة والحصول على مسكن لائق كما كانت سببا في مظاهر الترييف وتشويه النسيج العمراني لها إضافة إلى التوسع الرأسي للمدينة من سهول واد الصفصاف إلى سهل واد الزرامنة وواد القصب.

على هذا الأساس، يمكن القول أن اختلاف الحالة الاجتماعية بين متزوجين وعازبين ساهم في تنوع التركيبة الاجتماعية للسكان بمدينة سكيكدة، حيث أن كل فئة اجتماعية كان لها مبررات ساعدتها على وضع أولويات لحياتها واعتبر العمل قاعدة أساسية ومطلبا اجتماعيا وعامل مهم بالدرجة الأولى ساعد على استقرارهم بهذه المناطق والتي تميزها عن غيرها من المناطق.

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب حالة المسكن:**

الجدول رقم (7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب حالة المسكن.

حالة المسكن	التكرار	النسبة%
ـ مسكن هش.	33	%19,1
ـ مسكن قديم.	39	%22,5
ـ بيت قصديري.	101	%58,4
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

أما فيما يتعلق بمتغير حالة المسكن، فإن البيانات والشواهد الإحصائية المتحصل عليها توضح أن مفردات العينة أغلبهم يسكنون بيوت قصديرية بنسبة 58.4%، أما 22.5% هم يسكنون بيوت قديمة، فيما سجلت 19.1% من السكان يقطنون بيوتا هشة.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة والمتمثلة في انتشار هذا النمط من المساكن بالدرجة الأولى البيوت القصديرية والقديمة والهشة، انطلاقا من البناء والحراك السكاني خاصة فئات الذكور الشباب والكهول الذين يشكلون مجتمع الدراسة، وكان أغلبهم متزوجون كان دافعهم الهجرة من الريف إلى المدن طلبا للعمل والزواج والمسكن وقد استقروا إلى هوامش مدينة سكيكدة في بيوت قصديرية وهشة وقديمة التكوين بكل من بحيرة الطيور وبوعباز إضافة إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها المدينة مباشرة بعد الاستقلال وخاصة في مرحلة التسعينات كانت هي الأخرى بدافع الاستقرار والعمل والمسكن مما ساعد في ارتفاع عدد السكان وظهور أزمة سكنية بالمدينة مما ساعد على إقامة هذا النوع من المساكن بالقرب من أماكن العمل، مما ساعد على انتشار ظاهرة الترييف بالمدينة من جهة وتغير النسيج العمراني من جهة أخرى، وانتشار العديد من تجسدات ومظاهر أزمة الإسكان للسكنات القصديرية على ضواحي المدن، إذ تشير الأرقام المتحصل عليها في سنة 2020 إلى إحصاء حوالي 3345 مسكن هش وحوالي 28 حي متخلف بالمدينة تسكنه 3540 أسرة، إذ اعتبرت المدن بصفة عامة من بين أهم العوامل لجذب السكان كما أشارت إليه" نظرية أقطاب النمو" والتي تعتبر من بين المداخل النظرية التي المفسرة للظاهرة المدروسة، وقد ساعدت بنسبة كبيرة في انتشار هذا النمط من الإسكان بالدرجة الأولى.

كما أن هناك العديد من الأسباب الضمنية التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة ومن بينها رغبة السكان في تغيير نمط الحياة والتأقلم مع نمط المعيشة الجديدة بعد خروج المعمر، كما شجعت الدولة التعليم مباشرة بعد الاستقلال للقضاء على الأمية التي اعتبرت من بين مخلفات الاستعمار الفرنسي الغاشم حيث أصبح الآباء يفكرون في تمدرس الأبناء كما أن إجبارية التعليم ومجانيته اعتبر من بين الحقوق الأساسية ومطلبا اجتماعيا بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ساعد على استقرار أعداد كبيرة من السكان في المدن وإقامة هذا النمط من المساكن، كما أن الحقبة الجديدة بعد الاستقلال هي الأخرى كانت ضرورة اجتماعية فرضت هذا الحراك السكن وإقامة نمط جديد عرف بالبيوت القصديرية نتيجة انتشار العديد من المهن الحرة في المدن، كما أن خروج

المعمر وترك العديد من الوظائف الحساسة في دواليب الدولة ونقص الإطارات الجزائرية ومن بينها الوظائف الإدارية والتي بموجبها منحت العديد منها إلى أصحاب النيات الحسنة "المجاهدين" الذين أوكلت لهم مهمة التسيير في الإدارة والمناطق الصناعية حيث سارعت الدولة إلى تكوين العديد منهم بإعطاء امتيازات للدراسة في الخارج والاستفادة من تجارب الدول في المجال التعليمي حيث أصبح الفلاح بفكر في تمدرس أبنائه مثله مثل بقية السكان، إضافة إلى انتشار العديد من الحرف كما تشير الأدبيات المتحصل عليها واستجواب بعض مفردات العينة وشجعت الدولة العلاج المجاني وسارعت إلى تحديد أولوياتها من خلال الاهتمام بالأم والطفل ومجانية العلاج حيث ساعدت كل الظروف سكان الريف في التفكير في الهجرة إلى المدن وإقامة بيوت قصديرية، بالإضافة إلى غياب الرقابة على أراضي المدينة مباشرة بعد الاستقلال لأنها أغلب الأراضي كانت تابعة للمستعمر استحوذ عليها السكان الأصليين مباشرة في السنوات الأولى من الاستقلال وأقاموا العديد من السكنات على ضواحي المدينة، أما السكان الذين عرفوا نزوحا ريفيا آنذاك أقاموا سكنات قصديرية على هوامش المدينة بسبب انتشار الفقر وفكروا في العمل وظروف عيش جديدة وتخلوا عن نشاط الزراعة وتربية المواشي تدريجيا محاولين التأقلم مع نمط الحياة الجديدة، وقد أثرت كل هذه المظاهر على تشجيع العديد من الأسر وكذلك العازبين على إقامة هذا النوع من النمط من المساكن بهدف الحصول على إعانات من الدولة، كما أن النظام العشائري الذي كان أساسا للتنظيم الاجتماعي الجزائري بشكل عام والمجتمع السكيكدي بشكل خاص اعتبر هو الآخر من أهم الأسباب التي ساعدت على استقطاب العديد من الأسر من مختلف القرى والمداشر والاستقرار على هوامش المدينة وإقامة بيوت قصديرية بها.

يمكن القول أن اختلاف في حالة المسكن بين قصديري وهش وقديم ساهم في زيادة أعداد السكان مما أثر على الحراك السكاني واستقطاب العديد من السكان لمدينة سكيكدة ومن مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن أصول وأعمار مختلفة من المتزوجين والعازبين كما تشير الجداول أعلاه من داخل وخارج المدينة، كما تشير المعلومات المتحصل عليها من بيانات الاستمارة الموجهة لمفردات العينة.

- **توزيع الأفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري:**

الجدول رقم (8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
ـ أقل من 24000 دج	128	%74,0
ـ أقل من 50000 دج	41	%23,7
ـ أكثر من 50000 دج	4	%2,3
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

وفيما يتعلق **بمتغير الأجر** تشير الشواهد الإحصائية أن أفراد العينة تتراوح أجورهم مابين 24000-50000 دج، فيما عرفت أكبر فئة بنسبة وصلت إلى 74% وهي الفئة التي أجرها أقل من 24000 دج، أما أقل الفئة هي التي أجرها أكثر من 50000 دج وبلغت نسبتهم 2.3%.

يمكن تفسير هذه المعطيات الإحصائية والتي تبرز بشكل واضح أهمية شبكة الأجور كإحدى المحكات الأساسية والمحدد لعدد أفرادا لأسرة من جهة ونوع المسكن الذي تختاره الأسرة، حيث لاحظنا ضعف شبكة الأجور بمختلف المؤسسات العمومية والتي تخضع لقانون الوظيفة العمومية رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتعلق بالوظيفة العمومية والذي في ضوئه تحدد شبكة الأجور بناء على المؤهل العلمي وطبيعة المنصب وعدد سنوات الخبرة، حيث إذا ما قارنا شبكة أجور الموظفين الخاضعين للقانون السالف الذكر مع الوظائف العليا للدولة والتي تمنح بموجب مراسيم رئاسية وتخضع لصندوق الإطارات للدولة نلاحظ فرق كبير في شبكة الأجور داخل المنظومة الواحدة والتي تخضع للعديد من الامتيازات، مما جعلنا نحتكم غلى هذا النوع من التبرير الواقعي حيث لاحظنا بشكل ملفت أن شبكة أجور الموظفين في القطاع العمومي زهيدة وغير كافية وللذكر لا الحصر نلاحظ أن أعلى موظف في الإطارات المتوسطة برتبة متصرف رئيسي في الإدارة العمومية والحامل لشهادة الماجستير يتقاضى شهريا 34000 دج، والذي يجعله عاجزا عن اقتناء حاجياته الأساسية بعيدا عن حاجيات الأسرة ومتطلبات المسكن، في حين أن أفراد عينة الدراسة والذين وظفوا في مناصب متنوعة و القاطنين بالأحياء الفوضوية ممثلة في بوعباز وبحيرة الطيور، لهم مؤهلات علمية أقل وبالتالي أجورهم تتراوح ما بين 24000دج و50000 دج، وللإشارة اختيارنا لهذا التقسيم في شبكة الأجور لم بكن من باب الصدفة وإنما اعتمادا على الأدبيات المتوفرة حول موضوع الدراسة، من خلال العرض والتقصي العلمي لمختلف البرامج والسياسات السكنية في الجزائر والتي في ضوئها اعتمدنا على تحديد متغير شبكة الأجور، إضافة إلى أن سياسة الدولة في الإسكان موجهة للطبقات اجتماعية الضعيفة بالاعتماد على إعانات الصندوق الوطني للسكن، كما وجدنا كذلك في هذه المناطق سكان يتقاضون ما بين 50000دج شهريا وأكثر، ويرجع ارتفاع شبكة الأجور لديهم إلى عملهم في المؤسسات والشركات الوطنية مثل المؤسسة المينائية وشركة سوناطراك والتي تخضع لقانون العمل الجزائري رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، والذي يعتمد كأساس قانوني وتشريعي تحدد فيه شبكة الأجور الخاصة يتم فيه الاتفاق بين طرفي العقد.

ومن جهة أخرى شبكة الأجور اليوم لا تلبي حاجيات الأسرة الجزائرية ومجتمع الدراسة مما جعلهم يقيمون بهذه الأحياء المتخلفة طلبا لإعانات الدولة المتمثلة في إعانات الصندوق الوطني للإسكان كما أشرنا سابقا، أو من خلال الحصول على امتيازات لبناء مسكن ريفي، أو عن طريق الحصول على امتياز قطعة أرض وبناء مسكن للاكتظاظ المسجل في المساحة المخصصة للبناء إضافة إلى أن أسعار الأراضي باهظة لا تتواءم من شبكة الأجور، كما أن غلاء مواد البناء وتكاليف تجهيز المسكن هو الآخر شكل عائقا أمام لبناء مسكن خاص يتوفر على ضروريات الحياة، وهو ما أكدته أغلب أفراد عينة الدراسة والقاطنين بمناطق الإسكان المتخلف بكل من حي بوعباز وبحيرة الطيور حيث عبروا عن استيائهم وتدمرهم عن شبكات الأجور الممنوحة لهم وخاصة الذين

يعملون في مناصب تنفيذية ومهنية كعمال تنفيذيين بالبلدية، حيث أن الأجر الذي يتقاضونه اليوم لا يلبي حاجاتهم الأساسية ولا يحقق طموحاتهم خاصة فيما يتعلق بحاجيات أفراد الأسرة وحاجيات المسكن حيث أن أغلبهم يسكنون بيوت هشة وقصديرية يعانون فيها من الضيق والأمراض المزمنة والتي أثقلت تكاليف العلاج لرب الأسرة، وقد حملوا السلطات المحلية والقائمين على شؤون المدينة كافة المسؤولية جراء الأوضاع التي آلت إليها سكناتهم وظروفهم الاجتماعية بوجه عام وهذا ما عايشناه أثناء توزيعنا للاستمارة على أفراد عينة الدراسةوهو ما جعل شبكة الأجور تحدد عدد أفراد الأسرة من جهة كما أنها من بين الأسباب الظاهرة التي ساعدت على ظهور أزمة الإسكان بالأحياء المذكورة سابقا من خلال تجسيد الصورة النمطية التي عرفها النسيج العمراني للمدينة والذي يؤشر على وجود ظاهرة الترييف والأحياء المتخلفة بها على ضواحي المدينة.

مما جعل السكان يعانون صعوبة في سد حاجياتهم اليومية وفقا لما أقرته "نظرية ابراهام ماسلو للحاجات "والتي أكدت على المطالب البيولوجية لأفراد العينة من خلال إعطاء الأولوية للحاجات الفيزيولوجية وفي مقدمتها المأكل والمشرب والملبس والسكن، حيث شكلت التكاليف المختلفة عائقا أمام السكان لشراء أراضي وتخصيصها لبناء مساكن أو ملكيتها أو حتى إيجار مسكن في بعض الأحيان.

وفي سياق متصل أشارت العديد من "النظريات الإيكولوجية" بمفهومها الاقتصادي والتي أثبتت كفاءتها الإمبريقية وفسرت الواقع الذي عايشناه في ميدان الدراسة، إلى أن الأجر يعتبر أحد المحكات الأساسية في تحديد عدد أفراد الأسرة جهة وتحديد نوعية المسكن من جهة أخرى، حيث عملت هذه المقاربات على تفسير ظاهرة النمو السكاني والإسكاني ما يجعل الاختلال واضح بين عدد أفراد الأسر ومتغيري العرض والطلب على المساكن والذي وينعكس على المستوى الاقتصادي والأسري، حيث أن شبكة الأجور لابد أن تتوافق مع عدد أفراد الأسرة من خلال تقليص حجم النفقات وخاصة النفقة على الأطفال الرضع وتوجيه المدخرات المالية لاقتناء المستلزمات الضرورية للأسرة وتأثيث المسكن والذي يعتبر أساسا لرفاهية السكان.

وبالمقابل قد أفرزت شبكة الأجور المسجلة على مستوى أفراد عينة الدراسة نمو سكاني مرتفع مقابل ضيق في السكنات مما جعل هذه الأسر تلجأ إلى هذا النمط من الإسكان، وقد انعكس بطريقة أو بأخرى على الراحة النفسية لقاطنيه وتدنت بها الخدمات من ماء صالح للشرب وكهرباء وغاز وانتشرت العديد من الأمراض في الأوساط الأسرية مما أرهق كاهل الأسر كما أشرنا سابقا بسبب ارتفاع النفقات الأسرية وقلة المداخيل ممثلة في ضعف شبكة الأجور.

يمكن القول أن الاختلاف في المدخول الشهري للسكان محصور ما بين 24000 و50000 دج مما يدل على أن مدينة سكيكدة تستقطب العديد من الفئات الاجتماعية ضعيفي ومتوسطي الدخل وبمختلف الشرائح والمراكز الاجتماعية من فئة الموظفين في القطاع العام والخاص والتجار وأصحاب الأعمال الحرة، حيث يستقرون بضواحي المدينة ويفكرون في إقامة هذا النمط من السكن إما للحصول على مسكن اجتماعي من الدولة، أو الحصول على امتياز قطعة أرض وبناء مسكن، حيث تعتبر شبكة الأجور ضعيفة مقارنة مع أسعار الأراضي

وتكاليف البناء، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن شبكة الأجور تعتبر مؤشر صريح وواضح يساعد على النمو الديمغرافي للسكان وسبب مباشر في ظهور أزمة الإسكان بحي بوعباز وبحيرة الطيور.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة الحالية مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يوفرها برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الإحصائية، والتي تتماشى مع أهداف الدراسة ومع طبيعة البيانات الكيفية المتحصل عليها، كما تساعد في عملية تحليل البيانات التي تم تجميعها، إضافة إلى اختيار الفرضيات لمعرفة العلاقات الإرتباطية بين متغيرات الدراسة، وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

ـ **التكرارات والنسب المئوية:** للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

ـ **معامل التوافق والارتباط وكاي تربيع:** للتعرف على طبيعة العلاقات الارتباطية من متغيرات وأبعاد الدراسة.

6 ـ فرضيات الدراسة:

لا يمكن لأي باحث أن ينكر الأهمية والدور الكبير الذي تلعبه الفرضيات في حلقة البحث العلمي عامة والدراسة السوسيولوجي خاصة، حيث تعتبر حلقة الوصل بين الجانب النظري والميداني، كما أن دورها يتمثل في توجيه الدراسة وإبعادها عن العموميات، وهذا عن طريق تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة والتي تخضع للاختبار والتحقق الإمبريقي، وعليه فإن الدراسة الحالية اعتمدت فرضية مركزية وثلاث فرضيات جزئية.

❖ **الفرضية العامة:**

ـ **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر.**

❖ **الفرضيات الجزئية:**

1 ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات النمو الطبيعي للسكان واحتياجاتهم السكنية.

2 ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هجرة السكان وزيادة طلبهم على السكن.

3 ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي للأسرة وقدرتها على امتلاك مسكن.

خلاصة

مما تقدم؛ نستطيع القول أنه من خلال هذا الفصل تم تحديد الرؤية العامة للدراسة الراهنة إذ تم التطرق إلى مجموعة من العناصر التي لم توضع اعتباطيا، حيث خضعت لتقسيم منهجي محكم ومتناسق قائم على تحديد المتغير المستقل وهو "النمو الديمغرافي" والمتغير التابع "**الإسكان**"، وذلك من أجل البناء النظري والتصوري للدراسة، فضلا عن تحديد المسارات المنهجية ويمكن تلمس هذه السيرورة المعرفية "المنهجية التطبيقية" في تتابع فصول الدراسة بدءا من الاتجاهات النظرية والفكرية والأنساق النظرية في دراسة الإسكان وانتهاء بالإجراءات المنهجية للدراسة وتحليل ومناقشة النتائج.

الفصل الثاني:

السياقات الفكرية والسوسيولوجية والنظرية لدراسة ظاهرة النمو الديموغرافي

المبحث الأول: السياقات الفكرية والسوسيولوجية والنظرية لدراسة ظاهرة النمو الديموغرافي.

تمهيد

إن مفهوم النمو الديمغرافي من أكثر المواضيع عرضة للدراسة والتحليل من قبل عديد الباحثين في مختلف الدوائر العلمية ومراكز البحث، وهذا بسبب الأهمية الكبرى لهذا المفهوم ودوره في إعطاء فرص للتنمية، من خلال التحكم في معدلات واتجاهات السكان وفي مستقبل الأجيال المقبلة. ومما يستدل به أيضا على أهمية هذا الموضوع، هو وجود إسهامات نظرية وأطر معرفية مختلفة ومتباينة قدمها مجموعة من الباحثين والمتخصصين ضمن سياق هذا المتغير.

وبالموازاة مع تم كتابته حول موضوع النمو الديمغرافي وبين ما هو موجود على أرض الواقع سنقوم في هذا الفصل المعنون بـ "الاتجاهات الفكرية والأنساق النظرية في دراسة النمو الديمغرافي" بالتطرق إلى مجموعة من عناصر وعناوين، بداية من تقديم عرض مقتضب حول النمو الديمغرافي بشكل عام في الفكر السوسيولوجي، ثم التركيز بعد ذلك على المتغير بشكل خاص من خلال محاولة تحديد العناصر التحليلية للنظريات الكلاسيكية والمحدثة والاقتصادية وغيرها، ثم التطرق أيضا إلى عناصرها الأساسية وتحديد عناصر الاتفاق وأوجه الاختلاف وبعدها تقديم الأطر المعرفية التي تناولت مراحل وتطور النمو الديمغرافي لنصل في الأخير إلى حوصلة عامة حول مختلف السياقات والأطر المعرفية التي تناولت متغير النمو الديمغرافي، وذلك وفق خطة منهجية عامة انطلقت من البناء النظري والتصوري للدراسة، إلى استعراض أهم ما كتب حول النمو الديمغرافي باعتباره المتغير المستقل في موضوع دراستنا الحالية.

لقد تعددت السياقات الفكرية والنظرية التي تناولت الفكر السكاني بمختلف أبعاده ومتغيراته ولعل البحث في متغير النمو الديمغرافي يحمل بعض من الصعوبة خصوصا في النظريات الكلاسيكية، ثم الحديثة، التي طالما ركزت على الجوانب المادية وأغفلت العناصر الأخرى، كما تجاهلت مسألة السكان من جوانب مختلفة.

وبالرغم من صعوبة تتبع النمو الديمغرافي في التراث النظري الكلاسيكي، نحاول من خلال هذا العنصر البحث في أهم العناصر التحليلية للاتجاهات النظرية في دراسته بداية من النظريات الكلاسيكية، ثم النظريات النيوكلاسيكية والمعاصرة، وذلك من خلال محاولة استنباط وتحليل أهم أفكارها التي فيها إشارة واضحة أو إشارة له.

لكن قبل ذلك ارتأينا أن نقدم عنصرا حول النمو الديمغرافي بشكل عام في الفكر السوسيولوجي وذلك من أجل الإحاطة بأغلب السياقات الفكرية والنظرية التي تناولته.

1 ـ النمو الديموغرافي في الفكر السوسيولوجي:

لطالما طرح مفهوم وموضوع النمو الديمغرافي، العديد من التصورات التي انشغل بدراستها المفكرين الاجتماعين وخاصة علماء السكان الأوائل منهم، ويبدو ذلك جليا في العديد من أفكارهم وكتاباتهم، وربما يعود ذلك إلى الاهتمامهم وقناعتهم بوجود علاقة بين النمو الديمغرافي من جهة وبين مختلف مكونات البناء الاجتماعي من جهة أخرى.

وبتحليل الاتجاهات السوسيولوجية والمدارس الفكرية المختلفة نجد استخدام مفهوم النمو الديمغرافي كان لدى بعضهم بشكل صريح، ولدى البعض الآخر بشكل ضمني، وهذا ما نسعى لتوضيحه من خلال هذا العنوان الموسوم بـ "النمو الديمغرافي في الفكر السوسيولوجي".

ويجب التنويه هنا إلى أن تحليلنا لمختلف التصورات التي قدمها الباحثون حول النمو الديمغرافي، انطلقت من تسلسل تاريخي للفلاسفة الصينيين مرورا بأفكار مختلف المفكرين ووصولا إلى أعمال العلامة العربي عبد الرحمان ابن خلدون.

ونستهل هذا العرض النظري من **البابليون**، إذ نشأت هذه الحضارة في بلاد الرافدين، ويعتبر حمورابي أشهر روادها، الذي نشر مجموعة من القوانين نقشت على مسلة حمورابي الشهيرة.[1] إذ قدموا تصوراتهم حول مسألة النمو الديمغرافي، انطلاقا من الزيادات السكانية إذ أصبحت الدولة الآشورية بذلك دولة عسكرية، وتشير الدراسات إلى تفوق عدد سكان بابل القديمة على سكان مدينة "نينوى" وازدهار الإمبراطورية بها حفاظها على السلم بينها وبين الإمبراطورية الميدية الأقوى منها.[2]

ونلاحظ من خلال الحضارة **البابلية**، والتي ترجع بجذورها التاريخية إلى العراق، أن فكرة النمو السكاني ارتبطت بمسألة القوة والغلبة، كما تعتبر ذات أهمية قصوى من أجل تحقيق الأهداف التوسعية لحدود الإمبراطورية، مقارنة مع الإمبراطوريات المجاورة، كما تشير الدراسات والكتابات أن الزواج مقتصر على امرأة وحيدة.[3] على خلاف المصريون فقد اهتم القدامى منهم بالقضايا السكانية وفي مقدمتها مسألة النمو الديمغرافي، وقد ربطوها باستقراء الآثار والمعابد والبرديات والأوراق المصرية مثل **بردية وستكار**، حيث أعطوا اهتمام كبير للمواليد وكان المولود يغسل بالماء ويفحص فحصا طبيا، كما تشير الورقة إلى مدة زمن النفاس، وقد كان المجتمع المصري يلد عن طريق إنسانة متخصصة تدعى "القابلة" وهو اسم اقترن وجوده بقبول الطفل أثناء عملية النفاس، وتشير الدراسات أن الطبقة البورجوازية في مصر كانت تميل أكثر إلى تعدد الزوجات أما عامة الشعب فيكون لهم زوجة واحدة، كما كان الطلاق قليلا ما يحدث لاسيما في عصر الاضمحلال[4]

---

[1] غازي مطلك صخي، هديل عبد الوهاب: الإجتماعيات، ط4، د د ن، د م ن، 2013، ص 44 .

[2] خليل عبد الهادي البدو: علم اجتماع السكاني، دار حامد للنشر، ط1، الأردن، 2008، ص ص 18 – 19.

[3] غازي مطلك صخي: المرجع السابق، ص 22.

[4] يونس حماد علي: مبادئ علم الديمغرافيا ،ط1، ددن، عمان، 2010، ص16.

ما يمكن أن نلاحظه، أن ما يشاع بين المصريين القدماء هو الزواج المبكر الذي يقود إلى أسر كبيرة الحجم والرغبة في الإنجاب وتعدد الزوجات لمن يستطيع ذلك، وقد سادت أفكار التفاؤل أكثر من غيرها بين عامة الناس والفلاسفة.[1]

على خلاف الحضارة الصينية، وممثلها **كونفوشيوس**، الذي ربط مسألة النمو الديمغرافي بأحكام ميثافيزيقية خارجة عن العالم الذي نعيش فيه، فهي تخص عالما مثاليا اعتبره بمثابة نموذج للأفراد وأعطاه جانبا من القداسة مقارنة مع بقية الجوانب الأخرى، مركزا محور اهتمامه حول التحول الديمغرافي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الإنجاب، حيث تعطي الأولوية فيه لجنس الذكور، كما حدد مهمة الحكومة في تأمين الاكتفاء الذاتي.[2]

وقد أظهر كونفوشيوس، اهتماما مبكرا بمسألة السكان في المجتمع الصيني، وقدم تصوره حول النمو الديمغرافي، انطلاقا من التناسب الموجود بين مساحة الأرض وعلاقة السكان، إذ كان يعتقد أن من واجب الحكومة أن تنقل السكان من حالة تكاثر في المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل ازدحاما.[3] كما وضع مجموعة من القيم بخصوص السكان وفي مقدمتها القيم الأخلاقية، التي اكتست أبعاد ديمغرافية حيث اعتبر أن الإنجاب من الواجبات المقدسة لكل مواطن، إذ تؤدي إلى استمرار النسل حتى يتوافق الأطفال مع نسب الذكور[4]. وتجلى ذلك في كتاباتهم من خلال التأكيد على تجنب التضخم في عدد السكان حتى لا يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد، مما ينجر عنه انخفاض مستوى الحياة العامة، إذ لوحظ أن معدلات النمو السكاني تتجسد من خلال الارتفاع في نسبة الوفيات نتيجة النقص في الغذاء ونتيجة الزواج المبكر وكذلك بسبب الحروب[5].

أما **الحضارة اليونانية** فقد مثلها الفيلسوف أفلاطون، وقدم أفكاره حول النمو السكاني انطلاقا من فكرة مفادها العدد المثالي للسكان والمقدر بـ15 ألف نسمة، فقد ركز في كتابه[6] "القانون" على الاستقرار السكاني الذي اعتبره أمر ضروري لتحقيق الكمال الإنساني والحفاظ على وحدة في الدولة.[7]

وفي سياق متصل ظهر **أرسطو**، وقدم آراءه حول النمو الديمغرافي، انطلاقا من مخاوفه الشديدة من الزيادة السكانية، على اعتبار أن تقسيم الأرض ومواردها على عدد متزايد من السكان يولد افتقار لدى فئة معينة، والتي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية من شأنها أن تحرم المجتمع من المزايا الاقتصادية[8].

---

[1] الخفاف علي، عبد علي: جعرافية السكان، ط2، مصر، 2008، ص 26.
[2] أبو عيانة فتحي: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 1984، ص 24.
[3] زيدان عبد الباقي: أسس علم السكان، دار النهضة المصرية، ط1، مصر 1976، ص 24.
[4] الخفاف، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[5] حميدوش علي: محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية وإسقاطها على حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ م، جامعة الجزائر، 1995، ص 9.
[6]
[7] الخشاب مصطفى: الاجتماع العائلي، ب د ن، ط1، مصر، 1976، ص 27.
[8] بلعجال فوزية: العوامل الديمو اقتصادية وعلاقتها بسوق العمل، أطروحة دكتوراه، غ م، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2012، ص ص 8- 10

أما **الرومـان** فقد تصوروا مسألة النمو الديمغرافي، بداية من أوضاعهم السائدة آنذاك وكانوا يعتقدون بأن النمو السكاني شيء إيجابي داخل حركة المجتمع وتغيره، كما اقترحوا سياسة سكانية ترمي إلى زيادة عدد السكان عن طريق تشجيع الزواج والإنجاب.[1] وكانوا يعتقدون أن الأعداد الهائلة من السكان تساهم في تكوين قوة حربية من شأنها أن تبني إمبراطورية عظمى، ويرون بأن محددات النمو تتمثل في الفيضانات والأوبئة والمجاعات وكذلك الحروب.[2]

أما **المسيحيين** فعبروا عن فكرة السكان، وانطلقوا من فكرة أساسية لاهوتية بالدرجة الأولى، وقد دعا الكتاب المسيحيين إلى سياسات رشيدة مبنية على مرتكزات دينية وأخلاقية تنادي بضرورة الزيادة السكانية وتحارب كل أشكال الإجهاض ووأد البنات.[3]

أما **العرب** ممن قدموا إسهامات حول قضية السكان والنمو السكاني بشكل خاص وتبدأ بكتابات الرحالة العربي ابن خردذابه في كتابه "المسالك والممالك"، إضافة إلى أعمال وكتابات "ابن حوقل" حيث ربط بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وقام بتقديم وصف لسكان الجنوب والشمال حيث شملت كتاباته صفاتهم. وفي سياق آخر ظهر ياقوت الحموي، وقدم هو الآخر إسهاما يتعلق بالسكان، في كتابه "معجم البلدان" حيث عمد من خلاله إلى تقديم الكثير من الحقائق السكانية في البلاد التي زارها وعاش فيها والتي سمع عنها [4]

أما عبد الرحمان ابن خلدون فقد استأثر باهتمام كثير من الدارسين والباحثين ممن سبقوه وقد أغنى المكتبة العربية والغربية بأفكاره العلمية القيمة في كثير من مجالات العلوم الإنسانية من خلال كتابه "مقدمة ابن خلدون"، وقدم تفسيرا مستفيضا حول السكان في مؤلفه متحدثا عن مزايا النمو السكاني، فقد رأى أن النمو السكاني يخلق الحاجة إلى تخصص الوظائف الذي بدوره يؤدي إلى مداخيل أعلى، كما رأى أن النمو السكاني يتركز أساسا في المدن، ولذلك يشير أن سكان المدن ذات الحجم الكبير أكثر رفاهية من المناطق ذات الحجم السكاني الأقل، والسبب الجوهري وراء ذلك هو الاختلاف في طبيعة الوظائف التي تؤديها المناطق المختلفة، واعتبر لكل مدينة هناك سوق للأنواع المختلفة من العمال وكل سوق يستوعب من الإنفاق الكلي وهو ما يتناسب مع حجمه.

ويذهب "ابن خلدون" إلى أن المجتمعات تمر خلال مراحل تطورها بثلاث مراحل محددة تؤثر على عدد المواليد والوفيات في كل مرحلة، إذ يشهد المجتمع في المرحلة الأولى من تطوره زيادة معدلات المواليد ونقص في معدلات الوفيات مما يؤثر على نمو السكان ويزيد عددهم، وعندما ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره يشهد ظروفاً ديموغرافية مخالفة تماماً، حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة والمواليد ويرتفع معدل الوفيات، ويعتقد في أن الخصوبة العالية في المرحلة الأولى ترجع بالدرجة الأولى

[1] كرداشة منير: الخصوبة السكانية، المركز القومي للنشر، دط، الأردن، 2007، ص 30.
[2] أوكيل حميدة: أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، غ م، 2004، ص 3.
[3] فايز ابراهيم الحبيب: التنمية الاقتصادية بين لبن النظرية وواقع الدول النامية، دط، د د ن، السعودية، 1985، ص 70.
[4] خليل عبد الهادي البدو: مرجع سبق ذكره، ص ص 18-22.

إلى نشاط السكان وطاقتهم ومقدرتهم، أمّا في المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع فتظهر المجاعات والأوبئة والثورات والاضطرابات[1].

2 ـ العناصر التحليلية المكونة للاتجاهات النظرية في دراسة النمو الديمغرافي:

لا يخفى على الدارسين والمتخصصين في علم السكان الزخم النظري الموجود في هذا المجال، حيث تعددت الرؤى والمقاربات النظرية، التي حاولت تقديم تفسيرات علمية مقننة لظاهرة النمو الديمغرافي، من خلال الوقوف على أسبابه المعلنة والضمنية، واقتراح الآليات الممكنة للتحكم في الزيادات الطبيعية المرتفعة، وقد تم تقسيم هذا التراث النظري وفق عدة معطيات، في دراستنا الحالية حيث ننطلق في تحليلنا من خلال التقسيم التاريخي الذي صنف النظريات من نظريات كلاسيكية إلى النظريات المعاصرة.

وتجدر الإشارة بأننا لن نتطرق إلى المنطلقات الأساسية والافتراضات والمقولات العامة المتعلقة بالنظريات التي سبق التطرق لها في عنصر"الاتجاهات الفكرية والأنساق النظرية في دراسة النمو الديمغرافي"، لهذا نحاول من خلال هذا العنصر المعنون بـ "العناصر التحليلية المكونة للإتجاهات النظرية في دراسة النمو الديموغرافي" التركيز على أهم التصورات التي يمكن من خلالها تفسير واقع النمو الديموغرافي، من خلال التصورات النظرية لكل من النظريات الكلاسيكية، والمدخل التطويري والاجتماعي، كما نحاول استخلاص نقاط والاختلاف بين مجموع النظريات التي لم يتم التطرق إليها في هذا الفصل.

البداية تكون من **الاتجاه الكلاسيكي**، الذي ظهر مع نهاية القرن 19م و بداية القرن 20م، إذ اعتبر محاولة جادة في دراسة السكان، وقد مثله "بروبرت مالتوس"، في أول محاولة حيث تزامنت مع ظهور مؤلفه "مقال في السكان"، الذي أرسى من خلاله دعائم الدراسة العلمية للسكان اعتمادا على المناهج العلمية ودخلت دراسته في دائرة العلوم الاجتماعية.[2] وقد استندت تصوراته النظرية، من علاقته بجان جاك روسو، إضافة إلى مجموعة من المعلومات والبيانات المتوفرة في كل من فرنسا انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية حول عدد السكان، ومعدل الإنتاج من الأرض.[3]

حيث انطلق في تصوره من فكرة جوهرية مفادها وجود علاقة طردية بين الحجم الأمثل للسكان وموارد الأرض "قانون الغلة المتناقصة".[4]

---

[1] الشمري عماد مطير والجنابي عبير ضيدان: الأفكار السكانية في كتابات إبن خلدون، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 12، جامعة بابل، 2013، ص 381.

[2] مصطفى خلف عبد الجواد: مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] عبد الكريم عبد الباقي: في علم السكان، دط، مطبعة جامعة دمشق، 1966، ص27.

[4] **قانون الغلة المتناقصة**: يتلخص قانون الغلة المتناقضة في أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حدا يبلغ عنده الإنتاج الحد الأقصى، وعندما يخدمها الإنسان وفق العمل ورأس المال تبلغ حد معين، بحيث لو زيد مقدار المستخدم منها عن هذا الحد، لأخذ الإنتاج الذي تغله الأرض في التناقص التدريجي.

وقد توصل إلى أن قدرة الإنسان على التناسل تعمل على زيادة عدد السكان، كما أن عددهم يتضاعف من جيل إلى آخر بمعدل 25 سنة إذا لم يتوفر عائق قوي، كما أن الأرض توفر الغداء بهدف ما يتطلبه البقاء الإنساني بطريقة محدودة.[1]

وأقر أن أعداد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية على خلاف كمية الغداء الذي يتزايد وفق متتالية حسابية، حيث يتم الحفاظ على مستوى النمو السكاني المتناسب مع موارد البقاء من خلال الضوابط الإيجابية positive checks أي من خلال معدل الوفيات، وكل ما كان هناك خلل في تحقيق التوازن بين حجم السكان ووسائل الإنتاج يرتفع معدل الوفيات بصفة منتظمة حتى ينخفض حجم السكان ويصل إلى معدل متناسب مع الموارد المتاحة[2].

ولتجنب هذا المصير القاتم، قدم **مالتوس** اقتراح، بهدف التحكم في الزيادات السكانية السريعة عن طريق إتباع نوعين من الموانع، وأعطى الأول بعد أخلاقي، والمتمثل في العفة والرهبنة والزهد أو تأخير الزواج المبكر، أما الثاني فتمثل في وجود موانع قصوى تفرضها الطبيعة مثل: العمل في المهن غير الصحية والفقر والإمراض والأوبئة والقحط والمجاعات والحروب، ويرجع ذلك إلى الموازنة بين إعداد السكان وبين موارد العيش المحدود في العالم.[3]

إذن وفق هده التصورات يمكن القول أن **مالتوس** قدم نظرة تشاؤمية عن أعداد السكان وموارد الأرض وفق قانون الغلة المتناقصة، الذي جعل منه قانون وضعي يحكم التطور الإنساني متناسيا بذلك دور العوامل الأخرى التي تفسر أسباب زيادة سكان الأرض مثل العامل الايكولوجي الذي يستعين به الإنسان لحفظ التوازن في نمو السكان ووسائل العيش في المجتمع.[4]

كما أن الثورات التي أحدثها الإنسان في هذه الفترة ترتب عليها زيادة ملحوظة في إنتاج الغذاء وهو مخالف لما توقعه **مالتوس**، لأنه أغفل تطور وتغير الكفاية الفنية في الإنتاج.[5]

كما أن الواقع كشف على وجود علاقات تبادلية بين نمو السكان والمواليد والوفيات من خلال الظروف الاجتماعية التي حققت انخفاض في معدلات المواليد والخصوبة، واقترن ذلك بتغير مكانة المرأة في المجتمع، وتعليمها، ومشاركاتها للرجال في القضايا العامة، هذا فضلا عن أثر التوسع في استخدام موانع الحمل.[6]

أما **الإتجاه الماركنتيلي**، فقد مثله آدم سميت، ويعتبر أول من استخدم مصطلح الماركنتي التي تعني التاج، وهو تيار فكري نشأ مع نهاية النظام الإقطاعي، قدم تصوراته فيما يخص القضايا السكانية بوجه عام، ومسألة النمو الديمغرافي بوجه خاص، وهو ما يصادف ظهور جماعة في انجلترا تعرف بـ "أنصار

[1] الساعاتي حسن، لطفي عبد الحميد: دراسات في علم السكان، دط، دار النهضة العربية، 1981، ص 44.
[2] كحالة محمد رضا: سلسلة بحوث اجتماعية، دط، د د ن، بيروت، 1984، ص 158.
[3] عميرة جويدة : اتجاهات نظرية في علم السكان، دط، دار جوانا للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 60.
[4] عميرة جويدة : مرجع سبق ذكره، ص 62.
[5] الساعاتي حسن، لطفي عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ص، 42-43.
[6] شفيق محمد: السكان والتنمية القضايا والمشكلات، دط، المكتب الجامعي، مصر، 1998، ص 118.

المعادن النفيسة" ومن أشهر ممثلي هذا التيار توماس مون وكولبارت.[1] حيث نادوا بضرورة تشجيع النسل لحاجة أوروبا إلى علاقات تجارية مستفيضة تساعدها على تطوير التجارة والصناعة بهدف المصلحة القومية والسيطرة على مراكز العبورعن طريق الجنود، وهو ما دفع بها إلى زيادة عدد السكان.[2]

وفي سياق متصل ظهر **نيكولاس ماشيفال**، وقدم تصوره حول العامل السكاني واعتبره أحد أهم محددات القوة السياسية والعسكرية للبلد، فمن الضروري حسب رأيه أن يكون المجتمع كثير العدد ويشجع على الزيادة السكانية.

وفي سياق آخر ظهرت آراء **جون بودان**، إلا أنه اختلف عن سابقه وربط قضية النمو السكاني بالثروة من خلال بحثه أعطى أهمية للعنصر البشري وحجمه في الحصول على الثروة، حيث اعتبر في تحليله عدد السكان غير مقلق، معتقدا بأنه لا ثروة بدون سكان واعتبر المجتمع الكثير العدد شيء ثمين يعطي أهمية وقيمة للبلد، كما أن فرنسا مليئة بالثروات التي يجب استغلالها وفق حجم عدد السكان المناسب.

كذلك عالج **أنتوان دومنتكرستيان**، قضية السكان انطلاقا من مفهومه الثروة والتي ربطها بحجم السكان واعتبر كثرة السكان مبرر كافي لسوء التسيير وكثرة المشاكل، خاصة لدى فئة الحرفيين، ولذلك يجب استغلالهم استغلالا كاملا.

كما حافظ **بارتيلاميد ولافامس**، على نفس المفهوم، ولكن أعطى له بعدين جديدين بعد ديمغرافي وبعد اقتصادي، واعتبر الزيادة السكانية من محفزات الثروة، مستدلا على سكان فرنسا، وعلى هذا الأساس أكد على ضرورة وضع سياسة سكانية تهدف إلى تحفيز الزواج والتقليص من الهجرة، إلى جانب سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير نحو الخارج.[3]

أما **كوندرسيه** 1793 فقد تلخصت فكرته أن التاريخ يفصح عن ترتيب طبيعي للظواهر الاجتماعية وربط قضية تقدم النوع البشري بالفترة العاشرة التي تزامنت مع الثورة الفرنسية، وبموجبها يصل الإنسان إلى الكمال، وتختفي جميع أنواع العداوات الشعوبية والقومية منها، كما أن القانون ينظم حياة الفرد ويربطها بمصالح الجماعات المشتركة وسيزيد استمرار إنتاج الطعام وتكثر الأمراض والأوبئة.

أما في إنجلترا فقد بدأت مسألة النمو الديمغرافي، مع آراء وكتابات وليام جدوين 1793، إذ تنبأ بعصر ذهبي لابد من قدومه، وأن الإنسان سيصل إلى عصر الكمال الذي يجنبه الحرب أو الجريمة أو المرض.

وفي نفس السياق نجد **الاتجاه الوضعي**، الذي اهتم أنصاره بمسألة النمو السكاني، من منطلق التخفيف من حدة الفقر الذي يعانيه عامة الشعب مهتمين بقطاع الزراعة، وهكذا وظفوا بعدا جديدا في دراساتهم وهو قوة الشعب بدل قوة الموارد، وتتجسد أعمال هذا الاتجاه الفكري في كتابات جوزيف توتزند 1787، إذ

[1] فوزية بلعجال: مرجع سبق ذكره، ص19.
[2] خليل عبد الهادي البدو: مرجع سبق ذكره، ص 23.
[3] فوزية بلعجال: المرجع السابق، ص 20.

يؤكد أن السكان يميلون إلى التزايد بدرجة أسرع من تزايد وسائل المعيشة، وقد هاجم قانون الفقر الذي أصدرته الملكة اليزابيت سنة 1606م. [1]

بدوره كان **لسادلر**، إسهاما نظري حيث قدم فكرة مفادها أن تكاثر السكان عملية بيولوجية تتحكم في نفسها، بمعنى كلما كانت هناك زيادات سكانية كبيرة في قطر دولة معينة إلا وتدخلت العوامل البيولوجية لحمايتها من التضخم عن طريق التدخل في قدرة الإنسان الفيزيولوجية على الإنسان.[2] كما يرى أن الاختلاف في درجة التناسل لا تتأثر بالبؤس والرذيلة كما يرى **مالتوس**، بل بالسعادة والغنى، فالعمل على الحرمان من الترف يشجع على التناسل، وفي كل مرحلة من مراحل تطور الإنسان ينقص التناسل بالتدريج إلى أن يقف عند نقطة محددة، يبلغ عندها أكبر عدد من السكان، وأقصى درجة من السعادة حيث تبعث هذه النظرية جانب من التفاؤل في مستقبل الإنسان الاقتصادي.[3]

ودعم هذا الاتجاه **دوبلدي**، إذ نشر سنة 1836 كتابه "القانون السكان الحقيقي وعلاقته بغداء الإنسان" حيث بدأ تصوره فيما يتعلق بالسكان انطلاقا من فكرة التغذية، على خلفية أن نوعية الغداء تحمي الوجود الإنساني، من خلال القدرة على الإنجاب والخصوبة، وأن أي أمة يكثر فيها الثراء والرخاء يتناقص عدد سكانها وتضعف ثم تشهد مرحلة الغنى، على خلاف المجتمعات الفقيرة التي تعاني من نوعية غداء رديئة تؤدي إلى ارتفاع عدد سكانها بشكل يتناسب مع فقرها.[4]

ومن خلال التصور الذي قدمه **ذويلدي** والقائل بأن التناسل مربوط بالفقر والبؤس وأن قوة الإنجاب تميل إلى التناقص التي تؤثر على تراجع الغداء، اعتبرت قضية مازالت محل جدل كما أن قانون السكان يجب أن يذهب إلى تفسيرات أبعد من تفسيرات التغيرات في القدرة على التناسل.[5]

أما **هربرت سبنسر** فقد عارض **دوبلداي**، حيث انتقد قانونه واعتبره حجة واهية لخطأ المعلومات التي اعتمد عليها، ورأى أن الحياة تبدأ عند كثير من الناس عندما يكون الدفء مما يساعد على وجود مؤونة غذائية عظيمة وأن الغذاء المتزايد يجعل حياة الفرد أسهل وبناءًا على ذلك الرخاء يتزايد السكان. ومن خلال تصوراته تبين أن **هربرت سبنسر** ربط بين علم السكان وتطور علم البيولوجيا من خلال كتابه "مبادئ البيولوجيا"، وقد اعتنى بشكل واضح بالتطور الاجتماعي والبيولوجي بسبب القوى الطبيعية، إذ كان يعتقد أن القانون الطبيعي يعفي الإنسان من أية مسؤولية، والطبيعة حققت ذلك من خلال اهتمام الإنسان بالتناسل والإنجاب، وهذا ما يدفعه إلى تطوير قدراته العلمية والاقتصادية، وبالتالي كلما بدل جهدا

[1] عميرة جويدة: مرجع سبق ذكره، ص 81.
[2] الساعاتي حسن، لطفي عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 46.
[3] أحمد محمد مصطفى: السكان والأسرة، دط، دار المعرفة، مصر، 1995، ص 35.
[4] سدلي كونتر:النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي، ترجمة أحمد ابراهيم عيسى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1967، ص،40.
[5] سدني كونتر: مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

أكبر يقابله ضعف في الاهتمام بالتكاثر وهو جانب في غاية الأهمية، على خلاف التنافر الموجود بين التناسل والنضوج وهو أمر نسبي.[1]

وفي نفس السياق قدم الإيطالي **كواردجيني، آراءه** وأفكاره حول قضايا السكان، حيث اهتم بدرجة كبيرة بدراسة التغير السكاني، باعتباره مؤشرا على تطور وتغير المجتمع، وقد ظهرت أفكاره سنة 1912 تحت عنوان "أثر السكان في تطور المجتمع" حيث قدم بموجبه تحليلا معمق ومعالجة لنواحي البيولوجية والمرفولوجية أو البنائية والاقتصادية والثقافية وأثر السكان في وقوع الأزمات الاجتماعية.[2] انطلق من مسلمة مفادها أن المجتمع يمر بثلاث مراحل متعاقبة تبدأ بمرحلة **النشأة**، تتميز فيه المجتمعات بمعدل خصوبة مرتفع ويصاحبه النمو السكاني مع غياب اختلافات اجتماعية واضحة بين سكانه وفئاته، أما في مرحلة **التقدم والازدهار**، يحدث تناقص في الخصوبة نتيجة انخفاض المواليد في الجيل السابق، على خلاف هذه المرحلة التي ترتفع بها أعداد الوفيات قبل زواجها، أو بسبب انعدام الإنجاب بعد الزواج، هذا فضلا عن أن نسبة الإنسال بين الطبقات الصاعدة في أعلى السلم الاجتماعي تتجه عموما نحو الانخفاض، أما مرحلة **الفناء والتلاشي** تحدث نتيجة تطور المجتمع، ويقل عدد السكان في كثير من أجزائه حيث يتناقص عدد السكان في المناطق الريفية نتيجة لنمو التصنيع والتوسع في هجرة العمالة من الريف إلى الحضر.[3]

من جملة الانتقادات الموجهة **لجيني** والمتعلق بافتراضه أن عدد السكان تتحكم فيه العوامل البيولوجية، والمتمثلة أساسا في ضعف القدرة على الإنجاب هو افتراض يصعب قبوله، حيث قام سوركين توجيه انتقاد له من خلال كتابه "النظريات الاجتماعية المعاصرة" حيث لم يعتبرها نظرية يعتد بها في تفسير المجتمعات الإنسانية لأن العلم قد أوضح وجود عوامل طبيعة تتحكم في تاريخ وتطور المجتمعات ولا نستطيع إخضاعها لصالحه.[4]

كما استمد **جيني** الوقائع التي بني عليها نظريته هذه من تاريخ بعض الشعوب وفي مقدمتها اليونان والرومان، لكن يلاحظ أن هناك شعوب أخرى مثل الصين والهند قد أخذت في تطورها اتجاها مغايرا لاتجاه تطور المجتمع خلافا على تصوره، كما أن المجتمعات الأخيرة تتميز بدرجة عالية من الخصوبة ولا تختلف من طبقة إلى أخرى، وعليه فإن هذه النظرية لا يمكن أن تنطبق على كل المجتمعات.[5]

وفي سياق آخر اهتم **الكسندر كار سوندرز** بدراسة الظواهر السكانية حيث انطلق من مفهوم الكثافة السكانية بأنه مفهوم نسبي، لأن الزيادة والقلة مسائل نسبية، كما لا يجب أن نحكم على مجتمع بأنه قليل السكان لأن عدده قليل في الكيلومتر المربع ولا يجوز أن نقر بأن عدد السكان في مجتمع ما كثير إذا

---

[1] عميرة جويدة: مرجع سبق ذكره، ص 87.
[2] حسن محمد حسن محمد: علم اجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1992، ص 93
[3] مصطفى محمد أحمد محمد: السكان والأسرة، دط، دار المعرفة للكتاب، مصر، ص 42.
[4] عوض السيد حنفي: المشكلة السكانية وتحديات الحياة، ط1، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 44
[5] عميرة جويدة: مرجع سبق ذكره، ص 95.

كان عدد السكان في الكيلومتر كثير لأن هذا العدد قد يكون قليل وهناك موارد ثروة كثيرة مثل البلاد الغنية بالأنهار والمعادن، وقد يكون العدد كثير والموارد قليلة مثل المجتمعات الصحراوية، كما افترض وجود علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمع، بحيث يحكم على قلة العدد خفيف إذا كان العدد لا يساعد على قيام المشروعات التي تستغل هذه الزيادة في عدده تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارده.[1]

كما اعتبر **كارسوندرز** مفهوم الكثافة السكانية مفهوم نسبي، لأن الزيادة والقلة مسائل نسبية، كما لا يجب أن نحكم على مجتمع بأنه قليل السكان لأن عدده قليل في الكيلومتر المربع، أو العكس يجوز أن نقر بأن عدد السكان في مجتمع ما كثير إذا كان عدد سكانه في الكيلومتر كثير، لأن هناك اختلاف بين هذا العدد وموارد الثروة كثيرة مثل البلاد الغنية بالأنهار والمعادن. كما قد يكون العدد كثير والموارد قليلة مثل المجتمعات الصحراوية، حيث افترض وجود علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمع بحيث يحكم على هذا العدد بأنه قليل أو خفيف إذا كان العدد لا يساعد على قيام المشروعات التي تستغل عدده والتي تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارده.[2]

كما اعتبر وجود عوامل أخرى غير الهجرة والحروب تؤثر في انخفاض معدل نمو السكان من أهمها المجاعات والوفيات والإجهاض وانخفاض نسبة المواليد وهي عوامل لم يتنبه إليها جيني.[3]

وفي سياق آخر اهتم **كنجز ليديفز** بقضايا السكان، وقدم تصوراته انطلاقا من رفضه للنظريات التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي بالرجوع إلى عامل واحد فقط، كالعامل الاقتصادي مثلا أو العامل الثقافي لأنها تحاول تبسيط الأمور وتتهرب من التفسيرات المعقدة وفيما يتعلق بتغيرات الخصوبة فهو يعترض على التفسيرات التي ترى أن هذه التغيرات تخضع لعامل اقتصادي بحث كقلة الموارد المتاحة.

وهو يرى أنه لفهم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع، يجب النظر إلى هذا الأخير على أنه يميل دائما نحو التوازن الاجتماعي، والتوازن الذي يميل إليه المجتمع في نظره ليس توازنا بين عدد السكان والموارد المتاحة كما اعتقده **مالتوس**، لكنه توازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، حيث افترض وجود اختلال في هذا التوازن، نتيجة لزيادة عدد السكان أو للاثنين معا، حيث يميل السكان إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات متنوعة أو ما يسميه **ديفز** بالمتغيرات الوسيطة، كتأخير سن الزواج، أو الإجهاض، أو إلى تنظيم الأسرة، وقد تحدث استجابة السكان على مراحل متعددة مثل اللجوء إلى تأخير سن الزواج، ثم إلى الإجهاض وفي مراحل أخرى يلجئون إلى تنظيم الأسرة أو التعقيم.[4]

---

[1] الساعاتي حسن، لطفي عيد الحميد، مرجع سبق ذكره ص 77.
[2] شفيق محمد: مرجع سبق ذكره ، ص 126.
[3] عميرة جويدة: مرجع سبق ذكره، ص 102.
[4] صافتا محمد وآخرون: أسس الجغرافيا البشرية، دط، منشورات جامعة دمشق، سوريا 1999، ص ص 25-28.

تعد نظرية **كنجزلي ديفز** وهو عالم اجتماع أمريكي، ومن رواد الوظيفية التي اهتمت بموضوع السكان وعرض أفكاره النظرية في مقاله "نظرية التغير والاستجابة في التاريخ الديمغرافي الحديث"[1]، وتعد من أكثر نظريات حرصا على التمسك بفكرة التوازن، بل كانت فكرة التوازن أوضح ما يكون في بناء نظريته كما اعتبرت نظرية ثابتة غير دينامية، لأنها إذا كانت قد استوعبت بعض جوانب الواقع واستمدت منه الشواهد التي تؤكد افتراضاتها، إلا أنها قد أغفلت جانب آخر من جوانب الواقع له أهميته في الوصول بالنظرية إلى أعلى مستوى من التجريد، ونعني به جانب الواقع الذي تشهده المجتمعات النامية في العالم الثالث والذي يختلف جوهريا عن ما شهدته المجتمعات المتقدمة في ظروف التنمية.[2]

بالرغم من النتائج التي جاء بها أصحاب الاتجاه الطبيعي والتي كانت مغايرة لما قبلها من التصورات الكلاسيكية، إلا أن البحث حول تقديم تفسيرات جديدة لظاهرة النمو الديمغرافي أفضت إلى مزيد من الأبحاث والدراسات التي ركزت على السلوك الإنساني بشكل كبير من الناحية الاجتماعية، فكانت النظرية الاجتماعية التي يمكن اعتبارها أكثر انفتاح على موضوع النمو الديمغرافي ولو بشكل بسيط.[3]

ويعتبر **كارل ماركس** ممثل **الاتجاه الاشتراكي**، الذي اتشتهر هو وزميله **انجلز** بوضع دعائم الاشتراكية العلمية، ولم يفرد لموضوع السكان مؤلفا خاصا وإنما عرض بعض الآراء النظرية المتعلقة بالسكان ضمن مؤلفه المعنون "**رأس المال**"، حيث قدم تصوره حول السكان انطلاقا من مسلمة تقر بأن المجتمع يمر بمراحل متباينة في تغيره، استنادا إلى تغير الإنتاج والنظام الاقتصادي، إذ يفترض أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي، ويتوقع بناء على هذه الحقائق عدم وجود فائض في السكان مع وجود نظام الإنتاج الاشتراكي نتيجة للتشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال، ويصل ماركسمن تحليلاته إلى القول بأنه ليس هناك قانونا عاما ثابتا للسكان وإنما لكل مراحل تطور المجتمع والإنتاج قانون خاص بها ينطبق عليها وحدها.[4] ففي المجتمعات الرأسمالية يتزايد رأس المال الثابت لسرعة تفوق تزايد العمال، وأن تزايد السلع يقابلها تناقص في وسط العمال.[5]

من خلال ما تقدم من عرض آراء وتصورات، اتهم **ماركس** بأنه منحاز للعمال وهذا ما جعلهم يشككون في أبحاثه، كما أنه تناسى قضية الضغط المفروض بفعل العوامل الطبيعية، كما لا يمكن الاتفاق مع آرائه فيما يتعلق بالنظام الاشتراكي الذي يجنب الإنسانية مشكل النمو السكاني، وما يمكن إضافته في هذا الصدد، أنه بالرغم من الانتقادات التي قدمت لماركس حول افتراضاته، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية أفكاره حول النمو الديمغرافي الذي كان مغيبا لدى العديد من النظريات التي سبقته والتي لم تولي أي أهمية له، خصوصا أن عوامل الإنتاج تساعد على خلق الثروة ومنها ازدياد عدد السكان، إضافة

[1] عميرة جويدة: مرجع سبق ذكره، ص 105.
[2] عبد المعطي عبد الباسط وآخرون: السكان والمجتمع، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص ص 54-55.
[3] حسن محمد حسن محمد: مرجع سبق ذكره، ص 105.
[4] جويدة عمارة: مرجع سبق ذكره، ص 98.
[5] الساعاتي حسن: مرجع سبق ذكره، ص 72.

على العوامل الاجتماعية والتي تنشأ عنها علاقات اجتماعية بين العمال والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بوسائل الإنتاج، على اعتبار أن أهداف الفرد والمجتمع هي أهداف مشتركة، وبذلك تكون العلاقة تكاملية بين الفرد ومؤسسته الاجتماعية.[1]

وفي نفس السياق قدم **ريابوشكين** تصوراته وأفكاره حول السكان، ضمن مقال قدمه حول مؤتمر السكان الأخير، مركزا على قوانين التطور الاجتماعي التي سبقه بها كل من **ماركس** و**لينين** من أجل تفسير التاريخ الاقتصادي للمجتمع البورجوازي، إلا أنه قدم تصورات وآراء اختلفت في مضمونها عن آراء ماركس. حيث انطلق من مسلمة مفادها أن زيادة السكان تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع، و من خلال تحليل الشواهد المفسرة للنظام الاقتصادي الرأسمالي توصل إلى وجود فائض من السكان نتيجة الاستغلال والتعارض بين القائمين على شؤون الإنتاج والعمال المرتبط بالأهداف والوسائل على اعتبار أن الإنتاج الرأسمالي يقوم على قرارات المنظمين الذين يهدفون أولا إلى تحقيق أقصى معدلات الربح، كما لا يهتم بقراراتهم المتعلقة بالعمال أو ما ينتج عنها على المستوى المعيشي لهم.[2]

واعتبرت أيضا تصورات وأفكار **ريابوشكين** ترديدا لأراء ماركس الذي عارض آراء مالتوس متهما له بالرجعية والتفاهة، كما أنها في نفس السياق هي امتداد لأراء **انجلز** الذي أكد أن البورجوازي يخالف المستقبل، ومع ذلك فإنه كان لا يستبعد فكرة تحديد النسل المجتمع الاشتراكي المنتصر بحيث يسمح للأفراد بتحديد حجم الأسرة بعد انتفاء الاستغلال، وقد اعتبرت أفكار **ماركس** و**ريابوشكين** أمثلة بارزة على الفكر الماركسي فيما يتعلق موضوع السكان، إلا أنها أهملت عامل التغير في المجتمعات المعاصرة.[3]

رغم الجهود التي بدلها الباحثون، إلا أن وجود نظرية شاملة ومفهومة تفسر ظاهرة النمو الديمغرافي لم توجد بعد، حيث ظهرت العديد من الاتجاهات النظرية التي حاولت إيجاد تفسير لظاهرة محل الدراسة ولقد أجمع الباحثون والمتخصصون في علم السكان، أن **الاتجاه المحدث** جاء استجابة لظروف مجتمعية معينة، وهدف إلى تفسير النمو السكاني من ثلاث أبعاد مختلفة هي الوفيات والخصوبة ثم الهجرة، حيث نحاول التركيز على هذه الأبعاد الثلاثة وبنفس الترتيب المنهجي بما يتماشى مع دراستنا، وتجدر الإشارة إلى أننا لا نستطيع الإحاطة بكل الأطر النظرية حول الموضوع، وكل من يريد التوسع والاطلاع أكثر فما عليه إلا العودة إلى بعض المراجع المتخصصة في النظريات.

وتكون البداية من **الاتجاه المحدث**، ويعتبر **وارنثومبسون 1929**، الذي انطلق من فكرة التحول الديمغرافي، أول من صاغها بالاعتماد على بعدي المواليد والوفيات أو ما سمي بالانتقالية السكانية، حيث صنف البلدان إلى ثلاث فئات حسب معدل النمو السكاني فيها تتميز المجموعة الأولى بمعدلات نمو سكاني متناقصة بسرعة ومعدلات وفيات منخفضة تضم بلدان غرب أوروبا والبلاد التي استقر بها سكان

[1] عبد المعطي عبد الباسط: المرجع السابق ، ص 67.
[2] عميرة جويدة : مرجع سبق دكره، ص 101.
[3] جلبي عبد الرزاق: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 142.

من أصول أوروبية، في حين تتميز المجموعة الثانية بهبوط معدلات الولادة بسرعة أقل من هبوط معدلات الوفيات، وتضم بلدان جنوب وشرق أوروبا وهي متأخرة عن المجموعة الأولى زمنيا، أما المجموعة الأخيرة فتكون فيها معدلات المواليد والوفيات خارج حدود السيطرة، وتضم حوالي من 70% إلى 75% وتحتاج ما بين 30 إلى 40 سنة للالتحاق بالمجموعة الأولى.[1]

كما نشر **ادولف لوندري** مقال في عام 1943، افترض وفقها وجود ثلاث مراحل لتطور السكان (بدائي، متوسط، معاصر) وفسر هبوط معدلات الوفاة في العصر الحديث بتحقق عدة عوامل أهمها تطور الطب والرعاية الصحية.[2]

كما ناقش **أم كار ساندرز** في عام 1936 "النظام العائلي الصغير وأسبابه، لكن أمثلته انحصرت في أوروبا والبلدان ذات الخلفية الأوروبية، لعدم توفر بيانات البلدان الأخرى. كما صاغ مكتب البحث السكاني **برينستون** النظرية كخلاصة لعمل **فرنك نوتستين** المقدم لعصبة الأمم عام 1944، الذي توقع بموجبه أن عدد السكان وسط وغرب أوروبا سيصل إلى أعلى المعدلات في عام 1950، وبعدها سيهبط لأن حوافز إنجاب مزيد من الأطفال ستبدأ بالتلاشي.

من جملة الانتقادات التي تعرضت لها أن نتائجها لا يمكن تعميمها لأنها بنيت على بيانات دول متقدمة كانت تتمتع آنذاك بمستويات نمو اقتصادي لا تتوفر في كثير من الدول النامية، كما أنها لم تراعي التاريخ والأنماط والسمات الثقافية للسكان في البلدان النامية أو كيف تتأثر عملية التحول بهذه البلدان.[3]

وفي نفس الاتجاه قدم **مي وسميث وهيبر**، تصوراتهم حول اتجاه النمو الديمغرافي انطلاقا من التركيز على بعد انخفاض الوفيات، حيث عالجت ظاهرة الخصوبة بناء على انخفاض مستويات الوفيات، والتي ترتب عليها الرغبة في الإبقاء على طفل واحد حتى سن الشيخوخة، ولقد انطلق أنصار هذا الاتجاه النظري من تصور مفاده أنه كلما انخفضت نسبة الوفيات انخفضت معها نسب الخصوبة والعكس صحيح، ثم دعموا تصورهم عن طريق تفسير مستويات الخصوبة حيث أقروا أن انخفاضها يزيد من أمد الحياة عند عدد من الأفراد وبالتالي زيادة معدلات الإعالة في المجتمع.[4]

مما سبق ذكره نلاحظ أن نظرية انخفاض الوفيات، حاولت تبرير الزيادة السكانية انطلاقا من معدلات الخصوبة التي ربطتها بالوفيات، كما ربطت اتجاه النمو الديمغرافي بالوفيات والتي تنعكس على معدلات الخصوبة ومستوياتها التي تساهم في زيادة أمد الحياة وما يترتب عليها زيادة معدلات الإعالة في المجتمع، متناسية العوامل الاجتماعية والاقتصادية كأساس لتفسير الظاهرة الديمغرافية.[5]

---

[1] أبو عيالة فتحي محمد: دراسات في علم السكان، دط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 145 .
[2] عميرة جويدة: مرجع سبق ذكره، ص 130.
[3] أحمد نجم الذين وآخرون: الجغرافيا البشرية، دط، جامعة بغداد، العراق، 1979، ص 256.
[4] عميرة جويدة: مرجع سبق ذكره، ص 132.
[5] أبو عيالة فتحي محمد: المرجع السابق، ص 146.

ولذلك جاء **أرسين ديمون** 1890 بـ "الخاصية الشعرية"، والذي ربطها بالإنجاب، حيث شبه الارتقاء الاجتماعي للفرد بالماء المندفع من الأنابيب الشعرية، فكلما ضاقت فوهة الأنبوب الشعري كلما زاد اندفاع الماء إلى الأعلى، معبرا بذلك على اتجاه النمو الديمغرافي، بمعنى كلما انخفضت معدلات الخصوبة لدى الفرد ارتقى في السلم الاجتماعي، وقد اعتبره ديمون من أهم الأسباب التي تدفع الفرد إلى تحديد نمو الأسرة وبالتالي الميل أقل إلى التناسل بحيث يكون اهتمامه منصبا حول عملية الارتقاء الاجتماعي، وتعد هذه التصورات امتداد لفكرة التقدم الحضاري وعامل رئيسي في إضعاف الرغبة في الإنجاب والتكاثر وطموح الفرد بتحسين أوضاعه مرتبط بتخفيض حجم الأسرة، وقد كوّن **ديمون** تصوره من ملاحظاته لمستويات الخصوبة المتفاوتة في أقاليم فرنسا، وجعل من التقدم الاجتماعي أساس لتصوراته النظرية.[1]

وفي سياق متصل قدم **ليبنستاين** 1972، تصوره حول النمو الديمغرافي إذ ربطه بقضية جوهرية ألا وهي الإنجاب والكلفة المترتبة على الخصوبة، حيث رأى أن الأفراد يتصرفون بحكمة وعقلانية اتجاه السلوك الإنجابي، وهم دائما يربطون الإنجاب بقدراتهم المالية، فكلما كان هناك إنجاب طفل إضافي تترتب عليه كلفة الخصوبة، وقد أشار **ليبنستاين** إلى ثلاث منافع مستمدة من إنجاب الطفل الإضافي تتمثل المنفعة الأولى بالبعد النفسي حيث تحقق السعادة والسرور للوالدين، أما المنفعة الاقتصادية اعتبرت الإنجاب عامل إنتاج ومصدر دخل جديد للأسرة، أما المنفعة المتوقعة من الأبناء فربطها بخدمة الوالدين في الشيخوخة وأشار إلى وجود نوعين من التكلفة المرتبطة بالطفل الإضافي، تتمثل الأولى بوجود كلفة مباشرة تحسب عن طريق النفقات المادية المستمرة لإعالة الأطفال، وكلفة غير مباشرة تحسب عن طريق إضاعة فرص العمل على المرأة في حالة الإنجاب، وقلة الوقت المنافسة واستهلاك أغلب قدرتها على الإنتاج.[2]

ومما سبق ذكره يمكن أن نقول بأن إسهامات كل من **ديمون وليبنستاين**، مثلت الاتجاه المحدث في علم السكان مركزين في تفسيرهم لاتجاه النمو الديمغرافي على بعد **الخصوبة**، وفق زاويا تحليلية مختلفة، وجاءت مكملة لأعمال سابقيهم، حيث اكتفى **ديمون** بدور العامل الاجتماعي في تفسير الخصوبة وحركة السكان، مركزا على تصوره "**الارتقاء الاجتماعي**" إذ ربطه بفكره التقدم الحضاري، والتي تعد من الأسباب الحقيقية لانخفاض معدلات الخصوبة في المجتمع. على خلاف **ليبنستاين** التركيز على دور المتغيرات الاقتصادية كعامل وسبب حقيقي يفسر ظاهرة الخصوبة، ومنها اتجاه النمو الديمغرافي حيث ربط انخفاض معدلات الخصوبة بالعامل الاقتصادي المتمثل في "التكلفة" كمبرر واقعي، وربط هذا المتغير بالعديد من الأبعاد النفعية، النفسية والاقتصادية، والتي ترتبط ارتباط وثيق بحجم ومعدلات الخصوبة داخل الأسرة. ومما يسجل على إسهاماتهم النظرية أنها تجاهلت مسألة التطور المجتمعي من خلال ظاهرة الهجرة.[3]

---

[1] عميرة جويدة: مرجع سبق ذكره، ص 134.
[2] أحمد نجم الذين وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 258.
[3] عميرة جويدة: مرجع سبق ذكره، ص 135.

وفي سياق منفصل قدم **ريفنستاين** عام 1885، بحثا بعنوان"**قوانين الهجرة**"، حيث حاول أن يقدم تصوره حول مسألة اتجاه النمو الديمغرافي، انطلاقا بعد الهجرة كأساس لأبحاثه، وقد تبعه في عام 1889 ببحث آخر استخلص منه بعض القواعد العامة للهجرة ووجد أن معظم تيارات الهجرة قصيرة المدى، لأن المهاجرين لا يتحركون إلا أبعد مما يجب وأن هجرة النساء تكون عموما قصيرة المدى واستنتج أن تيار كل هجرة في اتجاه معين، لابد أن يقابله تيار آخر في الاتجاه المعاكس ولو كان أقل شدة.[1]

وعلى نفس المنحى، قدم **إيفارت لي** تصوره حول اتجاه النمو الديمغرافي بعد حوالي قرن من آراء وتصورات **ليفنستاين**، حيث أسس "نظرية الدفع والجذب"، حيث وجد أن قرار الهجرة يتخذ بناء على المفاضلة بين العوامل السلبية والإيجابية بين البلدين المصدر والمستقبل للمهاجرين، مع التركيز على العوامل الوسيطة، سواء كانت شخصية للمهاجر، أو عوامل صادفته أثناء الهجرة، وأكد وجود علاقة طردية بين حجم تيارات الهجرة ودرجة التباين في المناطق، وأن المهاجرين يتمتعون بخصائص تكون وسيطة بين البلد المصدر والبلد المستقبل، كما اتفق مع ريفنستاين أن كل تيار هجرة سيقابله تيار هجرة مضاد.[2]

3 ـ عناصر الاتفاق والاختلاف في الرؤى النظرية لدراسة النمو الديمغرافي:

من خلال مختلف السياقات النظرية التي تناولناها من أجل توضيح مختلف التفسيرات التي قدمت حول النمو الديمغرافي، يمكن القول أننا وجدنا بعض من أوجه التشابه في الطرح، الكثير من أوجه الاختلاف وفيما يتعلق بأوجه التشابه يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1/3 ـ قراءة نظرية في عناصر الاتفاق: من العناصر التي تبدو أنها متقاربة في تفسير مفهوم النمو الديمغرافي أو السكاني لدى مختلف النظريات التي عرضت سابقا أن هناك نقاط مشتركة بين مختلف النظريات حول بعض النقاط القليلة مثل:انها كل التفسيرات انطلقت من بيئتها محاولة تفسير الظاهرة السكانية، أنها انطلقت من تصورات مجتمعية بسيطة كانت بمثابة قوانين مجتمعية، وأنها كانت القاعدة الأساسية لتبلور الفكر الإنساني وظهور النظريات فيما بعد.

إن المتابع للنظريات التي تم التعرض لها نجدها أنها تنطوي على جانب من الاتفاق في بعض النقاط المشركة حيث اكتفت بالوصف النظري من خلال إبراز المفاهيم الارتكازية النظرية، وتحديد شروطها وإبراز خصائصها والتعرض لبعض وظائفها.

- **من حيث الهدف:**

هدفت مختلف النظريات إلى تفسير مسألة النمو الديمغرافي، وفق السياق النظري والمعرفي الذي ينتمي إليه روادها، وهو الهدف الأساسي الذي وفقت في تحقيقه على الرغم من اختلافها.

[1] أحمد نجم الذين وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 259.

[2] أسلافاتي مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 323.

- **من حيث المكونات:**

انطلقت مختلف النظريات المعروضة من نسق استنباطي ينطوي على مجموعة من المسلمات أو الفروض والتي كانت بمثابة مقدمات، ساعدتها في الأخير على وضع النتائج والتي ساهمت في بلورة مختلف السياقات النظرية لها.

- **من حيث الشروط:**

كانت المفاهيم الإرتكازية لكل نظرية محددة بدقة ووضوح، كما تميزت بنوع من التناسق والانسجام بين مختلف القضايا المكونة لها، وصيغت في شكل يسهل اشتقاق القضايا بطريقة استنباطية.

- **من حيث الخصائص:**

نجد أن مختلف النظريات المعروضة اتسمت بنوع من الإحكام من حيث البناء النظري حيث جمعت بين المقدمات وصولا إلى النتائج، وأنها تضم قضايا متنوعة، ساعدتنا على اكتشاف الطريق نحو ملاحظات أبعد وتعميمات في مجال المعرفة الإنسانية.

- **من حيث الوظائف النظرية:**

نجد أن كل نظرية من النظريات المعروضة ساهمت في وصف الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في النمو الديمغرافي، كما صنفتها في سياق نظري معين، وحللتها وفق ما تقتضيه مفاهيمها النظرية الإرتكازية وفسرتها بإرجاعها إلى سياقها التاريخي والنظري والمعرفي، كما قدمت قراءة إستشرافية بحدوثها في المستقبل.

2/3 ـ **رؤية تصورية في عناصر الاختلاف:** حاولنا من خلال هذا العنصر، جمع عدد من النقاط التي تعتبر بمثابة رؤية تصورية تعبر عن الاختلافات الموجودة بين النظريات التي حاولت تقديم تفسيرات لمفهوم النمو الديمغرافي والتي نجد منها:

ـ النمو الديمغرافي لدى بعض النظريات جاء في شكل قوانين مثل **قانون الغلة المتناقص** الذي جاء به **روبرت مالتوس**، وهذا ما نجده عند أنصار الاتجاه الكلاسيكي، الذي أهمل قضية جوهرية والمتمثلة في قيمة الإنسان الذي يعمل على زيادة النمو السكاني من خلال قدرته على التناسل والإنجاب.

ـ النمو الديمغرافي لدى الاتجاه البيولوجي يرجع إلى تقدم العلوم البيولوجية، وقدرة الإنسان على الخصوبة.

ـ النمو الديمغرافي لدى الاتجاه الاقتصادي يرجع إلى عامل الكلفة المترتبة عن الخصوبة، بما فيها مكانة المرأة وفرص العمل والإنتاج.

ـ اختلفت النظرة حول أهمية ومكانة الإنسان من نظرية لأخرى، وهذا ما أدى إلى اختلاف تصوراتهم حول متغير النمو الديمغرافي في سياقه المجتمعي.

ـ وجود اختلافات جوهرية بين النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والمحدثة، حيث أن النظريات الكلاسيكية ركزت على قوانين عامة تحكم التغير الإنساني مثل **الحجم الأمثل للسكان**، إلا أن الاتجاه النيو كلاسيكي حاول أن يعطي أبعاد جديدة لتفسيراته فيما يتعلق بمسألة النمو الديمغرافي، وربطها بقيم

مجتمعية تارة، وأهداف اقتصادية تارة أخرى، فيما انفرد الاتجاه المحدث بتفسير الظاهرة محل الدراسة وربطها بمجموعة من الأبعاد التي تساعد على التحول الديمغرافي متمثلة في المواليد والوفيات والخصوبة.

المبحث الثاني: السياقات المعرفية لدراسة النمو الديموغرافي.

تمهيد

نظرا لأهمية موضوع النمو الديمغرافي، والتعرض لمجموعة من الإسهامات النظرية المختلفة والمتباينة التي قدمها مجموعة من الباحثين والمتخصصين ضمن سياق هذا المتغير، نحاول التطرق إلى بعض الأطر المعرفية التي تناولت عوامل النمو الديمغرافي لنصل في الأخير إلى بعض النماذج الدولية التي تناولت متغير الدراسة، وذلك وفق منهجية متكاملة ومتسلسلة سارت عليها دراستنا الراهنة، ثم استعراض أهم ما كتب حول النمو الديمغرافي باعتباره المتغير المستقل في موضوع دراستنا لنصل في الأخير إلى حوصلة عامة حول مختلف السياقات والأطر المعرفية التي تعبر عن متغير دراستنا.

1 ـ الأهمية المعرفية لظاهرة النمو الديمغرافي:

يعد النمو الديمغرافي في العالم من أبرز الظواهر الديمغرافية في العصر الحديث حيث يمثل تحديا كبيرا للبشرية، خاصة المجتمعات النامية منها، والتي يتزايد عدد سكانها بمعدل سريع على حساب معدل النمو الاقتصادي فيها، إضافة إلى نقص غداء سكانها في ظل هذه الظروف التي تعيشها، غذ يرتبط يرتبط النمو الديمغرافي مباشرة بمعدلات الزيادة الطبيعية فيها، ويمثل حاصل الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها ولذلك فإن دراسة هذا المتغير الديمغرافي يقوم على دراسة الحركة الطبيعية للسكان في بلد ما مع تحديد المدة التي يستغرقها للوصول إلى العدد المتوقع إدا استمرت معدلات النمو في نفس المستويات. كما أن دراسة النمو الديمغرافي تكتسي أهمية كبيرة، كونها تشكل الحلقة الرئيسية للتخطيط بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعتمد عليه سوق العمل والتخطيط التعليمي من حيث معرفة عدد الطلاب في المراحل المختلفة وما يتطلبه ذلك من مدرسين ومباني مدرسية كما يساعد على وضع تقديرات لحاجة المجتمع من حيث الخدمات الصحية أو البيئية مثل الكهرباء والماء، حيث لا تقتصر أهميته على مستوى التخطيط الكمي بل يمتد أيضا إلى تخطيط المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية، كما تساعد دراسة النمو الديمغرافي في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية في مناطق معينة مثل ظاهرة التلوث والازدحام وما يترتب عليه من مشكلات بسبب ارتفاع أنماط الأراضي والمساكن والبطالة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي

يعتبر عاملا مبكرا يساعد المخططين ومتخذي القرار في إعداد سياسات وإجراءات وقائية لتفادي حدوث أي مشكلات مستقبلية.[1]

2 ـ النمو الديمغرافي عبر العالم:

إن التوزيع الجغرافي للسكان يختلف في أغلب أقطار العالم، من منطقة إلى أخرى فهم يختلفون في التوزيع والكثافة، إذ أن هناك مدن حديثة كبيرة من ناحية الحجم وصغيرة من حيث المساحة، على خلاف الصحاري قليلة من حيث الكثافة وواسعة من حيث المساحة بحيث يعيش شخص أوأقل في كلم الواحد، كما أن توزيع سكان العالم غير منتظم من منطقة إلى أخرى، كما أن توزيع السكان في العالم على درجة كبيرة من التعقيد، كما يتميز بنوع من الثبات النسبي، كما أنه دائم التغير.

يتوزع سكان العالم البالغ عددهم 5702 مليون نسمة سنة 1995 على سطح الأرض، التي تبلغ مساحتها143 كلم مربع ويتباين توزيعهم من قارة إلى أخرى، بل وحتى داخل القارة الواحدة، حيث تتميز بعض المناطق بكثافة سكانية مرتفعة، وفي البعض الآخر بكثافة سكانية منخفضة، وكقاعدة عامة يعتبر توزيع السكان عبر العالم توزيعا غير متجانس سواء في التوزيع العددي العام أو في نسبته أو كثافته والجدول الموالي يوضح توزيع السكان في العالم.

الجدول رقم (9): توزيع السكان في العالم.

القارة	عدد السكان بالمليون	نسبة سكان العالم
آسيا	3451	%60.5
إفريقيا	720	%12.6
أمريكا الشمالية	293	%5.1
أمريكا اللاتينية	481	%8.5
الأقيانوسية	28	%0.5
أوروبا	729	%12.8
المجموع	**5702**	**%100**

المصدر: مكتب سجل السكان بواشنطن و م أ.

من خلال الشواهد الإحصائية، نلاحظ أن معظم سكان العالم يتركزون في قارتي آسيا وأوروبا مجتمعين على نحو ثلاثة أرباع من السكان، بل إن قارة آسيا بوحدها تضم أكثر من نصف عدد السكان على خلاف أوروبا التي يعيش بها 729 مليون نسمة، أما في قارة إفريقيا فيقطن بها 720 مليون نسمة أي ما يعادل 12.6% من إجمالي السكان.

[1] موسى سمحة، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة،2008، ص 207-208 .

ولاشك أن هذا التباين في توزيع السكان حسب القارات يصاحبه تباين في توزيعهم على خطوط العرض حيث أن10% فقط من سكان العالم يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، كما بعيش 10% من السكان عند خط الاستواء عند خط عرض 20، فيما يعيش 0.5% من السكان عند خط عرض 60 شمالا، وهذا يعني أن أربعة أخماس من سكان العالم يعيشون بين خطي عرض 20 و60 شمالا، غير أن المنطقة تشمل معظم الصحاري الكبرى، وتمثل الجزء الأكبر للتوزيع السكاني في جنوب آسيا التي يعيش فيها نصف سكان العالم تقريبا.

أما المناطق الأخرى فهي عبارة عن مناطق ثانوية للكثافة السكانية، كما أنها أكثر عدد وأكثر تباعدا حيث تشمل كل من الجزء الشرقي من أمريكا الشمالية، وساحل البرازيل ومصب نهر بلات ووادي النيل وغرب إفريقيا، وجنوب شرق استراليا.

1/2 ـ التوزيع الديمغرافي عبر العالم على أساس الجغرافي:

حيث نحاول من خلال خذا العنصر إلى تناول ظاهرة النمو الديمغرافي في سياقها العالمي بجانب من التفصيل:

أ ـ **توزيع السكان في أوروبا:** يخضع توزيع السكان في القارة الأوروبية لجانب من التنظيم، حيث تكون الكثافة مرتفعة في الشمال الغربي وتقل كلما اتجهنا شرقا، شمالا أو جنوبا، حيث لا تتواجد فجوات لا يتخللها السكان، وهذا راجع في المقام الاول لحركات الهجرة التي شهدتها القارة والتي ساهمت في تغيير توزيع السكان في كل من قارة أمريكا وأستراليا وإقريقبا.

ب ـ **توزيع السكان في أمريكا الشمالية:** تعتبر القارة الأمريكية امتداد لقارة أوروبا، وقد شهدت زيادة سكانية في النصف قرن الأخير، حيث تمتاز بمناخ معتدل الذي ساعد على تركز السكان، حيث يعيش ثلاث أرباع من سكانها بين خطي حرارة 7مئوية و16 درجة مئوية.

ج ـ **توزيع السكان في آسيا:** يعيش معظم سكان آسيا في سهول تتوفر فيها المياه سواء مياه الأمطار في حين يعتمد السكان الآخرون على الأمطار الموسمية الصيفية خاصة في إنتاج المحاصيل، وبالرغم من أن الشرق الأقصى تقطعه الصحاري والجبال والبحار، إلا أنه يمثل تجمعات سكانية هائلة، حيث تعد الهند دولة زراعية، وتشبه الصين الهند إلا أن عدد سكانها غير معروف بدقة، كما أنهم لا يتوزعون بالتساوي على رقعة بلدهم، لأنهم يتركزون في الأراضي الزراعية، كما تسود ظروف مماثلة في التوزيع في الشرق والجنوب الشرقي إذ يرتكز السكان في السهول وبقلون في باقي جزرها، كما يتباين توزيع سكان اليابان وتزداد الكثافة في مناطق زراعة الأرز وفي الأقاليم الصناعية.

د ـ **توزيع السكان في أمريكا الجنوبية:** يرتكز سكان أمريكا الجنوبية في المناطق الواقعة في هوامش القارة الشمالية والشرقية والغربية، ويتميز النطاق الغربي للقارة بتركز السكان في المرتفعات الغربية وعادة ما تمثلها المدن الكبرى، حيث تتميز القارة بمناخ حار رطب يعيق تركز السكان وانتشارهم في المناطق

التي تخضع له، ويرتبط توزيع السكان بها ارتباطا وثيقا بالتضاريس، حيث يعيش السكان في المناطق المرتفعة أرجواي والشيلي والأرجنتين وتعتبر الشيلي مثالا واضحا للعلاقة بين السكان والعوامل الطبيعية في أمريكا الجنوبية.

2/2 ـ التوزيع الديمغرافي عبر العالم على أساس الكثافة:

تختلف نسبة النمو السكاني من بلد إلى آخر، لذلك قسم سكان العالم إلى ثلاثة أنماط عامة لنمو السكان تمثلها العلاقات الثلاث الرئيسية للسكان، وهي نسبة المواليد والوفيات و الهجرة. وقد استخدمت هذه الأنماط بمثابة أدوار مرت بها الحضارة الإنسانية خلال نموها السكاني، لذلك فإن أنماط النمو الثلاث لها بعد زماني ومكاني وهذه الأقاليم هي:

أ ـ **إقليم النمو السكاني السريع:** يتمثل هذا الإقليم بنمطه السكاني في معظم المجتمعات الزراعية ذات البناء الجماعي القبلي التقليدي أو الريفي التي لم يمر بها التصنيع بعد، حيث تكون نسبة المواليد مرتفعة ويقابله ارتفاع في نسب الوفيات، ويكون حجم السكان تابتا على وجه القريب، والسكان تكون لديهم قابلية للنمو السريع، لذلك فإن الانخفاض المتوقع في معدلات الوفيات سوف يسمح بارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية.

ويشمل هذا الإقليم جغرافيا أقطار الشرق الأوسط والهند والصين ومعظم دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وتعاني هذه المجموعة من الدول ارتفاعا شديدا في كثافة السكان وزيادة الضغط على الموارد الاقتصادية وبالتالي يصعب رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الأقطار على المدى القصي.

ب ـ **إقليم النمو السكاني المتباطئ:** أدت التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي شاهدتها السنوات الماضية إلى تغير النمط الديمغرافي مرتين في المجتمعات الغربية أولهما ما يمكن تسميته الدورة الديمغرافية الأولى وتتمثل في النمو السريع للسكان نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات، ثم تلتها الدورة الثانية التي تتمثل في انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة للانخفاض السريع في نسب المواليد، ويعد اتجاه نسب المواليد العامل الأساسي للنمو السكاني مستقبلا في المجتمعات ذات التناقص المتوقع في سكانها ولاشك أن الخصوبة المتناقصة سوف تؤدي حتما إلى تغير في تركيب السكان من حيث السن، إذ ترتفع نسبة متوسط كبار السن كلما طال أمد الحياة نتيجة استمرار التقدم الصحي، ومرت فرنسا بهذا التحول الديمغرافي في الثلاثينات من القرن الماضي.

ج ـ **إقليم النمو السكاني المعتدل:** يتميز هذا الإقليم بانخفاض نسب الوفيات انخفاضا سريعا مع ارتفاع نسب المواليد، وقد دخلت الولايات المتحدة ضمن هذا الإقليم خلال الفترة من 1760 إلى 1860 وقد ساهمت الهجرات التي تدفقت إلى البلاد في سرعة نمو سكانها وينحصر هذا الإقليم جغرافيا في روسيا وجنوب شرق أوروبا والبرازيل والأرجنتين، وأما التركيبة الديمغرافية فتتميز بتركيب شابة، أي يتركز توزيع السكان في الفئات المنجبة التي لها فرص أطول للحياة.

3/2 ـ التوزيع الديمغرافي عبر العالم حسب معدلات الإنجاب:

ـ **النمط الأول:** خصوبة مرتفعة، ووفيات مرتفعة يسود هذا النمط المجتمعات الزراعية التقليدية، وعمل في الزراعة كثيفة، وهذا نمط يمتاز بقوة الروابط الأسرية، وتمثله الأقطار الزراعية كثيفة السكان مثل الشرق الأقصى.

ـ **النمط الثاني:** خصوبة اقل ارتفاعا، ووفيات اقل ارتفاعا، يسود في المجتمعات الزراعية الراقية في طور الانتقال إلى الصناعة، ولا يمتاز هذا النمط بقوة الروابط الأسرة، وتمثله أوروبا قبل الصناعة.

ـ **النمط الثالث:** خصوبة منخفضة، ووفيات منخفضة، يسود في المجتمعات الصناعية، ويمتاز بالفردية ويمثله أوروبا في الوقت الحاضر.[1]

3 ـ العوامل الديمغرافية المؤثرة على التوزيع الديمغرافي:

إن عملية النمو لا تقف على عامل واحد، وإنما تتطور بناء على العديد من العوامل لتحقيق زيادة في معدلات النمو الديمغرافي، هذه الأخيرة تختلف في أهميتها وأثرها من حيث الزيادة السكانية والتي تتمثل أساسا في:

1/3 ـ العوامل البشرية: حيث اعتمدنا على دراسة العديد من الأبعاد التي تدخل ضمن دراستنا الراهنة والتي تشمل على معالجة كل من ظاهرة المواليد والخصوبة والوفيات، على اعتبارها متغيرات ديمغرافية تدخل في تشكيل الزيادة الطبيعية للسكان.

ـ **متغير الخصوبة السكانية:** هناك العديد من التعاريف التي تبناها المتخصصون في حقل علم السكان إذ نحاول التركيز على بعضها بشكل عام ومع التركيز على الجوانب التي مع دراستنا الراهنة وكيف تؤثر على الزيادات الطبيعية للسكان، فظاهرة الخصوبة لها علاقة بالولادات الحية بالنسبة للمرأة أو للأسرة وبأكثر دقة الخصوبة الأنثوية التي تستبعد عليها الرجل. (هناك خصوبة الزيجات والخصوبة الأنثوية) ونقصد هنا الدراسة الظاهرة الخاصة بالأجيال الأنثوية.[2]

تعرف الخصوبة على أنها "العدد الإجمالي للمواليد الأحياء في عام معين بالنسبة للإناث اللاتي في سن الإنجاب" ومن هنا نفهم أن الخصوبة هي العدد الحقيقي للمواليد الذين يولدون أحياء ولم يمر عليهم السنة كاملة من ميلادهم الأول بالنسبة للأمهات في سن الإنجاب، وقد تكون خصوبة إجمالية ويعبر عنها بسن الإنجاب عند الإناث بين "15سنة و49 سنة" وهو السن البيولوجي للإنجاب الذي أقره علماء السكان والبيولوجيا، أو قد تكون خصوبة المتزوجات وتتمثل في المواليد الأحياء بالنسبة لعدد المتزوجات في منتصف السنة، في حين أن هناك خصوبة غير شرعية وهم عدد الأطفال الغير شرعيين المولودين في

[1] محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الكريم، السكان (ديمغرافيا و جغرافيا)، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1962، ص 83
[2] بلعجال فوزية: دروس في الديمغرافيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مراكش، ص 5.

عام معين بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان، وأخيرا هناك نوع أخير وهي الخصوبة الكاملة وهو عدد المواليد الأحياء للمتزوجات اللاتي استكملن الإنجاب حتى بلغن سن اليأس، وتعتبر ظاهرة الخصوبة عامل أساسي في تحديد نمو السكاني أو نقصهم من جيل إلى آخر، إذ تتزايد أعداد السكان في المناطق الريفية بصورة أوضح وأقوى بكثير من تعداد المواليد في المناطق الحضرية التي تأخذ بالطرق العلمية الحديثة وتتجه نحو مبدأ تحديد النسل أو تنظيمه.[1]

وتشير الأدبيات حسب متخصصين، وعلى رأسهم الدكتور **كاسترو** على أن نوعية الغداء كذلك تعتبر عامل في غاية الأهمية من شأنه أن يؤثر على الخصوبة، فكلما كانت نوعية الغداء جيدة زادت الخصوبة والعكس صحيح، وهذا بدوره سيساهم في زيادة النمو السكاني أو نقصانه.[2]

أما **جون بلاند** فقد ميز بين الرجل في الريف والمدينة حيث أعطى لكل منهما مواصفات تحدد نسب الخصوبة والتي بدورها تساهم في زيادة عدد السكان، غير أن توماس جارولد أرجع الخصوبة إلى العامل النفسي والمتمثل في الخوف وفسر ذلك بناء على الأشخاص الذين يخافون من الإنجاب، حيث يكونون أقل عرضة للخصوبة، أما الاقتصادي **كينز** ربط التطور الاقتصادي بتطور المستوى المعيشي والذي يساهم في تحديد حجم الأسرة، كما استدل على ذلك العالم البريطاني جون جرانيث حيث رأى بأن الزيجات في المدينة أقل خصوبة من الزيجات في الريف.

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين قلقا كبيرا من النمو الديمغرافي، وقد أرجع المتخصصون العوامل المتحكمة في الخصوبة إلى ظاهرة تعدد الزوجات خاصة في القارة الإفريقية، والذي اعتبر سببا مباشر في نقص الخصوبة بما يتضمن من آليات ضبط النسل والتعقيم الجراحي، كما لوحظ أيضا انخفاض نسبة الخصوبة لدى الأمهات المتعلمات حتى يتسنى لهن العناية بأطفالهن، كما أرجع علماء الديمغرافيا الاختلاف بين المجتمعات إلى الاختلاف في معدلات الخصوبة، واستدلوا بالمجتمعات الزراعية التقليدية التي ترتفع فيها نسب الخصوبة والوفيات وتمتاز بروابط أسرية قوية مثل: سكان الشرق الأقصى في حين أن المجتمعات الزراعية الراقية، ونقصد بها المجتمعات التي تنتقل إلى الصناعة تتميز بخصوبة أقل ارتفاعا من الوفيات ولا تمتاز بقوة الروابط الأسرية مثل: سكان أوروبا قبل النهضة الصناعية، أما المجتمعات الصناعية الحديثة تمتاز بنسب منخفضة من الخصوبة والوفيات ويمثله سكان غرب أوروبا فالوقت الحاضر، كما أن هناك العديد من العوامل المتحكمة في اتجاهات الخصوبة بالزيادة أو النقصان والمتمثلة أساسا في ارتفاع عدد النساء في سن الإنجاب المحصورين بين الفئة العمرية "15و49 سنة" والمتغير الثاني سن النساء الحوامل المحصور في الفئة العمرية "16و49 سنة"، والمستوى الصحي

[1] قبارى محمد اسماعيل:علم اجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية ، مركز دالتا للطباعة، د ط، ، مصر، د س ن، ص ص 370 - 371.

[2] خليل عبد الهادي: علم الاجتماع السكاني، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن ، 2008 ، ص 178.

والمعيشي يؤثر كذلك على نسب المواليد، إضافة إلى موانع الحمل، والمستوى التعليمي والمادي وديناميكية المجتمع.[1]

كما أن العوامل الاجتماعية من أهم العوامل المؤثرة على النمو الديمغرافي للمجتمعات فمثلا العادات والتقاليد السائدة في المجتمع مثل العمر الأول عند الزواج، والإنجاب تعدد الزوجات كلها عوامل تساعد على زيادة أعداد السكان، ففي المجتمعات النامية وخاصة العربية منها، ترتفع معدلات الزواج بشكل يفوق المجتمعات المتقدمة، كما أن المناطق الريفية يكون فها سن الزواج بالنسبة للذكور عند 15 سنة، أما بالنسبة للإناث عند 13 سنة أما خصوبة المرأة تبدأ من 12 سنة إلى 45 سنة، وهذا يعني أن خصوبة المرأة المتزوجة تكون بداية من عمر 13 سنة، وتكون أطول من مثيلاتها المتزوجات في سن المتأخر من الناحية الإنجابية، وبهذا يعتبر الزواج المبكر السائد في المجتمعات النامية عاملا يساعد على زيادة معدلات نموها الديمغرافي، كما أن الزواج في سن مبكر له ميزات يمكن إجمالها في ما يأتي:

- طول مدة خصوبة الزوجين: والمتمثلة أساسا في طول فترة الإنجاب، إذ أن المرأة لها القدرة على إنجاب أكثر من 30 طفل إذا توفرت الظروف الملائمة.
- زيادة عدد أفراد الأسرة: إذ تمكن الزوجين من تعويض أي وفاة للأطفال الرضع بسبب الأمراض أو بأي سبب كان.[2]
- من جانب آخر تلعب التقاليد السائدة في المجتمع دورا هاما في زيادة معدلات النمو الديمغرافي إذ تشجع الزوجين على الإنجاب لضمان تقوية الروابط السرية بينهما وديمومة الزواج بشكل ناجح.
- إضافة إلى ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمعات النامية والعربية، إذ تمثل دعامة تؤدي إلى زيادة النمو السكاني، فمثلا تعدد الزوجات يعني تعدد الولادات، وزيادة حجم الأسرة في عدد أفرادها من الأطفال.

ـ **متغير المواليد والوفيات:** يعتبر النمو السكاني ظاهرة تعيشها مختلف المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وإن أختلف الأكاديميين في تفسيرها، فالمجتمع يتحرك بالهجرة من مكان لآخر، كما ينمو بالزيادة الطبيعية كما سلفنا الذكر، والمعبر عنه بالفرق بين المواليد والوفيات، ونحن في عنصرنا هذا سنحاول التركيز على متغيري المواليد والوفيات من خلال عرض مقتضب حولهما وكيف يساهم كل متغير في الظاهرة محل الدراسة بشكل عام.

تعبر **المواليد** ظاهرة ديمغرافية يعبر عنها بأحداث هي الولادات العامة، وفي هذا المجال المقصود بها هي الولادات الحية، وهي تؤثر على الزيادة السكانية بشكل إيجابي، فكلما زادت المواليد زادت الزيادة السكانية والعكس صحيح، كما تعبر بوضوح عن حركة السكان في مجتمع ما إلى آخر، وما يترتب عليه من زيادة طبيعية في عدد السكان، وهي في الحقيقة ليست ظاهرة تتأثر بالخصوبة وحدها لكنها على علاقة

[1] خليل عبد الهادي: مرجع سبق ذكره، ص ص 181-183.
[2] فراس عباس البياتي: الإنفجار السكاني والتحديات المحتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 61- 62.

بالتركيبة العمرية لهذا المجتمع[1]، فالمواليد هم الأطفال الرضع المولودين في مدة زمنية معينة، وكلما كانت معدلات الولادة مرتفعة يزيد النمو السكاني، وقد أرجع الديمغرافيون ارتفاع معدلات المواليد إلى العديد من الأسباب والمتمثلة في الزواج المبكر في أوساط الشباب، حيث تشير الشواهد الواقعية إلى ارتفاع معدلات الزواج في المناطق النامية وتمثل النساء الأقل من 34 سنة نسبة 95% منها، أما السبب الثاني فيتمثل في المتغير الاجتماعي والذي تفرضه العادات والتقاليد، حيث أن الإنجاب يأخذ الحظ الأوفر في الضمير الجمعي للأسرة، ويميل المجتمع إلى الأسر الكبيرة الحجم، كما أن المتغير الاقتصادي والعلمي يعبران بوضوح على وسائل التنظيم الاجتماعي للأسرة كآليات لتنظيم النسل.

كما تعتبر الوفيات كذلك عامل مهم وسبب مباشر يفسر نقص العدد الإجمالي للسكان حيث تساهم في تكوين عدد السكان من حيث فئات السن، الجنس، وقد تزداد وفيات الاطفال أو كبار السن، كما قد يكون الذكور أكثر عرضة للموت من الإناث، وتشكل الوفيات عنصر هام في تكوين السكان من حيث السلالة أو اللغة والقومية وأبرز مثال سكان الولايات المتحدة الأمريكية المكونين من البيض والسود فالبيض أرقى ومتعلمين على السكان الأصلين وبالتالي فعنصر الوفيات يؤثر في تقدير مستقبل السكان كما أن وفيات الإناث في سن الإنجاب يؤثر مباشرة في نسبة تعويض السكان، ووفيات الرضع تعبر عن درجة تقدم المجتمع ورفاهيته، وهناك العديد من المتغيرات المتحكمة في نسب الوفيات وتتمثل في الأمراض البيولوجية مثل: السكري والقلب والسرطان ووفيات الأطفال بالنزلات، وهناك أمراض ترجع بالدرجة الأولى إلى سوء التغذية مثل السل والأمراض المعدية، إضافة إلى أن أصحاب المهن والحرف وهم الفئة الأكثر عرضة للوفيات مثل عمال المناجم والمصانع وعمال النسيج، وكذلك سكان المدن أكثر عرضة للوفيات بسبب الاكتظاظ والتلوث الناجم عن غازات المصانع والسيارات، كما أن المستوى المعيشي والاقتصادي والصحي كلها عوامل صريحة تعبر عن الرفاه الاجتماعي وزيادة أمد الحياة داخل المجتمعات الإنسانية.[2]

ـ **متغير الهجرة:** تعتبر ظاهرة الهجرة بمثابة عملية نقل بشري تلقائي للأفراد، ولذلك فالهجرة زيادة سكانية غير طبيعية تسبب نموا سكانيا حضريا، يؤدي إلى زيادة طبيعية بشرية وإقليمية مما يضيف إلى المدينة إضافة في المرافق والخدمات.[3]

وحسب آراء المتخصصين والدارسين لعلم اجتماع السكان إحدى تعتبر الهجرة إحدى المتغيرات الأساسية التي تساهم بطريقة مباشرة أو ضمنية في زيادة النمو السكاني لأية دولة في العالم، ويقصد بظاهرة الهجرة عملية اجتماعية تخص هجرة الأشخاص وتحسين ظروف المعيشة لهم عن طريق الانتقال من مكان إلى آخر، أو من دولة إلى أخرى بهدف الإقامة فيها، وقد تكون إجبارية أو اختيارية داخلية أو خارجية جماعية أو فردية، إذ بدأت عبر التاريخ في صورة جماعية قامت بها القبائل بحثا عن ظروف أحسن على

[1] بلعجال:فوزية : المرجع السابق، ص 5.
[2] خليل عبد الهادي البدوي: مرجع سبق ذكره، ص ص 207-212.
[3] قبارى محمد اسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص379.

خلاف الهجرة الفردية قام بها الإنسان بمبادرة فردية بحثاعن الاستقرار وطلبا للعمل والزواج وظروف حياة أفضل، معتمدا على نفسه في تحقيق أكبر قدر من الإشباعات، وقد ظهر اهتمام الدارسين في علم الديمغرافيا بهذه الظاهرة وكان العالم **ريفنستاين** 1989 من السباقين لدراستها حيث أظهر اهتمام لدراستها وحاول تفسيرها تفسير علمي موضوعي من خلال نظريته (الجدب والطرد) كما سبقت الإشارة من قبل واستنتج مجموعة من العوامل الطاردة للسكان كالضرائب الباهظة وغلاء المعيشة، والمناخ السياسي الغير مستقر أو المستبد والقوانين الظالمة والمحيط الاجتماعي غير المناسب، وعدم الاستقرار المالي أو الاقتصادي، وعدم الاستقرار الأمني وضعف وفقر منظومة الضمان الاجتماعي، وعدم تكافؤ الفرص في العمل، وعدم توفر التعليم، وقد اعتبر ظاهرة الهجرة قرار صعب وقهري مدفوع إليه الإنسان بفعل عوامل خارجة عن إرادته.[1]

كما ركز الدارسين والمتخصصين لظاهرة الهجرة على نوعين أساسيين تتمثل الأولى فالهجرة الداخلية وهي انتقال الأشخاص من مكان إلى آخر داخل إقليم الدولة مثل الهجرة من الريف إلى المدينة، وقد اعتبرت أضخم من ناحية الحجم مقارنة مع الهجرة الدولية التي تتعدى الحدود الإقليمية للدولة بحثا عن الرفاه الاجتماعي فرص نجاح وعوامل الاستقرار مركزين على فكرة هجرة الأدمغة واليد العامل الماهرة أو ما يعرف اليوم **بالهجرة المنتقاة** والتي تعتمد عليها الدول الأوروبية "كمثال واضح وصريح يفسر ظاهرة الهجرة بدوافعها المختلفة، حيث تتعدد مصادر الحصول على بيانات الهجرة اعتمادا على التعدادات ومعدلات الهجرة الوافدة والنازحة أو مايعرف بمعدلات الهجرة الإجمالي وهو ما يساهم بطريقة أو أخرى في تزايد النمو الديمغرافي لأية دولة في العالم.[2]

ـ متغير معدلات الزواج: إن الزواج ظاهرة اجتماعية تخضع لعدة عوامل اقتصادية اجتماعية ودينية وتؤثر بصورة مباشرة حرجة السكان، ويمثل الزواج في الجزائر رباط مقدس وأمنية كل شاب جزائري، وبدونه لا تستقيم حياة الأفراد، وتعتبر الأسرة الكبيرة الحجم عند الجزائريين مصدرا للثروة حيث تحترم من قبل العائلات والأسر الأخرى[3]، وهو ما تكشفه الأرقام والشواهد الإحصائية المقدمة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات، حيث سجلت في 2015 حوالي 369.1 ألف حالة زواج، لتشهد انخفاضا محسوسا في سنة 2016 حيث سجلت 356.6 بالألف، لتشهد انخفاضا آخر بحلول سنة 2017 حيث بلغت حالات الزواج حوالي 339.7 بالألف[4]، كما أن هناك العديد من العوامل المتحكمة في قرارات الزواج لدى فئة الشباب وفي مقدمتها المحددات الاقتصادية حيث أن الزواج يخضع إلى سلسلة من النفقات من صداق وأثاث وحفل وما إلى ذلك من الأمور، إضافة إلى نفقات أخرى تأتي مع إنجاب الأطفال، ولعل الشيء الذي ساعد الشباب إلى الالتفات إلى الزواج هو افتقار المدينة إلى وسائل التسلية والترفيه والتجهيزات

[1] منير عبد الله كرادشة :علم السكان الديمغرافيا الاجتماعية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط 1،الأردن، 2010، ص 155.
[2] مصطفى عبد الجواد: علم اجتماع السكان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ،الأردن، 2009، ص 430.
[3] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص 120.
[4] الديوان الوطني للإحصائيات: نشرية 2017، ص 6.

الجماعية الضرورية المتعلقة بتكوين الشباب وبالتالي لم يبق أمام شباب المدن إلا الزواج الوسيلة الوحيدة للترفيه والترويح عن النفس، كما يفسر التراجع الملحوظ في معدلات الزواج يرجع بالضرورة إلى طبيعة التركيبة البشرية حيث أن كل رجل تقابله 10 نساء، واكتساح المرأة لعالم الشغل وبالتالي تراجع التوظيف في صفوف الشباب، إضافة إلى اكتظاظ المدن نتيجة الهجرة الجماعية من الريف إلى المدينة طلبا للعمل وانتشار ظاهرة الأحياء القصديرية كمظهر من مظاهر مشكلة الإسكان.

ـ **معدل أمد الحياة:** حيث ساعد التقدم العلمي التكنولوجي بما فيها تقدم الطب والعناية الصحية والإنتاج الغذائي والتغذية السليمة على زيادة معدل الحياة الإنسان في المجتمع الجزائري حيث ارتفع سنة 2015 حيث سجل 76.4%عند الرجال في حين بلغ عند النساء 77.8%، لترتفع في سنة 2016 عند الرجال بنسبة 77.1% أما عند النساء فبلغ 78.2% لينخفض في سنة 2017 في فئة الرجال حيث وصل إلى 76.9% ويستقر عند النساء عند 78.2[1]%، ويرجع بالضرورة إلى الوضعية المالية للأسر عن طريق المدخرات واعتماد الأسلوب العلمي في التغذية والرعاية الصحية بالأم والطفل.

2/3 ـ المتغيرات الطبيعية: وتتمثل أساسا في:

ـ **التضاريس:** تلعب التضاريس دور مهما في توزيع السكان، حيث تؤدي إلى الاستقرار البشري كثيف بصفة عامة، فتتميز المناطق الجبلية المرتفعة بانخفاض الكثافة السكانية، أي هناك علاقة عكسية بين الارتفاع والكثافة السكانية، وتعد الجبال عاملا مهما في توزيع السكان يؤثر في تباين الكثافة السكانية ومن أهم معوقات استقرار السكان العوامل الميكانيكية مثل الجاذبية وما ينجر عنها من صعوبات، وأخرى طبيعية تتمثل في الحرارة تنخفض بالارتفاع والمطر ويتزايد عند ارتفاع معين وكثرة الثلوج، كما أن الرطوبة والضغط الجوي كذلك يتحكمان في توزيع السكان، أما العوائق الحيوية فترتبط ارتباطا وثيقا بالغداء كما تعتبر الأودية طرق احتراق ومراكز تركز سكان الأقاليم الجبلية، في حين تمثل السهول كذلك عامل استقرار للسكان، مثل سهول الأمازون.

ـ **التربة:** من الصعب أن تنفرد التربة على توزيع السكان، فالتربة الفيضية فالدالثات في جنوب شرق آسيا ودالتا نهر النيل وهي كلها نماذج لارتفاع أعداد السكان بهذه المناطق وعلى العكس من تربة البودزول في المناطق المعتدلة يمكن أن تساعد على تمركز السكان بعد تعديل زراعتها، كما أن تركز التربة الحمراء عامل مهم يساعد على استقرار السكان حيث تؤثر التربة بشكل واضح على المحاصيل الزراعية.

. **المياه:** تلعب المياه دورا كبير في توزيع السكان قديما وحديثا، ففي القديم ازدهرت الحضارات على واد النيل والرافدين، فالصحاري لا تعد منطق جذب للسكان لندرة المياه وبالتالي هي عامل هدم للجانب النباتي

[1] الديوان الوطني للإحصائيات مرجع سبق ذكره، ص 6.

والحيواني، إلا إذا وجدت جيوب منعزلة تتوفر فيها المياه مثل مصر التي تعتبر مجموعة من الواحات اعتمادا على نهر النيل، وغالبا ما نجد ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق التي تتوفر على مياه.

ـ المناخ: يحتل تأثير المناخ في توزيع السكان أهمية بالغة، ليس فقط من حيث تأثيره المباشر على الوظائف العضوية للإنسان بل بشكل غير مباشر يؤثر على التربة والحياة النباتية والزراعية، وقد رأى بعض الباحثين أن المناخ هو المنبع الحقيقي للحضارة وعامل للهجرة والمحدد لطاقات الشعوب، فالمناخ الحار والبارد ليس عاملين لتركز السكان فالمناطق الباردة تمثل عامل طرد للسكان كما تمثل كذلك المناطق الحارة المقترنة بالرطوبة العالية كما أن الإنسان يتأثر بعناصر المناخ المختلفة مثل الضغط الجوي، والإشعاع الشمسي، ودرجة الحراة والرطوبة والرياح.

ويمكن القول أن أنواع المناخ تنقسم إلى فئتين من حيث علاقتهما بتوزيع السكان، فالمجموعة الأولى تمثل نوعا ملائما مناخيا للتجمعات السكانية ويمتاز بالمناخ المعتدل الموسمي، وبه يوجد أعلى كثافة للسكان على المستوى العالمي في شرق آسيا، وغرب أوروبا، وشمال شرق أمريكا الشمالية والمناطق المعتدلة في أمريكا الجنوبية واستراليا.

أما المجموعة الثانية فتعتبر غير ملائمة للسكان وعامل طرد للسكان وهي المناطق الباردة والمرتفعة ذات المناخ الجاف والرطب في النطاق المحصور بين المدارين.[1]

3/3 ـ العوامل الاقتصادية: لا تقل أهمية العوامل الاقتصادية في زيادة النمو الديمغرافي فالكثير من النظريات السكانية أولت اهتماما كبيرا للعلاقة التبادلية بينهما مثل الدخل المستوى الطبقي، والعمل والنمو السكاني أو القدرة الإنجابية، وظهرت عدة تيارات وأفكار من قبل العلماء، ويعد **انجلز** أول من قام بصياغة مجموعة من المبادئ الأساسية للعلاقة بين السكان والعوامل الاقتصادية، أشار إلى أن الطاقة الإنتاجية للإنسان غير محددة لأن الإنتاجية على العموم يمكن أن تزيد استخدام رأس المال والأيدي العاملة والعلم، فضلا عن فائض السكان في ظل النظام الرأسمالي يرافقه فائض رأس المال، ويعتقد أن المجتمع الاشتراكي لديه قدرة إنتاجية متطورة خاضعة إلى تخطيط دقيق.[2]

كما أن ارتفاع المستوى الاقتصادي وتحسن المستويات المعيشية للأسر كانت من العوامل الأساسية في زيادة النمو السكاني، إذ يساعد **الدخل** الفرد على الحياة الكريمة ويضمن له جانب من الرفاهية والسعادة فيما يتعلق بالأكل والشرب واللباس والمسكن والتدفئة ويساعده على تجنب الإرهاق والتعب، من خلال توفير العناية اللازمة، وفي المقابل ينخفض الدخل عند إنجاب عدد كبير من الأطفال بحيث تزيد النفقات والأعباء المالية، وبالتالي يضطر على شح في المداخيل وبالتالي ترشيد النفقات ويحرم نفسه من مختلف الأشياء مثل قلة الأكل ولا يلبس بشكل لائق و ينام في غرفة باردة، حيث أن الرفاهية التي يعيشها

[1] مرسي سميحة: جغرافية السكان، مرجع سبق ذكره، ص ص 208-210

[2] فراس عباس فاضل، مورفولوجيا السكان، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص 56.

الإنسان بمفرده تزول مع الزواج وإنجاب الأولاد، عندئذ تنقص الرفاهية ويزيد الاكتظاظ والضيق والانزعاج، لأن الواردات لا تتماشى مع حاجيات الأسرة ويكثر التعب والقلق والنفقات من أجل الأولاد.[1]

الشكل رقم (3): علاقة النمو السكاني بالعامل الاقتصادي.

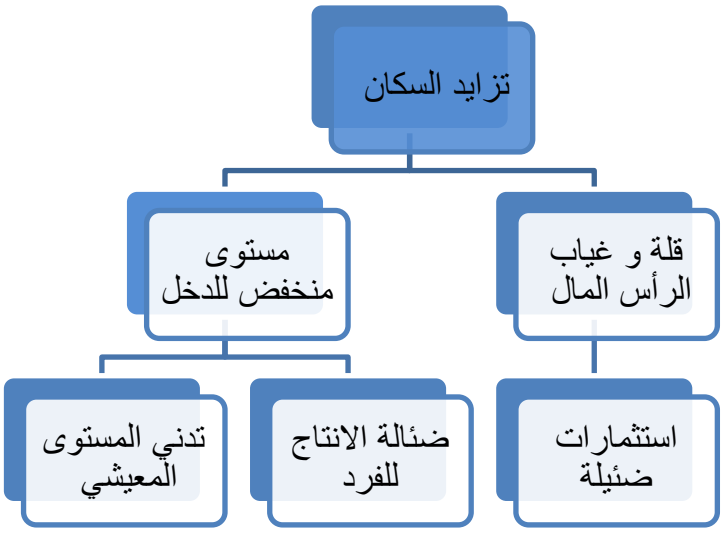

المصدر: من إعداد الطالب الباحث.

4/3 ـ العوامل الصحية: يعد الواقع الصحي الجيد والتقدم العلمي في كافة المجلات الطبية عاملا فعالا في النمو الديمغرافي وطول أمد الحياة للسكان، إذ تمثل الحاجة البشرية إلى الصحة ضرورة أساسية، من حيث أنها عنصر أساسي لبقاء الإنسان وذلك من خلال:

أ ـ القضاء على الأمراض المعدية وتحسن الواقع الصحي: لقد كان انتشار وتفشي الأمراض المعدية ووجودها ذاتها يعتمد تاريخيا بشكل كلي على نمو السكان، وعلى سبيل المثال شهد القرن العشرون ارتفاعا ملحوظا في مستوى العمر المتوقع للبشر في كثير من البلدان و خاصة المتقدمة منها، حيث عرفت هذه المجتمعات أمراض وأوبئة عديدة، كما أن مستوى الصحة بها مازال عاليا بصورة عامة، مقارنة ببلدان العالم الأخرى، وهناك إدراك متزايد بأن خبراء الطب قادرين على فهم قضيتي الصحة والمرض، على اعتبار أن كل منهما بصرف النظر عن اعتبارات الوضع الاجتماعي أو الديمغرافي، قادر على تفسير وتشكيل مفهوم معين عن أوضاع أجسادنا وصحتنا من خلال ممارساتنا اليومية والغذائية، وقد بدأت هذه التوجهات الجديدة حول الصحة التي أسهمت في إحداث تغيرات عميقة في عملية العناية الصحية وأنظمتها في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، وأضيفت إليها اعتبارات أخرى منها طبيعة المرض واتساع أنواع محددة منه، حيث أخذت تتطور في السنوات الماضية و المتمثلة أساسا في الأوبئة والأمراض

[1] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص 122.

المعدية مثل: (السل، الكوليرا، الملاريا، شلل الأطفال) التي انتشرت في ما مضى وهددت المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وكانت من أسباب الوفاة الأولى في مرحلة المجتمعات ما قبل الحديثة، وشملت وفيات الرضع والأطفال، أما سبب الوفاة في المجتمعات الحديثة تحدث مع التقدم في السن، ومن هنا تزايد الاهتمام بالأمراض المزمنة التي تزايدت مع التقدم في السن رغم سعة مجالات الطب و تقدم الوضع الصحي في انقاد حياة السكان ودوره الأساسي في تطور معدلات النمو السكاني إلا إننا نرى ارتفاع معدلات الوفيات في كثير من الدول وخاصة الدول النامية، وذلك بسبب القصور المسجل في القطاع الصحي، ويعتبر مؤشر على انعدام التوازن في توزيع التقدم الصحي والخبرات الصحية بين مجتمعات العالم المتقدمة والنامية، بسبب الضعف الاقتصادي لأغلب الدول.[1]

ب ـ **زيادة الوعي الصحي:** إن الشواهد التي وفرتها التجارب الدولية والمحلية، في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية انطوت على إستراتيجية وفهم عميقين لأهمية الإنسان و قابليته في خلق القيمة المضافة فمع تزايد الإدراك لأهمية الإنسان يلاحظ أن دور العوامل الأخرى في الإنتاج (أرض، عمل، رأسمال) لم يعد يحتل الأهمية السابقة ذاتها بل أصبحت أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات في تحديد العلاقة بين السكان والتنمية وأن هدا التفاعل يعبر عن السبب والنتيجة وهو جوهر عملية ديناميكية[2]

5/3 ـ **العوامل الدينية:** في أغلب المجتمعات يرتبط الإنجاب بالعوامل الدينية من حيث تقديس الطفل واعتباره هبة الله للزوجين، ونلاحظ أن أغلب الأديان السماوية تحث على زيادة الإنجاب وأهميته في ديمومة الحياة الزوجية، وديمومة المجتمع واستمراره، فكانت الأديان السماوية تهتم بالقضية السكانية وخاصة إنجاب الأطفال، فمثلا قتل الطفل والإجهاض في الديانة اليهودية يعد إثم كبير، لأن الأطفال تراث الله، كما أكدت هذه الديانة على زيادة عدد المواليد، في حين المسيحية انصبت الاهتمام بالمسائل السكانية في زيادة عدد المواليد وكثرة الإنجاب ومنع الإجهاض، واعتبرته خروج عن تعاليم الدين، وكان للكنيسة دور مهم في توعية الناس في أهمية إنجاب الطفل وعدم الإجهاض، على خلاف الدين الإسلامي حاول إيجاد علاقة تكاملية، وأن يستبدل الولاء القبلي بالولاء الديني، ومن هنا جاءت فكرة إعطاء الأهمية والولاء للأسر وحثهم على الطاعة وإكرام الأهل، كما أن الدين أعطى أهمية بالغة للأسرة ورسخ التصورات والمفاهيم لدى الأفراد، كما منح النظام الأبوي سلطة على حساب نظام الأمومة، الذي شكل مصدرا أساسيا لدى الأسر والقيم التي تنظم الزواج والطلاق والإرث والعلاقات الاج ضمنها فالفكرة السائدة لدى المجتمع الجزائري هي كلما كان للأب أبناء كثر يجد من يساعده أثناء الكبر والعجز، والطفل في العائلة الجزائرية يمثل مصدر فخر وعز وحصانة المرأة، كم أن إنجاب الأولاد لا يكون إلا عن طريق التعب وحرمان الوالدين من الترفيه والهدوء، كما أن زيادة عدد المواليد في المجتمع الجزائري يرجع بالضرورة إلى الاعتقاد

[1] أنتوني غدنر، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005، ص 238.
[2] علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، ط2، ص 357.

الديني بالدرجة الأولى، الذي يركز على زيادة الإنجاب، والتكثير من النسل والدرية الصالحة، متخذا عدة طرق لزيادة النسل والإنجاب تمثلت في:

- الدعوة إلى الزواج الشرعي.
- تحريم قتل الأولاد والإجهاض وقتل الناس.[1]

4 ـ المشكلات المترتبة عن النمو الديمغرافي:

إن عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية كمشكلة في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها في ضوء التوازن بين السكان والموارد، فهناك كثير من الدول ترتفع فيها الكثافة السكانية ولكنها لا تعاني من مشكلة سكانية لأنها حققت توازنا بين السكان والموارد والمشكلة السكانية لا تتمثل فقط بالزيادة السكانية إنما تتمثل أيضا بالنقصان السكاني، وبالتالي فإن الأزمات والمشكلات المرتبطة بالمشكلة السكانية تعرب عن نفسها من خلال نقص الأيدي العاملة وتدني مستوى الإنتاجية ومشاكل مرتبطة بالأسرة وبالتالي لكل مجتمع ولكل مرحلة معطياتها الاقتصادية هي التي تحدد طبيعة هذه المشكلة السكانية.[2]

يميل بعض علماء السكان إلى الفصل بين أبعاد المشكلة السكانية الثلاثة: حجم السكان، وتوزيعهم وخصائصهم، فيركزون على تزايد الحجم أو ما يسمونه بالانفجار السكاني ويعتبرونه من أهم عوائق التنمية، مغفلين البعدين الآخرين: التوزيع والخصائص وخاصة من حيث تأثيرهما على حجم السكان وتأثر الأبعاد الثلاثة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يحيا في ظلها هؤلاء السكان.[3]

5 ـ آفاق النمو الديمغرافي عبر العالم:

شهد القرن العشرون زيادة غير مسبوقة في عدد سكان العالم من 1,6 بليون نسمة إلى 6,1 بليون نسمة، حيث بلغت الزيادة حوالي 80% منذ عام 1950 كما يوضحه الجدول رقم (...)

وقد تسبب حدوث الزيادة السريعة للسكان في الانخفاض محسوس في معدلات الوفيات خاصة في المناطق الأقل نموا، حيث ارتفع فيها متوسط العمر المتوقع عند الولادة بما يزيد على 20 سنة خلال النصف الثاني من القرن الماضي، ونتيجة لذلك، زاد سكان العالم مرتين ونصف تقريبا مند عام 1950 وقد بلغ معدل النمو الديمغرافي العالمي ذروته المقدرة بـ 2,04% في السنة خلال أواخر الستينات، أما في أواخر الثمانينات بلغت الزيادات في عدد السكان سنويا حوالي86 مليون نسمة وهي الأسرع على

[1] فراس عباس البياتي: مرجع سبق ذكره، ص 64.
[2] فراس عباس البياتي: مرجع سبق ذكره، ص 113
[3] فراس عباس البياتي: مرجع سبق ذكره، ص 79

مرالتاريخ، وقد أضاف العالم البليون الأخير إلى إجمالي سكانه خلال فترة اثنتي عشرة سنة فقط أي من 1987 إلى 1999 وهي أقصر فترة في التاريخ لزيادة سكانية قدرها بليون نسمة.[1]

فمجموع سكان العالم يعبر عن عدد السكان على قيد الحياة والدين يتوزعون على مناطق الإسكان في زمن معين، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى بلوغ عدد سكان العالم 6,793 بليون نسمة في جانفي 2010، إلا أن نمو سكان العالم انخفض بشكل واضح مع انخفاض معدلات الخصوبة، وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الراهن يبلغ 1,2% سنويا، ويتوقع أن يستمر عدد سكان العالم في النمو حسب الجدول رقم .... استنادا إلى معامل الخصوبة المتوسط، الذي يفترض وجود خصوبة بمعدل قدره 2,1 طفلا للمرأة، كما يتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من 9 بلايين نسمة إلى 9,3 بليون نسمة ما بين الفترة المحصورة بين 2043 و2050، غير أن حجم السكان على المدى الطويل يعرف معدل الخصوبة انخفاض حيث تقل الخصوبة بمقدار نصف طفل عن معامل معدل الخصوبة المتوسط، عن انخفاض في عدد السكان إلى 7,7 بليون نسمة في عام 2050. وعلى النقيض من ذلك، يؤدي سيناريو الخصوبة المرتفعة يفترض معدل خصوبة يزيد بمقدار نصف طفل عن معامل معدل الخصوبة المتوسط إلى زيادة عدد السكان إلى 10,9 بليون نسمة في عام 2050.[2]

الجدول رقم (10): النمو الديمغرافي عبر العالم.

السكان	السنة
بلغ عدد سكان العالم	
بليون سنة واحد	**في 1804**
بليون نسمة	**في 1927 (بعد 123 سنة)**
3 بلايين نسمة	**في 1960 (بعد 33 سنة)**
4 بلايين نسمة	**في 1974 (بعد 14 سنة)**
5 بلايين نسمة	**في 1987 (بعد 13 سنة)**
6 بلايين نسمة	**في 1999 (بعد 12 سنة)**
ويمكن أن يصل عدد سكان العالم إلى:	

[1] أحمد سامي الدعبوسي: التنمية والسكان، دار أجنادين للنشر والتوزيع، ط 1، الرياض، 2007، ص 23
[2] أحمد سامي الدعبوسي: مرجع سبق ذكره، ص 7.

7 بلايين نسمة	في 2012 (بعد 13 سنة)
8 بلايين نسمة	في 2026 (بعد 14 سنة)
9 بلايين نسمة	في 2043 (بعد 17 سنة)

المصدر: أحمد سامي الدعبوسي.

الشكل رقم (4): النمو الديمغرافي العالمي المتوقع ما بين الفترة 1950- 2050

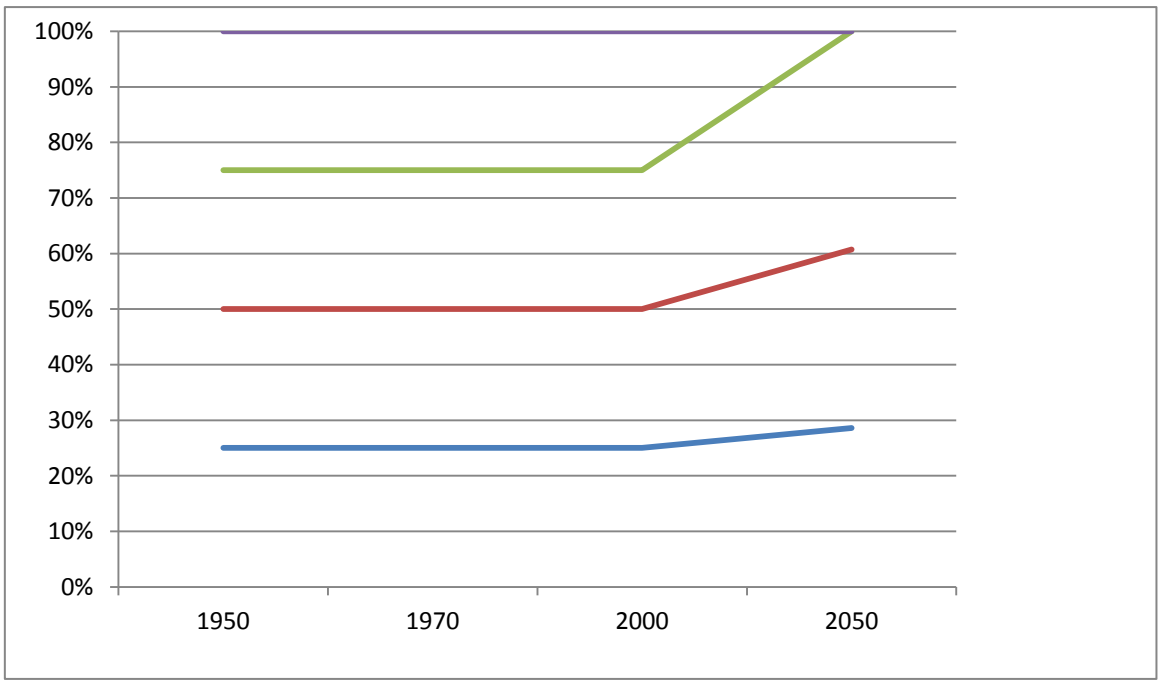

المصدر: من إعداد الطالب الباحث.

الجدول رقم (11): الحالة الديمغرافية والصحية لسكان العالم لسنة 2020

عدد سكان العالم	7 مليار و 775 مليون نسمة
عدد الولادات	34 مليون نسمة
عدد الوفيات	14 مليون نسمة
عدد وفيات الأمراض المعدية	3 مليون نسمة
عدد حالات الإجهاض	10 مليون حالة

عدد وفيات السيدا (الايدز)	400 ألف نسمة
عدد وفيات السرطان	2 مليون نسمة
عدد وفيات المشروبات الكحولية	600 ألف نسمة
عدد وفيات الانتحار	260 ألف نسمة
عدد وفيات حوادث المرور	325 ألف نسمة
عدد وفيات الملاريا	237 ألف نسمة
عدد وفيات فيروس كورونا	31 ألف نسمة

المصدر : https:// www.worldometers.info

6 ـ تطور النمو السكاني في الجزائر، مظاهره ومحدداته:

1/6 ـ تطور النمو السكاني في الجزائر:

لقد عرف سكان الجزائر عامة نمو ديمغرافيا ملحوظ منذ مطلع القرن العشرين وبصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت نسبة الزيادة السكانية معتبرة[1]، وسنحاول من خلال هذا العنصر القيام بدراسة علمية لتطور النمو الديمغرافي في الجزائر، اعتمادا على مختلف السياقات، مع التركيز على تحليل الأبعاد والمؤشرات الخاصة بكل مرحلة، اعتمادا على آراء المتخصصين والباحثين في علم اجتماع السكان، إذ لم نجد اتفاق على تقسيم موحد بينهم، إلا أننا ركزنا على مرحلتين أساسيتين تمثلا في:

1/1/6 ـ مرحلة ما قبل الاستقلال: وتمثلت أساسا في:

- **مرحلة الركود السكاني:**

إذ عرف النمو الديمغرافي في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي سلسلة من التغيرات على مستوى التركيبة البشرية للسكان، وتبدأ هذه المرحلة منذ سنة 1830 لتمتد حتى سنة 1886، وتعتبر من المراحل الحساسة التي مر بها المجتمع الجزائري في نموه السكاني حيث شهد ركود منقطع النظير، وقد بلغ عدد السكان في سنة 1830 حوالي ثلاث ملايين نسمة ليشهد بعد ذلك انخفاضا محسوسا بحلول سنة 1887 إذ قدر عدد السكان بـ 2462936 نسمة، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية إذ جند ملايين الشباب الجزائري إجباريا وظهور العديد من المجاعات والأمراض الفتاكة كمرض الطاعون الذي ظهر سنة 1851 والذي قتل حوالي 40 ألف نسمة[2]، إضافة إلى التقتيل الجماعي الذي يمارسه المستعمر

[1] عبد الحميد دليمي: دراسة في العمرا السكن والإسكان، دار الهدى للطباعة والنشر، د ط، الجزائر، 2007، ص116.
[2] نذير بوحنيكة: مرجع سبق ذكره، ص 63.

لإثناء ممارسته للجرائم البشعة إبان الثورة ممل لأدى إلى تدني الخدمات الصحية وتراجع المستوى المعيشي للسكان مما ساهم في ارتفاع معدلات الوفيات بنسبة 50%[1]

- **مرحلة النمو السكاني البطيء:**

وتبدأ هذه المرحلة من 1886 إلى غاية 1921 وتعرف بمرحلة الثبات والاستقرار في النمو السكاني حيث تراوحت الزيادة السكانية مابين 0,4% و1,7% حيث وصل عدد السكان آنذاك إلى 179 ألف نسمة في السنة، وهو ما تزامن مع الحرب العالمية الثانية حيث جندت الدولة الاستعمارية حيث ضحى الشعب الجزائري بحوالي 35 ألف نسمة حسب الإحصائيات الفرنسية.

- **مرحلة النمو السكاني السريع:**

وتبدأ هذه المرحلة من 1921 إلا غاية 1966، إذ عرف المجتمع الجزائري تطورا ملحوظا في نموه السكاني من خلال الزيادات الطبيعية رغم مشاركة الجزائريين إلى جانب الفرنسيين في الحرب العالمية الثانية، إذ قدرت عدد الوفيات آنذاك بحوالي 50 ألف نسمة، لتليها مباشرة حرب التحرير الكبرى والتي دامت لأكثر من سبع سنوات ونصف سجلت بها أعلى نسب من الوفيات تزيد عن مليون ونصف مليون نسمة[2]، وقد عرفت مدن الجزائر ارتفاعا في عدد السكان بين 1954 إلى 1966 وانتقل السكان بمدينة الجزائر من 499 إلى 798 ألف نسمة، وزاد عدد سكان وهران من 274 إلى 612 ألف نسمة، أما مدينة قسنطينة فقد زاد من 212 إلى 428 نسمة أي بنسبة 100%، وأوضح إحصاء 1966–1977 أن كثافة السكان في المسكن الواحد قد ارتفع من 6 إلى 7.1 ممثلة عجزا كبير في ميدان السكن الذي يقدر بمليون وحدة سكنية ويترجم هذا العجز ب 120% بمدينة الجزائر، و100% بمدينة قسنطينة، و76% بمدينة وهران، أما عدد السكان فقد بلغ حالي 34 مليون نسمة من بينهم 6 ملايين في سن الإنجاب، فيما يمثل 70% من الجزائريين من فئة الشباب لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة، ويلاحظ أن سكان الجزائر يزيد ب:ـ 900 ألف نسمة في السنة[3].

2/1/6 ـ مرحلة ما بعد الاستقلال:

ففي فترة الستينات من القرن الماضي لم تطرح المسألة السكانية بتاتا على اعتبار أن الدولة الجزائرية خرجت من الحربين العالميتين والثورة التحريرية الكبرى بخسائر بشرية في الأرواح وهو ما فسره ارتفاع نسب الوفيات كما أشرنا سابقا، وهو ما تجسد في جملة من الإصلاحات التي قامت لها الدولة غداة الاستقلال وشملت القطاعات الاقتصادية على وجه التحديد وهو ما اوضحه جملة من المخططات التنموية التي بدأ العمل بها ابتداء من 1967

[1] صبيحة بخدوني: التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غ م، كلية اعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله ،جامعة الجزائر 2، 2013، ص ص 421 - 423 .

[2] بوحنيكة نذير: مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] دليمي عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 116.

على خلاف سنوات السبعينات شهد المجتمع الجزائري تغير ملحوظا على مستوى التركيبة السكانية الجزائرية، وهو ما يفسره الانخفاض المحسوس في نسب الوفيات إذ سجلت حوالي 21 ألف وفاة، مع تطور ملحوظ في المواليد إذ سجلت الجزائر زيادة طبيعية قدرها 32% ويعتبر من أكبر معدلات النمو ارتفاعا في العالم[1].

ومع بداية الثمانينات بدأ الاهتمام بالمسائل الديمغرافية وفي مقدمتها النمو السكاني، من خلال إدراج السياسات السكانية ضمن البرامج التنموية، وبرزت إرادة سياسية من قبل الدولة الجزائرية، رغبة منها في إيجاد حلول لمشكلة النمو الديمغرافي، وظهر ذلك جليا في المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) والذي أخذ متغير النمو الديمغرافي ضمن أولويات التنمية على اعتباره من الإرهاصات التي تعيق الجهود المبذولة وتحول دون رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف المواطنين ، حيث اعتمد برنامج حكومي قصد تنظيم الولادات سنة 1983 ولإنجاحه جندت الدولة حملات إعلامية عن طريق الومضات الإشهارية والخطابات السياسية والدينية، كما تم فتح العديد من مراكز الطفل والأم وتوفير موانع الحمل بها، ومن مظاهر النمو الديمغرافي في هذه المرحلة الانخفاض المحسوس في معدلات المواليد والوفيات على حد سواء، وهو ما أثر بصورة مباشرة على النمو الطبيعي للسكان وهو ما جعل الديمغرافيين يتوقعون حدوث انتقال ديمغرافي في الجزائر.

على خلاف فترة التسعينات أو ما عرف بسنوات الجمر نتيجة الحرب الأهلية في الجزائر وهو ما يفسره الانخفاض المحسوس في أعداد المواليد حيث انخفض من 94 بالألف إلى 2,21 بالألف سنة 1998 حيث ظهرت العديد من برامج التخطيط العائلي كما تميزت هذه المرحلة بثبات في معدل الوفيات، كما انخفض معدل النمو الطبيعي من 52.1 بالألف إلى 49.2 بالألف سنة 1998.[2]

وعند مطلع الألفية الجديدة عرفت هذه المرحلة نوعا من الاستقرار والثبات في معدلات النمو إذ قدر في سنة 2001 بحوالي 1.016 بالألف ليبلغ سنة 2008 جوالي 1.139 بالألف وقد قدر سكان الجزائر في تلك المرحلة بحوالي 34 مليون نسمة أي بزيادة قدرت ب 600 ألف نسمة مقارنة بسنة 2007، إضافة إلى تحسن الخدمات الصحية والأوضاع الاجتماعية[3].

أما في بداية 2014، عرف سكان الجزائر تطورا ملحوظا منذ الأشهر الأولى، إذ بلغ عدد السكان في منتصف شهر تموز 2014 حوالي 39.114 بالألف وذلك بزيادة قدرها 84000 نسمة حسب النشرية المعدة من قبل الديوان الوطني للإحصاء في أول جويلية 2014، أي ما يعادل نمو طبيعي قدره 2.15% وهو بذلك على خلاف سنة 2013 التي عرفت نموا طبيعيا آنذاك قدر ب 2.07% أي بزيادة قدرها 0,8%، وهو بتقدير الخبراء والمتخصصين تطور ملحوظا، يرجع بالخصوص إلى سبب رئيسي مفاده ارتفاع نسبة المواليد والمقدرة ب 25.93 بألف وتراجع في نسبة الوفيات والتي بلغت حوالي 4.44 بالألف

[1] عطاري ابراهيم: الانتقال الديمغرافي وتطور بنية الأسرة في الجزائر، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 7، 2011، ص 49.
[2] عطاري ابراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 49.
[3] نذير بوحنيكة: مرجع سبق ذكره، ص 65.

إضافة إلى العامل التاريخي والمتمثل في انتشار الأمن والاستقرار بناء على مشروع المصالحة الوطنية والوئام المدني بسنة 1999، والذي اعتبر قفزة نوعية حققتها الدولة الجزائرية على خلاف الأزمة الأمنية في سنوات التسعينيات والتي راح ضحيتها آلاف الأبرياء حيث ارتفعت معدلات الوفيات نتيجة القتل والمجازر والهجرة القصرية من الريف إلى المدينة وتخلى المواطنين والفلاحين عن نشاطاتهم وخاصة الزراعية منها واكتظاظ المدن وانتشار الأكواخ والبيوت القصديرية.

كما أن المتغير الاقتصادي كان متغير صريح وواضح انعكس عبى الحياة الاجتماعية والصحية والتعليمية للمواطنين مما ساهم في استقرارهم نتيجة ارتفاع مداخيل البترول آنداك حيث وصل سعر البرميل إلى 140 دولار أمريكي، إضافة ارتفاع معدلات القدرة الشرائية للمواطنين والرفاه الاجتماعية وقلة الأمراض الفتاكة مثل الطاعون والأوبئة، في مقابل تعجيل الحكومات المتعاقبة بضرورة العناية بالأم والطفل انطلاقا من المواثيق والمعاهدات الدولية وهذا من شأنه أن يساهم في تراجع الوفيات لدى المواليد الرضع من 0-4 سنوات، وحسب المعلومات المتوفرة لدى الديوان ونقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية، فإن سكان الجزائر بلغ حوالي 40.4 مليون في يناير 2016، ويتوقع أن يصل عدد السكان في يناير 2019 إلى 43.4 مليون نسمة.[1]

والجدول أسفله يوضح تطور توزيع سكان الجزائر من 2013 إلى 2019 اعتمادا على نشريات الديوان الوطني للإحصاء.[2]

الجدول رقم (11): تطور توزيع عدد سكان الجزائر من 2013-2019.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد السكان	38.297	39.114	39.963	40.836	41.721	42.2	43.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الوحدة: مليون نسمة

2/6 ـ مظاهر النمو الديمغرافي في الجزائر:

تعتبر مجموعة من المؤشرات التي تحصلنا عليها بناء على إحصاءات من الديوان الوطني للإحصاءات كما سبق الإشارة إليه أعلاه، حيث حاولنا تفسيرها بالاعتماد على الأدبيات وآراء المختصين قصد إيجاد تفسير علمي معمق لها متقيدين وبخصوصية البحث الديموغرافي ونوجزها كالتالي:

[1] بيان عن وكالة الأنباء الجزائرية: الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2018 ونقلا عن الديوان الوطني للإحصائيات.
[2] الديوان الوطني للإحصائيات نشرية 2014،2015، 2016، ص 6.

- **التركيبة الديمغرافية:**

تميزت التركيبة البشرية والعمرية لسكان الجزائر بالعديد من الخصائص والتي ميزها نمو ديمغرافي متدبدب يتراوح بين الارتفاع أحيانا والانخفاض أحيانا أخرى، وسنحاول أن نقف على بعض النقاط الأساسية التي تفسر هذا المنحى كما يلي:

ـ **الفئة العمرية الأقل من 5 سنوات:** عرفت هذه الفئة العمرية ارتفاعا محسوسا في نسبة السكان التي تقل أعمارهم عن 5 سنوات إذ انتقلت من 11.4% سنة 2013 إلى 11.6% سنة 2014، ويرجع السبب الرئيس إلى زيادة في نسب المواليد الرضع وتراجع في نسب الوفيات بشكل أساسي وإلى الاهتمام الذي توليه الحكومة الجزائرية بالأم والطفل انطلاقا من برامج الأمم المتحدة حول الأمومة والطفولة والمواثيق والمعاهدات الدولية.

ـ **الفئة العمرية الأقل من 15 سنة:** وهي الفئة العمرية الأكثر عرضة للإعالة، حيث عرفت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا إذ بلغت مع سنة 2013، حوالي 28.1% لتصل في سنة 2014 إلى 28.4% أي بزيادة طبيعية قدرها 0.3% ويرجع السبب الرئيس إلى التنظيم الذي انتهجته الأسرة الجزائرية وخروج المرأة لعالم الشغل ما جعلها تضطر إلى تنظيم النسل وتعتني بالأطفال أكثر بتوفير ضروريات الحياة والرفاه الاجتماعي والذي قلل من نسب الوفيات في وسط هذه الفئة العمرية بشكل واضح حسب آراء المختصين والأكاديميين إضافة إلى نموذج الأسرة الجزائرية التي فكرت التخلي عن الأسرة الكبيرة الحجم.

ـ **الفئة العمرية ما بين 15-59 سنة:** عرفت اليد العاملة النشطة انخفاظا محسوسا إذ بلغت حوالي 64% سنة 2013، لتتراجع في سنة 2014 إلى 63.1%. وهذا يرجع إلى قلة مناصب العمل خاصة لدى أوساط الشباب ولجوء الدولة إلى توظيف حاملي الشهادات عن طريق عقود العمل المحددة المدة أو ما يسمى فيما بعد بعقود الإدماج المهني، وهو ما ساهم فيما بعد على ارتفاع نسب البطالة في أوساط الشباب نتيجة غياب رؤية واضحة في التشغيل والمفارقة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل على حد سواء، إضافة إلى النزوح الريفي واكتظاظ المدن وتخلي العديد من الأسر الجزائرية عن نشاطها المعتاد مثل النشاط الزراعي الفلاحي وتربية المواشي، كذلك عامل الهجرة وهو مؤشر صريح وواضح أجبر هذه الفئة على التنقل إلى بلدان أخرى طلبا للعمل وظروف معيشية واقتصادية أحسن، وارتفاع نسب الضرائب على المواطنين وتراجع قيمة الدينار وانهيار القدرة الشرائية والفساد المالي والإداري الذي انعكس عبى نمط التسيير العشوائي وتأثر مناخ الاستثمار وهروب الشركات الدولية بسبب العراقيل الإدارية.

ـ **الفئة العمرية من 60 سنة فما فوق:** حيث شهدت هده الفئة زيادة معتبرة إذ بلغت حوالي 8.3% سنة 2013 لتصل بذلك إلى8.5% في سنة 2014 أي بزيادة قدرها 000 334 3 نسمة وبالتالي هذا يعبر عن تراجع في معدلات الوفيات في أوساط هذه الفئة إضافة إلى زيادة أمل الحياة لدى الشيوخ، إضافة إلى

القاعدة السكانية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ممثلة في فئة الشباب والذي تشكل أكثر من75%.

ـ الفئة العمرية مابين 15-49: وهو الفئة العمرية للنساء في سن الإنجاب، مؤشر من مؤشرات الصحة الإنجابية والتي تعبر عن حركة حيوية في أوساط النساء في هذه الفئة العمرية والذي بلغ حوالي 10.7 مليون امرأة. نتيجة ارتفاع ظاهرة الزواج في أوساط الشباب وارتفاع نسبة المواليد على حد سواء وسيعبر فيما بعد عن ارتفاع في معدلات الخصوبة والذي من شأنه أن يصاحب تطورا لنمو سكان الجزائر.[1]

وبالنظر إلى هذه المؤشرات التي اعتمدتها في التحليل والتي استقيناها من الديوان الوطني للإحصائيات نلاحظ جليا أن الجزائر عرفت تطورا ملحوظا في النمو الديمغرافي وهو ما تحمله الشواهد الإحصائية الواقعية إذ بلغ النساء في سن الإنجاب إلى 10.7 مليون امرأة كما سبق وأشرنا، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن القاعدة الهرمية لسكان الجزائر هي قاعدة شبابية من الجنسين الذكور والإناث والمكونة من طبقتين أساسيتين وهما الفئة القليلة النشاط والتي تتراوح أعمارهم مابين 5-15 سنة والشريحة الثانية ممثلة في الفئة النشطة والتي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، في حين أن نسب الشيخوخة في المجتمع الجزائري هي الأخرى قد ارتفعت من 8.3% إلى8.5% وهذا مؤشر صريح وواضح على التطور الملحوظ في الصحة والتي يعبر عنها بوضوح مؤشر أمل الحياة حيث وصل إلى حوالي 70 سنة وهو ما جعل الحكومة تفكر في مراجعة قوانينها حتى تتماشى مع القوانين الدولية من خلال التفكير في تعديل قانون التقاعد ورفع السن إلى 65 سنة وفي المقابل القضاء على العجز في الصندوق الوطني والتفكير في آليات لتحسين خدمات الضمان الاجتماعي وحفاظا على ثروات الأجيال المقبلة من حصتها في التنمية المستدامة.

ـ الولادات ومعدلات الخصوبة في المجتمع الجزائري: عرفت الجزائر كغيرها من الدول الحديثة نمو ديمغرافيا مرتفعا ابتداء من سنة 2014، مما جعلها تسجل ارتفاعا في معدلات الولادة والمقدر بـ 000 0114 1 مليون ولادة حية، وهو ما يعادل 2700 ولادة في اليوم على خلاف سنة 2013 والتي سجلت 2600 ولادة في اليوم، إذ مثلت نسب الذكورة بذلك 104 ذكر لكل 100 أنثى، فيما سجل ارتفاع معتبر في نسب الولادات من 25.14% إلى 25.93% ما بين 2013 و2014 على التوالي في حين أن سنة 2015 بلغت 26.03%.

وقد سجلت مصالح الحالة المدنية في سنة 2014 ارتفاعا لمؤشر الخصوبة الكلي إذ بلغ حوالي 3.03 طفل لكل امرأة، في حين أن متوسط عمر الإنجاب فقد شهد تراجعا وسجل معدل 0.1 سنة في كل عام ليبلغ 31.3 سنة.[2]

[1] الديوان الوطني للإحصاءات: مرجع سبق ذكره، ص ص 6-10.
[2] الديوان الوطني للإحصائيات.

ويمكن تفسير هذه النسب العالية من الولادات انطلاقا من إقبال الشباب على الزواج والارتفاع الملحوظ في عدد الزواجات ما بين 2013 و2014 إذ لاحظنا ابتداء من هذه السنوات توفر في مناصب الشغل وتحسن في مستوى الحالة المعيشية للأسرة الجزائرية ما جعلها تنعم بالاستقلالية والذي ينعكس فيما بعد عل الرفاه الاجتماعي وفي مقدمته السكن الذي يعتبر مؤشر واضح وصريح المتحكم الأول في سيرورة الزواج داخل المجتمع الجزائري وفي متوسط العمر عند الزواج، إضافة إلى التغير في حجم الأسرة الجزائرية والتي أصبحت أسرة متوسطة الأفراد بالمقارنة مع الأسرة النووية الكبيرة الحجم، واكتساح المرأة لعالم الشغل ساعدها هو الآخر في تنظيم الولادات بشكل واضح ورعاية أطفالها من خلال توفير ضروريات الحياة، في حين أن ارتفاع معدلات الخصوبة إلى ارتفاع نسب المواليد وتراجع نسب الوفيات بشكل، وظهور تقارير دولية تولي عناية بالأمومة والطفولة وجمعيات ومنظمات دولية تصدر تقارير دورية، ما فرض على الحكومات ضرورة التنظيم المحكم وتوفير التجهيزات والمعدات الطبية على مستوى قاعات الولادة بالمقارنة، على خلاف الجزائر التي يعتمد فيها المواطن على العيادات الخاصة للتوليد بعدد تراجع الخدمات الصحية نتيجة اكتظاظ المدن بالسكان، إضافة إلى ما تحمله الشواهد الإحصائية الواقعية إذ بلغ النساء في سن الإنجاب نحو 10.7 مليون امرأة كما سبق وأشرنا، ولجوء الأسرة الجزائرية إلى طرق جديدة في التخطيط الأسري كحبوب منع الحمل والتلقيح الاصطناعي عن طريق الإبر لمنع حدوث الحمل.

ـ معدلات الوفيات الخام في المجتمع الجزائري:

تجدر الإشارة إلى أننا من خلال هذا المؤشر سنحاول الإشارة إلى المعدلات الخام للوفيات ووفيات الرضع، ووفيات الأطفال الأقل من5 سنوات والمواليد الأموات.

بلغت **الوفيات** المسجلة على مستوى مصالح الحالة المدنية لسنة 2014 بـ 174000 حالة وفاة، مقارنة مع 2013 والبالغ عددها ب 168000 وفاة، في حين سجلت في 2015 183000 حالة وفاة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع طفيف في نسب الوفيات سنة 2013 المقدر ب 4.39% وفي سنة 2014 بلغت 4.44% وفي سنة 2015 بلغت 4.57%.

كما شهد مؤشر أمل الحياة عند الولادة ارتفاعا من 77 سنة 2013 إلى 77.2 سنة 2014 ليتراجع بدوره إلى 77.1 سنة في 2015.

في حين أن معدل وفيات الرضع بلغت في 2013 بـ 20.8% وفي سنة 2014 21.4% أما في سنة 2015 سجلت 22.3% ويبدو أن الرقم في ارتفاع مستمر ما بين سنة وأخرى.

أما معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة تراجعت من 22.4%سنة 2013 إلى 22% سنة 2014 وبلغت في 2015 بـ22.3%. في حين بلغ معدل المواليد الأموات بلغ سنة 2013 بـ 15.4% وفي سنة 2014 وصلت إلى 14.6% أما في سنة 2015 فوصل إلى 13.9%، ويمكن إرجاع التراجع في نسبة

المواليد إلى التخلي عن الأسرة النووية والرعاية الصحية واعتماد المواطنين على قدراتهم المالية في العيادات الخاصة كما أن الثقافة المجتمعية تميل إلى التخلي عن الأسرة الكبيرة الحجم نتيجة الضغوطات الاجتماعية وارتفع تكاليف المواليد وتعقد الحياة الاجتماعية بشكل عام.

ـ **الزواجات:** عرفت ظاهرة الزواجات ارتفاع ملحوظا إذ سجلت مصالح الحالة المدنية ما يقارب 387.9 بالألف حالة زواج في 2013، مقابل 368.4 في سنة 2014، إلا أن سنة 2015 شهد ارتفاعا محسوسا والمقدرة ب 369.1 ألف نسمة، أما المعدل الخام للزواج فهو الأخر قد تأثر بفعل العديد من العوامل ما جعله يسجل انخفاضا ملحوظا، إذ سجل 10.13% في سنة 2013، كما بلغ 9.88% سنة 2014، أما في سنة 2015 سجل 9.24%، ويمكن إرجاع السبب الرئيس إلى توزيع الدولة لحوالي مليون سكن ما بين الخماسي 2009 و2014 م، وحصول الذكور على مناصب عمل قارة.

ـ **الطلاق:** عرف المجتمع الجزائري العديد من التغيرات على مستوى الأسرة وقوانين الأسرة إذ سجلت مصالح العدل حوالي 57.5 بألف سنة 2013، أما في سنة 2014 بلغت 60.8 بالألف فيما وصلت سنة 2015 إلى 59.9 بالألف[1]، وتعتبر هذه الظاهرة مرضية حديثة على المجتمع الجزائري باعتبار أن هذه الظاهرة في ارتفاع مستمر ولا يمكن حصرها في سبب معين حيث ترجع بالضرورة إلى الترسانة القانونية والتي أعطت جانب من الحرية للمرأة ومنعت التعدد بناء على تصريح منها، كما أعطى حق الحضانة لها لموجب القوانين وألزم التكاليف والنفقة على الرجال ما جعل المرأة تعتبر الطلاق أحد الميكانيزمات النفسية التي تبرر وجودها وتعطيها شق من الحرية، السن المبكر للزواج خاصة في أوساط الإناث وولوج المرأة إلى عالم الشغل ما جعلها تشعر بجانب من الاستقلالية المالية وتراجع السلطة الأبوية عند الرجال ما جعل تسيير أمور الأسرة مشترك مع تراجع مكانة الرجل في المجتمع ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب وطلبهم للزواج دون مناصب عمل سيساهم في ارتفاع معدلات الطلاق بطريقة أخرى، تطور التكنولوجيا وظهور أشكال جديدة للتواصل الاجتماعي ساهم في تغير أنماط الزواج التقليدي وظهور علاقات اجتماعية غير متعارف عليها اجتماعيا ساهم في تعميق الأزمة وارتفاع معدلات الطلاق داخل الأسرة الجزائرية.

اعتمادا على الشواهد الإحصائية المتحصل عليها من نشريات الديوان الوطني للإحصائيات من سنة 2013 إلى سنة 2017 تبين لنا أن المجتمع الجزائري شهدت تغيرات جوهرية عميقة على مستوى التركيبة البشرية والسوسيولوجية، إذ شهد تطور ملحوظ في أعداد السكان من خلال ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات المواليد الخام مع انخفاض محسوس في ظاهرة الوفيات وخاصة الأطفال الرضع، في غياب تام لأرقام عن ظاهرة الهجرة الغير شرعية التي تعتبر موضوع حساس لدى السلطات الجزائرية ومحل قلق بالنسبة لها، وبالتالي فإن التركيبة السكانية في الجزائر متنوعة من ناحية الجنس

[1] الديوان الوطني للإحصاءات، ص 6.

والعمر. كما أن نمو السكان في الجزائر يشهد تسارعا بناء على الشواهد الاحصائية في غياب سياسة رشيدة وآليات للضبط الاجتماعي قصد التحكم في الأعداد الهائلة وتدفق السكان من الريف إلى المدينة طلبا للتعليم والخدمات الصحية وبحثا عن فرص للعمل وطلبا للسكن وأملا في تأمين ظروف المعيشة وتحسين ظروف الحياة، وهذا من شأنه أن يساهم في تعميق المشكلة في حدود سنة 2030 على حسب الخبراء والمتخصصين في علم السكان.

7 ـ التوزيع الجغرافي للسكان في المدن الجزائرية:

عند قراءة الخريطة الجغرافية لسكان الجزائر ونقارن بين المساحة والكثافة السكانية نلاحظ منطقة شاسعة وواسعة غير مكتظة بالسكان، أي حوالى 41 مليون نسمة تعيش في مساحة تقدر بحوالي 2.281.741 نسمة بكثافة 10 أفراد لكل كلم واحد، لكن عندما ندرس الخريطة الجيولوجية لسكان الجزائر، نجد أنها تتكون من صحاري، والجبال والرمال وهي تحتوي على مساحة تقدر ب 2174.508 كلم، إذ تعتبر أكبر الصحاري في العالم ولهذا إن المساحة الباقية والمقدرة بـ 207493 كلم يسكن فيها سكان الجزائر والممثلة في 80% من المساحة الإجمالية للبلاد، وإذا قارنا كثافة السكن بالمعيار العالمي للاكتظاظ –27 ساكن في الكلم الواحد، نجد أن المدن الشمالية الجزائرية تجاوزت بعدة مرات هذا المقياس، بعض المدن المكتضة نجد: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة وسكيكدة كما أن استقرار هذه التجمعات السكنية الكبرى أفرز اكتظاظ متزايد مع استهلاك مفرط للأراضي ذات القيمة الفلاحية بهدف بناء المصانع ومؤسسات الدولة والسكن، ومن خلال الدراسة المعمقة للتركيبة السكانية للجزائر بما فيها الخريطة الجغرافية اتضح لنا جليا أن سكان الجزائر يتوزعون على ثلاث مناطق جغرافية في الشمال والوسط أين تزيد معدلات الكثافة السكانية ويزيد الاكتظاظ وتنتشر المظاهر السلبية للإسكان بظهور البيوت القصديرية والأقبية، في حين أن إقليم الجنوب لا تنتشر فيه الكثافة السكانية المرتفعة نظر لطبيعة التركيبة الجيولوجية كما سبق الإشارة إليها.[1]

8 ـ دينامية النمو الديمغرافي والحضري في الجزائر:

في ظل غياب رؤية اقتصادية واجتماعية لمدن العالم الثالث والتي تتخذ أشكالا من النمو الحضري لا تتلاءم مع احتياجات الوافدين الجدد إلى المدن الذين يرغبون في الهجرة والإقامة بالمناطق التي تتوفر فيها على بعض الخصائص كالقرب من مكان العمل وتوفر وسائل النقل، كما يميل هؤلاء إلى التجمع و بأعداد كبيرة في مناطق معينة من المدن تصبح هذه المناطق تجمعات سكانية غير مرغوب فيها من طرف سكان المدن باعتبارها مناطق متخلفة غير مخططة. [2]

[1] عبد الحميد دليمي مرجع سبق ذكره، ص ص 126- 127.
[2] أحمد بودراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، دون س ن، ص 136

وقد أدى التوسع العمراني والنمو الديمغرافي في المدن إلى بروز مشكلات بيئية تتعلق بظهور أحياء متخلفة تعاني من قلة توفر الخدمات والمرافق العامة، فالتزايد المستمر للسكان في المدن، واستمرار تدفقهم من الأرياف إلى مراكز المدن وأطرافها، يضع أجهزة الدولة أمام ضغوط شديدة من أجل توفير المرافق العامة والخدمات من طاقة كهربائية إلى مصادر المياه والمرافق الصحية، وما يزيد من حدّة المشكلات والأزمات البيئية تدهور الأحوال في المدن لغياب شبكات متكاملة في الصرف الصحي التي تلوث المياه الجوفية مع وجود المجاري العاجزة عن استيعاب حمولات المباني والمساكن مما يؤدي إلى طفح وفيضان المياه في الأحياء والشوارع، مما يزيد من خطورة الوضع وكثرة الملوثات المختلفة.[1] ويعتبر تكدس أكوام القمامة دليلا على مدى تدهور الحياة الحضرية وعلى افتقار السكان للحس والوعي الحضري في المدن وهي قضية ترتبط بثقافة السكان وعدم استيعابهم لمفهوم الحياة الحضرية كأسلوب في الحياة إذ أن خلفياتهم الاجتماعية تستند أصلا على التركيبة البدوية التي نشؤ عليها.[2]

ويأخذ النمو السكاني غير المخطط والموجه عدة أنماط هي:

ـ **النمو الشريطي:** ينتشر هذا النوع من النمو على أطراف المدن من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية جديدة دون إذن قانوني، لغياب وفقدان السيطرة على النمط العمراني في ضواحي المدن وينتشر كذلك على أطراف الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية المؤدية إلى المدن، يؤدي هذا النمط من النمو إلى إفراز مشاكل اجتماعية و اقتصادية وتتطلب حلول ظرفية من أجل إيقافها.

ـ **النمو الحضري الخطي:** يعتمد هذا النموذج في انتشاره على حركة اتساع وامتداد كل من المدن الرئيسية الكبرى والمراكز الحضرية الأخرى من خلال امتداد الطرق التي تربط بينها مكونة بذلك مراكز حضرية صغيرة تظهر على شكل عنقود وبالامتداد على الخطوط الطولية القريبة من شبكة المواصلات والمتقاطعة مع المراكز الريفية.

ـ **الاندماج الحضري:** للاندماج الحضري علاقة وثيقة بالنمو الخطي ويكون بصفة تدريجية حتى يتم اندماج المدن المتجاورة لتصبح منطقة واحدة.

إن الوضع الحالي سببه ظاهرة النمو الديمغرافي المعيق للإمكانيات المادية المتوفرة ومن أسبابه الرئيسية غياب الرؤية والتخطيط وما ينتج عنه من المناطق السكنية المتخلفة وانتشارها الواسع في مدن العالم الثالث.

ومن أمثلة هده الأحياء المتخلفة والعشوائية في الجزائر والتي لم تخضع لأي تخطيط عمراني أو رقابة تنظيمية، وقد أصبحت هذه الظاهرة تشكل جزءا من عملية أساسية والمتمثلة في تزايد معدلات الهجرة

[1] عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية الريفية للمجتمعات العالم الثالث، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، د س ن، ص 135

[2] صبحي محمد قنوص: دراسات حضرية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الجماهرية العظمى، 1994، ص ص 185 - 186

الريفية والتحضر السريع وغير المخطط وإستراتيجية التصنيع التي وجهت الهجرة نحو المدن حي المنطقة المتخلفة "بوعباز" بمدينة سكيكدة كمثال يطرح مشكلة الأكواخ وأحياء الصفيح كنمط متخلف وصورة عن أزمة سكن حادة في الجزائر.

خلاصة

ما يمكن استخلاصه، ومن خلال الدراسة التتبعية لمتغير النمو الديمغرافي، أن معظم الآراء والأفكار التي قدمها الفلاسفة والمفكرون لاقت تباينا حول الظاهرة المدروسة مند ظهور البوادر الأولى لأعمال **روبرت مالتوس** والذي حاول تقديم رؤية متكاملة من خلال قانون الغلة المتناقصة إذ عمد من خلالها إلى تقديم موازنة بين أعداد السكان وموارد الأرض ومند تلك الفترة ظهرت العديد من النقاشات بين الباحثين والمتخصصين بمختلف مشاربهم وهو ما ساعد على ظهور هذا الزخم النظري الهائل والذي اعتبر متغير النمو الديمغرافي من بين المتغيرات الصعب التعامل معها والتحكم فيها لتعدد أبعادها وصعوبة التحقق الامبريقي من مؤشراتها، وهو ما يتجسد في ظهور العديد من عناصر الاتفاق ورؤى الاختلاف بين المفكرين من حيث شكل ومضمون الأطروحات النظرية المفسرة للظاهرة المدروسة، لكن بالرغم من ذلك حاولنا تقديم إطار نظري يشمل مختلف الأطر النظرية والمعرفية التي كتبت حول المتغير، وذلك سعيا منا غلى تقديم إطار نظري متكامل بدأ من التصور النظري والفلسفي بشكل عام والذي حاولنا من خلاله تقديم عرض مقتضب حول مختلف النظريات.

الفصـل الثالــث:

الأطر النظرية والمعرفية لدراسة مشكلة الإسكان.

تمهيد

جاء هذا الفصل النظري والمتعلق بالمتغير التابع المتمثل في **مشكلة الإسكان**، هذا المتغير الذي يعد من أهم العناصر الأساسية المشكلة لبرامج التنمية، فمن خلال استقرار الأفراد وحصولهم على سكنات لائقة تصان كرامتهم وتحقق الراحة لديهم، وتساهم البرامج السكنية في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السكنات كما تعمل على التقليل من حركات الهجرة نحو المدن التي تزيد من ظاهرة الاكتظاظ بها بحثا عن فرص العمل وطلبا للمساكن، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توفير برامج تنموية على مستوى الأرياف تحافظ على استقرار الأفراد بها.

كما تبرز أهمية السكن من خلال توفير مختلف خدمات المرفق العام للأفراد، وحرصا على أمنهم وسلامتهم التي اعتبرت ضمن الأولويات المقترنة ببرامج التنمية المستدامة، حيث عكفت الدولة الجزائرية على القيام بإصلاحات عميقة مست قطاع الإسكان، كما سعت إلى توفير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية قصد تدارك النقص الفادح في السكنات، والتعجيل بحل أزمة الإسكان من خلال تنويع صيغ السكن، والتعجيل بإنجاز وتسليم السكنات للأفراد، قصد إحراز قفزة نوعية وتدعيم الحظيرة السكنية بالجزائر.

إذن؛ من خلال هذا الفصل نقدم مجموعة من العناوين التي تهدف إلى تقريب الرؤية أكثر من خلال التعمق في فهم الظاهرة من خلال متغير **الإسكان**، حيث تطرقنا إلى التصور الفلسفي والنظري له بشكل عام، ثم نقدم قراءة سوسيولوجية لمختلف التصورات النظرية حوله التي تناولت بشكل مباشر أو ضمني مشكلة الإسكان، بالتركيز على مختلف العناصر التحليلية، للاتجاهات النظرية الكلاسيكية والحديثة، مع محاولة توضيح بعض نقاط الاتفاق والاختلاف بين تلك التصورات، ثم التطرق لبعض العناصر المتداولة في الأدبيات المعرفية التي تناولت موضوع **الإسكان** للوقوف على إحدى النماذج التي نتبناها كخلفية نظرية لدراستنا الراهنة، والتي تعتبر إحدى العوامل الأساسية لنجاح السياسة الإسكانية.

وما التطرق للعناصر السالفة الذكر، إلا محاولة لتسليط الضوء أكثر على هذا المتغير، وذلك من خلال المزاوجة بين النظريات والأطر المعرفية، للوصول إلى خلاصة عامة نعطي من خلالها أهم ما تم استخلاصه في هذا الفصل.

المبحث الأول: االسياقات النظرية لدراسة مشكلة الإسكان

1 ـ التصور الفلسفي والنظري لمشكلة الإسكان:

إن الإسكان قيمة إنسانية واجتماعية، لهذا كان كغيره من المفاهيم محل نقاش ودراسة من قبل الفلاسفة الذين وضعوه في سياقات متعددة، وقد ارتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة المجتمعية، لذلك ارتأينا تسليط الضوء على بعض الأفكار المتعلقة به من أجل توضيحه بشكل أعمق، قبل الخوض فيه كمفهوم واتجاه نظري والذي أصبح فيما بعد مؤشرا من مؤشرات التنمية المستدامة.

تجدر الإشارة أن ليس لدينا أي معلومات ارتبطت بفيلسوف معين، وسنحاول من خلال هذا العرض المقتضب إلقاء نظرة عامة عن **مشكلة الإسكان** والبدايات الأولى للإنسان في محيطه الاجتماعي.

تكون البداية من الدراسات والأدبيات المتوفرة لدينا حوله، إذ تشير إلى أنه مفهوم الإسكان معقد وليس هناك اتفاق حول البدايات الأولى له، إذ اعتبر بأنه النمط التنظيمي للجماهير والذي بُني من قبل الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه.[1]

غير أنه اقترن بوجود الإنسان الذي يحمل في نفسه بدور التجمع وعوامل الحياة الاجتماعية نظرا لتركيبته المعقدة، والمتكونة من غرائز وعواطف وأحاسيس وشعور وعقل يميز حقائق الأشياء ويسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف يعجز عن تحقيقها بمفرده، فاضطر إلى التجمع لضمان حياته وتأمين حاجياته بالتعاون مع الجماعات، كما أن نوع **المسكن** وشكله ووظائفه تمثل صورة لتفاعل الإنسان مع بيئته وبني جنسه، في إشارة إلى حاجياته اليومية التي تستجيب لرغباته وتطلعاته الطبيعية والنفسية.

فمند أن مارس الإنسان الصيد والقنص اتخذ من الكهوف الصخرية **مسكنا** يؤويه حر الصيف وبرد الشتاء، كما اشتغل راعيا للأغنام والإبل وصنع **مأواه** من جلودها وأوبارها، كما اشتغل بالزراعة واستخدم فروع الأشجار والطين لصناعة مأوى له، وهي أغلب الطرق التي فكر بها الإنسان في صناعة مأواه.

بعدها مباشرة فكر الإنسان في تطوير حياته، وأصبح لديه انطباع بضرورة **تزيين مسكنه** عن طريق عناصر زخرفية، ثم تطورت هذه المساكن على مر العصور بتطور فن العمارة، مع تقدم العلوم الهندسية، فأصبح الإنسان يفكر في **مسكن** لا مأوى فقط، يوفر له السكينة ومختلف الخدمات.[2]

كما يمكننا التماس فكرة المسكن ضمن أفكار براهام ماسلو في نظريته الحاجات حيث قدم تصور ضمني ولقد نظر للفرد على أنه عنصر فيزيولوجي وغريزي، واعتقد أن الحاجات التي يسعى الفرد لتحقيقها تترتب حسب أهميتها، وبالعودة إلى نظريته نجد أنه حدد هرم وضح من خلاله مجموعة من الحاجات التي يسعى الفرد إلى إشباعها والمتمثلة أولا في الحاجات الفيزيولوجية وتخص أساسا الحاجات المادية للعمل، تقديم الأجر المناسب وتوفير السكن اللائق وهو محور دراستنا الراهنة، إذ يعتقد أن الإنسان لا يستطيع تحقيق حاجاته بمفرده ولذلك يلجأ للعيش في وسط الجماعة التي تساعده على تحقيقه، واعتبر المسكن أداة لتحقيق الاستقرار لدى الفرد في محيطه الاجتماعي كما اعتبر أن هناك علاقة وثيقة بين إشباع الحاجات وتوفر الموارد المناسبة، لأنه في ضوء ندرتها أو انعدامها، لن يصل الإنسان إلى إشباع مختلف الحاجات بالقدر المطلوب.[3]

ما يمكن إضافته في هذا الصدد، أنه بالرغم من بعض الانتقادات التي قدمت **لماسلو** حول افتراضاته، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية أفكاره، التي كانت مغيبة لدى العديد من النظريات السابقة والتي لم تولي أهمية له، والتي بموجبها اعتبر المسكن من ضمن الأولويات ووسيلة لتحقيق الاستقرار العام داخل المجتمع الإنساني.

إضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى بعض أفكار علماء الاجتماع، الذين تأثروا بالثورة الفرنسية أمثال **أوجست كونت ودوركايم**، حيث قدم هذا الأخير نموذج ثنائي لفهم الحياة الاجتماعية وهو أمر متشابه مع **تونيز** الذي أضاف مُصطلحي المجتمع المحلي والرابطة واختصرت تصورات دوركايم في **التضامن الآلي** الذي يقوم على

---

[1] راضية بوزيان: واقع السكن في الجزائر (السكن الكولونيالي الفردي)، مجلة الجلفة، د ع ، د س ن، ص 4.

[2] عبد الحميد ديلمي: مرجع سبق ذكره ص ص 34 -35.

[3] ليليا حفيظي: المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، رسالة ماجستير، غ م، جامعة منتوري، 2008، ص 9.

المماثلة بين المعتقدات والعادات والطقوس، والتضامن العضوي الذي يقوم على التمايزات الفردية التي نتجت عن تقسيم العمل.[1]

كما اعتبر كل من أوجست كونت ودوركايم من أهم مؤسسي علماء الاجتماع، واللذان يؤكدان على أهمية الوجود الاجتماعي وأسبقيته، وقد جاءت أفكارهم مركزة على الاستقرار الاجتماعي واعتبرا المسكن أداة لتحقيقه.[2]

أما **ماركس** فقد اعتبر المسكن على شكل سلعة ضرورية لحياة الفرد والمجتمع والتنمية وتدخل في تكوينه وصناعته عدة مواد إنتاجية مختلفة، ويخضع لقانوني العرض والطلب بشكل عام. على خلاف أنصار الاتجاه المعتدل الذين يرون أن المسكن مرتبط بالحالة الاقتصادية للأسرة والتي تؤثر على الحالة الصحية للمجتمع، كما أنه يعتبر حق لكل فرد من أفراد المجتمع.[3]

بالرغم من أن الإسكان لم يكن ضمن تصورات علماء الاجتماع كمفهوم واضح الأبعاد والمعالم، إلا أن التيار الوضعي المحافظ بزعامة **كونت** ركز على فكرة المحافظة على النظام، كما انطوى على معنى قد يعتبر دلالة على الإسكان، من خلال أهميته في الحفاظ على استقرار المجتمع والالتزام بمختلف القواعد والقوانين التي تسّير الدولة، وبالتالي الالتزام يكون لدى الأفراد بهدف ضمان استقرار النسق الاجتماعي.

وعليه نخلص أن الإسكان بالرغم من أنه لم يكن مفهوما أساسيا في التصور السوسيولوجي إلا أنه كان من المعاني الضمنية، على العكس مما كان لدى التيار الماركسي، الذي اتسمت أفكاره برفض الواقع والدعوة إلى الثورة بهدف تغييره تغييرا جذريا، فحسب **ماركس** المصلحة الاقتصادية تفرض نفسها وليست هناك أي قيم ومعايير ولذلك كان يرى أن الدولة نتيجة حتمية لتطور المجتمع الرأسمالي.[4]

وخلاصة لما ذكر آنفا عن مختلف التصورات الفلسفية والسوسيولوجية لمفهوم الإسكان يمكن القول أن الغاية من التطرق إلى ذلك هو توضيح مدى صعوبة التعاطي مع مصطلح يتميز بالتجريد والعمومية، خصوصا أنه اليوم أصبح من المفاهيم الذي يتداخل مع عدة مجالات، إذ لم يبق حكرا على السياق الفلسفي، بل تعداه ليصبح من المفاهيم الحديثة المتعلقة بالتنمية الشاملة والمستدامة، وهذا ما سنحاول التركيز عليه في العنصر الموالي أين نتطرق إلى مختلف المداخل النظرية لدراسة الإسكان.

2 ـ الاتجاهات النظرية في دراسة مشكلة الإسكان:

حضي الإسكان كغيره من المفاهيم بالعديد من الدراسات، وباهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين، ولعل هذه المرة يكون تناولنا للمداخل النظرية المفسرة له بهدف التقصي العلمي حيث أنها تساعدنا على التقرب أكثر من أبعاد الدراسة والفهم والتعمق في محتواها، بما أن الدور الرئيسي للنظرية يقتصر في تشخيص الواقع الفعلي لمشكلة الإسكان وفهمه بكل مظاهره وتجلياته، ونظرا للزخم الهائل الذي يفسره باعتباره متغيرا تابع في دراستنا فقد

[1] أنطوني غيدنز: علم اجتماع، ترجمة الصباغ فايز، ط1، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2005، ص 129.
[2] وفاء لعريط: أثر القيم التنظيمية على الولاء، أطروحة دكتوراه، غ م، جامعة 20 أوث 1955، 2018، ص 134.
[3] محمد عزوز: مشكلة الإسكان الحضري، رسالة ماجستير، غ م، جامعة منتوري، 2005، ص ص 21-24.
[4] وفاء لعريط: مرجع سبق ذكره، ص 135.

حاولنا التركيز على ما يتماشى معها، وكل من يريد البحث في الموضوع فما عليه إلا أن يبحث في مختلف السياقات النظرية المفسرة له.

حيث نقوم من خلال هذا العنصر باستخلاص مختلف العناصر التحليلية لمختلف الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع الإسكان في سياقه السوسيولوجي.

1/2 ـ العناصر التحليلية المكونة للاتجاهات النظرية لدراسة مشكلة الإسكان:

لا يخفى على أحد من الدارسين لعلم اجتماع الحضري، الإسهامات السوسيولوجية المتنوعة المتعلقة بمشكلة الإسكان، حيث تعددت الرؤى والمقاربات التي قدمت تفسيرات مستفيضة للظاهرة محل الدراسة، ولقد تم تقسيم هذا التراث النظري وفقا لعدة معطيات، حيث انطلقنا في تحليلنا من السياق التاريخي الذي صنف مختلف النظريات، الإيكولوجية الكلاسيكية والمحدثة ومدخل النوايات المتعددة، ومدخل القطاع...

لكن يجب التنويه أننا سنحاول من خلال هذا العنصر والمعنون بـ "العناصر التحليلية للاتجاهات النظرية في دراسة مشكلة الإسكان"، التركيز على أهم التصورات التي يمكن من خلالها تفسير واقع ومشكلة الإسكان من خلال التصورات النظرية لكل مدخل نظري معين، كما نحاول استخلاص نقاط التشابه والاختلاف بين مجموع النظريات التي يتم التطرق إليها في هذا الفصل.

أولا: المدخل الأنثروبولوجي.

ركزت الدراسات الأولى على استخدام المناهج الأنثروبولوجية، وكانت سباقة لدراسة المناطق الحضرية المتخلفة خاصة الريفية منها، والتي تضم فئات محدودة الدخل، إذ لجأت هذه الأخيرة إلى تكوين أحياء فوضوية على هوامش المدن والمناطق الحضرية الكبرى، وقد اهتم كل من **هلمان** Helman، **ولويس مانجين** Lwis Mangin، **وتورنر** Turner بدراسة قضايا المناطق الحضرية المتخلفة.[1]

كما اعتبر **لويد ورنر** Worner Loyd، من الباحثين الأوائل الذين اتبعوا المنهج الأنثروبولوجي في الدراسات الحضرية معتمدا على الملاحظة بالمشاركة، حيث اهتم بدراسة الأحياء الحضرية داخل المدن الأمريكية، وفي نفس السياق ظهرت دراسات **وليام فوت وايت** w foot white حول مجتمع ناصية الشارع، وهي دراسة حول الفئات الحضرية الهامشية بالمناطق الحضرية المتخلفة.[2]

وفي نفس المنحى ظهرت دراسة **هربرت جانس** H.Gans التي كانت بعنوان "القرويون الحضر" حيث تناولت بالدراسة الفئات السكانية المهاجرة من القرى والأرياف إلى المدن، والتي تقيم في أحياء فوضوية تشيدها على هوامش المدن.[3]

لكن الحقيقة التاريخية تحمل في طياتها العديد من الحقائق المستفيضة المتعلقة بالدراسات الإيكولوجية الحضرية التي ترجعها إلى الربع الأول من القرن الماضي، وبالتحديد قبل الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت إسهامات **مدرسة شيكاغو** على يد **روبرت بارك** Robert Park، حيث جاء أفكاره منشورة في مقالته الشهيرة "المدينة" سنة

[1] اسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، د س ن، ص ص 39-40.
[2] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.
[3] الربيع حصاص: الأنثروبولوجيا الحضرية، مطبوعة بداغوجية، قسم علم اجتماع والديمغرافيا، 2005، ص 34.

1916، حيث وضع في هذا المقال أسس نظرية ومنهجية لعلم اجتماع الحضري، وأقر بضرورة أن يقوم البحث الحضري على أساس الملاحظة المنظمة للظواهر الحضرية كعادة المتخصصين في الأنثروبولوجيا، إلى جانب تأكيده على القوى التي تتحكم في توزيع الأفراد والمؤسسات في البيئة الحضرية[1].

كما قامت مدرسة شيكاغو بقيادة **بارك** بدراسة صدرت سنة 1923 تحت عنوان "مجتمع الهوبو" أو "الفئات بدون مأوى" لصاحبها **نلسون أندرسون** Anderson، والذي قام بها اعتمادا على الملاحظة بالمشاركة باعتباره أحد أفراد هذا المجتمع الهامشي، إذ يمثل **مجتمع الهوبو** أحد الفئات العمالية ذات العمل الموسمي المؤقت، ويعيش في ترحال بحثا عن فرص العمل في مجال الأرض وأشغال السكك الحديدية، حيث لا يتملك مسكن وإقامة مستقرة، ولهذا تلجأ إلى أطراف المدن لتقضي لياليها، وفي الصباح تنطلق بحثا عن العمل.[2]

ثانيا: المدخل الإيكولوجي.

مع بداية عقد الستينات، انقسمت الدراسات الحضرية إلى عدد من المجالات المتخصصة فمثلت الإيكولوجيا مجالا للبحث الحضري، وسرعان ما تغير المجال التخصصي لتظهر توجهات على الطريقة الفيبرية في بريطانيا، والتي أعطت اهتمام حول سوق الإسكان، باعتباره أحد المؤشرات الحضرية، على خلاف فرنسا ظهرت توجهات راديكالية، محاولة الاهتمام بالعمليات التي تساهم في بناء المدن، وما يمكن الإشارة إليه أن هناك تعاون معرفي بين جميع هذه التصورات المعرفية حيث نستهلها من:

- **المدخل الإيكولوجي الكلاسيكي:**

حيث تشير الدراسات أن المدخل الايكولوجي الكلاسيكي، مثّله كل من العلامة العربي عبد الرحمان ابن خلدون، وكل من بودان Bodan، ومنتيسكيو Montisquieu في أوروبا، حيث جاءت إسهاماتهم كمحاولة لفهم العلاقة التي تربط تأثير الظروف المكانية بقضايا التحضر ونمو المدن والتجمعات الحضرية بشكل عام.

ومع بداية القرن العشرين ظهرت أعمال "مدرسة شيكاغو" على يد **روبرت بارك وأرسنت بيرجس وروبرت ماكينزي** مع بداية سنة 1930 م،[3] واعتبرت إسهاماتهم بمثابة اتجاه جديد في علم الاجتماع الحضري، وقد كان محور هذه الدراسات هو الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة أو ما يعرف بـ "**الإيكولوجيا البشرية**" حيث لم يقتصر مفهوم البيئة عندهم على دراسة البيئة الفيزيقية فحسب، بل تعداها إلى النظم الاقتصادية والاجتماعية والمكونات الثقافية التي ابتكرها الإنسان، والتي ارتبطت بعدة قضايا كحركة السكان وعلاقتهم ببيئتهم.[4]

ومن أهم ما جاء في هذا الاتجاه الفكري، أن مؤشرات النمو الحضري مرتبطة باختلاف معدلات الزيادة الطبيعية وعدم الاتساق في أحجام الأسرة ومدى الاستغلال الأمثل لطاقات البيئة وهي مرتبطة مباشرة بمشكلات النمو

---

[1] M.Angus : princiles of general econology ,the blaktison company ,inc , new yourk ; 1958, p , 3

[2] AndersonNels : le hobo , sociologie de sans – abri , traduit par Annie brégant , édition Nathan , published by university of chicago, 1923, pp , 6-20

[3] سعد جمعة: علم اجتماع الحضري، مفاهيم وقضايا، بل برنت للطباعة والنشر، د ط، مصر، 2004، ص 69.

[4] محمد الكردي: النمو الحضري ، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، دار المعارف، د ط، 1977، ص 54.

الحضري بشكل عام ومشكلات الإسكان بشكل خاص[1] حيث جاءت دراستهم للمدينة على أساس أنها نظام إيكولوجي متغير باستمرار، وقاموا بدراسة القيم والمعايير الثقافية المشكلة للسلوك الإنساني داخل المدن، مع إشارة منهم إلى ضرورة التفريق بين الإيكولوجيا البشرية والحيوية، التي تهتم بدراسة التركيب المادي والحيوي للبيئة والتوزيع المكاني لأفراد المجتمع.

وقد نظر **بارك** إلى المدينة على أساس أنها نظام ديناميكي في تفاعل مستمر، وتركزت دراساته حول العمليات التي تمس التغيير الحضري، كالتشتت، والتركيز، والمركزية واللامركزية، والعزل والغزو والاحتلال، انطلاقا من نوعية الحركية الحضرية التي تمس المجتمع، والتوزيع الجغرافي للأفراد والخدمات، بالإضافة إلى الامتدادات الطبيعية.

وقد تبلورت لدى **بارك** فكرتين أساسيتين تتمثل الأولى في التأثير الذي تمارسه الظروف الطبيعية على سلوك الأفراد في المدن، أما الثانية تتمثل في الوسائل التي بموجبها يتكيف الإنسان مع بيئته وبموجبها تنقسم المدينة وتتمايز في مناطق طبيعية لتتلاءم مع الأنماط البشرية، وقد حاول بارك أن يفهم المدينة بوصفها مكانا، إضافة إلى اعتبارها نظام أخلاق.[2]

وفي نفس السياق ظهرت نظرية الدوائر المتمركزة لـ **أرسنت بيرجس**، كأبرز الإسهامات في هذا الاتجاه حيث نظر إلى البناء الإيكولوجي للمدينة على أنه عمليات ديناميكية، تتجسد بشكل واضح في البناء الفيزيقي للمدينة، وقد مثل النمو في التوسع المكاني داخل المدينة محور أفكاره حيث حاول البحث في تأثير التوسع المكاني على التنظيم الاجتماعي والشخصية، لكن جوهر دراسته ركزت حول كيفية قياس النمو السريع للتوسع المكاني في المدينة، وقد حدد في ضوء ذلك طريقة مكنته من التحقق الميداني وقياس العلاقة عن طريق مؤشر الحراك والتنقل، كما اتخذ من قيمة الأرض مؤشرا ومقياسا لهذا الحراك.[3]

وفي ضوء دراسته حول نمو المدن وامتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان، ركز على افتراض مفاده أن سعر الأرض والوصل إليها يرتفع كلما اقتربنا من مركز المدينة، وينخفض تدريجيا بالبعد عنه، حيث توصل **بيرجس** في نظريته، إلى أن المدن تأخذ في نموها الشكل الدائري، الذي يكون في شكل حلقات حول المركز، كما يتوزع السكان في هذه الدوائر ويكون لكل حلقة خصائص تميزها عن غيرها، وقد اشتملت المدينة حسب تصوراته على خمس حلقات مختلفة ومرتبطة بالمركز حسب الترتيب، حيث تكون الحلقة الأولى منطقة الأعمال المركزية وتمثل مركز الحلقات ومركز المدينة، أما الحلقة الثانية فتمثل منطقة التحول وتكون منطقة تمتد على حسابها منطقة الأعمال المركزية، وتأتي الحلقة الثالثة كمنطقة سكن للعمال، أما الحلقة الرابعة فتمثل منطقة سكن رجال الأعمال، وأخيرا المنطقة الخامسة تكون منطقة ضواحي[4].

---

[1] سليمة عبد السلام، عمر بوسكرة: النظريات المفسرة لظاهرة التحضر، مجلة الخلدونية للعلوم الأنسانية والاجتماعية، العدد 11، 2019، ص 86.

[2] حاتم راشد علي: مقدمة في علم اجتماع الحضري، دط، د دن، دسن، دم ن، ص 9.

[3] كامل الماریاتي :النمو الحضري وأثره على البناء الإيكولوجي لمدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، غ م، علم اجتماع، جامعة بغداد، العراق، 1992، ص ص 130-131.

[4] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، اسماعيل قيرة: الإشكاليات النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجا، جامعة منتوري، 2004، ص ص 21-22.

شهد **المدخل النظري الإيكولوجي** عنفوانا نظريا، لكنه لم يدم طويلا، حيث تعرض إلى جملة من الانتقادات الحادة، بهدف رفضه أو إضافتة لمفاهيم جديدة ، وقد بدأت تلك المحاولات سنوات الأربعينيات، كما اعتبر هذا المدخل محدودا بشكل عام حيث وضع لتفسير تطور نموذج المدن الأمريكية المتناسية من خلال الأبعاد التاريخية والثقافية للمدينة، كما أنها لا تناسب ظروف توسع المدينة في وقتنا الحالي، كما أنه قسم المجال الحضري واستعمال الأرض، وركز على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، دون تفسير لآثار استخدام طرق النقل في توزيع الأراضي.[1]

كما وجهت العديد من الانتقادات لدراسة **بيرجس**، حيث اعتبرت نظرية مثالية، واعتبرت نظريته تساعد على شرح نمو المدينة الصناعية، أو خلق مدينة جديدة بالتركيز على النشاط الاقتصادي، حيث يأخذ المصنع مركز المدينة، التي تنمو وتتوسع فيه على شكل إشعاع عمراني يكون مصدره المركز، كما يساهم هذا الامتداد في خلق نطاقات مختلفة من حيث قربها من المركز، وترتفع أسعار الأراضي بها، حيث يزيد السعر والطلب على الأرض كلما اقتربنا من المركز والعكس صحيح، ويعود السبب حسب تصوره فيما يتعلق ارتفاع أسعار الأرض إلى استغلالها في إقامة المساكن، أو خلق نشاطات اقتصادية أخرى، حيث يعكس هذا التحول في المجال وارتفاع أسعاره تحولا على مستوى النظم والبنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع بظهور طبقات اجتماعية جديدة في ظل نظام اقتصادي صناعي.[2]

وعلى أنقاضه ظهر **المدخل القطاعي**، الذي جاء كنتيجة لتحليل تجريبي واسع النطاق شمل 142 مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية قام فيها **هومر هويت** Hoyt سنة 1939 برسم خرائط لثمانية متغيرات سكنية، حيث قدم تصوره للتقسيم الحضري واستغلال الأرض، وقدم تصوره على أساس إيجار المساكن وربطها بدخل الأفراد والفئات الطبقية، كما قسم الإسكان الحضري إلى ثلاث مستويات معتمدا على الإيجار وتبعا لنوع وطبيعة الإسكان، حيث استهل تصوره بالفئات الحضرية الفقيرة ذات الدخل المحدود وإيجارها منخفض، ثم الفئات الحضرية المتوسطة ذات الدخل والإيجار المتوسط، وأخيرا الفئات الحضرية الغنية والميسورة ذات الإيجار المرتفع.

واعتبر الإسهام الحقيقي الذي قدمه المدخل القطاعي، امتداد لنظرية الدوائر المتمركزة **لبيرجس** في تقديم بديل لمفهوم الحلقات باستخدام مفهوم القطاع، كما منح **هويت** أهمية كبيرة لهذا المفهوم في تحليل نمو المدينة والمناطق الحضرية، الذي يرى من خلاله أن القطاعات السكنية في المدن تتحدد بناء على القيم الإيجارية التي ترتبط بالدخل الفردي[3]. ويتضمن النموذج القطاعي خمسة قطاعات، تتصدرها منطقة التجارة والأعمال وتتوسط مركز المدينة، وثانيها قطاع تجارة الجملة والصناعات الخفيفة، يتوسطها قطاع السكن المنخفض الطراز، ثم يليه قطاع السكن المتوسط الطراز، وأخيرا قطاع السكن العالي الطراز والمستوى، حيث يتحكم الدخل الفردي في

[1] أحمد ميا رولا،غدا علا عبد الرزاق: الضواحي السكنية حل تخطيطي لمواجهة النمو السكاني، أم مشكلة حضرية جديدة، مجلة جامع دمشق للعلوم الهندسية ،العدد2، المجلد التاسع والعشرون، سوريا، 2013، ص 570.

[2] سليمة عبد السلام، عمر بوسكرة: مرجع سبق ذكره، ص 87.

[3] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، اسماعيل قيرة: مرجع سبق ذكره، ص 30.

اختلاف وتنوع القطاعات السكنية التي تحدد المكانة الاجتماعية، كما أن شق الطرق يتحكم في التركيب الداخلي للمدن التي تخرج من قلب المدينة في اتجاه الأطراف.

وقد فسر **هويث** انتشار المناطق السكنية وتنوعها من متخلفة إلى راقية انطلاقا من الدخل الفردي الذي يسمح بالانتقال من قطاع سكني إلى آخر، ومن طبقة إلى أخرى، وبين كيف يساهم المصنع في فك العزلة عن الريف وربطه بالمناطق المجاورة عن طريق شق الطرقات وشبكة المواصلات التي تفتقر إليها المنطقة من قبل، حيث يكون تنوع القطاعات السكنية على حساب مجال فيزيقي عن طريق عملية الغزو والاحتلال مما يساهم في تقلص مساحات الأرض وتغير الملامح الفيزيقية للمنطقة[1].

وحسب تصوره تختلف كل مدينة عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها، إذ يساهم توزع المناطق السكنية حول القطاعات في النمو الحضري، كما أن تركز نشاط مهني أو اقتصادي بمنطقة معينة يساهم في خلق تجمعات سكانية ذات صلة بطبيعة النشاط في هذه المنطقة وتتعدد التجمعات السكانية وتختلف بتعدد المراكز المهنية واختلاف وظائفها مما يساهم في نمو المراكز الحضرية وتوسعها العمراني، الذي يؤدي إلى زيادة استخدام المجال وارتفاع أسعاره وزيادة الطلب عليه، فينتج عن ذلك توسع عمراني على حساب المجال الفلاحي، ويتقلص هذا الأخير مقابل توسع وازدهار النشاط الصناعي والتجاري.[2]

وفي سياق متصل ظهر "**مدخل النويات المتعددة**" على يد **هاريس و ألمان** Alman – Harris حيث يعتقدان أن نمو المدينة يكون في شكل **أنوية** متعددة، منتشرة على المجال الحضري للمدينة وتختلف كل نوية عن الأخرى حسب الطبيعة والخدمات، كما تتكامل في الأخير لتؤدي الوظيفة الحضرية للمدينة[3].

وقد قدما تصورهما انطلاقا من **نموذج الأنوية** الذي اقترحاه لتفسير ظاهرة توسع المدينة، والذي لا يعتمد على نمط استخدام الأراضي حول مركز واحد، بل حول نويات مركزية منفصلة، حيث تظل بعيدة عن بعضها البعض لعدة سنوات، ومن أمثلة ذلك النويات في الضواحي السكنية للمناطق الصناعية والموانئ، واعتبر هذا المدخل إسهاما جديد لما جاء به من تفسير حول المدن وإدخالها للوظيفة أو النشاط المهني عند النظر للامتداد الإيكولوجي للمدينة، فانتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى يتطلب انتقال أوجه نشاط مختلفة شيئا فشيئا في شكل نواة جديدة تخفف من الاعتماد الكبير على المركز[4]

ويتضمن هذا النموذج ثمانية قطاعات أو أنوية مشكلة من منطقة الأعمال الحرة والتجارة، منطقة السكنية المنخفضة والبيع بالجملة، منطقة سكنية منخفضة الطراز، منطقة السكن المتوسط الطراز منطقة السكن عالي الطراز، منطقة الصناعات الثقيلة، منطقة صناعة واقعة على الأطراف ضاحية سكنية، ضاحية صناعية[5]

حاولت هذه النظرية تفسير تطور المدن، ولكنها فصلت المناطق عن بعضها البعض، حيث لم تأخذ في الحسبان إمكانية تداخل الوظائف ضمن كتلة واحدة، كما أنها لا تفسر تأثير وسائل وطرق النقل في توزيع النويات[6]

---

[1] سليمة عبد السلام ، عمر بوسكرة: المرجع السابق، ص 88.
[2] عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر: مرجع سبق ذكره، ص 89.
[3] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 38.
[4] سعد جمعة: مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.
[5] كامل المارياتي: مرجع سبق ذكره، ص 135.
[6] أحمد ميا رولا ،غدا علا عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 570.

انطلاقا من المدخل الإيكولوجي الكلاسيكي، نستطيع القول أن تصورات كل من"بيرجس" و"بارك " جاءت مهتمة بحركية السكان وتوزيعهم داخل القطاع الحضري، إما على أسس اقتصادية أو اجتماعية، أو طبقية، وهي خاصية تتعلق بالمجتمع الأمريكي لا يمكن تعميمها على المجتمعات الأخرى، على اعتبار أن حركية الحياة الحضرية القائمة على عملية التشتت، والغزو والعزل والاحتلال هي عمليات أفرزتها الحياة الحضرية داخل المجتمع الأمريكي القائم على الصراع والتنافس، وعلى احتلال المجال الحضري واستغلال الأرض والعقار.[1]
كما أن "بيرجس" بني تصوره على **الدوائر الحضرية المركزية** التي يحتلها رجال المال والأعمال وأصحاب الياقات البيضاء من الموظفين ورجال الدولة، ثم تأتي بقية الفئات الأخرى التي تختلف باختلاف الدخل والطبقات وبالرجوع إلى الدراسات التي أجريت على مناطق الإسكان المتخلف، نجد أن هذه الأخيرة لا يرجع توزيعها بالضرورة إلى المناطق الحضرية التي حددها "بيرجس"، فمناطق الإسكان المتخلف قد تكون على هوامش وأطراف المدن، وهو محور دراستنا الراهنة الحالية، حيث يوجد أغلبها ضمن النسيج الحضري لمدينة سكيكدة، كما أن أطراف المدن ومراكزها تبق من الأمور النسبية نظرا لامتداد العمران وتطور المدن.[2]

أما **هويث** فقد اعتبرت إسهاماته امتداد لأعمال بيرجس ولم يأتي بالجديد في تفسير النمو الحضري ومشكلة الإسكان، حيث قدم تصوره لانتشار المناطق السكنية وتنوعها من متخلفة إلى راقية انطلاقا من الدخل الفردي، الذي يسمح بالانتقال من قطاع سكني إلى آخر، ومن طبقة إلى أخرى، وبين كيف يساهم المصنع في فك العزلة عن الريف وربطه بالمناطق المجاورة عن طريق شق الطرقات وشبكة المواصلات التي تفتقر إليها المنطقة من قبل.

وفي نفس السياق ذهب **هاريس وألمان** للتصنيف القائم على الطبقية والعزل الذي يعتبر خاصية المجتمع الأمريكي، حيث اعتبر الباحثان أن الإسكان الحضري المتخلف يجب أن يعزل في مناطق هامشية محددة، لأنه من طبيعة متجانسة، وتقطنه فئات متجانسة اقتصاديا واجتماعيا وطبقيا وهي الفئات الحضرية الفقيرة والمحرومة[3].

بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى المدخل الإيكولوجي الكلاسيكي بمختلف تصوراته وأفكاره، إلا أنه حاول تقديم تصور متكامل في دراسة النمط الإيكولوجي للمدينة وتقسيم المجال الحضري انطلاقا من عوامل اقتصادية واجتماعية تعكس طبيعة البناء المجتمعي والحضري الأمريكي[4]

وهو ما أدى إلى ظهور تيار فكري آخر في علم اجتماع الحضري عرف بالمدخل الإيكولوجي الحديث.

- **المدخل الإيكولوجي الحديث:**

حيث انطلق في دراسته لنمو المدن من مداخل جديدة، لم تأخذ بعين الاعتبار في دراسات سابقيهم، مما شكل لدى رواد هذا الاتجاه دوافع حقيقية لإعادة النظر في بنية المدينة، حيث اعتبروا هذه الأخيرة تنتج باستمرار

[1] اسماعيل قيرة: مدونة علم اجتماع الحضري ونظرياته، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة منتوري، 2004، ص 38.
[2] محمد عزوز: المرجع السابق، ص 39.
[3] اسماعيل قيرة: اي مسقبل للفقراء في البلدان العربية، جامعة منتوري، 2005، ص 32.
[4] محمد عاطف غيث: دراسات في علم اجتماع التطبيقي، د ط، دار النهضة العربية، لبنان، د س ن ، ص 68.

طرقا جديدة للحياة ونماذج جديدة من الأنماط السلوكية، ومهمة علماء الاجتماع حسبهم تقتصر في كشف تلك الطرق والأنماط بطرق جديدة مثل الطرق التي اعتمدها الأنثروبولوجيون في دراسة القبائل البدوية، كما أن حركة التصنيع وما صاحبها من ظروف جديدة أفرزت جملة من المشاكل الحضرية، والتي استوجبت دراسات جديدة معمقة اهتمت بمواضيع الجماعات الفرعية مثل جماعة **الهوبو**، وعصابات الأحداث وأحياء اليهود، إضافة إلى المحاولات التي قام بها الباحثين لفهم المشكلات الجديدة في المدن بعد الثورة الصناعية في كل من أوروبا وأمريكا.[1]

كما انفرد هذا المدخل النظري بدراسة الظواهر المؤثرة على الحياة الحضرية وفي مقدمتها ظاهرة هجرة السكان من الريف إلى المدينة والتي كانت سببا في ظهور الأحياء المتخلفة وانتشار الانحراف والجريمة بالمناطق الحضرية، كما حاول تقديم تفسيرات للأبعاد الاجتماعية كمفهوم التفكك الاجتماعي بإعطائه تفسيرا عمرانيا، واعتبر هذه الأبعاد نتيجة لعمليات متتابعة تنشأ عن نمو المدينة، كما فسر الانحراف والجنح على أساس ارتباط سلوك الجانح بظروف معينة التي تنشأ عن عمليات التمدن، كما لم ينظر هذا الاتجاه إلى عوامل انخفاض مستوى المعيشة والجهل والازدحام والسكن الغير لائق باعتبارها أسباب تفسر السلوك المنحرف، إذ نظر إليها على أساس أنها أعراض لنظام انحلالي، والتي ترجع بالضرورة إلى تدهور خصائص ومقومات الضبط الاجتماعي، ومن الدراسات الرائدة في هذا المجال دراسات كل من **كليفرشو** و**هنري ماكاي** أجريت على مناطق الجنح[2]

كما تعتبر دراسة **ألونز** Alonse عملا رائدا لهذا الاتجاه، حيث قدم تصوره حول نوعية الإسكان وثمن المسكن في محيطه الحضري، وتتلخص أهم أفكاره في أن نوعية السكن الحضري وثمنه يختلف تبعا للمنطقة الحضرية التي بوجد بها ومدى قربها من مركز المدينة.

وفي سياق متصل جاءت دراسة **نموذج الاتصال**، والتي يدور مضمونها حول أهمية وتأثير وسائل الاتصال على تنقل الأشخاص الحضريين، ما بين مناطق الإسكان الحضرية الهامشية والمركزية من أجل خلق الديناميكية المطلوبة في النشاط الحضري لنمو وتطور المدينة.

كما ظهر **نموذج تحليل الأنظمة** Analyse de systèmes، حيث اعتبر المدينة عبارة عن مجموعة من الأنساق الفرعية المكونة من مختلف مناطق الإسكان الحضري، والتي تتفاعل فيما بينها من أجل تأدية وظيفة المدينة الحضرية[3]

كما جاء **التيار الايكولوجي المعتدل**، ومثله كل من جيمس كوين Quin وأموس هاولي Hawley بهدف بعث نظرية إيكولوجية جديدة حيث انتقدا أعمال سابقيهم بارك وبيرجس واعتبرا أن الظاهرة الإيكولوجية لا تختصر في دراسة العوامل الإيكولوجية المتعلقة بتوزيع الظواهر الاجتماعية بل تتعداها، كما أكدا بأن متغيري

[1] اعبد العاطي لسيد: مرجع سبق ذكره، ص ص 176-177.
[2] سليمة عبد السلام، عمر بوسكرة: مرجع سبق ذكره، ص 90.
[3] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 40.

المنافسة والصراع التي بنت عليه المدرسة التقليدية تصوراتها لا يعد تفسير إيكولوجي للحياة الحضرية داخل المدن، وانتقدا اهتمام أنصارها بالعوامل الإيكولوجية والمكانية والفيزيقية وإهمالها للعوامل الثقافية والتنظيمية.

كما ارتبطت أيضا إسهامات "**هولي**" بالمدخل الإيكولوجي الحديث، وقدم تصوره المتعلق بالتطور والنمو الحضري للمدينة، واعتبره نتاج عوامل خارجية كالهجرة وليس النمو السكاني سببا فيه واعتبر الهجرة سببا لظهور الأحياء المتخلفة من خلال الضغط الحضري على المدينة وبحثا عن الإسكان بالمناطق الحضرية المتخلفة، أين يكون الإسكان والعقار أثمانه منخفضة[1].

وقد مثلت إسهامات **هولي** في حقل علم اجتماع عامة، والمدخل الإيكولوجي خاصة، امتداد للمدخل الإيكولوجي الكلاسيكي، لهذا يرى المتخصصون والباحثون أن أعماله لم تأتي بالجديد لتميزه عن سابقيه، لكن بالرغم من ذلك لا يمكن أن نتجاهل أفكاره وتصوراته في تطوير النظرية الإيكولوجية الحديثة، حيث قدم تفسيرا للعلاقة بين السكان والبيئة الحضرية، كما اعترف بتنوع التنظيم الإيكولوجي وتأكيده للطابع التراكمي للتغير[2].

أما الاتجاه السوسيو إيكولوجي فقد مثله كل من دونكان Duncan وسكور Schour، حيث اهتما بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى، والتي يمكن دراستها بمعزل عن الخصائص الفردية، حيث عملا على تطوير دراستهما في الأنساق الاجتماعية، بما فيها المدينة ومناطق الإسكان المشكلة لها، على اعتبارها تدخل في تكوين بنيتها، حيث ركزا على خصائص هذه الأنساق من خلال ملاحظة الأنشطة المنظمة التي تنشأ عن التفاعل المستمر، فكان أهم ما أضافاه هو تحليلهما للتنظيم الاجتماعي، واعتباره محور الدراسة الإيكولوجية.

وقد انحصر اهتمامهما بتحليل بناء النشاط المنظم للسكان، بعيدا عن الدوافع والمواقف والمعتقدات التي يتبناها الأفراد، كما اعتبرا التوازن خاصية الأنساق الاجتماعية المغلقة التي توجد داخل بيئة ثابتة ومستقرة، وذلك يرجع إلى فعالية التنظيم الذي يعمل على ترتيب الأنشطة والأدوار وتحقيق التكامل الوظيفي، كما طرحا إطار إيكولوجي يتكون من أربعة متغيرات (البيئة، التكنولوجيا، السكان والتنظيم) والتي ترتبط فيما بينها لتشكل ما يسمى بالمركب الإيكولوجي. [3]

أما **المدخل الإيكولوجي السوسيو ثقافي**، فقد مثله **فيري** Firey **و جوناسن** Jonasson، متخذان من القيم الثقافية أساس لتفسير السلوك الإنساني وتحديد مناطق الإسكان الحضري، وكانت الدراسة منحصرة ,بمدينتي بوسطن ونيويورك، واعتبرت أولى البدايات لهذا الاتجاه النظري، حيث تركزت حول استخدام الأرض والمجال الحضري، حيث لوحظ أن مناطق إسكان حضرية تسكنها أقلية ثقافية في المدينتين، حيث مازالت تعيش وفق معاييرها وقيمها الثقافية الأصلية، ولم تنصهر في الحياة الحضرية للمجتمع المحلي[4].

وفي نفس السياق ظهرت العديد من الدراسات التي قام بها **كيبر** Kuper، **ووات** Watt، و**دايفيس** Davis على مدينة **ديربن** بجنوب افريقيا، حول استخدام الأرض والمجال الحضري القائم على التمييز العنصري والعرقي حيث توصلت الدراسة إلى أن المناطق الحضرية المتوفرة على مختلف المرافق يقطنها البيض، بينما المناطق

[1] عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، ط2، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص ص 80-83.
[2] جليل وديع شكور: أمراض المجتمع الأسباب الأصناف والتفسير الوقاية والعلاج، د ط، الدار العربية للعلوم ، لبنان، 1998، ص ص 40-41.
[3] حاتم راشد علي: مقدمة في علم اجتماع الحضري، نظريات مشكلات وتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص 14.
[4] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 42.

الحضرية الهامشية يقطنها السود والتي غالبا ما تكون عرضة للغزو من قبل الأقلية البيضاء، مستبعدين مناطق الإسكان الحضري الهامشي الذي يقيم به السكان الأصليون.[1]

- **اتجاه الثقافة الحضرية:**

جاءت أعمال **لـويس وارث** wirth في نفس الاتجاه، والذي اتخذ من الحضرية كطريقة للحياة فالحضرية عنده ليست في كبر حجم المدن، وارتفاع كثافتها السكانية، واللاتجانس الواضح بين سكانها، بقدر ما هو تكيف مع واقع البناء والتنظيم الاجتماعي، حيث اهتم "**وارث**" في دراسته بمسألة حجم السكان داخل المجتمع الحضري وعدم تجانسهم، وقد انطلق في تصوره هذا من ثلاث مسلمات أساسية، اعتبرها متغيرات مستقلة واشتق منها مجموعة من الخصائص التي تميز الحياة الحضرية وتتمثل هذه المتغيرات أساسا في:

. **متغير الحجم:** حيث يرى **وارث** أن زيادة حجم السكان داخل المجتمع الحضري يفرز عدة تصرفات وسلوكيات في علاقات الأفراد داخل الحياة الحضرية، فيؤدي إلى زيادة التنوع الفردي مما يؤدي إلى ظهور فرز اجتماعي وطبقي، حيث تتركز الفئات الميسورة الحال في مناطق الإسكان الحضري الفخمة، بينما تطرد الفئات الاجتماعية الفقيرة إلى مناطق الإسكان الحضري المتخلف على الهوامش المدينة.

ـ **متغير الكثافة:** حي يعتقد **وارث** أن زيادة الكثافة السكانية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التقارب الفيزيقي ما بين الفئات الحضرية، مما يزيد التنافس على استخدام الأرض والعقار، وهذا ما يؤدي إلى ظهور التقسيم الحضري المنبثق عن العوامل السوسيو اقتصادية، فتتركز الطبقات الغنية في مناطق الإسكان الحضري المريح لتوفرها على الإمكانيات الاقتصادية والمالية، بينما تنتقل الطبقات الحضرية الفقيرة إلى البحث عن مناطق إسكان يتماشى وقدراتها المادية، في المناطق الهامشية المتخلفة.

ـ **متغير اللاتجانس:** حيث أنه نتيجة حتمية عن المتغيرين السابقين، حيث يظهر اللاتجانس والفروق الفردية مما يؤدي إلى زيادة الحراك الفيزيقي والاجتماعي، وظهور الثقافات الفرعية حيث تظهر مناطق إسكان حضرية في شكل مجاورات متجانسة قدر الإمكان، وتكون هذه الأخيرة متفاوتة في توفر المرافق الضرورية وعوامل الراحة المطلوبة للإسكان، تبعا للإمكانيات الاقتصادية والمالية لهذه الفئات الحضرية.[2]

وقد كانت إسهامات **وارث** كردة فعل على ما جاء به بارك وبيرجس حول دور **الإيكولوجيا** في الحياة الاجتماعية وإبرازهم الواضح للعوامل الشبه اجتماعية في العمليات الحضرية، حيث اهتم **وارث** بالكشف عن الصور المختلفة للفعل الاجتماعي وأنواع التنظيم، مما جعله يهتم أكثر بالثقافة الحضرية، ليصل من خلال دراسته الإمبريقية للحضرية كأسلوب حياة إلى ثلاث منظورات ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا[3]:

- الحضرية بناء فيزيقي يتضمن أبعاد سكانية وإيكولوجية وتكنولوجية.
- الحضرية نسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن بناء اجتماعي مميز ومجموعة من النظم الاجتماعية ونمط محدد من العلاقات الاجتماعية.

[1] اسماعيل قيرة: مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.
[2] عبد العاطي السيد: مرجع سبق ذكره، ص ص 82-85.
[3] سليمة عبد السلام، عمر بوسكرة: مرجع سبق ذكره، ص 91.

➢ الحضرية مجموعة من الاتجاهات والأفكار تشترك في تكوين نمط السلوك الجماعي الخاضع لآليات الضبط الاجتماعي[1].

وانطلاقا من المسلمات التي اعتمدها "**ورث**" كأساس لدراسته توصل إلى مجموعة من القضايا التي تجدر الإشارة إليها في سياق دراسته الراهنة[2]:

ـ أن سكان المدينة تربطهم روابط سطحية وضعيفة، والتي بدورها تؤدي إلى تجديدات وتغيرات اجتماعية، إذ تؤثر هذه الأخيرة على التغير في انتماءاتهم الثقافية، في مقابل سكان القرى الذين لا يتعرضون إلى أي تغيير ويعيشون في تراث ثقافي مشترك، وبالتالي لابد من وجود آليات للضبط الاجتماعي تعمل على فرض تراث ثقافي مشترك لسكان المدينة، يصبح من خلالها السلوك العام سلوك محمي اجتماعيا بالقوانين والنظم الاجتماعية.

ـ كما أنه كلما نما حجم المدينة، قل احتمال معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية، ومن ثمة تكون العلاقات الاجتماعية غير شخصية وسطحية مؤقتة، كما أن الساكن في المدينة تربطه علاقات منفعة بأفرادها، وتوصف بالطابع العقلاني.[3]

ـ يطرح "**ورث**" قضية تتعلق بتقسيم العمل خارج التخصص الذي يتعلق بالوصول إلى الإنجاز الأسرع وتحقيق الأهداف، من خلال سيطرة الشركات الكبرى على حياة الأسر الصغيرة وعلى نوع الوظائف التي تقوم بها أو عددها، مما يفقد المدينة روح المشاركة القائمة على المودة والمجاملة مما يستدعي جملة من القواعد الخلفية والآداب العامة، التي تجنب التصدع في العلاقات الاجتماعية.

ـ كما وجد أن النمو الكبير في تقسيم العمل يؤدي إلى قيام المدن بوظائف اقتصادية مختلفة ويكون التخصص أكثر عمقا في حياة سكان المدن، فتخصص المدينة في أنشطة متنوعة يؤدي إلى اختلال التوازن في المدينة.

ـ وقد أشار **وورث** إلى قضية أساسية تتركز حول زيادة حجم المدينة، والتي تنعكس حول إمكانية توسعها وامتدادها خارج إطارها الجغرافي، مما يصعب اجتماع سكانها في مكان واحد، ويتطلب إيجاد بدائل تتعلق بوسائل الاتصال الحديثة التي تقرب المسافات وتسهل على تبادل الأخبار والآراء والموارد بين القريب والبعيد.

ـ قدم **وورث** تصور مفاده أنه كلما زادت كثافة السكان في منطقة معينة زادت معها فرص ظهور التباين والتخصص.[4]

ـ أدرك **وورث** أن المدينة تنقسم إلى فئات أو طبقات، وربما تنقسم إلى مناطق متمايزة في المستوى الاجتماعي والاقتصادي [5]

. كما توصل **وورث** إلى أن التنافس على المصادر النادرة في المدينة، وخاصة على حيازة الأراضي متوقف على ما يتوقع من عائد اقتصادي، حيث يستنتج أن المدن تلبي حاجيات أفرادها من المساكن التي تتوقف على

[1] إبراهيم محمد عباس: التصنيع والمدن الجديدة ، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص 61.
[2] قبرة اسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص 37.
[3] حاتم راشد علي: مرجع سبق ذكره، ص 24.
[4] سليمة عبد السلام ، عمر بوسكرة : المرجع السابق ، ص 91.
[5] حاتم راشد علي: مرجع سبق ذكره، ص ص 68-77.

مكانتهم الاجتماعية ونوع الأعمال المتاحة وخصائص السكان والذي من شأنه أن يحدد اختيارات السكان في الإقامة والسكن ومن ثم فإن هذا المدخل يفيد في فهم لماذا تتباين المناطق السكنية، ولماذا تختلف الجماعات في خصائصها.

ـ وقد وجد **وورث** أن طابع المنافسة في المدينة يفوق طابع التعاون لغياب الروابط العاطفية والعلاقات بين الأفراد، ويعلل **وورث** ما سبق بأن الكثافة السكانية العالية لا تؤدي إلى الاتصال الفيزيائي وطابع العلاقات السطحية، وبالتالي إحداث التوازن ضرورة ملحة.

ـ واعتبر أن ظروف المدينة تفرض على الفرد أن يتقمص أكثر من دور، والذي يعمل على تحطيم الفوارق الاجتماعية، ويرجع ورث تعدد أدوار الفرد إلى انتمائه لعدة جماعات تعرضه لضوابط مختلفة، ويترتب عليها تعدد صور المكانة الشخصية والاجتماعية، ويتوصل إليه نتيجة مفادها أن البناء الطبقي في المدينة أقل وضوحا منه في أي مكان آخر، لذلك لا يصدق ربط الطبقة بالأدوار والطبقات وحدها.

ـ كما أكد أن الانتماء إلى مجموعات مختلفة، يؤدي إلى ولاءات متصارعة ومختلفة، بما أن كل جماعة تتطلب سلوكا معينا في المحيط الجغرافي، إذ يتعارض مع سلوك الجماعة الأخرى، وهو أمر مرهق للفرد نفسيا واجتماعيا، وهنا يستنتج "**ورث**" أن ساكن المدينة يكون أكثر عرضة للتنقل الجغرافي والاجتماعي.

ـ اعتبرت الخصائص التي وضعها **وورث** بما فيها العلاقات الاجتماعية في المدينة والتي تبدو انقسامية، كلها تعبر عن الحضرية وتؤثر على تقسيم العمل لدى الأفراد وتنقل الرموز التي تشير إلى مكانة الشخص الاجتماعية لتكون مقننة في مجال العمل، حيث يعود بالفائدة على المؤسسة الاقتصادية، وهو أمر مرتبط بمدى بلوغ تلك المجتمعات لهده الحالة، ويرى **وورث** أن لهذا التقنين فائدة تتمثل في تدعيم الثقافة المشتركة في المجتمع وتوحيد مكونات الثقافة، والذي بموجبه تتحول أنماط الإسكان الريفية إلى أنماط إسكان حضرية كبرى، ويفقد الريف بموجبها مختلف خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمجالية بفضل وسائل الاتصال والمواصلات[1].

رابعا: نظرية المتصل فولك حضريا.

لم يكن **ردفيلد** كغيره مهتما بوضع نماذج مثالية، وقد دفعه فضوله العلمي إلى بحث وتفهم التغيرات التي تحدث عندما يتحول المجتمع من حالة الريفي إلى حالة الحضري، حيث قام بعدة دراسات ميدانية من المجتمعات المحلية في كتابه "الفولك عن اليوكتان" من أهم أعماله التي نشرت نتائج دراسته والتي تضمن فكرة المتصل الريفي الحضري.[2] فقد استهل **ردفيلد** Red Field، دراسته بمقارنة بين الإسكان الريفي المتخلف والإسكان الحضري المتطور في أمريكا الوسطى وتعرف هذه النظرية باسم "الاستمرار من البدائي إلى المدينة" أو ما يعرف بالمتصل الريفي الحضري[3]، وهو نموذج للحياة البدائية البسيطة متدرج لقياس مدى توفر التجمعات الإسكانية على خصائص الإسكان الحضري، وما يوفره من خدمات الماء، الكهرباء، الغاز والصرف الصحي إضافة إلى المرافق العامة كالمواصلات، المدرسة المركز الصحي، مركز البريد، ومركز التسلية[4]

---

[1] ابراهيم محمد عباس: مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] حاتم راشد علي: المرجع السابق، ص21.

[3] روبرت ردفيلد: ترجمة العدلي فاروق محمد، المجتمع القروي وثقافته، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1973، ص 4.

[4] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 44.

حيث أكد على حقيقة جوهرية مفادها أن المجتمعات تتحول عبر متصل يمثل أحد طرفيه مجتمع الفولك ويتمثل الطرف الآخر المجتمع الحضري[1]، وعليه كلما ابتعدت مناطق الإسكان على المناطق الحضرية، واقتربت من الأرياف والمناطق القروية كلما قل توفرها على خصائص الإسكان الحضري، وبذلك يصبح أقرب إلى الإسكان التقليدي الفلكوي منه إلى الإسكان الحضري[2].

وفي هذا السياق، قام **ردفيلد** Red Field بدراسة أربعة تجمعات إسكانية بشبه جزيرة الميكسيك تتمثل أساسا في التجمع الحضري بمدينة **مريدا** 960660 نسمة والذي يمثل مركزا للنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومكانا تتواجد فيه مختلف الأنشطة الترفيهية والسياحية إلى جانب توفر الصناعات المحلية، ويشار في هذا الصدد إلى أن هناك درجة عالية من التغير واللاتجانس، والذي يعود إلى تنوع الجماعات العرقية في المدينة، كما أشارت الدراسة إلى اختلاف في المكانة الطبيعية والسكنية والتعليمية والمعيشية وثمة مؤشرات أخرى أظهرتها دراسته تعلقت بملاحظة درجة عالية من الحراك الاجتماعي والفيزيقي والمهني.

وعلى النقيض من هذا النمط الذي سجلته الدراسة، ظهر نموذج آخر بوجود قرية اسمها "**التوسيك**" وهو المجتمع المحلي الثاني الذي يتميز بطابع قبلي صغير، انحدر سكانها من سلالة واحدة تنتمي إلى **إيكساسل**، كما تميزت هذه القرية بانعزالية واضحة واكتفاء ذاتي يجعلهم أكثر بعدا من القرى المجاورة، وقد وجد ردفيلد أن طابع العلاقات الاجتماعية في التوسيك يسوده نوع من التجانس والاستقلال التام عن الحكومة المحلية، وهو ما يعطي بأن هناك حكومة محلية واضحة يقودها زعماء محليين، وهو أمر يؤشر على وجود السلطة التقليدية والذي من شأنه أن يعزز مواقف العدوانية اتجاه جيرانهم المتحضرين.

أما فيما يخص المجتمعان الآخران "شانكوم وديتاس"، فقد افترض ردفيلد أنهما يقعان في وسط المتصل، الذي بدأ طرفه الأول مجتمع الفولك ممثلا في قرية التوسيك، وانتهى بمجتمع الآخر الذي مثله الذي اتضح في ضوء الدراسة أنه أكثر تحضرا ممثلا في مدينة الميريدا، فموقع الشانكوم في هذا المتصل ابتعد عن القطب الحضري واقترب من القطب الريفي، والذي يميزه عدة خصائص مثل صغر الحجم، واعتماد سكانه على الزراعة وانتماؤهم إلى القبيلة، كما تفتقر القرية إلى أي نوع من التغير الاجتماعي، وتبتعد عن التوسيك في بعض الجوانب، وقد كشف ردفيلد في هذا السياق أن سكان شانكوم عبروا عن رغبتهم في توثيق العلاقات مع مجتمع **اليوكتان** والمدن المجاورة لها، ومن ثم التعامل مع الحكومة ومشروعاتها التنموية، وبالتالي فقرية **شانكوم** تسير نحو التحضر.

كما قدم أنموذجا آخر لقرية **ديتاس**، وقد كشفت دراسته عن ابتعاد طفيف لسكان قرية ديتاس عن التحول إلى الحضرية، وهي تقع في منتصف الطريق الذي مثله متصل **فولك**[3]

وفي سياق حديثه عن التغيرات التي تظهر أثناء تغير المجتمع من حالة الفولك إلى الحضري ركز ردفيلد على ثلاث نقاط أساسية في دراسته، زيادة التفكك الاجتماعي، تزايد العلمانية، وزيادة انتشار الفردية.

---

[1] عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر: مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] محمد علي محمد: مجتمع المصنع دراسة في علم اجتماع الحضري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1975، ص ص 72-75.

[3] حاتم راشد علي: مرجع سبق ذكره، ص 22.

ومن خلال الدراسة المقارنة بين مختلف المناطق الإسكانية، توصلت دراسته إلى أن منطقة الإسكان "**مريدا**" تعد الأولى لتوفرها على خصائص الإسكان الحضري، كمل رتب **ردفيلد** RedField بقية المناطق الإسكانية على خط المتصل، الذي وضعه كمقياس ونموذج لدراسته ووجد أن التجمع الإسكاني "**ديتاس**" يأتي في المرتبة الثانية من حيث وفرته على خصائص الإسكان الحضري، في حين تعود المرتبة الثالثة إلى تجمع "**شانكوم**" ثم يأتي في الأخير التجمع الإسكاني "**توسيك**" الذي يمثل خصائص الإسكان الفلكوي التقليدي[1].

وفي هذا الإطار نستطيع القول أن **ردفيلد** وضع خصائص تعبر عن تطور الحالة الحضرية ومنظومة الإسكان فيها، وهو أمر يبقى مرهون بمدى بلوغ المجتمعات لهده الدرجة، فكلما زاد المجتمع علمانية، وأصبح للفرد قرارا تضاءل دور التفكير الأسطوري في تنظيم حياته الحضرية وكذا أنماط الإسكان بها، وعكس ذلك فإن المجتمع يبق في منتصف المتصل الذي حدده ردفيلد أو أنه يكون أقرب إلى الريفية منه إلى الحضرية.[2]

خامسا: المدخل الاقتصادي.

الذي مثله **كارل ماركس**، إذ يستمد هذا الاتجاه النظري تفسيره لمشكلة الإسكان من العامل الاقتصادي باعتباره المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره[3]، وأهم ما يميزه هو تسليمه ببعض القضايا التي طورها ماركس إذ حاول تقديم تصور مغاير حول تصنيف المدن انطلاقا في حدود القوانين المادية التي تحكم أساليب الإنتاج والاجتماع الإنساني فهم يعتقدون أن البناء التحتي الذي تشكله القوانين الاقتصادية تؤثر على البناء الفوقي الذي تشكله المعايير والقيم الثقافية والسياسية، والحياة الحضرية داخل المدن حسبهم تخضع إلى طبيعة العلاقة الديالكتيكية ما بين البناء التحتي والبناء الفوقي.[4]

ولهذا ركز ماركس على التناقضات التي تحكم سير المجتمع الحضري، مثل شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية في المجتمع والتصنيع عبر مراحل تطوره التاريخية، حيث قسم المجتمع الحضري إلى طبقتين طبقة مالكة لوسائل الإنتاج تقيم في أحياء يسودها البذخ والترف والأبراج والقصور الفخمة التي توجد على ضواحي ومخارج المدن، وطبقة بروليتاريا تنتج الإسكان جراء خدمة الطبقة المالكة ولا تستفيد منه، حيث تبقى هذه الطبقة تسكن الأحياء الفقيرة والمتخلفة على هوامش المدن، أو بالقرب من المصانع التي تشتغل فيها، حيث تقطن في أكواخ وبيوت قصديرية[5].

ويرى **ماركس** أن هذه العلاقة الجدلية والاستغلالية التي تحكم الحياة الحضرية داخل المدن وعبر المصانع، هي التي تدفع بالطبقة العمالية إلى الصراع الدائم مع الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج ورؤوس الأموال من أجل إفتكاك حقوقها وتحسين ظروف حياتها الاجتماعية والاقتصادية وحصولها على الإسكان الملائم الذي يتوفر على خصائص الإسكان الحضري[6].

---

[1] بلقاسم سلاطنية، اسماعيل قيرة، علي غربي: المجتمع العربي التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، منشورات جامعة منتوري، 1999- ص ص 48-52..
[2] حاتم راشد علي: المرجع السابق ، ص 24.
[3] دليمي عبد الحميد : مرجع سبق ذكره، ص 12.
[4] حميد خروف وآخرون: مرجع سبق ذكره ، ص 76.
[5] سليمة عبد السلام، عمر بوسكرة: مرجع سبق ذكره، ص 95.
[6] دلال ملحس استينية: التغير الاجتماعي والثقافي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ن الأردن، 2004، ص ص 54 55.

سادسا: المدخل الماركسي المحدث.

وقد ظهر بفرنسا نهاية الستينات من القرن الماضي، كردة فعل لما جاء من احتجاجات حضرية، حيث كانت الفرصة مواتية لإعادة الاهتمام بالأفكار التي قدمها ماركس، فمثلت احتجاجات السود، الطلاب والنساء، والمستأجرين وجماعة البيئة رفضا قاطعا للنظام الرأسمالي المسير لمصالحها، فكانت مجال خصبا لمزيد من الدراسات العلمية والأكاديمية لعلماء الاجتماع قصد دمج التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإيجاد ما يدعى بالاقتصاد السياسي كمنهج موزع على عدة مسارات، تركز على تفسيرات للبيئة الحضرية بصفة خاصة، وتحليلات تؤكد على بعض الموضوعات الحضرية مثل السكن والملكية، حسب آراء ماركس وأنجلز.

وأبرز من مثل هذا الاتجاه **مانويل كاستال** Castells، الذي قدم لنا مؤلفا يقدم حصيلة أبحاثه ودراساته والمتمثل في **المسألة الحضرية** سنة 1977 حيث انتقد من خلاله النظرية القديمة حيث اعتبرها فاشلة في تحديد النظام الرأسمالي، والتي اكتفت بلوم الضحية ممثلا في الفرد وتناست النظام الرأسمالي الذي أوجد جل الظروف المجتمعية، التي كرست الجريمة والمشكلات الاجتماعية الأخرى، كما امتدح **كاستال** الإيكولوجيين ومنهم **لويس وورث** على اعتبار أن هذه النظريات انطلقت من عوامل اجتماعية تعمل خارج الظروف الفيزيقية للفرد وتؤثر على البيئة الحضرية وفي تفسير ظاهرة الإسكان الحضري،[1].

وقد انطلق **كاستال** في عرض أفكاره وتصوراته من أفكار ماركس، محول بؤرة **الصراع** من المصنع إلى المدينة حيث أشاد إلى التوسع الحضري بالتحديد، معللا ذلك بظهور نظام عالمي جراء الاحتجاجات يدار عالميا بواسطة شركات متعددة الجنسيات لها فروع في مدن أخرى.

فالصراع حسب تصوره يدور حول الاستهلاك الجمعي والتخطيط الحضري، باعتبارهما أداة تحليل واقع الحياة الحضرية عند كاستال، على عكس الماركسيين الذي يرون بأن السلع تقدمها الدولة الرأسمالية حيث اعتبرها نوعا من السيطرة الأيديولوجية ونوع من التحكم الطبقي [2].

أما التخطيط الحضري فهو ثاني مطلب تبناه كاستال، مشيرا إلى الطريقة التي تعتمدها الدول في التخطيط للمدن، والذي بموجبه تحافظ على تدفق الأرباح، كالمناطق التي تتوفر على الخدمات الرئيسية كالطرق والجسور والبنايات والاتصالات، وهي آلية يعتمدها النظام الرأسمالي من أجل الإبقاء على الطبقية، وتقرير أماكن سكن للطبقة الراقية، وأماكن سكن للطبقة العاملة.

وبانتشار موجة من الاحتجاجات في الستينات ركز كاستال على نوع جديد من الصراع تمثل في الصراع الطبقي، الذي انتشر بحدة أكثر من قبل ليشمل مختلف الجماعات والطبقات، على عكس ما كان سائد في الفكر الماركسي التقليدي، وبالتالي تغير دور الدولة من توفير الخدمات إلى استعمال القمع مع الاحتجاجات الحضرية وبهذا تكشف عن وجهها الحقيقي.

---

[1] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] **الإستهلاك الجمعي** يشير إلى السلع التي تقدمها الدولة الحديثة مثل الصحة والسكن والتعليم ووسائل قضاء أوقات الفراغ والتي يتم استهلاكها من قبل الناس.

وكلما زاد تدخل الدولة لفض الاحتجاجات ينتشر الشعور الطبقي ويظهر لدى الناس البسطاء دافعا بهم إلى حلبة الصراع والمتمثل في المدينة، حيث تنخر تلك الاحتجاجات مفاصل الرأسمالية داخل المدن.

وفي سياق متصل ظهرت أعمال **دافيد هارفي**، حيث حاول أن يحدد مصدر للأزمة الاقتصادية، فراح يشير إلى التخطيط الطبيعي لجغرافيا المدن، والذي أرجعه إلى قوة المشاريع الصناعية الكبرى، التي تبحث عن الربح.

وهكذا إن الماركسيين الجدد قدموا لنا موضوعات، تمثل أفكار جديدة في علم اجتماع الحضري، والتي بموجبها عالجت قضايا التخطيط الحضري والإسكان، والتي تجعل المهتم بها أكثر وعيا بالمشكلات الحضرية البنائية، والتي تمثل الواقع الاجتماعي.[1]

سابعا: المدخل الوظيفي.

الذي مثله كل من **تالكوت بارسونز، وماكس فيبر، وروبرت ميرتون، وإميل دوركايم** حيث انطلق في تصوره من البناء الاجتماعي الحضري، المتكون من عدة مناطق سكنية حضرية وريفية، حيث يقوم كل جزء بدور معين، وبتكامل الأدوار التي يؤديها الأجزاء، يؤدي البناء الحضري دوره ككل[2].

إذ ينعكس على المجتمع الحضري الذي يؤدي دوره ويحافظ على توازنه واستقرار حياته الحضرية، والعكس صحيح عند حدوث أي خلل وظيفي على مستوى الأجزاء تنتشر مظاهر الفوضى والوهن لغياب التناسق بين الأجزاء الحضرية.[3]

وتكون البداية من أعمال ماكس فيبر، الذي يعد أحد أعمق رجال المعرفة تحليلا وتفسيرا و تأويلا للظواهر الاجتماعية، فقد نظر فيبر إلى قضية المدينة بشكل عام ومشكلة الإسكان، بدقة وعمق في ضوء نموذجه المثالي، الذي قدمه كما جاء في مؤلفه City سنة 1921[4].

وقد انطلق في تصوره للمدينة ومشكلة الإسكان في ضوء العناصر التي يراها ملائمة للوصول إلى التطور الكامل للمجتمع الحضري كالقدرات الفردية والتحديث الاجتماعي، وقد أكد على حقيقة مفادها أن المجتمع الحضري لابد أن يقوم على علاقات تجارية فالمدينة حسبه مكان للتبادل، كما يجب أن تحمل ملامح للاستقلال الذاتي في أشكال حديثة كالمحكمة، كما يجب وجود سوق الإسكان الحضري تتم بموجبها عمليات التبادل، كما نوه على ضرورة وجود روابط اجتماعية بين سكان المجتمع الحضري وهو شرط من شروطه وقد ربط تلك العلاقات بشبكة الظروف المعقدة التي تتطلب تطوير علاقات وتنظيمات اجتماعية تزيد من قيم المشاركة الهادفة.

على خلاف **دوركايم** الذي قدم تصوره في ضوء نموذج ثنائي من خلال مشاهدته لنمط الحياة في المجتمع البدائي والحضري، قصد فهم الحياة الاجتماعية والمشكلات الحضرية وفي مقدمتها مسألة الإسكان حيث قدم لنا نموذجين من الروابط أو التنظيمات الاجتماعية، والذي ربطها بقضية المجتمع المحلي والرابطة الاجتماعية

[1] حاتم راشد علي: مرجع سبق ذكره، ص ص 28-30.
[2] اسماعيل قيرة: علم اجتماع الحضري مرجع سبق ذكره، ص ص107-108.
[3] حميد خروف وآخرون مرجع سبق ذكره، ص ص 108-110.
[4] Max Weber : the city ,trans by Martindale and G,Neuirth,new york, 1958,p ;5

فتصورات دوركايم اختزلها في قضيتين محوريتين **التمثلات الجمعية**، حيث أن كل منطقة من مناطق الإسكان منعزلة عن الأخرى وتجبر سكانها على نوع من المماثلة في المعتقدات والعادات والطقوس وبالتالي ربط أهداف الفرد بأهداف الجماعة التي لا يستطيع الخروج عليها، حيث رأى أن المشاركين فيها يتطابقون في أمور كثيرة بطريقة آلية ودون إعمال للفكر أو العقل، وهو ما يشكل بالنسبة لها تأكيدا لوحدتها الداخلية والابتعاد عن الجماعات الأخرى.

كما تضمن النموذج الدوركايمي أيضا **التضامن العضوي**، والذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل، على اعتبار أن ساكني هذه المناطق يتخصصون وظيفيا، ويعتمدون على بعضهم لمواجهة احتياجاتهم، ويعتبر تأكيد لمسافة العلاقة مع الجماعات الأخرى وبثقافتها المجتمعية.[1]

ويرى دوركايم، أن من أهم الأسباب التي ساعدت على ظهور الزحام السكاني أو الكثافة السكانية هو التباين الواضح في التنوع الثقافي، والذي يستلزم وجود تنظيمات جديدة تساعد على احتواء سلبيات التنوع الثقافي، مع إتاحة الفرصة لإعادة برمجة الأفكار للآخرين قصد التكيف مع الجماعات الأخرى التي تختلف معها فكريا وتتكامل معها وظيفيا[2].

وعليه يرى أصحاب المدخل الوظيفي، للحفاظ على أمن واستقرار المجتمع يجب خلق الظروف الملائمة للحياة الحضرية بشكل عام، والتي يسودها الوئام والتضامن بين الأفراد والجماعات، وذلك بإعطاء فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع الحضري، بالقضاء على مظاهر التناقض في الحياة الحضرية والمتمثلة في انتشار الفئات الحضرية الهامشية، ومناطق الإسكان المتخلف على هوامش المدن وأطرافها، وبانتشار هذه الأحياء لا تتوفر الشروط الضرورية للإسكان الحضري وتنتشر الأمراض والأوبئة، كما تنتشر الجريمة، وهي عوامل تهدد الاستقرار وأمن وسلامة المجتمع الحضري[3].

ومن جملة الانتقادات التي تعرضت لها هذه المدرسة أن العناصر التي حددها فيبر في نموذجه المثالي جعلته يركز على مدن ومظاهر الإسكان في العصور الوسطى، وهي حالة لا يتفق عليها الكثير من الباحثين والمتخصصين، رغم ما يحتويه هذا النموذج من قضايا جوهرية تؤشر لتفسير واضح وصريح للواقع الذي عايشه ماكس فيبر، على اعتبار أن المدن القديمة كانت محصنة بالأسوار ومستقلة بموقعها، أما الخلل النظري الذي أشار إليه منتقدوه، هو القطيعة بين الزمن والتقدم التاريخي بالنسبة لتطور المدن ووصولها إلى التقدم الحالي في الجانب الفني والمعماري.

وباقتضاب فإن دوركايم وجد في تقسيم العمل إمكانية توفير مساحة واسعة للحرية، وتحديد الاختيارات المناسبة لمناطق الإسكان والتجمعات السكانية، نتيجة وجود بدائل كثيرة، وهو أمر لا يتوفر في بيئة أخرى عدا المدينة لذلك يؤكد على دورها في بناء تنوع ثقافي لدى الجماعات، وهو يختلف بذلك عن الذين وصفوا الحياة الحضرية وصفا سلبيا.[4]

---

[1] أنطوني غيدنز: مرجع سبق ذكره، ص ص 137-139.
[2] حاتم راشد علي: مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.
[3] اسماعيل قيرة: مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.
[4] حاتم راشد على: مرجع سبق ذكره، ص ص 5-8.

ثامنا: المدخل الفيبري المحدث.

إن سيرورة البناء النظري لم تتوقف عند الحد الذي اشرنا إليه والتي عالجت القضايا والمشكلات الحضرية وأبرزها مشكلة الإسكان، فظهر علم اجتماع على خطى ماكس فيبر في بريطانيا بحلة جديدة معتمدا على تحليلات سوق الإسكان، باعتباره أحد المؤشرات الحضرية.

فقد مثله كل **مور وركس** و**بال**، والذي ظهر مع نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، من خلال دراستهما حول "السلالة والمجتمع المحلي والصراع في برمنهايم"[1]

وقد قام **ركس** بدراسة البناء الحضري، من خلال فكرة وجود التنافس والصراع على الإسكان الحضري، على خلاف **بال** الذي درس المناطق الحضرية انطلاقا من الإيكولوجيا السكانية فالتنافس والصراع في المدن وحول الإسكان الحضري بين الطبقات لا يوجد بالضرورة حسب آراء **بال** فهناك عوامل فيزيقية وإيكولوجية تؤثر على المدينة وعلى الإسكان الحضري.[2]

وبالرجوع إلى تصورات **راكس** حول مشكلات الإسكان الحضري نستطيع الجزم بأن من نتائجه ظهور مناطق الإسكان المتخلف، والذي يرجع إلى فكرة الصراع والتنافس على الإسكان والعقار النادر المرتفع الأثمان والذي يؤدي حتما إلى ظهور مناطق الإسكان المتخلف، حيث تتجمع الفئات الاجتماعية المحرومة التي لا تستطيع الحصول على العقار لبناء مساكنها، كما لا تستطيع شراء أو إيجار مساكن، في المناطق الحضرية الرسمية للمدينة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية، حيث نجد أغلبها يتكون من فئة المهاجرين الجدد والفئات الفقيرة محدودة الدخل[3].

وعلى خطى فيبر حاول راكس ومور تعديل فكرة سوق العمل، حيث أشار ركس ومور إلى الجماعات التي تتمايز مكانيا مما يدعون الطبقات الإسكانية، ولكن هذا المعنى قد يثير حفيظة بعض الماركسيين، إذا ما وضعوا هذه الفكرة ضمن مجال الصناعة، كون هذا المجال يختلف من ناحية الصراع عن المجال المحلي، لكن راكس ومور رفضا ذلك مشيران إلى الصراع الطبقي لدى الجماعات المختلفة مكانيا والتي يتحكم فيها متغير الطبقة الإسكانية.

وقد أشار **راكس** إلى وجود خمسة طبقات سكنية، وسرعان ما أعاد النظر فيها وجعلها سبعة طبقات تمثل الطبقة الأولى مالكي المساكن الكبيرة في الأماكن المفضلة، وثانيها، دافعوا القروض الذين يملكون مساكن كاملة في المناطق المفضلة، أما الطبقة الثالثة يمثلها مستأجري مساكن بنتهم السلطات المحلية، في حين الطبقة الرابعة ويمثلها مستأجري مساكن فقراء ومساكنها تنتظر الهدم أما الطبقة الخامسة فيمثلها مستأجري المساكن الخاصة والطبقة السادسة مالكي مساكن يستقبلون مستأجرين لمواجهة النفقات، أما الطبقة الأخيرة فيمثلها ساكني الغرف.

وهكذا حسب **راكس** فإن عملية نمو المدينة تشبه قفزة ضفدع حضرية كما سبق وأشار إليها كل من **بارك** و**بيرجس**، إذ أن كل الطبقات تحاول الحصول على مسكن جيد في الضواحي والتي بموجبها يجد المهاجرون

---

[1] حاتم راشد علي: مرجع سبق ذكره، ص 26.
[2] اسماعيل فيرة: مرجع سبق ذكره، ص 27.
[3] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

أنفسهم معزولين في أماكن بائسة، ولا تهتم بهم السلطات الإسكانية، لذلك يحاولون الحصول وشراء الشقق بقروض باهظة ذات فوائد عالية، تحت ظروف السكنية والمعيشية القاسية وتحت إهمال السلطات المحلية لإسكان الفقراء وبالتالي الجماعات السوداء التي درسها **راكس** و**مور** رهينة أحيائها الفقيرة.

وتجدر الإشارة إلى جملة من النتائج التي توصلت إليها دراسة الباحثين المذكورين والتي يمكن فهمها من خلال العرض المقتضب، وفيما يلي نشير إلى بعض النتائج:

ـ يشار إلى النمو الحضري في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي تتمايز مكانيا وفقا للمسكن.

ـ ينظر إلى منطقة التحول على أنها المنطقة التي يعيش بها أقل الطبقات السكنية تميزا، ويندرج فيها ملاك ومستأجري المنازل ذات الغرف المفروشة للإيجار.

ـ تتشكل في مناطق التحول صراعات قائمة بين الطبقات السكنية.

ـ تعمل تنظيمات الطبقة السكنية الأقل تميزا على إعادة توجيه الأفراد القادمين من مجتمعات ريفية أو تقليدية أجنبية وتعمل على إعادة توافقهم للحياة الحضرية.[1]

تاسعا: مدخل ثقافة الفقر.

ظهر نتيجة الأبحاث والدراسات التي انتشرت في البلدان النامية والفقيرة خاصة بلدان أمريكا اللاتينية حيث توجد فئات فقيرة متشبعة بثقافة الفقر، والتي اتخذت منه نموذج وطريقة للحياة على اعتبار أن تلك الفئات تسكن مناطق حضرية هامشية، حيث ترتبط حياتها بممارسة بعض الحرف البسيطة التي تسمح لها بضمان الحد الأدنى من العيش، كما أن أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية لا تسمح لها بتلبية مطالبها المتعلقة بالإسكان، والتعليم والصحة والترفيه[2].

ينطلق أصحاب **مدخل ثقافة الفقر** من مفهوم الثقافة الفرعية لمعالجة أسباب الفقر الحضري، ومن ممثليهم **أوسكار لويس** Oscar Leuis، و**هربرت قابر** Herbert Gaber و**ليرانواتر** Lée Rain Water، حيث قاموا بدراسة مشكلات الإسكان الحضري وعلى وجه التحديد الجماعات الفقيرة التي تعيش مناطق حضرية متخلفة، عن طريق أساليب التنشئة الاجتماعية والقيم والمعتقدات والثقافة الاجتماعية التي تسود هذه المجتمعات.[3]

وقد قدموا تصوراتهم انطلاقا من أن الفقر يخلق ثقافة خاصة ذات خصائص مشتركة بين الفقراء مما يستدعي النهوض بالعمليات التنموية، وقد وجدت الأنثروبولوجيا مجالا خصبا للقيام بهذه الدراسات العلمية وما يصاحبها من سمات ثقافية تكون معوقات لبرامج التنمية، وهذا من أجل فهم مشاكل نظم ثقافة الفقراء ومعالجة مشكلات ومظاهر التخلف الحضاري وفي مقدمتها مشكلة الإسكان، من خلال الكشف عن عادات وتقاليد هذه الفئة والعمل على تغيير نمط وطريقة حياتهم ورفع مستواهم المعيشي، والتي تتميز بثقافة فرعية مستقلة عن النسق الثقافي الكلي السائد في المجتمع الإنساني.

---

[1] حاتم راشد علي: مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 49.

[3] محمد حسن غامري: ثقافة الفقر، دراسة في أنثربولوجيا التنمية الحضرية دط، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 1980، ص ص 83-93

ويقدم **لويس** تصوره لثقافة الفقر على أنها أبعد من ظروف المجتمع، والتي تعمل على تحقيق الاستدامة والانتقال من جيل لآخر، عن طريق التأثير في الأطفال، حيث يستوعبون القيم والمواقف المشكلة للثقافات الفرعية في سن السادسة والسابعة من العمر[1]

وفي سياق متصل فقد أولى **لـويس أوسـكار**، أهمية كبيرة لخصائص ثقافة الفقر، مركزا على أهم السمات الاجتماعية، والاقتصادية والنفسية، المتواجدة في المناطق الحضرية المتخلفة واتلي نذكر منها:

- **الخصائص الاجتماعية للفئات المتخلفة:**

حيث ركز **لويس أوسكار** على مجموعة من الخصائص تميز هذه الفئة عن غيرها وفي مقدمتها انتشار الأوبئة والأمراض، وعزوفها عن المشاركة في التنظيمات الاجتماعية والنقابية والأحزاب السياسية، انخفاض مستواها التعليمي والمهني وكذا الاقتصادي والمتمثل في تدني الأجور وارتفاع معدلات التزاحم في المسكن، إضافة إلى عدم مشاركة هذه الفئة في برامج الخدمة الاجتماعية كذلك غياب للتنظيم الممتد من العائلة إلى الأسرة النووية ووجود جماعات مؤقتة غير رسمية إضافة إلى وجود بعض الخصائص مثل شيوع السلطة داخل الأسرة، الزواج الرضائي المتبادل هجرة الزوج للزوجة والأطفال، انتشار ظاهرة العنف، وشيوع ظاهرة الأسرة الأمومية.

- **الخصائص الفردية للفئات المتخلفة:**

حيث تكمن خصائص ثقافة الفرد في الشعور بالبؤس والهامشية والتبعية في مواجهة التدرج الطبقي داخل البناء الحضري، من خلال الشعور بالانطواء خاصة بالنسبة للمهاجرين من الريف إلى المدينة، إضافة إلى ارتفاع معدلات الوفيات، وتحمل الأمراض النفسية ومشقة التعب في العمل وكذلك الشعور بالطبقية وتمايز المراكز وعدم الاستجابة للضبط الاجتماعي، إضافة إلى غياب الوعي الطبقي، واقتصار الإحساس بالسعادة النفسية الناتجة عن فشله في اكتساب المهارات اللازمة.

وقد رأى **لـويس أوسـكار**، أن الحد من ظاهرة الفقر إنما يعود إلى الفقراء في حد ذاتهم وإدراكهم لأوضاعهم الاجتماعية والسياسية وتبنيهم نظرة عالمية للعالم، غير أن هذه الخصائص لا تنطبق على فقراء العالم ككل وإنما تنطبق على فقراء الولايات المتحدة الدين يعيشون تحت خط الفقر.[2]

كما توصل **لويس** لوضع مجموعة من التوقعات انطلاقا من التحليل المفصل لظاهرة الفقر والتي حصرها أولا في الملكية الخاصة واعتبرها جوهر مشكلة الفقر، إضافة إلى اتساع رقعة الفقر في المجتمع الحضري وانتشار الأحياء المتخلفة في البلدان النامية، كما أن ثقافة الفقر تمثل أساس التحول من نظام إلى آخر.

كما اعتمد **أوسكار لويس** على المنهج الإمبريقي من خلال أسلوب دراسة الحالة، قصد توضيح القيم السائدة في الأحياء المتخلفة ومعالجة أنماط السلوك المميزة لهم من خلال الالتزام بمنهجية خاصة، تعتمد على تحليل حياة الأسرة ودورتها، مقابلة الأسرة والملاحظة بالمشاركة، معايشته للأسر والتسجيل الفوري للمناقشات التي تمت بينهم، دراسة امتداد السلوك الثقافي[3].

---

[1] اسماعيل قيرة: مجلة المستقبل العربي، العدد205، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1996، ص 55.

[2] صليحة مقاوسي: الفقر الحضري أسبابه وأنماطه، أطروحة دكتوراه، غ م، جامعة منتوري ،2008، ص41.

[3] اسماعيل قيرة: مجلة المستقبل العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 56- 58.

على خلافه **غلادوين** الذي توصل إلى نتائج مفادها أن الفقر يتكون في جوهره من شعور الإنسان بالضعف وانخفاض دخله وتعرضه للاحتقار، كما أن خصائص الفقر تمثل انعكاس لبعض الجوانب السائدة، كما وجد غياب الشعور بالضعف والإحساس بالإحباط لدى سكان المدن، إذ لا يوجد فرق بينهم وبين السكان الذين يمثلون الثقافة الأصلية في هذه المدن.

على خلاف **فالنتين** Valntine الذي حصر ثقافة الفقر في أوجه الحرمان التي يعانيها الفقراء ووضعهم البنائي داخل النسق الاجتماعي والناتجة عن سلوكات واتجاهات أخرى خارجة عن فئة الفقراء[1]

وفي سياق متصل اتخذ **بيناك** Papneck، موقف مؤيد لسابقه، وأكد على وجود خصائص لا تتلاءم مع ثقافة الفقر ومع سكان المناطق الإسكانية المتخلفة، من خلال ارتفاع دخل المهاجرين الفقراء، وتمتعهم بمستوى تعليمي، وإقامتهم في مناطق مستقرة فهم غير منعزلين عن البيئة الحضرية.[2]

وقد وجهت إلى **لويس أوسكار** العديد من الانتقادات، تمثلت في كون ثقافة الفقر ليس لها ما يبررها حيث ترتب عليها تعامل سياسي سلبي مع قضية الفقراء والأحياء المتخلفة، كما أن هذه الثقافة تراجعت بفعل تقدم الدراسات الأنثروبولوجية، والتي أكدت بأن هذه الشريحة تتطلع إلى تحقيق حياة أفضل مستقبلا، من خلال تفاعلهم مع بيئتهم، ونبد اليأس والإصرار على الإنجاز[3].

وفي نفس السياق أكد **عبد الباسط عبد المعطي** بأن جل المحاولات التي حاولت أن تبني تصوراتها على ثقافة الفقر، هي في اعتقاده تزييف لواقع الفقراء ومحاولات فاشلة، لم تستطع الكشف عن الأسباب الخفية والتناقضات البنائية التي تقف وراء قضية الفقر والأحياء الهامشية والتي ربطت ثقافة الفقر بالفقراء وأعطتهم الخاصية الثقافية كصفة حتمية لا يمكن تعديلها أو تغييرها، لأنهم كسالى ومسؤولون عن فقرهم[4].

عاشرا: مدخل الهامشية.

حاول هذا المدخل النظري الاهتمام بدراسة الإسكان المتخلف داخل المناطق الحضرية حيث حاول التركيز على الفئات الهامشية الفقيرة التي تشكل وتسكن هذا البناء الحضري، وطبيعة الظروف التي تتميز بها، إذ أن هذه الفئات تقطن أطراف المدن الحضرية، كما قد تكون داخلها بحكم توسع هذه المدن، لتشكل بذلك مناطق تشوه النسيج العمراني وغير منسجمة معه، إضافة إلى غياب المرافق وشروط الإسكان المكونة له[5].

وقد ركز أنصار هذا الاتجاه، على حقيقة جوهرية تتمثل في مسألة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية مثل الاستغلال والفقر والحرمان، والتي تؤكد على معاناة هذه الفئة الاجتماعية وما تعانيه من بؤس وشقاء، حيث يبرز مصطلح **الهامشية** كظاهرة ملموسة عند الفقراء، من خلال تجليات الواقع بشقيه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

---

[1] بيتي الكوك: مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] G.F Papneck : the poor of jakarta ,Economie developement cultural change ,1975, pp , 24-25.

[3] صليحة مقاوسي: مرجع سبق ذكره، ص 41.

[4] عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقر في القرية المصرية، دط، دار الثقافة الجديدة، مصر، 1979، ص 20.

[5] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص 51.

كما حدد **سلاطنية وآخرون** في كتابه الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وتهميشا في عدد من المدن الجزائرية والتي يمكن حصرها في ثلاث فئات، حيث تمثل الفئة الأولى وتعيش ظروف اقتصادية واجتماعية متقلبة شديدة البؤس والقسوة، أما الفئة الثانية فهي التي تتعرض لشتى أنواع المحاصرة والاستغلال (الإزعاج، الطرد، والشتم...)، أما الفئة الثالثة فهي التي تقوم بردود أفعال جريئة مفككة وضيقة النطاق.[1]

كما يطلق أيضا على سكان المناطق المتخلفة بالهامشية لأنه يعبر عن وضعهم الاجتماعي والمكاني، وهم بذلك لا يدخلون في التقسيم الاجتماعي للعمل، فهم يكونون على هامش العملية الإنتاجية، كما يحتلون هامش المدينة في نفس الوقت.[2]

حيث شكلت الفئات الهامشية في البلدان النامية، موضوعا للدراسات السوسيولوجية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، على إثر التحول في البنية الاجتماعية والطبقية، بعد موجات الهجرة طلبا للعمل، وارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن التخلي عن العديد من المهن، وانتقال الناس إلى مهن جديدة، وفشل سياسات التنمية وبروز شريحة مهمشة وفقيرة في المجتمع.[3]

حيث انشغل الباحثون والمتخصصون في البحث عن حقيقة الهامشية، والفئة التي تشملها وموقعها في البناء الاجتماعي، وقد جاءت إسهامات كل من ميرتون، وماركس وأنجلز، حول الفئات الهامشية والتي تشغل البناء الاجتماعي ككل، والتي تعيش ضمن الإسكان غير الرسمي والمتخلف، أو في القطاع الهامشي، في ظل التفاوت الذي تعيشه هذه الفئة يوما بعد يوم[4].

وقد ظهرت محاولات **كارل ماركس**، من خلال تقديم تصور حول الطبقة الهامشية التي تسكن الأحياء المتخلفة انطلاقا من مفهوم البروليتاريا الطفيلية لوصف فقراء الحضر، حيث اعتبرها فئة لا تساهم في البناء الاقتصادي كما أنها الفئة الأكثر تهميشا في النظام الرأسمالي، والمتمثلة في الحرفيين والفلاحين، ومع بداية الستينات ظهر اتجاه جديد حصر الهامشية في آليات ثقافية واجتماعية ومعرفية.[5]

على خلاف **جوزي نن** José Nun الذي اهتم بدراسة قوة العمل ودراسته، حيث يرى أن أن الفئة الهامشية، انعدم عندها روح المنافسة والعمل، ولا تتمتع بأي دور وظيفي، بل هي كتلة هامشية ونامية.

وفي سياق متصل أضاف **كويجانو** Quigano توضيحا لهذا المفهوم لكون الفئة الحضرية ضعيفة الإنتاج من حيث فائض القيمة وبالتالي فهي غير مرغوب فيها من ناحية البورجوازية الكبيرة تشغلهم البورجوازية الصغيرة.[6]

وفي سياق أخر اعتبرت المدارس الاقتصادية في أمريكا وأوروبا والوطن العربي، أن التهميش ظاهرة دولية ناتجة عن تموقع أمريكا في المركز، والبلدان المتخلفة على الأطراف والتي تعاني الهامشية في الاقتصاد العالمي واعتبر برنامج الأمم المتحدة أن ظاهرة الفئات المهمشة في الحضر هي إنتاج فرعي للإصلاح الاقتصادي.

---

[1] بلقاسم سلاطنية وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] السيد عشماوي: الجماعات الهامشية المنحرفة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث، د ط، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر، د س ن، ص 20.

[3] قيرة اسماعيل، غربي علي: في سوسيولوجيا التنمية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 85.

[4] صليحة مقاوسي: مرجع سبق ذكره، ص 60.

[5] علي غربي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 188.

[6] قيرة اسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص 61.

غير أن ورسلي قدم نقدا إلى أعمال ماركس التي اعتبرها تضليل لآراء الماركسيين، من منطلق أن مفهومه للفئات الهامشية إداريا بالدرجة الأولى ابتكر لأغراض بيروقراطية، حيث أن الواقع يؤكد على أن العاطلين أفراد يمارسون مهننا تحذف من الإحصاءات الرسمية، ومن هنا اعتبرت الهامشية مضلل وخرافة، تستثني فئة الشحاذون، لأنهم لا يخلقون قيمة ولا تدفع لهم أجور، كما اعتبرت بذلك الفئات الهامشية على أنها نتاج للهيكل الاقتصادي والاجتماعي.[1]

أحد عشر: مدخل القطاع الحضاري غير الرسمي.

ظهر هذا الاتجاه الفكري الواقعي وعرف **بمدخل القطاع غير الرسمي**، منذ العقود الثلاثة الأخيرة على يد **كايت هارت**، الذي مثل بديلا لمدخل القطاع الهامشي، إذ حاول هذا الأخير فهم وتفسير واقع الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعمل في إطار غير منظم، مع بداية النمو الحضري وما صاحبه من ارتفاع في معدلات البطالة إذ انتشرت مجموعة من المهن في أوساط النازحين الجدد إلى المدينة على هوامش القطاع الحضري، لصعوبة اندماجهم في الأنشطة والأعمال الرسمية.[2]

وقد حاول **هارت** تقديم نموذج لدراسته، اعتمادا على ثلاث مسلمات أساسية، يتمثل أولها في الاستناد إلى الإسهامات التي سبقته محاولة فهم الأنشطة غير الرسمية، وثانيها يحتكم إلى الموقف الأيديولوجي، وثالثها يرتبط بمتغير الاستقلالية والتبعية، واستنادا إليها قام بتحديد ثلاث مداخل حيث اعتمد المدخل الأول في تفسيره للأنشطة غير الرسمية على النمو العمراني السريع، وقد بنا أنصار هذا الاتجاه النظري موقفهم من هذه الأنشطة على موقفين متباينين، فمنهم من ركز على العمالة الريفية الناقصة، واعتبر الأنشطة التي تمارسها مشوهة لعملية التحضر كما تؤثر على الإسكان الحضري، بينما اتجه الآخر إلى التركيز على قدرة وموارد المدينة ومدى استيعابها للمهاجرين الجدد الذين يسكنون الأحياء المتخلفة، حيث اتخذوا من النشاطات غير الرسمية في الأزقة والشوارع طريقة للعيش بها.

أما أصحاب المدخل الثاني حاولوا إعطاء نظرية تفسيرية بديلة وشاملة، مركزين على إصلاح بعض الجوانب في البناء الاجتماعي، واعتبروا التقليد جزء من هوية الأمة، وأعطوا الدور الأساسي للأنشطة غير الرسمية، على خلاف أصحاب المدخل الثالث الذين ركزوا في تفسيرهم للأنشطة على موقعها في البناء الاجتماعي، وعلاقتها التبادلية بين القطاع الرسمي والغير رسمي، مما ساعد على تطور الأنشطة الحضرية غير الرسمية وتطور العلاقة بين القطاعين[3].

وفي سياق متصل اعتبر **كاترين تومل**، أن التوسع في القطاع الحضري غير النظامي من الطرق الرئيسية التي مكنت العمالة في البلدان الإفريقية من مواجهة الأزمة الاقتصادية، على اعتبار أن أعمال القطاع غير

[1] صليحة مقاوسي: مرجع سبق ذكره، ص 63.
[2] قيرة اسماعيل: أي مستقبل للفقراء، مرجع سبق ذكره، ص 115.
[3] صليحة مقاوسي: المرجع السابق، ص 68.

الرسمي بها قدم منافع تمثلت في تسريع وتيرة الإنجاز مقابل يد عاملة رخيصة، إضافة إلى المرونة في العمليات إلى أن أصبحت مشروعات إنتاجية نظامية بعد حصولها على الدعم من الحكومة المحلية والوطنية[1].

يمكن أن نلمس من خلال هذه التحليلات، أنها ركزت على قضيتين أساسيتين، تتعلق الأولى بالدور الاجتماعي والاقتصادي الذي لعبته الأنشطة غير الرسمية، والثانية ترتبط بصور الاستغلال الذي تعرضت له هذه الفئات في سياق التنمية الحضرية، والتي بموجبها خصصت مشاريع استثمار لمواجهة المشاكل الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة، البطالة، وقلة الخدمات التعليمية ونقص الإسكان، حيث اعتبرت هذه الفئات من القضايا المحورية في النقاش لارتباطها بظروف البلد والبناء الاجتماعي، ولهذا نلاحظ تزايد القطاع غير الرسمي مع ندرة في مناصب العمل، وتواجد الأحياء المتخلفة التي يمثلها أغلبية المجتمع[2].

هذا ما عكس الواقع المتردي للفئات الاجتماعية المتواجدة على هامش النشاطات الرسمية وقصور التنمية الحضرية التي عملت على مواجهة المشكلات الحضرية ونمو الأحياء المتخلفة.[3]

ومن هنا يمكن القول أن المتتبع للدراسات الإمبريقية والنتائج يجدها تعبر عن موقف الاتجاهات النظرية، من خلال الأنشطة التي يمارسها سكان الأحياء الفقيرة بالمدن، كما يلاحظ أنها حققت إسهاما سوسيولوجيا، فبعض الدراسات حاولت فهم واقع الفئات الاجتماعية المتواجدة على هامش المدن والتي تمارس أنشطة غير رسمية وتحقق نجاحا كبيرا في أنماط الإنتاج وتساعد على نجاح برامج التنمية، وفي المقابل تساهم في ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية وفي مقدمتها مشكلة الإسكان بتركزها في مناطق إسكان حضري على هامش المدن.[4]

إثنا عشر: نظرية الأماكن المركزية.

بعد ظهور العديد من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالجانب المكاني وأهميته في توزيع الأنشطة والنمو الحضري، والتي ركزت في تفسيراتها على طبيعة العلاقات التبادلية بين الوظائف المركزية التي تقدمها الأنشطة من جهة، وبين الأماكن المركزية وأقاليمها من جهة أخرى، وقد نتج عن هذه البحوث نظريات ومفاهيم جديدة عرفت **بنظرية الأماكن المركزية** Central place Theory**.**

حيث ظهرت على يد الباحث الاقتصادي الألماني **والتر كريستالر** W.Chnristaller سنة 1933 الذي اختار سهل **بفاريا** جنوب ألمانيا منطقة لبحثه، حيث اهتمت دراسته بحجم المدن ونموها وتوزيعها، وقد توصل إلى وجود أنماط النظام الحضري ومراكز المدينة[5]. وقد انطلق **كريستالر** في تصوره حول الأماكن المركزية من مجموعة مسلمات، حيث افترض وجود منطقة سهلية بسيطة ومتجانسة من جميع النواحي الطبيعية والبشرية والمواصلات، كما أن سكانها يتوزعون بشكل متجانس في جميع أجزائها ويعتمدون على نشاط الزراعة، واعتبر

[1] اسماعيل قيرة، وآخرون: عولمة الفقر، ط1، دار النشر للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 97.
[2] براهيم توهامي وآخرون: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مجلة الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، 2004، ص 99.
[3] رضا سلاطنية: الأحياء المتخلفة والنمو العمراني، دراسة ماجستير، غ م، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص ص 34-35.
[4] صليحة مقاوسي: مرجع سبق ذكره، ص 70.
[5] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 55.

القدرة الشرائية لسكانها متساوية، ودخولهم متجانسة، كما أن وسيلتهم الأساسية في النقل المعتمدة هي العربة التي تجرها الحيوانات.[1]

وقد توصلت دراسة **كريستالر** إلى وضع مجموعة من الأسس التي تميز موقع المدينة عن المناطق الأخرى والمتمثلة أساسا في:

ـ أن أي مكان مركزي هدفه تقديم البضائع والخدمات للمنطقة التابعة له، والذي أسماه **بالإقليم المكمل** Complementary Region، حيث تتبادل المدينة معه المنفعة المتمثلة في تقديم الخدمات والبضائع لسكان الإقليم والتي سماها **بالوظائف المركزية** Central fonctions مقابل ذلك يقوم سكان الإقليم بتوفير المواد الغذائية من محاصيل زراعية ومنتجات حيوانية لسكان المدينة، وقد ركز بذلك على المكان الحضري الذي تنطلق منه عملية التطور والنمو الحضري، ووجد أن عملية التطور من المركز إلى المناطق الحضرية يصاحبها عدة مشكلات حضرية تتمثل أساسا في الانحراف وزيادة التمايز الطبقي وظهور مناطق الإسكان المتخلف.

ـ كما وجد كريستالر أن المنافسة تشتد بين هذه المدن في مناطق تقاطع دوائر نفوذها، وبما أن هذه الدوائر تترك بينها مناطق فارغة لا تخدمها، إذا تناست تلك الدوائر وعندما تتقاطع تشتد المنافسة بين المدن على تلك المناطق، لهذا اقترح كريستالر نموذج سداسيا للإقليم Hexagonal Shape تكون المدينة في مركزه[2].

ـ وقد وجد أن المدن متباينة في أحجامها، ومجال نفوذها أو أقاليمها، حيث تتناسب مع هذه الأحجام، وبالتالي فان الصغير منها يعتمد على الأكبر.

ـ كما شبه كريستالر كل مدينة **متروبولينية** كبيرة بأنها كالشمس في وسط توابعها، تتبادل فيما بينها المنفعة والعلاقات الإقليمية[3].

ـ وفي نفس السياق توصل كريستالر إلى أن المدينة تنقسم إلى طبقات، وكل مدينة تنتمي إلى طبقة معينة وتتباعد عن مدن الطبقة الأخرى، وبالتالي إن المسافات متباينة بين المدن والطبقات، فجعل المسافة التي تفصل بين المركز والطبقة الأولى هي سبعة كلم، على اعتبار أن الإنسان يقطعها ماشيا أو راكبا على حيوان بمدة مناسبة لا تتجاوز الساعة الواحدة، ثم تزداد المسافة بين المراكز كلما ازدادت الطبقة في درجتها عن طريق ضربها في (3) فتكون 7×3=21 كم وهي المسافة التي تفصل بين المركز والطبقة الثانية[4].

ـ كما توصل كريستالر إلى أن مركز كل طبقة من الطبقات السبع تتصف بعدد من السكان يبدأ بـ (1000) نسمة وهو حجم كل مركز من مراكز الطبقة الأولى ثم يزداد فيصبح 2000 بالنسبة للطبقة الثانية، وهكذا حتى يصل إلى 5000 نسمة بالنسبة للطبقة الخامسة.[5]

---

[1] عبد الوهاب سامح: نظرسة المواقع المركزية ، جامعة القاهرة، مصر، ص 7.

[2] عباس عبد الرزاق حسين: جغرافية المدن، دط، مكتب بغداد للطباعة، العراق، 1973، ص 123.

[3] www. Wikipidia. Org نظرية الأماكن المركزية le 10 janvier 2020 a 16h

[4] جون كلاسون: مدخل على التخطيط الإقليمي، ترجمة إيميل جميل، دط، العراق، 1988، ص 8.

[5] www. Kau edu. Sa , location theary, le 10 janvier 2020, a 17 ,p , 24

ـ على خلاف المركز في كل طبقة، فقد جعلها كريستالر تتناسب عكسيا مع درجة الطبقة، فهي قليلة في الطبقة السابعة لا تتعدى مدينة Metropolis واحدة، ثم تكون مدينتان في الطبقة السادسة ثم ستة في الطبقة الخامسة وهكذا تزداد بمقدار ثلاثة أمثال كلما قلت درجة **الهيراريكية** Herariki.[1]

ـ واستخدم كريستالر طريقة لقياس درجة مركزية المدينة والتي هي مقدار الفعاليات أو عدد الأيدي العاملة التي تعمل في المدينة، وتخصص خدماتها وبضائعها لخدمة سكان الإقليم المحيط بها واعتقد أن أحسن مقياس للتوصل إلى درجة المركزية يستند إلى عدد التلفونات، ثم قاس درجة مركزية المدن بحسب المعادلة الآتية:

درجة المركزية= عدد تلفونات المدينة –سكان المدينة×عدد تلفونات الإقليم/عدد سكان المدينة[2].

وقد تعرضت آراء **كريستالر** لجملة من الانتقادات من قبل الباحثين الجغرافيين وغيرهم من حقول المعرفة الإنسانية، حيث طبقت أسسها على العديد من مناطق الدول المتقدمة والنامية، كما أثبتت العديد من الدراسات والبحوث الإمبريقية في دول متعددة، وجود النظام الطبقي في المدن في أية دولة بشكل مستويات، إلا أنهم لم يؤكدوا ثبوت عدد محدد من الطبقات والمتمثل في سبعة طبقات كما جاء في تصور كريستالر، حيث تراوحت بين ثلاث طبقات كما هو الحال في دراسة **بري** Berry **وكارسون** Carson في مقاطعة **سنوهوميش** في ولاية واشنطن، وكذلك في دراسة بريسي H.E.Bracey في دراسته في انكلترا وويلز ومن الباحثين من توصل إلى وجود سبع طبقات للمدن كما هو الحال في دراسة أوكست **لوش** Losch **وفلبرك** Vlbarak في دراستهما عن مدن الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

أما فيما يتعلق بأحجام المدن فإنها تتناسب طرديا مع زيادة مرتبة الطبقة ولكن لا يمكن أن تحدد الأحجام بشكل ثابت، كما أن كريستالر أغفل العديد منها ما يتعلق بالتباعد بين الطبقات كالعامل الجغرافي المتعلق بطبيعة التضاريس، نوع التربة، وصفات المناخ خاصة كمية الأمطار، التي لها تأثير مباشر على التباعد بين مركز وآخر، فقد وجد في دراسة **أولمان** أن تنظيم المراكز الحضرية ومناطق خدماتها التابعة قد يقترب من الانتظام في الأقاليم الزراعية مثل الغرب الأوسط الأمريكي لكنه يتكسر ويختل حيث توجد مناطق جبلية جرداء، كما أن التباعد يزداد في المناطق الصحراوية أو القليلة الأمطار وذلك لارتباط قيام مكان مركزي بمدى توفر المياه الجوفية. ويصدق هذا بشكل واضح عندما لا يتوفر مصدر لمياه سطحي، كما اعتبر الكثير من الباحثين أن شكل الإقليم السداسي المنتظم الذي توصل إليه كريستالر لا يتصف بالمثالية لا يمكن تطبيقه بشكل عملي[4].

وفي سياق آخر ظهر **المدخل الشريطي، أو** ما سمي فيما بعد بنظرية المدينة الشريطية وكان من أبرز ممثليها **سوريا متى** الذي قدم تصوره محاولا إلغاء النموذج المركزي للمدن مستدلا بذلك على "مدينة برج العرب بمصر"، ويرتكز مضمون أفكاره على إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على هوامش الطرقات الرئيسية، والتي تمتد إلى مسافات طويلة وفرعية مسدودة النهايات تبنى حولها المساكن، وتكون على طول الطريق الرئيسي الذي يربط هذه المناطق، وقد حاول هذا المدخل النظري إعطاء جانب جمالي للمدينة والمناطق السكنية بها من

[1] كامل بشير الكناني: تأثير منطقة السوقفي تحديد الموقع الصناعي، مجلة تنمية الرفدين، جامعة الموصل، العدد 67، 2002، ص 135.
[2] عثمان محمد غنيم: مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دط، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 25.
[3] كامل بشير الكناني: مساهمة نظرية في الحيز الاقتصادي وتحليل آلية التنمية، مجلة جامعة الموصل، العدد 5، 1993، ص 42
[4] علي كريم لعمار: مساهمة نظرية في تفسير آليات العلاقات الاقتصادية المكانية، مجلة آداب الكوفة، العدد4، دس ن، ص 12.

خلال التركيز على جمال الريف والمناطق السكنية به إضافة إلى جمال الطبيعة، كما هدفت إلى تجنب التكرار الذي وقعت فيه نظرية الأماكن المركزية من خلال لجوء أصحاب هذا المدخل النظري إلى اللامركزية في المناطق والخدمات، كما حاولت توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئ من حيث اتصالها بشبكة المرور، مع إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية.[1]

من جملة الانتقادات التي تعرض لها أصحاب المدخل النظري الشريطي، أنها لا تساعد على تحقيق الارتباط والانسجام بين السكان ومختلف المناطق السكنية والخدماتية وهذا لامتدادها على طول الطريق الرئيسي، إضافة إلى أنها لم تحقق جانب من التوازن بين المناطق السكنية والصناعية، حيث تقام بشكل أفقي على الطريق الرئيسي للمدينة والذي يعتبر مصدر للإزعاج والضجيج، إضافة إلى غياب عامل الأمن وتهديد صحة وسلامة السكان.[2]

وفي سياق متصل ظهرت **نظرية الموقع** على يد الألمانيين **فون تيونن والفريد فيبر** حيث حاولا أن يقدما إسهاما نظريا يتعلق بالأسس التي تهتم بدراسة التحولات الثنائية للموقع، الذي درس المنافسة بالنسبة للموقع الزراعي والظروف التي تستخدم فيها الأرض والعوامل المؤثرة في ذلك فهو يرى أنه كلما بعدت مناطق الإنتاج عن السوق كلما زادت تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة تكلفة النقل، كما يؤثر في الوقت نفسه مدى توفر وسائل النقل[3].

أما **فيبر** درس المواقع الحضرية المتخلفة وظروف الإسكان بها ومختلف المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية التي تخضع لها، وقد قسمها إلى خمسة طبقات، تمثل الطبقة الأولى المنطقة الزراعية، وهي التي تتسم بالإنتاجية وتزود مختلف الطبقات والمناطق بالمواد الغذائية أما الثانية فتكون طبقة صناعية أساسية تقوم بتزويد الطبقة الأولى بمنتجاتها، وثالثها المنطقة الصناعية الثانوية، والمكونة من مناطق فرعية متدرجة من الأكبر إلى الأصغر، أما الرابعة فتكون منطقة التنظيم المركزي وتكون مستقلة عن باقي المناطق لتمتعها بالجانب الإداري، أما الأخيرة فتكون المنطقة التابعة المركزية وتهتم بتسيير شؤون الإدارة في إطار اللامركزية بالنسبة لمختلف المناطق الأخرى التابعة.[4]

وقد قدم **فيبر** نظريته انطلاقا من ثلاث افتراضات، حيث بدأ أولها والتي اتفق مع فون فوتن صاحب نظرية الحلقات وأقر بضرورة وجود إقليم منعزل ومتجانس طبيعيا وسكانيا وسياسيا، كما تحدث فيبر عن عناصر إنتاجية مختلفة في الندرة والتوزيع، وهذا ما لم يفعله فوتن، كما افترض وجود موارد طبيعية تختلف في طبيعة انتشارها، أما الافتراض الأخير فقد بناه على أن الحمولة والمسافة هما المحكات الأساسية لتحديد تكلفة النقل وتزداد التكلفة بزيادتهما والعكس صحيح.[5]

---

[1] باية بوزغابة: توسيع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، غ م، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 80.
[2] بوجمعة خلف الله: العمران والمدينة، دط، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص 83.
[3] فوزي سعيد الجدية: الجغرافيا الاقتصادية، دط، ددن، دس ن، ص 104.
[4] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 56.
[5] مصطفى جهان: نظريات الموقع الصناعي دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 14، د س ن، ص 332.

كما قام **ولفرد سميث** بتطبيق نظرية ألفرد فيبر على الصناعات البريطانية، فوجد أن الصناعة في بريطانيا لا ترتبط بموقع المواد برغم زيادة وزن المواد عن وزن المنتجات مما يدل على أن نظريته لا تنطبق على جميع الصناعات، فقد تظهر صناعات جانبية تساهم في تخفيض نفقات الإنتاج.[1]

أما **روستروم** E.M. Roustrom فقد قام سنة 1958 بوضع أسس ثلاثة تتحكم في تحديد الموقع الصناعي تتمثل في مقومات طبيعية، اقتصادية وفنية.

كما قام **إدجار هوفر** Edgar Hoover سنة 1963 بدراسة لاختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي بصفة عامة والصناعي بصفة خاصة؛ وتناول أثر تكاليف النقل في اختيار الموقع الصناعي.[2]

من جملة الانتقادات الموجهة **لتيونن وفيبر**، أن الارتباط الموجود بين المركز والمناطق الأخرى، يصعب تطبيقه على مناطق الإسكان الحضري المتخلف واعتبار نظريتهما صحيحة لأن مناطق الإسكان المتخلف عادة ما تتخلله مناطق إسكان هامشية أو غير رسمية، والتي تكون مغيبة عن اهتمام السلطات ماعدا في الحالات الاستثنائية كالزلازل والكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض والأوبئة، ومن هنا نستطيع القول بأنها منطقة منعزلة كما جاء في نظرية الموقع، لكن لا يمكن اعتبارها منطقة قانونية أو شرعية لها أدوار تتبادلها مع المناطق الأخرى بصفة منظمة وشرعية.[3]

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهما إلا أنه يبقى إسهام في حقل العلوم الاجتماعية وإثراء للنظرية السوسيولوجية، الذي حاول أن يقدم نموذج أساسي يمكن من فهم آلية توزيع المناطق بما فيها المدن والإسكان الحضري المتخلف، والتي اعتمدت على عناصر محدودة، يمثل النقل أبرزها في تحديد المواقع.[4]

وفي اتجاه آخر ظهر **مدخل مدينة الغد**، على يد المهندس المعماري الفرنسي **لوكوربيزي**، والذي هدف من خلالها إلى التقليل من الازدحام في المدينة، بزيادة الحدائق والمساحات الخضراء، مع استخدام الامتداد الرئيسي لاستغلال أقل مساحات الأرض، وقد جاءت مباشرة بعد الحرب العالمية وما لحق المدن والقرى من جراء الدمار حيث حاول أن يضع أسس ودعائم نظرية لمخطط المدينة أطلق عليه "**المدينة المشرقة**"، كما أعطاها هيكل غير مقفل يمكن تطويره بحرية في المستقبل. وقد قدم لوكوربيزي تصوره انطلاقا من المزاوجة بين أنماط الإسكان في الريف والمدينة وأكد على فكرة الامتداد الرئيسي كما عرف المساحة العمرانية بأربعة وظائف تتمثل في المسكن العمل، المواصلات، والراحة الفكرية والجسدية.[5]

لقد حاول **لوكوربيزي** الحد من ازدحام المدينة والمترتب عن الهجرة العشوائية، ومناطق الإسكان المتخلف على الهوامش، إلا أن تطبيق هذه النظرية لم يحل مشاكل المدينة بشكل عامل ومشاكل الإسكان المتخلف بوجه خاص ولم يخفض حتى من الكثافة السكانية بها.[6]

---

[1] فوزي سعيد الجدية: المرجع السابق، ص ص 104-106.
[2] كمال قادم: الكناني دراسات في نظرية الموقع الصناعي، دط، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 72.
[3] محمد عزوز: مرجع سبق ذكره، ص 56.
[4] مصطفى جهان: المرجع السابق، ص 350.
[5] باية بوزغابة: مرجع سبق ذكره، ص 82.
[6] بوجمعة خلف الله: مرجع سبق ذكره، ص 89.

وفي سياق متصل ظهر **اتجاه أقطاب النمو** على يد **فرانسوا بيرو** سنة 1957، حيث صاغ هذه النظرية في صورتها الأولى، متجاوزا المفهوم التقليدي للمكان، ومبرزا المفهوم الذي اعتمده في دراسته "المكان المتنوع والتفاعلي وغير المتجانس"[1]، وترتكز هذه النظرية حول فكرة مفادها أن لكل منطقة أو إقليم مواقع معينة أو نقاط معينة، هي التي تقود عملية التغيير والتنمية كما يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية التي تجعلها قطب أو محور للتنمية، بحيث يحدث تغيير وتطور في مناطق والأقاليم الأخرى التابعة للدولة[2].

وقد اعتمد **بيرو** على الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى المنطقة أو القطب من خلال العلاقة بين المدخلات والمخرجات. وقد قام فيما بعد **بودفي** ببلورة العلاقة التفاعلية بين المجالين في إطار استقطاب المحلي للعملية الإنمائية وذلك من خلال توضيح الحدود والقيود الجغرافية المؤثرة على الحركية الاقتصادية المحلية لأقطاب النمو.[3]

وعلى خلاف **بيرو** ظهر **ألبرت هيرشمان**، والذي انطلق من فكرة **النمو غير المتوازن** حيث حاول أن يطبقه داخل أقاليم الدولة الواحدة أو عدة دول، انطلاقا من فكرة تأثير قطب النمو على باقي المناطق، حيث توصل على انتشار مناطق الإسكان المتخلف على هوامش الأقطاب الحضرية لغياب التنمية المتوازنة، وما انتشار المناطق الهامشية إلا دليل كافي على غياب التنمية التلقائية التي أقرها بيرو.[4]

وقد ظهرت اجتهادات نظرية، في سبعينيات القرن الماضي، والتي توضح آثار الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية المحلية بجوانبها المختلفة انطلاقا من تحليل **بيرو**، حيث حاول تصحيح المنحى التفاؤلي له الذي ركز على إيجابيات الشركات فقط، حيث الحركة الحرة لرأس المال بين الفروع الإنتاجية والمناطق الجغرافية المختلفة، حتى الوصول إلى التعادل في معدلات العائد فيما بينها، والتي من شأنها التقارب بصفة تلقائية بين مختلف أقاليم الدولة وداخل الإقليم الواحد[5]، ولهذا نستطيع القول أنه لا يكفي وجود صناعات زائدة أو أقطاب تنموية حتى تعم عملية التنمية جميع أرجاء ومناطق الدولة، إذا لم يكن هناك عمل لكيفية توزيع هذه النشاطات ومراقبتها وإيجاد تنسيق وتوازن بين مختلفها، وكل ما يتعلق بالتغيرات في مجال نمو السكان وحجمهم وكثافتهم وكذا هجرتهم من منطقة إلى أخرى بما فيها علاقة المنطقة بالمناطق الأخرى.[6]

2/2 ـ عناصر الاتفاق والاختلاف في الرؤى النظرية لدراسة مشكلة الإسكان:

من خلال مختلف السياقات النظرية التي تناولتها دراستنا ومن أجل توضيح مختلف التفسيرات التي قدمت حول مشكلة الإسكان، يمكن القول أننا وجدنا بعض من أوجه التشابه في الطرح، والكثير من أوجه الاختلاف، وفيما يتعلق بأوجه التشابه يمكن أن نوجزها فيما يلي:

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى: مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة الطليعة العربية، دع، د س ن، ص 9.
[2] معروف هوشيار: تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري، دط، دار صفاء للطباعة والتوزيع، الأردن، 2006، ص83.
[3] محمود الكردي: مرجع سبق ذكره، ص 45..
[4] محمد عزوز: المرجع السابق، ص 48
[5] محمد عبد الشفيع عيسى: المرجع السابق، ص 9..
[6] محمد عزوز: المرجع السابق، ص 58.

- **قراءة نظرية في عناصر الاتفاق:**

من العناصر التي تبدو أنها متقاربة في تفسير مفهوم الإسكان لدى مختلف النظريات التي عرضت سابقا أن هناك نقاط مشتركة بين مختلف النظريات حول بعض النقاط القليلة، وبالتالي فإن المتابع للنظريات التي تم التعرض لها نجد أنها تنطوي على جانب من الاتفاق في بعض النقاط المشركة حيث اكتفت بالوصف النظري من خلال إبراز المفاهيم الارتكازية النظرية، وتحديد شروطها وإبراز خصائصها والتعرض لبعض وظائفها.

أ ـ من حيث الهدف: هدفت مختلف النظريات إلى تفسير مشكلة الإسكان، وفق السياق النظري والمعرفي الذي ينتمي إليه روادها، وهو الهدف الأساسي الذي وفقت في تحقيقه على الرغم من اختلافها.

ب ـ من حيث المكونات: انطلقت مختلف النظريات المعروضة من نسق استنباطي ينطوي على مجموعة من المجكات أو الفروض والتي كانت بمثابة مقدمات، ساعدتها في الأخير على وضع النتائج، والتي ساهمت في بلورة مختلف السياقات النظرية لها.

ج ـ من حيث الشروط: كانت المفاهيم الإرتكازية لكل نظرية محددة بدقة ووضوح، كما تميزت بنوع من التناسق والانسجام بين مختلف القضايا المكونة لها، وصيغت في شكل يسهل اشتقاق القضايا بطريقة استنباطية.

د ـ من حيث الخصائص: نجد أن مختلف النظريات المعروضة اتسمت بنوع من الإحكام من حيث البناء النظري، حيث جمعت بين المقدمات وصولا إلى النتائج، وأنها تضم قضايا متنوعة ساعدتنا على اكتشاف الطريق نحو ملاحظات أبعد وتعميمات في مجال المعرفة الإنسانية.

هـ ـ من حيث الوظائف النظرية: نجد أن كل نظرية من النظريات المعروضة ساهمت في وصف الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في مشكلة الإسكان، كما صنفتها في سياق نظري معين و حللتها وفق ما تقتضيه مفاهيمها النظرية الإرتكازية، وفسرتها بإرجاعها إلى سياقها التاريخي والنظري والمعرفي، كما قدمت قراءة أو جانب من التنبؤ بحدوثها في المستقبل.

- **رؤية تصورية في عناصر الاختلاف:**

حاولنا من خلال هذا العنصر، جمع عدد من النقاط التي تعتبر بمثابة رؤية تصورية تعبر عن الاختلافات الموجودة بين النظريات التي حاولت تقديم تفسيرات لمفهوم مشكلة الإسكان والتي نجد منها:

ـ الإسكان لدى بعض النظريات جاء محور دراساتهم من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة أو ما يعرف بـ **الإيكولوجيا البشرية**، حيث لم يقتصر مفهوم الإسكان على البيئة عندهم فحسب، بل تعداها إلى النظم الاقتصادية والاجتماعية والمكونات الثقافية التي ابتكرها الإنسان، المتمثلة في قيمة الإنسان الذي يعمل على زيادة النمو السكاني من خلال قدرته على التناسل والإنجاب، وهذا ما نجده عند أنصار الاتجاه الإيكولوجي الكلاسيكي.

ـ على خلاف **هولي** أحد ممثلي المدخل الإيكولوجي الحديث، قدم تصوره المتعلق بالتطور والنمو الحضري للمدينة، واعتبره نتاج عوامل خارجية كالهجرة وليس النمو السكاني سببا فيه، واعتبر الهجرة سببا لظهور الأحياء المتخلفة من خلال الضغط الحضري على المدينة وبحثا عن الإسكان بالمناطق الحضرية المتخلفة، أين يكون الإسكان والعقار أثمانه منخفضة.

ـ أما **لويس وارث** wirth، فقد اتخذ من الإسكان والحضرية طريقة للحياة، فالحضرية عنده ليست في كبر حجم المدن، وارتفاع كثافتها السكانية، واللاتجانس الواضح بين سكانها، بقدر ما هو تكيف مع واقع البناء والتنظيم الاجتماعي اختلفت النظرة حول أهمية ومكانة الإنسان من نظرية لأخرى وهذا ما أذى إلى اختلاف تصوراتهم حول متغير مشكلة الإسكان في سياقه المجتمعي.

ـ وجود اختلافات جوهرية بين النظريات الإيكولوجية الكلاسيكية والمحدثة، ونظريات توسع المدن حيث أن النظريات الكلاسيكية ركزت على قوانين والعلاقات الإيكولوجية بين مناطق الإسكان الحضري، إلا أن الاتجاه المحدث حاول أن يعطي أبعاد جديدة لتفسيراته فيما يتعلق بمشكلة الإسكان وربطها بتطور النمو الحضري إضافة إلى عوامل أخرى كالهجرة، فيما انفرد الاتجاه المحدث والمتمثل في أقطاب النمو بتفسير الظاهرة محل الدراسة وربطها بمجموعة من الأبعاد الجديدة والمتمثلة أساسا في قضية التنمية وتوزيع المناطق والأنشطة والخدمات.

المبحث الثاني: السياقات المعرفية لسياسة السكن والإسكان في الجزائر.

تمهيد

بعد التطرق في المبحث السابق لمختلف الأطر النظرية لمشكلة الإسكان الذي تم فيه تناول مجموعة من العناصر التي هدفت إلى توضيح مختلف الرؤى والتصورات المتعلقة به، تم أيضا عرض مجموعة من العناصر التي تبرز أهميته وخصائصه من أجل الخروج بإطار نظري معمق.

وبما أن مجتمع الدراسة هو عينة من المجتمع الجزائري، تجدر بنا الإشارة إلى تقديم مبحث متعلق بسياسة السكن والإسكان في المجتمع الجزائري، ضمن الفصل النظري الثالث من الدراسة، حيث يتضمن مجموعة من العناصر التي نهدف من خلالها إلى تقديم السياق السوسيو قانوني وظهور مفهوم السكن اللائق في القوانين والمعاهدات الدولية الجزائرية ثم مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها سياسات السكن منذ بداياتها الأولى، محاولين التعرف على خصوصية كل مرحلة بجانب من التحليل والتقصي العلمي، وما يتميز به قطاع الإسكان في الجزائر، ثم حاولنا بعد ذلك مباشرة القيام بقراءة إحصائية في مضمون السكن والإسكان وتجسدات المشكلة في الواقع .

1ـ السياق السوسيو قانوني وظهور مفهوم السكن اللائق في القوانين والمعاهدات الدولية:

نحاول من خلال هذا العنصر إلقاء نظرة سريعة، حول الجانب المتعلق بالسكن وما تضمنه من جانب قانوني، تكفل للمواطن الجزائري الحق في الحصول على السكن اللائق، ضمن جملة من القوانين والتشريعات الجزائرية، ومختلف المعاهدات الدولية التي وقعت عليها الجزائر مع مختلف الدول والمنظمات الدولية.

1/1 ـ السكن من منظور المشرع الجزائري والمعاهدات والمواثيق الدولية:

عملت الدولة الجزائرية على بلورة فكرة السكن لدى المجتمع الجزائري واعتبرته أولوية وضمن مسؤولياتها الرئيسية، وكغيرها من الدول أصدرت جملة من النصوص قانونية، التزمت بموجبها صراحة باحترام حقوق الإنسان وفق ما يقتضيه القانون والمعاهدات الدولية، حيث نصت المادة 40 من الدستور الجزائري بصورة واضحة على "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن على التكفل بعدم انتهاك حرمة المسكن، ويحضر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة"[1]

وقد عرف المشرع المسكن بموجب المادة 355 من قانون العقوبات الجزائري على أنه "يعد منزلا مسكونا كل مبنى أو دار أو خيمة أو كشك ولو متنقل متى كان معدا للسكن، وكافة توابعه مثل الأحواش وحضائر الدواجن وخازن الغلال والاسطبلات والمباني التي توجد بداخل السياج أو السور العمومي"[2]

- كما اعتبر قانون الإجراءات الجزائية "أن المسكن مستودع سري للأفراد، لدى القانون يحمي حرمة المساكن وعدم جواز تفتيشها إلا بموجب أمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة، يسمح بالتفتيش في هذا

[1] المادة 40 من دستور 1996: الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 8 ديسمبر1996. ، ج ر، العدد 76، ص5.
[2] القانون رقم 06-23 المادة 355: المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، و المتضمن قانون العقوبات ، ج ر، العدد ، الصفحة ص، 22.

الشأن، إلا إذا كان في حالة تلبس بموجب المادة 44[1] ولا تنتزع الملكية إلا في إطار القانون، ويترتب عليه تعويض قبلي عادل ومنصف، كما تضمنت المادة 52 على حق الملكية الخاصة والحق في الإرث والاعتراف بالأملاك **الوقفية**".

كما صادقت الجزائر على جملة من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي، الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية، حيث تنص المادة 11 منه على الحق في السكن اللائق بموجب القانون الدولي علاوة على ذلك وقعت أيضا على معاهدات أخرى ذات صلة بالموضوع، ولاسيما الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.[2]

و بموجب هذه المعاهدات الدولية والتي تنص على سمو الالتزامات الدولية على القانون الوطني يحق للمواطن الجزائري الاحتجاج بالمعاهدات الدولية أمام المحاكم المحلية.[3]

2 ـ السياق السوسيو تاريخي لظهور سياسة السكن بالجزائر ومراحل تطورها:

بالرغم من التغيرات والإصلاحات التي شهدها المجتمع الجزائري، بداية من العهد الاستعماري، مرورا إلى التغيرات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني مند أوائل تسعينات القرن الماضي، والتي عرفت الجزائر بموجبها الانتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي وكان آخرها نظام اقتصاد السوق، انتهجت الحكومة العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي مست قطاعات استراتيجية بما فيها قطاع السكن والذي مر بمراحل تاريخية عديدة، حيث كان لكل مرحلة خصائصها وظروفها.

وعليه فإننا من خلال هذا العنوان سنتتبع مختلف السياقات التاريخية التي عرفها المجتمع الجزائري بموجب السياسات السكنية، وكأول مرحلة سنحاول التطرق لها مع التعمق في فهم سياسة السكن في العهد الاستعماري محاولا ربط هذا الظهور بمختلف السياقات الثقافية التي تبقى حجر الأساس من أجل فهم واستيعاب مختلف التطورات والتغيرات التي تطرأ على البنية الاجتماعية الجزائرية من خلال التطرق إلى هويته ومكوناته.

1/2 ـ خصائص السياسة السكنية في العهد الاستعماري:

وهي المرحلة التي ميزها التواجد الاستعماري بالجزائر، إذ عرف المجتمع الجزائري العديد من التغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي خاصة، والذي كان استجابة عفوية لمرحلة استعمارية، وقد انتهجت فرنسا العديد من السياسات قصد إحداث شرخ في البناء الاجتماعي وفي مقدمتها تطبيق سياسة الأراضي المحرمة، وهدفت من خلالها إلى التهجير القصري للسكان من الأرياف إلى المدينة أو ما يعرف اليوم في الجزائر "بظاهرة النزوح الريفي" وما صاحبها من تغيرات انعكست بشكل واضح وصريح على الفرد والبناء الاجتماعي وفي مقدمته

---

[1] القانون رقم 06-22 : المادة 44 ، المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، والمتضمن قانون العقوبات الجزائية ، ج ر، العدد 25، ص، 56
الوقف: هو الفعل الذي يؤدي إلى استحالة حيازة الممتلكات من حيث جوهرها لأي شخص على وجه التأبيد، لينتفع بها المحتاجون أو التصدق.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة: تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق، الدورة 19، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2011، ص 6.

[3] المجلس الدستوري: القرار الصادر في 11 شباط يناير سنة 2004، الفقرة 31.

أزمة السكن والإسكان، إذ تشير البيانات أن الحضيرة السكنية لا تتعدى 85000 وحدة سكنية قبل 1945، فيما سجلت 95000 وحدة سكنية ما بين 1945-1954[1]، وهو ما جعل أهل القرى والمداشر ينتقلون إلى المدن والتجمعات الحضرية الكبيرة متخذين منها أكواخ وبيوتا قصديرية على أرصفة الطرقات، وبذلك أصبحت هذه المناطق شبه خالية من السكن والسكان، ماعدا البعض من جنود جيش التحرير الوطني حيث كان معظمهم فارين من الجيش الفرنسي وليست لهم مساكن قارة، لغياب عامل الاستقرار وانتشار الحرب والتقتيل والإبادة الجماعية لسكان الأرياف، وما انعكس عليها من الهجرة الجماعية للسكان إلى مناطق أكثر تحررا أو ما يعرف "بالمناطق الغير المحرمة" وبحكم غياب سياسة سكنية واضحة في العهد الاستعماري، كان الجزائريون يقطنون سكنات متواضعة لا تتوفر على شبكة المياه ولا الكهرباء، وتمثلت في الأحياء القديمة التي عرفت بالقصبة في كل من العاصمة وقسنطينة وتلمسان، وهي أبنية من النوع التقليدي تقطنها جماعات.

أما سكان الأرياف والجبال فكانوا يعيشون ظروفا سكنية وصحية صعبة نظرا لكون هذه المساكن مشيدة من الطوب وتفتقر إلى المياه والكهرباء، مما اضطروا إلى الهجرة بالمناطق الحضرية التي انتشرت بها أعلى معدلات الفقر والبطالة، وكذلك ظهور الأكواخ والمباني الغير مخططة التي لا تزال إلى يومنا هذا، إذ أفسدت المخططات العمرانية للمدن الجزائرية وأعطت نظرة سلبية عن المدينة وشوهت الجانب الجمالي بها[2]

وأمام هذه الظروف التي عرفها قطاع السكن من ضيق وتزاحم، أجبرت الحكومة الفرنسية على تبني سياسة سكنية هدفت إلى امتصاص غضب المقاومة ابتداء من 1955، وقد كان من المفروض بناء 70000 وحدة سكنية حسب تلك الفترة، إلا أنها أنجز منها 40000 فقط ذات البناء العادي وبتكاليف منخفضة، ولذلك جاء مشروع قسنطينة 1958 حيث أنجزت حوالي 50000 وحدة سكنية أي بمعدل5 وحدات سكنية لكل شخص.[3] وفي تاريخ 3 أكتوبر 1958 جاء ديغول بمشروع قسنطينة، والذي من أهدافه التنمية مقابل الاستسلام، والثروة مقابل عدم التمرد، والرفاهية مقابل الاندماج.[4]

2/2 ـ التغيرات التي طرأت على سياسة السكن والإسكان بعد الاستقلال:

بعد الموروث السكني الذي اكتسبته الجزائر بعد الاستقلال، وخروج الاستعمار الفرنسي منها، تركت العديد من المساكن الشاغرة، وهو ما جعل الجزائريون يسارعون إلى السكن فيها خاصة أصحاب الياقات البيضاء والذين تكونوا تكوينا فرنسيا، إذ تشير المعلومات التي قدمتها الحكومة الجزائرية للمقررة الأممية أن 10% فقط من السكان الجزائريين كانوا يسكنون بيتا لائق بعد الاستعمار، حيث توارثت الجزائر بذلك عجزا كبيرا في مجال

[1] وزارة السكن والعمران والمدينة: نشرية الحضيرة السكنية قبل 1962، ص 118.
[2] الطيب العماري: التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، دط ، ص 436
[3] وزارة السكن والعمران والمدينة: مرجع سبق ذكره، ص 120.
[4] Rachid Hamidou : le logement un défi ; alger ;1999 ; p ;30

السكن، وقد بدلت الحكومة آنذاك جهودا جبارة لمعالجة الوضع القائم، من خلال التدخل في إطار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من الاستعمار، ومن هيمنة النفط كمصدر أساسي من مصادر دخل الدولة.[1]

وفي سنة 1964 ومن خلال ميثاق طرابلس، لوحظ أن السكنات الفارغة والمهجورة التي تركها الفرنسيون لا تكفي لاستيعاب الجزائريين، خاصة الذين تدفقوا من الريف إلى المدن، وبذلك لابد على الدولة الجزائرية أن تنجز حوالي 75000 سكن جديد في المدن وأكثر من 35000 سكن في الأرياف حتى تخلق بذلك توازن بين الريف والمدينة.[2]

ففي الفترة الممتدة ما بين 1962 و 1971 عملت الحكومة الجزائرية على تأميم الرصيد السكني والعقاري من خلال الاعتماد على سياسة اشتراكية وأممت قطاع البناء بحيث أصبحت هي الجهة الوحيدة التي تتولى مسؤولية بناء المساكن وتوزيعها، وفي هذه الفترة لم تعتمد الدولة سياسة السكن الاجتماعي الضيق لأنها شيدت نموذجا سكنيا واحد للجميع ووزعت المساكن على السكان بناءا على حصص محددة ووفقا لمعايير إدارية.[3]

ومند تلك الفترة أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها مسؤولية إعداد البرامج السكنية، فاتجهت السياسة البنكية إلى إتمام البرامج السكنية التي تركتها السلطات الفرنسية قيد الإنجاز ولعل هذه البرامج تمثلت في:

ـ **برامج سكنات من نوع هياكل** «Les carcasses»: وتعتبر من أوائل تدخل الدولة في قطاع السكن هذه البرامج مثلت حوالي 16661 وحدة سكنية حدد تاريخ إتمامها سنة 1977.

ـ **برامج سكنات الرهن العقاري** «Les fond de dotation de L'habitat» : تتمثل هذه البرامج في السكنات ذات الطابع الاقتصادي، التي يتم تمويلها من طرف نظام الرهن العقاري، والذي يقع على عاتق الخزينة العمومية، وقد مثلت هذه البرامج 9985 وحدة سكنية، وحدد تاريخ الإنتهاء منها سنة 1970.

ـ **برامج سكنات ذات الإيجار المتوسط** :«Habitat à Loyer modéré» تدخل الدولة كذلك شمل برامج السكنات ذات الإيجار المتوسط، التي لم تتم إنجازها الحكومة الفرنسية، ونظرا للظروف التي مر بها المواطنون تقرر أن يكون مبلغ الإيجار رمزيا من قبل الدولة، نظر لأن الإيجار الحقيقي لا يتناسب مع القدرة المعيشية للمواطن الجزائري حيث قدر حجم هذه البرامج 8303 وحدة سكنية ويتم توزيعها إلى غاية 1975.

3 ـ المعوقات السوسيو اقتصادية لظاهرة السكن والإسكان في الجزائر:

رغم الجهود التي بدلتها الحكومة الجزائرية مند 1962 إلى يومنا هذا، في سبيل تجسيد الحق في السكن اللائق والتي تشير إلى بناء رصيد سكني كبير قصد توفير مساكن لائقة لأصحاب الدخل المنخفض، والذي شمل برامج متطورة ساعدت على الربط بشبكات الماء الصالح للشرب والكهرباء والغاز الطبيعي، ومن أجل التغلب على هذا المشكل لخصت منظمات أممية جملة من العراقيل والصعوبات:

[1] Madani Safar Zaitouni « les politiques Urbaines en Algérie une reforme libérale inachevée Paris ;2009 ;p ; 65

[2] Rachid Hamidou : opcit ;p ;31

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الجلسة العامة الرابعة، أكتوبر 1990، ص ص 12-13.

ـ **غياب تنويع في سياسات السكن:** أي لمواجهة أزمة السكن يتعين إعطاء الأولوية في معالجة نقص عدد السكنات، إذ خصصت الدولة حوالي 50 مليار دولار لمعالجة الأزمة، إذ دأبت الدولة الجزائرية على تنويع حضيرتها السكنية من خلال الاستثمار في مختلف المشاريع السكنية وإعداد الوحدات السكنية على الأراضي ذات المساحات المؤهلة، غير أن الحكومة تقوم على عرض السكنات دون تقييم مسبق لاحتياجات السكن وهذا من شأنه أن يعمق الأزمة.

ـ **عدم وجود حوار مع المجتمع المدني:** وهذا من شأنه أن يجد حلولا لسياسات السكن والتخطيط الحضري وتنفيذها وإدارتها، وهذا بخصوص توزيع السكن أو بشأن مشاركته المحدودة ضمن لجان توزيع السكن العمومي الإيجاري وهذا يمثل عائقا كبير في تطوير السياسات السكنية.

ـ **غياب حملات للتوعية بشأن السياسات الحكومية في مجال السكن:** التي لا تتضح معالمها لدى عامة الناس ويبدو أن ذلك يؤثر بوجه خاص في حصول أضعف الأشخاص على سكن، إذ يجهلون بأن هذا الحق مكفول لهم قانونا.

ـ **الحصول على السكن وعدم القدرة على الدفع:** وتتعلق بالسياسات المنتهجة لمنح المساكن إضافة إلى المضاربة في العقار بحيث يتعذر على الغالبية العامة للسكان الوصول إلى سوق العقار الخاصة.[1]

4 ـ قراءات في النمو الحضري وتجسدات مشكلة الإسكان:

يعتبر النمو الحضري والنزوح الريفي المستمر، بما فيها الأمل على الحصول على حياة أفضل من خلال العمل في المؤسسات الصناعية من المؤشرات الأساسية التي تساعد على ظهور العديد من الأنماط السكنية والتي تساهم بطريقة أو بأخرى في تعميق مشكلة الإسكان في المدن والتجمعات الحضرية الكبيرة الحجم، ولذلك ارتأينا أن نسلط جانب من الضوء على أهم أنماط البناء والتي تساهم بشكل أو بآخر في التأسيس لطابع عمراني معين.

1/4 ـ الأحياء القصديرية: تعتبر الأحياء القصديرية ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم وهي تختلف في انتشارها من دولة إلى أخرى من حيث أسبابها ووجودها وأنماط مبانيها ونوعية الحياة بها، أما في البلدان المتقدمة فهي أفضل بكثير من الأحياء التي نعرفها في البلدان النامية، من حيث مبانيها وانخفاض الكثافة السكانية بها وقربها من المرافق العامة.

أما في قارة آسيا، فعرفت الأحياء الفقيرة ازدهارا نوعيا في بيئات كثيرة، حيث تنشأ عند المستنقعات وبجانب الهضاب والتلال، على خلاف المدن أين تنتشر بالقرب من المناطق الصناعية والمناجم، أما في أمريكا اللاتينية تنشأ بالقرب من المقابر، والطرق وقرب المساكن الجديدة، وتظهر آلاف من الأكواخ المظلمة بجانب المغارات والكهوف القديمة، ولقد اختلف الدارسون والمتخصصون في إعطاء مفهوم موحد لسكان الأحياء القصديرية، حيث تعرفها جمعية ريودي جانيرو على أنها:" مجموعة من السكنات المبنية ذاتيا، ذات كثافة سكانية مرتفعة،

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة: مرجع سبق ذكره، ص ص 11– 12.

وبنيت بطريقة فوضوية وبمواد غير مناسبة، وبدون أن تتدخل المصالح العامة، أو بنيت فوق أراضي الخواص لغير موافقة من أصحابها"

كما أعتبر تكوين المناطق العشوائية والأحياء السكنية المتدهورة من أهم مشاكل الأراضي الحضرية للدول النامية، كما يرى إبرزمان أن السياسة السكنية التي لا تعترف بحقيقة وجود هذه المناطق من شأنها أن تؤدي إلى زيادة نموها وقيامها في مناطق تؤثر على باقي أجزاء المدينة، وبالتالي يجب التخطيط لها وإقامتها في مناطق منتقاة، أما عملية الإزالة فهي غير مبررة حتى تكون الدولة قادرة على إعادة تسكين العائلات.

وفي دراسة حول البناءات الفوضوية kono بنيجيريا، يعتبر آلان فريز أن هذه البناءات غير قانونية يرجع في أصلها إلى الحقوق الأولى التقليدية لامتلاك الأراضي.

أما في الجزائر فالأحياء القصديرية ليست وليدة اليوم، لأنها ظهرت في عهد الاستعمار الفرنسي وتحت ضغطه وتهديديه سنة 1929م حيث عرفت فرنسا أزمة اقتصادية كبيرة.

ومما لاشك فيه أن التحضر الذي حدث في عهد الاستعمار الفرنسي، ظهر من خلال النظام الحضري الذي عمل وفق منطق تكديس رأس المال وبناء على مصطلح الطبقة الحاكمة دون الاهتمام بالطبقات الأخرى من عامة الشعب وهو الأمر الذي دفعهم إلى إنشاء أحياء قصديرية يسكنها الجيش الاحتياطي للعمل، وفي هذا يرى فرنس فانون أن "مدينة المستعمر مدينة مزدهرة بنيت بالحجارة والحديد مزينة بالأنوار المشرقة، أرصفتها مزفته تلتحق الزبالة بالبقية الأخرى بطريقة لا يراها أحد، أما مدينة الزنجي فهي مدينة الاحتياط ومنطقة بؤس ومكان مريب يسكنه المرعبون يتكدس فيه الأفراد وهي مدينة الجياع". في حين يصف الإحصاء بالأمم المتحدة على أن المشردين وسكان الأحياء القصديرية خطر على الصحة العامة ومهانة للكرامة الإنسانية.[1]

وبعد الاستقلال وجدت الجزائر مشكلة الأحياء القصديرية من ضمن المشاكل التي خلفها الاستعمار، وأمام هذا الوضع السياسي المتأزم اهتم المخطط لهذه الأحياء في عملية التنمية والاقتصاد، وأصبح موضوع الأحياء القصديرية من القضايا الجوهرية، وأصبح سكان هذه المساكن يشغل حيزا في نظام الانتاج وإعادة انتاجهم بأقل كلفة، حيث اعتبرت هذه الأحياء من الأحياء الهامشية والتي لا تعطي صورة جميلة حول المدينة.

وفي سنة 1963 وضعت السلطة المركزية مشروعا للتغلب على ظاهرة أزمة السكن بإدخال ترميمات وتحسين مساكن الأحياء القصديرية، وبناء التجهيزات الجماعية الضرورية، حيث كانت أول تجربة في جانفي 1963 بالعاصمة، ويشمل الترميم الحي القصديري بواد أوشايح والذي بلغ عدد سكانه 900 ساكن في 20 كوخ، وبعد سنتين من البناء الذاتي جددت معظم المساكن، وأنجزت مدرستان ومستوصف وسوق تجاري. حيث كانت تجربة ناجحة استطاع السكان بموجبها توفير المرافق الضرورية، حيث تكونت حياة اجتماعية واقتصادية دون أن يهدم الحي وينتقل سكانه من منطقة إلى أخرى.

[1] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص 34.

2/4 ـ **الأحياء الفوضوية:** ظهر هذا النمط من البناء في الثلاثينات من القرن الماضي وذلك جراء الموجات المتدفقة من سكان الريف إلى المدينة، ومن جراء الزيادة الديمغرافية المرتفعة وأزمة السكن، وقد مثل هذا النمط الفوضوي والطريقة الجديدة من الاستيطان إشارة واضحة وصريحة للاستيلاء على الأراضي العامة للدولة والخاصة بالقوة، ويعتبر البناء الفوضوي مظهر معبر عن أزمة الإسكان حيث أن هذه المناطق تبنى بطريقة غير قانونية فوق أراضي الدولة أو أراضي الغير وتساهم في تشويه النسيج العمراني بشكل عام، وتعتبر مختلف الأراضي التي بيعت إما في العهد الاستعماري أو بعده وبنيت فوقها مباني بأنها بناءات فوضوية لأنها دون استشارة المهندس، كما أنها لا تدخل في المخطط الرئيسي للمدينة وهي غير موجودة في وثائق البلدية، وهو مخالف لشكل المباني الحديثة التي بنيت بالمواد الصلبة مثل الخرسان، الآجور، النجارة، الحديد، الزجاج، كما يستعمل صاحب المسكن الحطب الجيد للأبواب والنوافذ، ويعتبر هذا النمط من البناء نوعا من التعاون المتبادل والتماسك الاجتماعي والتضامن الجمعي حيث يوفر لكل أسرة اليد العاملة الضرورية، حيث تنشأ علاقة وطيدة بين التنظيم الاجتماعي وبناء المساكن، حيث أننا لما نقرأ هندسة الحي نفهم حاجات السكان ورغم انتشار الفقر يتكيف الحي مع وضع السكان وبإمكاننا فهم الممارسات الاجتماعية من خلال تنظيم وتسيير مصالح الناس (توزيع الماء والكهرباء) والمجالات الجماعية (الطرق، الساحات أماكن تجمع الناس، المسجد).[1]

ويعود انتشار البناءات الفوضوية في المدن إلى غياب التخطيط العمراني للمدينة، والافتقار إلى قوانين التي تنظم السكان عن طريق نوعية بناءاتهم مراعية الجوانب الشكلية والجمالية التي تحافظ على النسيج العمراني للمدينة بالإضافة إلى التفاوت في الإنجازات السكنية زاد من الأحياء غير الرسمية والفوضوية بشكل خطير خاصة بعد الاستقلال، ويعبر هذا النوع من المساكن عن البناءات القديمة مثل: أحياء السويقة والقصبة.

وقد بدأت هذه الظاهرة تبرز في العهد الاستعماري، في شكل أحياء قصديرية، ومع مرور الزمن وتحسن أوضاع السكان المهنية والاجتماعي تحسنت نوعية البناء.

إذا درسنا خريطة توزيع سكان مدينة سكيكدة لاحظنا وجود هذا النوع من البنايات في كل من حي بوعباز والمدينة القديمة لسكيكدة وحي الماتش على حد سواء، وهي مناطق غير مندمجة في النسيج الحضري للمدينة وقد نشأت بطريقة فجائية وغير رسمية، تختلف في شكلها ونوعية بنائها، ومن حيث كثافة سكانها، وتتميز مرفولوجيا أنها تعطي الصورة النمطية المنتظرة في المستقبل إذا ما زاد حجم الأسر، كما تستطيع السلطات المحلية تزويدها بالمرافق الضرورية والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن هذه الأحياء في الغالب كانت عبارة عن غابات، وتتميز بعض الأحياء الفوضوية بتكديس مبانيها وضيق أزقتها وتفتقر للمرافق العامة، إذ لم تستطيع السلطات المعنية بالإسكان كالبلدية والولائية إدخال أي تعديلات عليها، من غاز وكهرباء وتنظيم الصرف الصحي، وتكمن الصعوبة في وجودها في منحدرات وضيق أزقتها حيث تصعب على التقنيين إيجاد حلولا لها وتتطلب ميزانيات كبيرة أرهقت كامل الحكومات المتعاقبة، حيث أن النوع من الإسكان أصبح خطر يحدق بمستقبل المدينة وبنموها الحضري، ويهدد انسجام وتوازن الأحياء لأنه لا يستجيب

[1] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص 162

للتطور العمراني الحديث، وقد كانت هذه المظاهر منتشرة في العهد الاستعماري، وقد انتشرت اليوم بشكل سريع لتفاقم أزمة السكن التي أصبحت خطرا يهدد توسع المدينة عمرانيا من زاوية، كما أنه يساهم في تعميق أزمة الإسكان من جهة أخرى، بحيث أنه يتنافى مع المخططات العمرانية الحضرية، وينجز بعيدا عن كل تنظيم ومن أجل التغلب على هذه المشكلة وضعت بعض الدول النامية مجموعة من المنظومة القانونية والتشريعية تمنع مثل هذه البناءات الفوضوية، قصد التحكم في الأعداد الهائلة من الهجرة المتتالية من الريف إلى المدينة، ولم تجد هذه الإجراءات استجابة لأنها تمس الحريات الفردية وتتحكم في حرية التنقل والإقامة التي يفضلها الأفراد، والحل حسبهم يكمن في تهديم هذه المساكن لأنها مؤشرات واضحة وصريحة تعبر عن أزمة السكن والإسكان بشكل عام وهو إجراء غير معقول لأن حل الأزمة يتطلب عدد كبير من المساكن، خاصة سكان الأحياء القصديرية والبناءات القديمة الآيلة للسقوط، كما أن هذه الإجراءات من شأنها أن تفسح المجال لأصحاب هذه الأحياء لممارسة كل أشكال العنف، لوجود عادات وتقاليد ونزعة قبلية تجمعهم بسرعة وتوحدهم، وهي عوائق تقف في وجه الجهات المختصة قصد التخلص من أزمة السكن وإعطاء حلول طويلة الأمد على خلاف الحلول الآنية التي تعمق أزمة السكن وتزيد من حدّة انتشار الأحياء الفوضوية.[1]

3/4 ـ **الأحياء القديمة:** تعتبر الأحياء القديمة من أكبر المشكلات التي تواجه السلطات المحلية، ولعل أهم مؤشر يعبر عن خطورة الوضع الأعداد الهائلة من المساكن المهددة بالسقوط أو الآيلة للسقوط، في مقابل السكنات التي تنجز كل سنة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التقادم في البنايات التي تواجدت منذ العهد العثماني، حيث بنيت ستة آلاف مسكن على مساحة قدرت ب 37 هكتار، وهو ما زاد في حجم وتعقد المشكلة الإسكانية إضافة على عجز الواضح في إمكانية استقبال خمسين ألف نسمة من السكان، إذ عرفت المدينة القديمة بالجزائر اكتظاظ كبيرا في العهد الاستعماري، حيث تبين دراسة كاداش أن الكثافة السكانية بالقصبة ارتفعت ما بين سنتي1931–1939، حيث تراوحت ما بين 2819 و2950 في كلم.[2]

ولقد دفعت أزمة السكن بالكثير من الفلاحين أثناء الحقبة الإستعمارية، إلى النزوح للمدينة لأنها آمنة، وقد كان سببا كافيا لاكتظاظ المدن.

وتظهر المدينة القديمة للمتجول كأنها مبنية بطريقة فوضوية، بينما عند التدقيق فيها نرى أنها تعطي صورة واضحة عن التخطيط للمباني والأحياء وهي تعّبر بوضوح تام عن النظام الاجتماعي السائد ويبرز الاختلاف بين المكان ووظيفته مثل المسجد والأسواق ويتضح أن هذا النمط من البناء كان معتمد قبل مجيء الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر وهو الأسلوب المتبع في إنجاز المدينة من خلال الهندسة المعمارية المتبعة ومواد البناء القديمة. كما ظهر شكل آخر في النسيج العمراني القديم وهو ما يسمى بالدار، حيث تتكون من فناء مفتوح ووسط الدار محاط بغرف على وجهات ثلاثة، يجاوره ماء حنفية ومرحاض واحد.

[1] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] Mahfoud kaddach : la vie politique à alger de 1919 à 1939 , snad 1970,alger ,p,204

كما يعتبر وسط الدار مركز للحياة اليومية وهو منبع الضوء والتهوية للغرف، كما يخصص لكل عائلة يوم لغسل الملابس وتنظيف المسكن، كما يحافظ الجيران هناك على الحرمة والتحجب والنساء لا يقابلن أبدا الرجال، كما أن الرجل ليس له الحق في قضاء حاجته الطبيعية إلا بالليل بين الساعة الثالثة والرابعة صباحا، ولقد بدأ هذا التنظيم الاجتماعي يتلاشى بعد أن سكنت أسر جديدة ليست لها تجربة حضارية، كما أحس السكان بعدم الراحة فيما بعد لأن نمط الحياة مختلف عن نمط حياة الاكتظاظ.

4/4 ـ **الأحياء الانتقالية:** تعد سياسة ترحيل السكان إلى الأحياء الانتقالية محاولة للتقليل من السكن غير المقبول قصد التخفيف من الخسائر البشرية والمشاكل الاجتماعية من أهداف الحكومات ، ويعتبر الحي الانتقالي مجموعة من المساكن بنيت بطريقة سريعة لإسكان عائلات بصفة مؤقته ونلاحظ في الدول المتقدمة نوعين من الأحياء الانتقالية يتمثل الأول في الأحياء الانتقالية ذات النمط القديم، تقل فيه مدة الإقامة عن60 سنة وتحتوي على طاقة استيعابية تتراوح ما بين50 و60 مسكن، في حين يتمثل النوع الثاني في الأحياء الانتقالية لترقية الأسر، حيث أنها تقام ولا تستطيع الهيئات المختصة تقدير الفترة اللازمة للإدماج الحقيقي للأسر في الحياة الحضرية، وتحتوي على ثلاثين مسكنا.

5/4 ـ **السكن الجماعي:** نشأت فكرة هذا النمط الجديد من السكن بعد الحرب العالمية الأولى للتغلب على أزمة السكن والإسكان التي عرفتها القارة الأوروبية، وبعد الحرب العالمية الثانية سارعت هذه الدول إلى التسريع في وتيرة هذا النمط لعدة مكاسب اقتصادية محققة مقابل السكن الفردي، وما يوفره من مساحات خضراء تسهل تمركز عدد كبير من السكان حول المناطق الصناعية والتجارية الكبرى، ومن مميزاته أنه يتكيف مع الموارد والأذواق ومع سلوك العائلة التي لا تجد مسكنا ملائما في ظروف السوق العادية، حيث يتطلب بناء هذا النوع من المساكن المشاركة والمساعدة الخارجية وينجز مجانا من قبل الخواص، أو من الجماعات المحلية، على حسب الاختيار السياسي، وعرف هذا النمط من الإسكان في جميع بقاع العالم وهو عبارة عن تجميع لعدة مساكن تبنى في عمارة ذات طوابق.

برز هذا النمط من الإسكان في الجزائر في العهد الاستعماري، وبالتحديد في الخمسينيات من القرن الماضي حيث انجز المستعمر بعض الأحياء لتجميع سكان الريف في المناطق الحضرية لمراقبة الثوار والحد من الثورة وبعد الاستقلال وبهدف محاربة ظاهرة الأحياء القصديرية، لجأت الحكومة الجزائرية إلى سياسة البناء في الارتفاعات، وقد استندت في تلك البرامج على شركات أجنبية لقلة الإطارات الجزائرية المتخصصة في الهندسة المعمارية.[1]

6/4 ـ **المساكن الجاهزة الخفيفة:** يعود استيراد هذا النمط من المساكن إلى الخارج بالدرجة الأولى نتيجة اتساع الهوة بين العرض والطلب الخاص بالسكنات وعجز الشركات الجزائرية عن توفير السكنات اللازمة للسكان، وإلى تفاقم أزمة السكن والإسكان في معظم المدن الجزائرية، حيث اعتبرت حلول مؤقته لأزمة السكن، وخصصت

[1] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص ص 178-177.

لإسكان المنكوبين، حيث وزعت هذه الأنماط من السكنات في مناطق كثيرة من المدن، ويبدو أن هذا النمط جديد على المجتمع الجزائري ولا يتلاءم مع سلوكيات قاطنيه.

7/4 ـ المساكن الفاخرة (الفيلات): ظهر هذا النمط من السكنات في أوروبا وجاء إلى الجزائر عن طريق المستعمر الفرنسي وارتبط هذا النوع من المساكن بموسم الاصطياف الذي اقتصر على الطبقة البورجوازية وهناك نوعين من الفيلات عرفتهم المدن الجزائرية الأولى بنيت في عهد الاستعمار من قبل الأوروبين ويسكنها اليوم الجزائريون والثانية بنيت بعد 1965 وهي تتوفر على جميع ضروريات الحياة من حدائق ومسابح ومرائب للسيارات، وشيد هذا النمط من السكن رغبة من الأوروبيين في الوصول إلى مكانة اجتماعية مرموقة تعبر عن طبقة بورجوازية صغيرة وبعد الاستقلال مباشرة انتشر هذا النمط من المساكن وانعكس على الممارسات الاجتماعية.

أما الفيلات التي بنيت لعد سنة 1965 كما سبق الإشارة إليها فهي على عكس الفيلات الأوروبية التي حاولت أن تعطي بناء حضري جديد من شأنه أن يتميز عن البناء في الريف ولقد استفاد العديد من السكان من قطع أراضي منحت من قبل الدولة خاصة للموظفين والإطارات السامية في الدولة، حيث زاد الإرث العقاري للأفراد لينتشر فيما بعد هذا النمط الجديد من المساكن حيث شيد العديد منها في المدن الجزائرية.[1]

5 ـ قراءة في النماذج الدولية لسياسات الإسكان عبر العالم:

بعد التعرض لمختلف السياقات المعرفية والأدبيات حول موضوع الإسكان، وبهدف التعمق والدراسة العلمية في المتغير التابع للدراسة، حاولنا الإحاطة ببعض جوانب الموضوع بعد تشخيص الظاهرة والانطلاق من سياقها السوسيو تاريخي، ارتأينا أن نسلط الضوء على تجارب بعض الدول في مجال معالجة مشكلة الإسكان ولو بجانب من الإيجاز، مركزين على التجربة الجزائرية والإجراءات التي وفرتها الحكومة قصد التخفيف من حدّة مشكلة السكن، والبداية تكون من شبه الجزيرة العربية.

1/5 ـ تجارب الإسكان في دول مجلس التعاون الخليجي:

حرصت دول مجلس التعاون الخليجي، على وضع السياسات والبرامج الحكومية التي تعمل على توفير السكن الصحي والملائم للمواطنين ذوي الدخل المحدود، حيث وفرت قسائم منح الأراضي، كما وفرت منح وقروض للمواطنين، وسلمت وحدات سكنية متكاملة للأسر، وقد تجسد ذلك من خلال برامج وخطط للتنمية في المملكة العربية السعودية واستحداث قوانين لتنظيم الإسكان في دولة قطر، أو تخصيص مؤسسة واحدة مكلفة ببرامج الإسكان كما في دولة الكويت، حيث عملت هذه الدول على ربط سياسات الإسكان بمختلف السياسات ومخططات التنمية، كما أنشأت وحدات سكنية ووزعتها على المواطنين وفق حاجاتهم.[2]

[1] عبد الحميد دليمي: مرجع سبق ذكره، ص ص 192- 194.
[2] فؤاد إكرام البستاني: منجد الطلاب، ط1، دار الشروق، لبنان، 1958، ص 100

كما عملت بعض التحسينات والتي شملت الأرض والتمويل ومواد البناء، كما قامت بتأجير السكنات للمواطنين على أن تؤول ملكيتها لهم بعد فترة زمنية محددة، كما حصرت طلبات الاستفادة في جهة واحدة.

حيث خصصت مصادر لتمويل البرامج الإسكانية عن طريق تخصيص نسبة من صافي أرباح صناديق الاستثمار الوطنية، واستثمار أموال الشيخ زايد والحصول على العوائد، أو عن طريق التبرعات والوصايا النقدية والعينية.[1]

2/5 ـ سياسات الإسكان في الدول المتقدمة:

نستعرض من خلال هذا العنصر مختلف التجارب والسياسات الإسكانية التي انتهجتها بعض الدول المتقدمة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وسنغفورة واليابان، ودول الاتحاد الأوروبي.

حيث عملت مختلف حكومات دول العالم المتقدمة على احترام حقوق الإنسان، والالتزام بترسيخ ثقافة المسكن اللائق كما نصت عليه الدساتير والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وبالتالي أصبح توفير السكن الملائم جزءا من استراتيجيات الحكومات في معظم هذه الدول وقد عملت تجربة سنغفورة في مجال الإسكان على انتهاج سياسة تتمثل توسيع ملكية المساكن من أجل تحقيق مجتمع يمتلك كل أفراده لمساكنهم، كما عملت الحكومة الأمريكية على توفير بيت لائق ومستوى معيشي كريم لكل المواطنين عن طريق تخصيص برامج للوقاية من الفساد الحضري وإزالة المناطق الفقيرة وإحلال مباني جديدة والتي كانت عاملا للإصلاحات في كل من الولايات المتحدة وإنجلترا.[2]

كما أنشأت وزارة أو مجلس خاص للتطوير السكني في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وسنغفورة ومؤسسة الإسكان اليابانية، والتزمت هذه الدول سياسيا وقدمت قروض وإعانات مالية لدعم سياسات الإسكان العام، كما خصصت نسبة من الناتج القومي والمقدرة بـ 3% موجه للإسكان العام مثل دول هولندا والسويد وبريطانيا، فيما تراوح بين1 و2% في كل من فرنسا والنمسا، أما في بريطانيا وجهت الحكومة أنظارها إلى ضرورة إزالة الأحياء الفوضوية في أقرب وقت ممكن مع منح مساكن إقامة للمواطنين.[3]

6 ـ قراءة في النموذج وتجربة الإسكان الجزائرية:

بعد أن تعرضنا إلى عدة نماذج دولية واسياق السوسيو اقتصادي لظاهرة الإسكان بصورة مقتضبة، حيث كان الهدف منها معالجة الظاهرة في سياقها التاريخي والظروف المجتمعية لهذه الدول ، ننتقل إلى الظروف التاريخية والمجتمعية للمجتمع الجزائري وانعكاساتها على قطاع السكن، ومحاولة فهمه وتدعيم الإطار المعرفي حول الظاهرة المدروسة، ونتطرق الآن إلى تحليل معمق للتجربة الجزائرية إنطلاقا من برامج ومخططات التنمية.

---

[1] مجلس التعاون الخليجي: استراتيجيات الاسكان الحكومي في دول مجلس التعاون وبعض الدول الأوروبية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص ص 2-3.

[2] سمراء فاطمي: إدماج الأحياء الفوضوية في الوسط الحضري، دراسة ميدانية بمدينة ميلة، د س ن، ص 286.

[3] تشارلز أمبرز: المدينة ومشاكل الإسكان دار الأفاق الجديدة، د ط، لبنان، د س ن، ص 113.

1/6 ـ برامج الحكومة الجزائرية في التنمية وسياسات الإسكان:

غداة الاستقلال سارعت الحكومة الجزائرية إلى إتمام البرامج السكنية التي تركها المعمر قيد الإنجاز، إلا أن النمو الديمغرافي الذي شهدته البلاد، كان بمثابة عائق في وجه التنمية، مما استلزم ضرورة النهوض بقطاع السكن والإسكان في الجزائر، والذي تزامن مع التحول الاقتصادي الجديد والمتمثل في النهج الاشتراكي، حيث أطلقت جملة من البرامج قصد معالجة مشكلة السكن وإعطائها جانب من الأولوية.

- **البرنامج التنموي الثلاثي وسياسة السكن 1967-1969:**

إذ أعطى هذا البرنامج الطموح انطلاقة جديدة لبعض الاستثمارات قصد خلق مؤسسات عمومية تنشط في مجالات متعددة، غير أنه أعطيت الأولوية للقطاعات الصناعية حيث خصص لها ما يقارب 45% من حجم الاستثمارات.[1]

أما فيما يخص مجال السكن، فقد أعطى هذا البرنامج أهمية كبيرة له، وعالج سياسته حيث أنجز 38000 وحدة سكنية ذات الكراء المتوسط، كما خصص برنامج خاص للمجاهدين يتراوح ما بين 500 و1500 وحدة سكنية.
وحاولت الحكومة الجزائرية تبني سياسة سكنية تلبي متطلبات الريف والمدن، إلا أنها حالت دون ذلك لضعف التمويل، والذي اعتبر أكبر حاجز واجه السلطات الجزائرية لإتمام برامج الإسكان، إضافة إلى انطلاق المؤسسات في ممارسة نشاطها والتي عرفت صعوبة في قوانين قطاعاتها، وأمام هذه الوضعية تم تأسيس لجنة وزارية يترأسها وزير مكلف بالإنجاز والبناء إلى جانب مجموعة من الوزراء" المالية، الداخلية والأشغال العمومية" قصد دراسة الوضعية التي يعيشها الاقتصاد خاصة قطاع البناء.

ومن جملة النتائج المحققة إثر الإجراءات التي قامت بها اللجنة هو الانطلاق في إنجاز 16686 وحدة سكنية ما بين 1966-1968، حيث شمل المخطط الإنطلاق في إنجاز سكنات حضرية بغلاف مالي قدره 160 مليون دج قصد إنجاز 9548 وحدة سكنية.[2]

أما فيما يخص برنامج السكنات الريفية، فعلى الرغم من الألويات التي أعطتها لها الحكومة الجزائرية إلا أن النتائج بقيت بعيدة عن إرضاء الطلبات، ومع هذا حققت 16877 وحدة سكنية ما بين 1963 و1966 والملاحظ أن هذه السكنات لم تراعي المواصفات لدى بقي عدد كبير منها شاغرا، كما سطر مخطط لإنجاز 7400 مسكن[3].

- **المخطط الرباعي الأول للتنمية والسكن 1970- 1973:**

يعتبر هذا البرنامج التنموي الخطوة العملية الأولى التي انتهجتها الحكومة الجزائرية قصد إحداث قفزة نوعية في مجال التنمية، ويتجلى ذلك من خلال حجم الاستثمارات الاجتماعية والثقافية التي سطرت لهذا البرنامج وكان الهدف منها إرساء سياسة وطنية تساعد على تحسين الظروف المعيشية للناس وإرضاء طلباتهم وتلبية

[1] Qasmi Laboussin :crise d'habitat et perspective de co- développement avec les pays des Maghreb ; édition punblised ;Paris ;1987 ; p ; 40

[2] وزارة السكن والعمران والمدينة: مرجع سبق ذكره ، ص 123.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات، نشرية جوان 1998، ص 6.

حاجياتهم في جميع الميادين وفي مقدمتها السكن، وعليه فقد خصصت قيمة مالية قدرها 25.5 مليار دج ليتجاوز فيما العدد 36 مليار دينار وهذا من أجل تحقيق البرامج الطموحة التي أعطيت لها الأولوية كقطاع السكن.[1]

-كما اعطيت الأولوية للاستثمارات التي تسمح بخلق وتطوير مجالات التنمية المحلية لإنجاز الأسلاك الكهربائية الريفية، والقيام بإنجاز التجهيزات الاجتماعية للحياة (المياه الصالحة للشرب)، وفي إطار هذا البرنامج حضي قطاع السكن بنسبة 5.5%.[2]

كما تم تسطير برنامج لإنجاز السكن الحضري في هذا المخطط، إذ خصص حوالي 45000 سكن حضري خاصة وأن المدن الجزائرية عرفت تمركز صناعي، غير أنه في الحقيقة لم ينجز سوى 18000 وحدة سكنية كما خصص حصة للسكن الريفي في هذا البرنامج والمقدرة بـ 40000 سكن ريفي أنجز منه 24000 سكن.[3]

أما فيما يخص التمويل، فبعد عجز الدولة في المخطط الرباعي الأول عن تحمل عبء تمويل السكنات، اتخذت إجراءات جديدة من بينها تحويل ادخار العائلات المستفيدة من سكنات لتمويل هذه الأخيرة وفق نمط جديد يسمى "ادخار السكنات" كما أصدرت الحكومة تعليمة وزارية سنة 1971 بموجبها أصبح نظام التمويل يقع على عاتق الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مناصفة، ومع نهاية سنة 1973 أصدرت الحكومة تعليمة وزارية ثانية حددت من خلالها مفهوم جديد للسكن الحضري وأصبح اسمه "السكن الاجتماعي المخطط" حيث ينجز من قبل "ديوان الترقية والتسيير العقاري"[4]

- **المخطط الرباعي الثاني للتنمية والإسكان 1974 1977:**

تعتبر هذه المرحلة من المراحل التي أعطت دفعا قويا للاقتصاد الوطني، حيث أعطت أولوية للاستثمارات خاصة الثقيلة منها، وفيما يخص قطاع السكن نلاحظ أن حجم الاستثمار في هذا المجال عرف بدوره ارتفاع في المخطط الثاني، حيث أعطت الدولة الجزائرية اهتمام لهذا القطاع انطلاقا من النمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد، وزيادة الطلب على السكنات إذ قدر حجم الاستثمار بـ 7.5%.

- ومن الملاحظ أنه خلال السنوات التي سبقت المخطط الرباعي الثاني، تدهور معدل شغل السكنات الحضرية وهذا راجع لجملة من الأسباب، في مقدمته النمو الديمغرافي الذي عرفته المدن الجزائرية الناتج عن النزوح الريفي، ومن هنا أخذت السياسة السكنية وتيرة أكثر ديناميكية، حيث خصصت موارد مالية جديدة لتمويل السكنات، مع تدعيم المؤسسات التي تشرف على الانجاز عن طريق تمويلها وتأطيرها، وقد خصص البرنامج السكني للمخطط الرباعي شطرين من السكنات.

---

[1] Laboussin Qasmi OP Cite p 45

[2] وزارة السكن والعمران والمدينة : مرجع سبق ذكره، ص 126.

[3] وزارة التخطيط: تقرير عام حول المخطط 1970 1973، ص 30.

[4] Salima Guellab : Le financement du Logement social réalité et perspectives ; mémoire fin d'études ecol national d'administration , 1996 ;p 5

– برنامج للسكن الاجتماعي الحضري والذي تزامن مع بداية الثمانينات، حيث خصصت السلطات برنامج يقدر بـ 100000 وحدة سكنية عن طريق الانطلاق في إنجازها وتوزيع 90000 وحدة سكنية خلال نفس المرحلة كحد أدنى مع مراعاة تكلفة إنجاز هذه السكنات.[1]

وكذلك السكن الريفي كان ضمن برنامج هذا المخطط، إذ عرف ببرامج البناء الذاتي عن طريق إتمام 1000 قرية فلاحية، كما تم الإنطلاق في إنجاز 300 قرية فلاحية والتي مثلت الثلث من الأهداف المسطرة وذلك في إطار تحسين المستوى المعيشي للمواطن باعتبار السكن أحد الركائز الأساسية له، وفي هذا الإطار تم إنجاز حوالي 20000 سكن ريفي في إطار تحديث وتوسيع القرى، إتمام بناء 40000 وحدة سكنية.

وبهذا تكون الأهداف المسطرة لكل من السكن الاجتماعي والريفي قد حققت طموحات جديدة في التنمية الشاملة.

أما فيما يتعلق بجانب التمويل فقد أصبح بموجب التعليمة الوزارية مقسوم بين الخزينة العمومية التي تمثل حصة 75% والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 25%[2]

- **المخططين الخماسيين للتنمية والإسكان 1980 1989:**

لقد جاء هذين المخططين على خلفية النتائج المحققة في البرامج السابقة والتي لم يكتب لها تحقيق الأهداف المرجوة، ولدى عمدت السلطات الجزائرية إلى استكمال مسيرتها في فيما يخص قطاع السكن، إذ عمدت إلى استكمال المشاريع انطلاقا من المخططين الخماسيين، إذ أعطيا دفعا قويا للاقتصاد الوطني، عن طريق رسم سياسة سكنية مختلفة تماما عن المخططات السابقة.

حيث تمحورت تصورات المخطط الخماسي الأول 1980–1984، حول إعطاء أهمية كبيرة للسكن من خلال تنظيم المدن القديمة وتوسيعها، تطوير الحياة السكنية في الريف، وبعث مدن جديدة في الهضاب العليا والصحراء حيث خصص ما يقارب 60 مليار بهذا القطاع أي ما يقارب 15% من إجمالي الاستثمارات.[3]

والمتتبع لتحليل السياسة السكنية في الخماسي الثاني يجد أنها لا تختلف من حيث الأهداف المسطرة عن المخطط الخماسي الأول، إذ حضي قطاع السكن بالأولوية القصوى، ضمن توزيع البرامج الاستثمارية، إذ بلغت حصته حوالي 42% موجها للسكن الاجتماعي، فيما تمثل برامج المخطط بأنها قديمة موجهة لاستكمال البرامج السكنية التي سبقتها في المخططات الماضية، أي بمعدل 49% خاصة في مجال السكن الحضري والذي بلغ فيه الإنجاز حوالي50%، وقد هدف هذا الخماسي إلى تنظيم المدن، وتجديد الأحياء القديمة وتكامل المرافق، ثم الاستغلال الأقل للمساحات[4].

– وعلى إثر الإخفاقات التي عرفها الاقتصاد الوطني بداية من سنة 1986 بسبب الصدمات البترولية وتراجع أسعار النفط، عرف قطاع السكن تأثرا هو الآخر، وبالتالي سجلت السلطات إخفاق نسبي في جميع القطاعات، ويتضح ذلك من خلال تحرير المبادرة على إثر صدور قانون رقم 86 07 والمؤرخ في 4 مارس 1986، إذ فتح الأبواب للقطاع الخاص قصد مواجهة الطلب المتزايد على السكن، مما أسفر عن ازدهار عقاري عن طريق

---

[1] Rachid hamidou : op cite ;p ; 40-41

[2] وزارة السكن والعمران والمدينة: وثيقة عن كيفية تمويل السكنات ما بين 1962- 1968

[3] محمد بلقاسم حسن بهلوم : سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999، ص 60.

[4] Ahmed Brahimi : L'économie Algérienne ber a demain défit enjeux ; édition dahleb , alger ;1991 ;p ;46

ظهور أنماط جديدة من السكن مثل السكن الترقوي، كما فتح المجال للتعاونيات العقارية لتمارس نشاطها في مجال إنجاز السكنات.

ورغم الجهود المبذولة من قبل الدولة استمر الطلب والاحتياج في قطاع السكن لنقص عدد المساكن إضافة جملة من المشاكل الظرفية، إذ تشير الدراسات أن التزايد المستمر في الطلب على السكن في مراكز البلد الحضرية يتوقف على عاملين أساسيين في مقدمته النمو السكاني السريع، إذ عرفت الجزائر تحولا ديمغرافيا أثر على القدرة الشرائية للمواطنين وأدى غلى ارتفاع معدلات الفائدة مع نقص في القروض، تبعه إعادة هيكلة فيما يخص المؤسسات وضعف في القطاع الخاص، في محاولة لتحرير أسعار مواد البناء، وهو ما انجر عنه ظهور برامج جديدة للسكن، وظهور تجمعات سكانية في المناطق التلية والتي تضم الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة.[1]

إضافة إلى عامل الكوارث الطبيعية التي خلفت آثار بالغة على قطاع السكن والإسكان نتيجة الزلازل والانهيارات الأرضية في المنطقة التلية، والفيضانات في الهضاب وارتفاع منسوب المياه في الجنوب وقد زاد هذا الضعف من تغير المناخ، إضافة إلى الأزمات المتعددة التي عرفها البلد أواخر ثمانينات وانعكاسها على أزمة السكن والإسكان حيث وجهت أموال الخزينة العمومية إلى معالجة المشاكل القائمة آنذاك.[2]

أولا: برامج السكنات الحضرية.

أطلقت الحكومة الجزائرية جملة من المشاريع السكنية وبصيغ مختلفة وتزامن ذلك مع الفترة الممتدة ما بين 1980-1989.

- **برنامج السكن الاجتماعي:**

تم إطلاق برنامج سكني في الفترة الممتدة من 1980-1989 بغطاء مالي قدره 96.6 مليار دينار جزائري وقد شهد القطاع تطور ملحوظ ما بين 1985-1986 إذ سجل حوالي 83627 وحدة سكنية، بينما كان في 1985 بـ59555 وحدة سكنية، ليسجل انخفاض محسوس سنة 1989 إذ بلغ 49150 وحدة سكنية، ويرجع ذلك وفق مراقبين إلى تراجع أسعار البترول أي الصدمات البترولية سنة 1986-1987، أما فيما يخص تمويل هذه المشاريع فقد أوكلت إلى الخزينة العمومية 100% بموجب تعليمة وزارية، ويرجع ذلك حسب الخبراء إلى التمهيد إلى انتهاج سياسة جديدة وهو السكن الترقوي الذي يقع عبء تمويله على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.[3]

- **برنامج السكن الترقوي:**

-رغم صدور العديد من القوانين المتعلقة بالسكن مباشرة بعد الاستقلال، ولا نص قانوني عالج مسألة الإطار القانوني للنشاط العقاري، ففي بداية الأمر اعتبر "السكن الترقوي" ترقية خاصة فردية حيث اعتمد المواطنون على مواردهم في بناء السكنات، وبفضل التعليمة رقم 76 92 الصادرة بتاريخ 23 أكتوبر 1976، تحولت الترقية إلى جماعية والتي سمحت بتشكيل تعاونيات عقارية من أجل بناء سكنات للعائلات، إلا أنه في سنة

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008، ص ص 80 – 81.
[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة: مرجع سبق ذكره، ص 8.
[3] وزارة السكن والعمران والمدينة: مرجع سبق ذكره، ص ص 126- 130.

1986م تم وضع إطار قانوني ينظم السكنات الترقوية بموجب القانون 86-07 المؤرخ في 4 مارس 1986 وبعد المصادقة عليه دخلت الدولة في أزمة إيرادات وظهور بوادر انتهاء الاقتصاد الاشتراكي، والجدير بالذكر أن هدا النص القانوني جاء ليملأ الفراغ القانوني الذي كان يسود بعد الاستقلال، إذ حول بموجبه العبء المالي لإنجاز السكنات الترقوية إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عن طريق ادخار الأفراد، ويتكفل بإنشاء هذه السكنات كل من ديوان الترقية والتسيير العقاري، مؤسسة ترقية التسيير العائلي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، المؤسسات والخواص، البلديات.

- **برنامج السكن الريفي:**

-اعطت الدولة الجزائرية للريف الجزائري أولوية في برامجها السكنية، بهدف خلق تنمية شاملة، وفي المقابل التصدي لحركة السكان من الريف إلى المدينة، وبالرغم من كل الجهود المبذولة ظهرت أزمة خانقة في السكن في المناطق الحضرية، مما جعل الدولة تفكر في حلول عن طريق مراجعة سياستها السكنية، وذلك بإنجاز مشروع سكني خاص بالريف الجزائري، ومع ذلك ظهرت نتائج سلبية لم تلبي الأهداف المسطرة وبقيت جل السكنات شاغرة.

في ظل الظروف التي أطلق فيها الحكومة الجزائرية برامج السكن في العديد من المخططات بدأ من المخطط الثلاثي الأول إلى الخماسيين الأخيرين، يمكن القول أن الدولة كانت مسيطرة بقوة على القطاع وهذا ما توضحه الشواهد الإحصائية، إذ خصصت 10 ملايير دينار لقطاع السكن ما بين 1962 1979 وأكثر من 71 مليار دينار ما بين 1980-1989، كما وضعت صعوبات للقطاع الخاص ومنع بموجب القانون، حيث دخل سنة 1987 السوق العقارية، وكانت الطريقة الوحيدة للحصول على مسكن هي الإيجار من طرف الهيئات العمومية، كما شهد قطاع السكن نوعا من التقدم في الفترة الممتدة ما بين 1973-1986، غير أن قطاع السكن عرف صعوبات تمويل المشاريع بموجب أزمات البترول السالفة الذكر، على الرغم من تحرير المبادرة الفردية، ومما يسجل على هذه المرحلة أن سياسة الإسكان كانت غير واضحة فيما يخص السكن الاجتماعي أو الترقوي.
إضافة إلى غياب رؤية واضحة لحل مشكلة السكن، فاكتنف السياسات جانب من الغموض وبعد سنة 1989 لجأت الدولة إلى سن جملة من القوانين كان في مقدمتها القانون رقم 98-89 المؤرخ في 20 جوان 1989 والذي يقر بأن يكون مستوى الإيجار قادر على تحقيق التوازن في ميزانيات التسيير التابعة للدواوين العقارية.[1]

2/6 ـ التحولات الاقتصادية وسياسة الإسكان في الجزائر:

بعد جملة الاصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية وفي مقدمتها قطاع السكن والذي كان يعاني من عجز كبير نتيجة اقتصاره على نمطين من السكن، الأول والمتمثل السكن الحضري المخطط، أما الثاني فيمثله السكن الريفي، حيث عملت السلطات على خلق هيئات تمويلية أخرى متعلقة بتمويل البرامج السكنية محاولة بذلك إيجاد بدائل للتقليل من مشكلة السكن، في حين تجدر الإشارة إلى أن كل الصيغ الجديدة ارتبطت بمستوى دخل المواطن الجزائري البسيط، حتى يتمكن هذا الأخير من الحصول على مسكن لائق.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول السكن، دورة أكتوبر 1995، ص 4.

ـ **العشرية السوداء وبرامج السكن في الجزائر:** اضطرت الدولة إلى فرض تعديل اقتصادي قصد التعويض عن انخفاض أسعار النفط وارتفاع المديونية، وهو ما انعكس على سياسة السكن والإسكان بشكل سلبي نتيجة تراجع الموارد المالية للدولة، كما شهد المجتمع الجزائري آنذاك ارتفاعا في معدلات الهجرة وما صاحبها من عمليات النزوح الريفي الممنهج إلى المدينة، بسبب تردي ظروف العيش والعمل.[1]

أمام عجز الدولة في تمويل سياسات وبرامج السكن، والتي كانت سببا في تردي حالة السكن، وانتشار مظاهر سلبية للسكن العشوائي والأحياء القصديرية والفقيرة .[2]

وفي سنة 1991، تبنت الحكومة سياسة سكنية جديدة من خلال إعادة النظر في دور الدولة بالنسبة لإنجاز السكنات، فعرفت قفزة نوعية في مجال التشريع الجزائري، إذ عرفت بموجبه تحرير سوق العقار والسكن حيث صدر قانون رقم القانون 90- 25 المتضمن التوجيه العقاري الصادر بتاريخ 18 نوفمبر 1990 الذي يلغي الأحكام التي كانت تعيق المبادرات الخاصة في المجال الحضري، حيث خلقت سوق رهن تنموي عن طريق القروض العقارية وعززت دور البلديات بإشراكها في عملية توزيع المساكن، مع توفير قاعدة معلومات متعلقة بالسكن وبمختلف الإنجازات وحجم الطلب على المساكن.[3]

ـ **برنامج السكن الاجتماعي:** مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 93-84 المؤرخ في 23 مارس 1993 برز مفهوم جديد للسكن الاجتماعي من خلال طريقة تمويله وطابعه الإيجاري الغير قابل للتنازل، فالسكن الاجتماعي تتكفل الخزينة العمومية بإنجازه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن المساكن الاجتماعية الحضرية الايجارية مخصصة للأسر التي لا تسمح لها مداخيلها بالحصول على ملكية، وفضلا عن ذلك فهي غير قابلة للتنازل[4] بمعنى أن هذا المرسوم جاء ليعالج مشكل السكن الاجتماعي على اعتبار أن التمويل كان منحصرا في الدولة وقد تم بموجبه التنازل عن التمويل لصالح الدواوين العقارية التي تمول من قبل ميزانية الدولة وتوجه للفئات الاجتماعية قليلة الدخل، حيث يتم إسناد انجاز المساكن ذات الثلاث غرف أو الأربع غرف إلى هيئة يرأسها رئيس البلدية، إذا لم يوجد رئيس الدائرة بالتطابق مع الإجراءات المحددة من قبل الوزارة.[5]

أما تمويل السكن كله على عاتق الدولة أو الجماعات المحلية، أي على عاتق الخزينة العمومية بمساهمات نهائية فيما يتعلق بنفقات تهيئة الأرضية، ومساهمات مؤقتة فيما يتعلق بتمويل برامج الانجاز المسجلة بعنوان ديوان الترقية والتسيير العقاري، وبالتالي تكون مدخرات العائلة من الصندوق يقابلها ميزانية الخزينة العمومية في شكل قروض.

ونظرا للعجز في الموارد الذي أرهق كاهل خزينة الدولة في مجال السكن وإنجاز المشاريع السكنية، أسندت مسؤولية التمويل للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وذلك باستعمال المدخرات والودائع، وقدرت مدة الاسترجاع بـ 25 سنة، مع معدل فائدة يقدر بـ 6% تتحمل منه الخزينة العمومية 2%.

---

[1] العقد الاقتصادي والاجتماعي: تقرير السنوي حول السكن والسكان الصادر في سبتمبر 2002، ص 6.
[2] اللجنة الوطنية والاقتصادية: تقرير عن المدن الجزائرية أو مستقبل البلد الحضري ، د س ن ، ص 114.
[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة: المرجع السابق، ص 10
[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سبق ذكره، ص 13
[5] فاطمة سلالي، منى بوزكري: تقرير حول نظام تكوين السكن في الجزائر، الجزائر، 2003، ص 23

ـ برنـامج السـكن الترقـوي: بعد ظهور المرسوم التنفيذي رقم 86-07 والمؤرخ في 4 مارس 1986، والذي بموجبه تم تنظيم السكن الترقوي، وفي ظل الظروف التي شهدتها البلاد حاول الحكومة رد الاعتبار للسكن الترقوي بموجب المرسوم التنفيذي رقم93-03 المؤرخ في الفاتح من مارس 1993، بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية الجديدة، إذ جاء هذا المرسوم لتصحيح النقائص التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم86 -07 بالإضافة إلى اهتمامه بالسكنات الشاغرة الموجهة للكراء، حيث تم وضع قواعد صارمة تسمح للمالكين بحيازتها، وقد أوكلت مهمة إنجاز السكنات لعدة مرقين عقاريين، ويتكفل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP بتمويل هذا النوع من السكنات عن طريق موارده الخاصة، كما يكون المرقين العقاريين تابعين للدولة ويدخلون في بناء السكنات الترقوية العمومية، أو تابعين للقطاع الخاص.

ومند 1980 تم إنشاء 23 مؤسسة لترقية السكن العائلي، وفي سنة 1993 تم نقل ملكية هذه المؤسسات إلى الدولة، وبالتالي تساهم هذه المؤسسات بنسب ضعيفة في الإنجاز، حيث قدرت عدد السكنات سنة 1986 بـ 4000 وحدة سكنية، وتزايد العدد حيث سجلت سنة 1995 حوالي 9377 وحدة سكنية.

أما دواوين الترقية والتسيير العقاري OPGI فقد تكفلت بإنجاز السكنات الاجتماعية الموجهة للطبقات الفقيرة وفي بعض الأحيان تتكفل بإنجاز السكنات الترقوية العمومية.

أما مؤسسة الترقية العقارية للمدخرين SPIE فأعتبر فرعا من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تم إنشاؤه سنة 1993، من أجل ضمان السير الحسن والفعلي لعملية إنجاز السكنات الترقوية لفائدة المدخرين لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

أما صندوق المجلس الشعبي البلدي QPC بعد صدور المرسوم التنفيذي سنة 1993، سمح للمجالس البلدية التكفل بإنجاز سكنات ترقوية لفائدة المواطنين، ويتم تمويل هذه المشاريع بناء على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عن طريق مساهمة ابتدائية من قبل المستفيد، وبسبب العراقيل والصعوبات التي واجهت المجالس البلدية بقيت نسب الإنجاز منخفضة في هذه المشاريع.

أما الترقية العمومية الخاصة صدرت بموجب القانون 93-03 الذي فتح المجال أمام المرقين العقاريين الخواص، إلا أنه لم يعرف نشاطا في مجال القطاع الخاص، وتجدر الإشارة أن هذا النوع من السكنات الترقوية موجه إلى الأسر التي لها دخل مرتفع، وبالتالي فالمرقين العقاريين سواء كانوا عموميين أو خواص يستفيدون من هامش الربح وفق عقد تجاري بين الطرفين.

ـ برنـامج السـكنات الريفيـة: في هذه المرحلة فقد اختلف هذا المخطط عن سابقيه من المخططات التنموية وتكفلت بعملية إنجاز السكنات في المدن الحضارية، إذ وجهت الدولة أنظارها إلى الريف الجزائري، بعدما تضرر في السبعينات والثمانينات جراء النزوح الريفي فعمدت السلطات إلى تقديم إعانات مالية للمواطنين في الأرياف كمساعدات لبناء مساكن خاصة بهم، حيث تقدم للمستفيذ وفق شروط في ثلاث دفعات، وفق التقدم في الانجاز وتجدر الإشارة أن هذه الإعانات لا تلبي حاجيات المواطن في بناء المسكن، وبعد ذلك أعادت الدولة النظر في هذه القضية وأخذت على عاتقها مسؤولية بناء المسكن، حيث تم تحديد حجم الإعانة بـ 200000 دج بدل 120000 دج.

ـ المخطط الخماسي الثالث للتنمية والإسكان 1995-2000: عرفت السياسة السكنية في الجزائر العديد من التحولات والتوجهات، واختلفت عما كانت عليه سابقا، حيث ميّز هذه المرحلة ظهور نمط سكني جديد لم تعرفه الجزائر من قبل، وهذا بهدف التقليل من حدّة المشكلة وكثرة الطلب على السكنات، عرفت بداية بالسكنات التطورية، لتعرف فيما بعد بتسميات أخرى كالسكنات الترقوية ذات الطابع الاجتماعي والسكنات التساهمية.

ـ برنامج السكن التطوري أو التساهمي: ظهر هذا النمط من السكن مع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 4 أكتوبر 1994، والتعلق بشروط تدخل الصندوق الوطني للسكن لتقديم الإعانة المالية لفائدة العائلات من أجل الحصول على ملكية السكن.[1]

ومن أجل مساعدة العائلات على امتلاك سكنات خصصت الدولة إعانات على حساب المداخيل، هذه الإعانة صادرة من ميزانية الدولة فوضتها وزارة السكن إلى الصندوق الوطني للسكن CNL لضمان سيرها، وتقوم الدولة بإنجاز السكنات الفردية للمستفيد على حسب حجم الإعانة.

وبتاريخ 8 أفريل 1997 صدرت تعليمة وزارية، بموجبها حاولت الدولة تدارك الأمر من خلال إعطاء تعريف للسكن التطوري والموجه للعائلات من أجل ملكية المسكن، حيث يتوفر على جميع شروط المسكن ويتولى الصندوق الوطني للسكن التدخل في عملية تمويله عن طريق تقديم إعانات مالية، كما أنه موجه على وجه التحديد لفائدة الأشخاص ذوي الدخل المتوسط، كونهم يساهمون بنسبة معينة في تمويل سكنهم، وقد يكون المرقي العقاري وكالة عقارية أو عن طريق الديوان الترقية والتسيير العقاري، أو مؤسسة ترقية السكن العائلي ومع ارتفاع تكاليف الإنجاز وانخفاض مستوى دخل المواطن لاحظت الدولة أن حجم الإعانات لا يفي بالغرض المطلوب.

وبتاريخ 15 مارس 1998 صدرت تعليمة وزارية تعدل المرسوم التنفيذي 94-308 المؤرخ في مارس 1994 والقاضية برفع حجم الإعانة من 250000دج - 350000 دج.

كما تغيرت صيغة المسكن من السكن التطوري إلى السكن التساهمي بتدخل المرقي العقاري الذي يشرف على إنجاز المسكن، وما يميز هذه المرحلة تحول الصندوق الوطني للسكن إلى بنك إسكان، بالإضافة إلى إنشاء شركة التمويل الرهني SRH التي أعطيت لها صلاحية إعادة تمويل حافظات القروض العقارية المقدمة من طرف البنوك التجارية، وقد تولى بنك القرض الشعبي CPA والبنك الوطني الجزائري BNA مسؤولية هذه القروض بشروط.

ولقد حققت هذه الصيغة من السكن نوعا من الانتعاش خاصة بعد توضيح شروطه سنة 1998، حيث خصص للفئات المتوسطة والتي بموجبه استطاعت الحصول على ملكية المسكن، بموجب الإعانة المالية المقدمة من قبل الدولة.

[1] Ministère de l'habitat : recueil de textes , octobre , 1999 , p 7

فأعادت الدولة الجزائرية النظر في حجم الإعانة المقدمة للمستفيذ سنة 2000 بموجب التعليمة الوزارية الصادرة بتاريخ 15 نوفمبر سنة 2000، والخاصة بمراجعة وتعديل المرسوم التنفيذي رقم 94-308، حيث أصبح حجمها يحدد ما بين300000 و400000.

ـ برنامج السكن الاجتماعي: يمكن أن نسجل ملاحظة والمتمثلة في غياب التعيير على هذه الصيغة إلا ما تعلق بالجهة الممولة والتي اقتصرت على الخزينة العمومية بعدما كانت مقتصرة على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ويرجع ذلك إلى عجز الصندوق لحجم القروض التي منحها في إطار تمويل السكنات التساهمية غير أنه مع بداية 1998عرف هذا النمط من السكن تغيرا في طريقة تمويله، إذ أن السكنات التي في طور الإنجاز تمول من الخزينة العمومية، أما السكنات التي تنطلق سنة 1998 تمول بـ 50% من ميزانية الدولة و40% عن طريق القروض و10% من المستفيذ.

ويشير متابعون إلى أن هذا التحول في صيغ السكن يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التمويل، إضافة إلى الانخفاض في حجم الكراء، وانخفاض مردود إنجاز هذه السكنات، زيادة على ذلك رفض البنوك التمويل نتيجة لعجزها وبالتالي لجأت الدولة إلى سياسة التحكم في تكاليف الإنجاز.

ـ برنامج السكن الترقوي: بفتح المبادرة أمام البنوك والمؤسسات المالية لتقديم القروض سكنية، أصبحت شروط الحيازة على السكنات الترقوية أسهل عما كانت عليه، رغم ارتفاع تكلفة هذه السكنات، إلا أن الطالب للسكن الترقوي أصبح بمقدوره الحصول على سكن حتى متوسط الدخل، بفضل القروض العقارية الممنوحة.[1]

ـ برنامج السكن الريفي: لم تعرف برامج السكنات الريفية تغير في هذه المرحلة لا من حيث نمط البناء ولا طريقة التمويل، فبقيت الدولة في إطار سياستها السكنية فيما يخص الأرياف بحيث تقدم دعما ماليا للمواطن الريفي، ليتم إنجاز سكنه بشرط يكون مالك لقطعة الأرض ويكون حجم الإعانة من خزينة الدولة على حسب دخله، كما كانت سابقا والمقدرة بـ 200000 دج على ثلاث أقساط.

3/6 ـ التحولات السكانية في مطلع الألفينات وسياسة التحديث في السكن:

بعد الاستقرار السياسي والمؤسساتي الذي عرفته الحكومة الجزائرية، وبعد القفزة النوعية التي حققها ارتفاع أسعار البترول منذ 1999 وما صاحبه من إنعكاس على مختلف القطاعات وعلى السياسة السكنية في بلادنا، إذ تشير المصادر الرسمية إلى أن البرنامج الخاص بالسكن في الخماسي الأول ما بين 1999- 2004 قد سمح ببناء 810 آلاف مسكن، في حين بلغت الحضيرة السكنية ما بين 2005-2009 حوالي 912 ألف مسكن فيما بلغت ما بين 2010-2014 حوالي 1.2 مليون مسكن، فيما أشارت البيانات إلى أنه بصدد استكمال 800 ألف مسكن ما بين 2015-2018[2].

ورغم البرامج التي انتهجتها الدولة في السنوات العشرة الأخيرة، مازال البلد يعيش مشكلة الإسكان بكل تجلياتها، إذ تشير الدراسات والتقارير الأممية إلى أن المشكلة لا تعود إلى نقص الوحدات السكنية، بل ترتبط

[1] وزارة السكن: والعمران والمدينة تقرير حول برنامج الإنعاش الاقتصادي 1999-2004، ص 36.
[2] وزارة السكن والعمران والمدينة : مجلة السكن، العدد 2، 2011 ، ص ص 6-8

أيضا بمجموعة من المشاكل والتي ساهمت بشكل أو بآخر في تعميق المشكلة، والمتمثلة على وجه التحديد في اكتظاظ المساكن، ووجود أحياء قصديرية، مساكن عشوائية تفتقر إلى أدنى شروط الحياة، واستمرار الممارسة في تأجير أماكن ضيقة مثل الغرف والكاراجات كمساكن للأفراد، والمضاربة على أسعار الإيجار وارتفاع حالات الإخلاء بناء على مبادرة أشخاص، واستمرار الإقامة في مساكن مخصصة لحالات الطوارئ، وتردي المباني القديمة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية وتدهور الرصيد السكني الذي بنته الدولة الجزائرية، وتشير البيانات من قبل الحكومة بأن هناك مشكلة تتعلق بالسكن إلا أنها قلصت بشكل كبير، في إشارة إلى وجود بيانات كمية ونوعية في مجال الطلب على المساكن ونقص عدد المساكن، ويبدو أن تطور معدل الإقامة في المساكن أي عدد الأشخاص المقيمين في كل مسكن والذي يستخدم كأحد المؤشرات لتقييم تطور المشكلة السكنية.[1]

4/6 ـ مشروع الإنعاش الاقتصادي والتوجهات الجديدة في سياسة السكن:

شكلت أفكار السلم والوئام المدني والمصالحة الوطنية ثلاثية شكلت العناصر السحرية التي جاء بها الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة، والتي كانت بمثابة مرافعات طيلة فترة حكمه، من أجل وقف العنف واستئناف التنمية الإجتماعية وبناء اقتصاد وطني، انعكست آثاره على برامج التنمية بوجه عام، ومثله قطاع الإسكان بوجه خاص، عن طريق صدور جملة من الإصلاحات والتي شملت العديد من البرامج والصيغ السكنية والتي نستهلها من:

- **البرنامج الوطني لدمج الأحياء الفوضوية في الوسط الحضري:**

لقد كان هذا البرنامج برعاية البنك العالمي للإنشاء والتعمير بقرض قيمته 150 مليون دولار والذي كلفت به وزارة السكن والعمران والمدينة، وكان الهدف من هذا البرنامج إزالة الأكواخ عبر التراب الوطني ومن أولوياته في المرحلة الاولى تهديم 100 حي عبر التراب الوطني، وقد شرع فيه جانفي 1999م، ويتضمن إزالة 870 حي قصديري عبر 12 ولاية (ولاية وهران بسبعة مواقع، عنابة وقسنطينة بثمانية مواقع، تيبازة بستة مواقع، البليدة بخمس مواقع، تبسة وسكيكدة بعشرة مواقع، قالمة بثمانية مواقع، المسيلة بعشرة مواقع، المدية بأربعة مواقع والجزائر العاصمة بخمسة مواقع) أما تكلفة المصاريف فقد بلغت حوالي 16476789000 دج، إلى غاية 31 مارس من سنة 2000م، أما بالنسبة لأشغال هذا المشروع فقد تم إنجاز هذا البرنامج، 8 مشاريع بولاية عنابة قسنطينة وتيبازة، مع العلم أنه تمت دراسة 84 مشروعا على المستوى الوطني.[2]

حيث تمت الموافقة على 22 مشروعا من قبل البنك العالمي، فيما تبق 24 مشروعا قيد الدراسة وقد استهلكت هذه المشاريع حوالي 000 000 300 2 دج، وتوقعت المصالح المعنية ارتفاع هذا المبلغ إلى 00 000 200 7 دج إلى غاية ديسمبر من سنة 2000.

كما تم تسطير برنامج لإنجاز 6000 مسكن مخصصة للقضاء على الأحياء القصديرية كما قامت السلطات بتجهيز برنامج سكني بصيغة السكن التساهمي يتكون من663 مسكن و130 مسكن يساهم فيه المواطن

[1] المرسوم التنفيذي رقم 01-105: المؤرخ في 23 أفريل 2001، الذي يحدد شروط شراء السكنات المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار ج ر، العدد 25، 2001 ، ص 18.

[2] مجلس حقوق الإنسان: تقرير الجمعية العامة الأمم المتحدة، الدورة التاسعة، البند الثالث من جدول الأعمال، 2009، ص ص 12-18

بـ 30 مليون سنتيم والباقي يدفعه البنك، في كل من ولاية قسنطينة في إطار النظام الجديد الذي أقرته الحكومة آنذاك وقد اطلقت مباشرة استخراج الوثائق الإدارية وتسليمها إلى وكالة تحسين السكن وتطويره عبر مختلف ولايات الوطن والتي كانت ستوفر 4500 سكن اجتماعي في نهاية 31 ديسمبر 2001، بإشراف مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري بمدينة قسنطينة، حيث يتم المواطن دفع الأقساط وفق عدد الغرفات وعلى مراحل وعلى مدة 20 سنة، أما البناءات المهددة بالإنزلاق فقد تم ترحيل أصحابها إلى521 مسكن، كما تم توزيع حوالي 787 مسكن اجتماعي على باقي الفئات من سكان المدينة.[1]

- **برنامج السكن الإيجاري المدعم من الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره** AADL:

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 13 أفريل 2001 والمحدد لشروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار، موجه للطبقات المتوسطة ظهر توجه جديد الدولة الجزائرية في مجال السياسة السكنية والتي استندت إلى صيغة جديدة تتمثل في السكن الإيجاري، إذ خصص بذلك حوالي 35.6 مليار دينار من إجمالي الأغلفة المالية القطاعية، وبهذا أصبح للمستفيد دور هام من خلال التمويل النسبي كما أسندت مهمة التكفل والإشراف وتسيير عملية البيع بالإيجار للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره AADL والذي ركز على إطار تشريعي وتنظيمي للمعروض السكني وتطوير القروض العقارية الموجهة للسكنات، حيث تلقت العديد من طلبات السكن من قبل المواطنين بهذه الصيغة الجديدة، "حيث أنها مقتصرة على المواطنين الذي ليس لديهم ملكية أي مسكن والتي تفوق مداخيلهم بين 24000 وستة أضعاف الدخل الوطني، بحيث لا يتعدى سن المستفيد 65 سنة، ومن مميزات هذه الصيغة أنها سريعة في وتيرة الإنجاز والمقدرة ما بين 18 و24 شهرا، كل برنامج سكني بهذه الصيغة يتكون من 50% من مسكن بثلاث غرف بتكلفة تقدر بـ 140 مليون سنتيم، و50% مكونة من مساكن بأربع غرف سعره 170 مليون سنتيم."[2]

- **برنامج عدل 2001:**

يقدر عدد السكنات بـ 20000 وحدة سكنية، حيث طبقت في ثمانية ولايات من االتراب الوطني منها (عنابة قسنطينة، الجزائر، البليدة، تيبازة، وهران...) كما يأخذ في الحسبان احتياج المواطنين للتجهيزات المرافقة للمسكن، وقد أشرف على إنجازه عدة شركات جزائرية مثل كوسيدار، وشركات متعددة الجنسيات صينية ومصرية وكوبية.[3]

- **برنامج عدل 2002:**

كان هذا المشروع يسعى إلى إنجاز 35000 وحدة سكنية عبر 24 ولاية، وقد بدأ هذا المشروع في 25 سبتمبر 2002، وحددت آجال 18 شهر كأقصى حد لبناء مسكن لكل عائلة وقد أوكلت مهمة الإنجاز إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، عن طريق إبرام عقد مع وزارة السكن والعمران والمدينة بتاريخ 12 سبتمبر 2002، قصد تمويل إنجاز65000 وحدة سكنية موجهة إلى صيغة البيع بالإيجار، وقد تم وضع

[1] الديوان الوطني للإحصائيات: نشرية حول السكن والإسكان، جويلية 2000، ص 6.
[2] المرسوم التنفيذي رقم 01-105: مرجع سبق ذكره، ص 18.
[3] سلمى ميميش: مرجع سبق ذكره، ص 9.

شروط من أجل الحيازة على هذه السكنات في البرنامجين عدل2001-2002 وقد تم الاتفاق على دفع ما قيمته 75% من قيمة المسكن في مدة 20 سنة، ويقدر بـ1% بالنسبة للسكنات بحجم ثلاث غرف، وبمعدل 2% بالنسبة للسكنات ذات الأربع غرف، وقد بدأت الانجاز مند جوان 2004 لشريحة قدرت بـ 10107 من أصل 65000 سكن، يتم توزيعهم في 24 شهر وقد شمل ذلك 17 ولاية.[1]

- **برنامج عدل 2013:**

عملت الدولة من خلال هذا البرنامج على بناء 230000 وحدة سكنية عبر التراب الوطني، حيث يتضمن صيغتين 150000 بصيغة عدل و80000 بصيغة الترقوي ثم يتم تحويله إلى عدل[2] والذي لا يتجاوز دخلهم الشهري 108000 والذين لا يمكنهم الاستفادة من سكن اجتماعي أو سكن ترقوي مدعم.[3]

- **برنامج السكن الاجتماعي المدعم من الصندوق الوطني للسكن** CNL:

يعتبر من بين المؤسسات العمومية المتخصصة في مجال الإسكان، من خلال حجم الإعانات التي يقدمها للفئات الاجتماعية متوسطة الدخل، والذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-144، والذي يهدف إلى المشاركة في تحديد سياسة تمويل السكن، حيث نشأت جملة من البرامج السكنية بدعم مالي مباشر منه والمتمثلة في:

ـ برنامج السكن الاجتماعي التساهمي (LPP) **وتعويضه (بالترقوي المدعم** LPA**):** استحدثت هذه الصيغة سنة 2010 بصيغة الترقوي المدعم لتعويض الصيغة القديمة والمعروفة بالسكن الاجتماعي التساهمي[4]، التي عرفت بموجب صدور المرسوم التنفيذي رقم 03 -269 والمؤرخ في7 أوت 2003، والمتعلق بشروط الحصول على ملكية عقارية تابعة للدولة أو الدواوين والتسيير العقاري، فسمحت الدولة بالتنازل عن املاكها وبالتالي أصبح السكن قابل للبيع لفائدة المستفيد وفق شروط تتعلق بالمرسوم المذكور اعلاه "يمكن للأشخاص الحائزين على ملكية سكن اجتماعي بصفة الكراء أن يتحصلوا على سكناهم بصفة الشراء من قبل الدولة آخذين بعين الاعتبار أقساط البناء المدفوعة في تكلفة السكن الاجتماعي، موجه للفئات المتوسطة الدخل بالدرجة الأولى شرط أن لا يتجاوز دخلهم 6 أضعاف الدخل الوطني (18000 دج)، كما يمكن للمستفيد من هذا السكن أن يدفع مبلغ السكن دفعة واحدة، أو في شكل أقساط، ويستفيد من إعانة من البنك الوطني للإسكان وفي حالة ما دفع المستفيد الأقساط دفعة واحدة يستفيذ من تخفيض بقيمة 10%، وإذا قام المستفيد بدفع مبلغ السكن على شكل أقساط تمنح له مدة 20 سنة كأقصى حد لدفع المبلغ ويجب على المستفيذ دفع قيمة أولية تقدر بـ 5% من المبلغ، حيث حدد السعر المرجعي بـ 12000 دج للمتر الواحد باتفاق مشترك بين وزارة السكن ووزارة المالية.[5]

---

[1] سلمى مميش: مرجع سبق ذكره، ص9.

[2], www, elmowatin ;dz El mowatin Logement : L'Algérie mise sur la diversification de ses partenaires étrangers ,vu le 24 décembre 2019 à 21 : 30

[3] El koraia : logement AADL en Algérie vu le 24 décembre 2019 à 21 : 35 , www :elkeria ;dz

[4] مميش سلمى: المرجع السابق، ص 10.

[5] إيمان بوستة: قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر ، مجلة السكن ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر العدد الحادي عشر ، د س ن ، 382.

وهو سكن الذي يتم إنجازه أو شراؤه عن طريق إعانة تمنحها الدولة وتسمى الإعانة للحصول على الملكية وذلك تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 4 أكتوبر 1994 والذي يحدد قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر وهذا النوع من السكن موجه إلى فئة المجتمع المتوسطة التي لا يمكنها الحصول على ملكية سكن دون الحصول على إعانة من الدولة.[1]

لقد عرفت هذه الصيغة الجديدة ترحابا من قبل المواطنين، بعد صدور التعليمة الوزارية والتي بموجبها تم مراجعة حجم الإعانة التي تقدمها الدولة عن طريق الصندوق الوطني للسكن CNL والمقدرة بـ 40 مليون سنتيم سنة 2001، حيث قدر السعر الأعلى للسكن والمقدر بـ 200 مليون سنتيم.[2]

ـ السكن الاجتماعي الإيجاري: بدأت هذه الصيغة بموجب القانون رقم 04-334 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004، وكان الهدف منها معالجة مشكلة السكن الهش، وكان ممول من قبل الدولة، وموجه للمواطنين ذوي الدخل الضعيف والذي يقل راتبهم عن 24000 دج وكان الهدف منها إنشاء 120000 وحدة سكنية، أما في المخطط الثاني كان الهدف إنشاء 925345 وحدة سكنية، وقد تم استلام 991.777 وحدة إلى غاية نهاية سنة 2014.[3]

ـ **برنامج السكن الريفي المدعم:** يهدف هذا النمط إلى تشجيع السكان على إنجاز سكنات لائقة في المحيط الريفي عن طريق البناء الذاتي وهو يخضع إلى تقديم إعانات مالية لفائدة سكان الأرياف من طرف الصندوق الوطني للسكن تتراوح 40 و50 مليون سنتيم حسب الدخل لبناء سكن جديد، و25 مليون سنتيم للتهيئة أو توسيع مسكن موجود وهو موجه إلى فئات المجتمع المتوسطة، والذي جاء امتداد لتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 03-369 المؤرخ في 7 أوت 2003.[4]

5/6 ـ وضعية السكن في إطار المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2004-2009):

خصص لهذا البرنامج 4202.7 مليار دينار موزعة على كل القطاعات، أما فيما يخص قطاع السكن فقد استفاد من ميزانية قدرت بـ 555 مليار دينار، بما يقارب 29.08% خصصت كبرنامج لتحسين حياة السكان قصد إنشاء مليون وحدة سكنية، ولقد كان الهدف من هذا المخطط تقييم مستويات العجز في السكن على مستوى البلديات والدوائر والولايات بهدف تغطية العجز في مدة لا تتجاوز 5 سنوات.[5]

تشير البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة السكن والعمران والمدينة إلى أن وضعية السكن عرفت تقدما ملحوظ، ويرجع ذلك حسب مراقبين إلى حالة الاستقرار التي عرفتها البلاد من الناحية الأمنية إضافة إلى ارتفاع عائدات البترول وهو ما دعم وتيرة الإنجاز، إضافة إلى السياسة التي توليها الحكومة الجزائرية للسكن من خلال

[1] المرسوم التنفيذي رقم 94-308 : المادة 2 ، المؤرخ في 4 أكتوبر 1994، الذي يحدد قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المادي للأسر ، ج ر ، العدد 32 ، ص 5.

[2] إيمان بوستة: قواعد مرجع سبق ذكره ، ص 385.

[3] سلمى ميمش: مرجع سبق ذكره، ص 9

[4] المرسوم التنفيذي رقم 03-369: مرجع سبق ذكره، ص10

[5] سلمى مميش : اقتصاد السكن في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 1، المجلد1، جامعة أدرار 2017، ص 8

دعم المشاريع السكنية وتولي مسؤولية الإنجاز، إذ بلغت الحضيرة السكنية في الجزائر حوالي 20450023 وحدة سكنية منجزة في المخطط الخماسي المذكور أعلاه[1]، تتوزع وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (13): وضعية السكنات في المخطط الخماسي 2004-2008.

السنوات	التساهمي الإيجاري	التساهمي الإجتماعي	البيع بالايجار	الترقوي	البناء الداتي	الوضعية الحضرية	الريفي	المجموع
2004	72850	25028	49115	38068	/	185061	49607	419729
2005	112053	84184	/	3837	/	200074	132765	532913
2006	38698	57538	2696	5558	39160	143641	137017	424308
2007	35145	32288	4941	5558	28647	110609	78852	296040
2008	67053	43736	837	7956	26637	146219	79595	372033

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد وثائق من وزارة السكن والعمران والمدينة.

-من خلال الشواهد الإحصائية المبينة أعلاه، يلاحظ جليا أن قطاع السكن أحرز تقدما من خلال الإنجازات التي بلغت حوالي 20450023 وحدة سكنية طيلة فترة الخماسي الممتدة من 2004 2008.

وقد سجلت أعلى معدلات الإنجاز بشكل عام في السنوات الثلاث الأولى من 2004 إلى غاية 2007، حيث سجلت أعلى معدلات الإنجاز في سنة 2005 إذ بلغت عدد السكنات المنجزة بحوالي 532913 وحدة سكنية فيما سجلت سنة 2006 ثاني نسبة والقدرة 424308 وحدة سكنية، لتشهد انخفاض محسوس على مستوى السكنات سنة 2004 والبالغ عددها حوالي 419729 وحدة سكنية، لتتراجع نسبيا سنة 2008 بمجموع 372033 وحدة سكنية، لتتراجع مرة ثانية سنة 2007 إذ سجلت 296040.

وما يمكن ملاحظته كذلك بناءا على الإحصائيات المقدمة أن أعلى معدلات الإنجاز عرفها السكن التساهمي الإيجاري حيث بلغ أعلى معدلاته سنة 2005 بوتيرة إنجاز بلغت 112053 ليتراجع سنة 2008 عند 67053 وحدة سكنية في سنة 2008.

أما السكن التساهمي الاجتماعي عرف هو الآخر تطورا ملحوظ سنة 2005 حوالي 84184 وحدة سكنية في حين بلغ سنة 2008، حوالي 43736 وحدة سكنية.

على خلاف السكن الإيجاري عرف أعلى معدلات الإنجاز سنة 2004 إذ بلغت السكنات حوالي 49115 وحدة سكنية فيما عرفت صيغت السكن الإيجاري تراجع سنة 2008 بعدد يقارب 837 وحدة سكنية.

[1] وزارة السكن والعمران والمدينة: الموقع الرسمي، يوم 14 ديسمبر 2019 على الساعة 15.30.

أما السكن الترقوي عرف هو الآخر تقدم ملحوظ في ميدان الإنجاز إذ بلغ سنة 2004 حوالي 38068 وحدة ليتراجع سنة 2008 ليبلغ أعداد المساكن ما يقارب 7956 وحدة سكنية، على خلاف البناء الذاتي الذي لم يكن ضمن أولويات وبرامج الحكومة من سنة 2004 إلى سنة 2006 إذ سجل 39160 وحدة، فيما سجل ارتفاع سنة 2008 وبلغ 26637 وحدة سكنية بسبب ارتفاع حجم الإعانات.

أما السكن الريفي فقد سجل هو الآخر قفزة نوعية إذ بلغ سنة 2004 حوالي 49607 وحدة سكنية، فيما ارتفعت سنة 2008 إلى 79595 وحدة سكنية.

ومن خلال البيانات الرسمية المتحصل عليها من وزارة السكن والعمران، يمكن أن نقدم قراءتنا التحليلية لوضعية السكن والإسكان المعبر عنها في برنامج السكن الخماسي الممتد من 2004-2008 من عدة زوايا بناء على السياق التاريخي والنظري والمعرفي لظاهرة محل الدراسة وتجدر الإشارة أننا حاولنا التركيز على قيمتين عدديتين نحاول من خلالها تقديم صورة عن وضعية السكن تمكننا من فهمها فهما معمقا وفق نسق نظري ومنهجي محكم يفسر السياقات التي ظهرت فيها برامج السكن التي تبنتها الحكومة الجزائرية على النحو التالي:

ـ من ناحية السياق المجتمعي يمكن أن نفسر هذا الارتفاع المحسوس بشكل عام انطلاقا من الجانب الأمني واستقرار الأوضاع في الجزائر ما جعل المناخ الاقتصادي في الجزائر يستقر نوعا ما خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 وتغير خريطة العالم السياسية من خلال تجربة الجزائر فيما يخص برنامج مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، وانعاكساتها الإيجابية ما جعلها محطة أنظار العديد من الشركات خاصة الشركات الكبرى التي حاولت أن تنقل تجاربها الإسكانية إلى الجزائر هذا من جهة، إذ يؤكد الخبراء والمختصين على أن نجاح برامج التنمية مقترن بمدى انتشار الأمن والسلام.

ـ إضافة أن أحداث برجي أمريكا سنة 2001 ساعدت على ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وقد كان السبب المباشر في بروز دور جديد للجزائر في منظمة الأوبيك إذ عملت على إعطاء الحيوية للمنظمة برفع معدلات الإنتاج اليومية والتحكم في الأسعار بتنسيق الجهود الدولية للمنظمة، وهذا من شأنه أن يساهم بشكل عام في انتعاش شريان الحياة الاقتصادية للدولة الجزائرية على اعتبار أن الاقتصاد الوطني ريعي بالدرجة الأولى ويعتمد على98% من عائدات البترول وقد انعكس ذلك جليا على حيوية الخزينة العمومية واطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2009، عن طريق ضخ الأموال في البنوك وتخصيص ميزانيات محترمة للقطاعات السيادية خاصة وزارة السكن والعمران من خلال إطلاق برنامج استعجالي يخص السكن والإسكان.

ـ وجود إرادة سياسية لدى الدولة الجزائرية من خلال تبنيها للعديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية والتي من خلالها حاولت تدارك النقص الفادح في السكن وعملت على تعويض النقض المتعلق بالحضيرة السكنية، والتي بموجبها التزمت بتوفير السكن اللائق للمواطنين من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية العهد من خلال التوقيع على برتكول تعاون سنة 2004، كما قدمت الجزائر تقريرا مفصلا للمبعوثة الأممية حول وضعية السكن الإسكان في الجزائر.

ـ أما من الناحية التشريعية والتنظيمية فقد سارعت الدولة الجزائرية إلى إطلاق سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بقطاع السكن مثل المرسوم التنفيذي رقم 03-369 والمرسوم التنفيذي رقم 94-98، حيث فتحت الأبواب للمبادرات الفردية والقطاع الخاص وتبنت سياسة السكن من خلال التدخل المباشر في إنجاز قطاع السكنات قصد التخفيف من تكاليف الإنجاز، أو عن طريق مؤسسات ذات طابع عمومي مثل ديوان الترقية والتسيير العقاري، إضافة إلى صدور مراسيم تتعلق بصناديق الإسكان التي وجهت إعاناتها للفئات المتوسطة، كما أعطت الدولة أولوية للملكية الفردية من خلال تقديم إعانات وتحفيزات تساعد المستفيدين على امتلاك المساكن من خلال الصندوق الوطني للسكن والوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره.[1]

ـ أما من الناحية الاجتماعية فقد كان المواطن الجزائري محور التنمية الاجتماعية التي باشرتها الحكومة الجزائرية من خلال توفير مسكن يتلاءم وقدراته المالية وسعيا منها إلى تمليكه، وتوفير المرافق والرفاه الاجتماعي له، من خلال إطلاق برامج سكنية بمختلف الصيغ والتي تعمل من خلالها على تقليص العجز بما يتوافر مع الإمكانيات المادية والبشرية للدولة وما يتواءم مع تطلعات المواطنين من خلال التقليل من طلباتهم للسكن نتيجة النمو الديمغرافي التي عرفه المجتمع الجزائري نتيجة ارتفاع نسبة المواليد والخصوبة.

ـ ملاءمة التركيبة الجغرافية والجيولوجية لبرامج السكن، من أجل تصميم نماذج تتوافق مع النمط المعماري الجزائري، كعامل يساعد على تبني سياسة إسكانية طبقتها الحكومة الجزائرية، وتوفر العقار الفلاحي كذلك عامل مهم جدا استرجعت الدولة الأرضي بموجبها وخصصت لإطلاق البرامج السكنية بقوة القانون، إضافة إلى تقديم تحفيزات وتسهيلات للمرقين العقاريين من أجل تولي مسؤولية الانجاز.

ـ إعطاء الحكومة الجزائرية الأهمية لقطاع البناء والسكن نتيجة النمو الديمغرافي بشكل عام كما أنه يساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني عن طريق رفع معدلات التشغيل العام من اليد العاملة المؤهلة والرخيصة مقارنة مع العمالة الأجنبية والتي ساهمت في تراجع معدلات البطالة في المجتمع الجزائري بوجه عام.

6/6 ـ الحظيرة السكنية في إطار مخطط توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

تجدر الإشارة أننا حاولنا من خلال هذا العنصر تفادي التكرار في صيغات السكنات لأننا تطرقنا لها في العنصر الماضي فركزنا على السكنات المنجزة من خلال تقديم قراءة تحليلية معمقة استقيناها من قاعدة البيانات المتوفرة على مستوى وزارة السكن والعمران والمدينة.

وبعد اطلاعنا على برنامج تنفيذ عمل الحكومة من 2010- 2014 والمتوفرة في الموقع الرسمي للوزارة الأولى يلاحظ أن الحكومة الجزائرية خصصت ميزانية 21803 مليار دينار جزائري من أجل إنجاح البرنامج بشكل عام، وقد استفاد قطاع السكن بوجه خاص من ميزانية قدرها 3700 مليار دينار أي بنسبة قدرها 16.97% قصد إنشاء مليوني سكن وتسليم 1.2 مليون وحدة سكنية، وبذلك قد استفاد قطاع السكن من أكبر غلاف مالي منذ الاستقلال بعد قطاع الأشغال العمومية والنقل، وقد أولت الحكومة الجزائرية اهتمام كبير بهذا القطاع واعتبرته قطاع استراتيجي يوفر خدمة اجتماعية ويحقق مكاسب اقتصادية[2].

[1] إيمان بوستة : مرجع سبق ذكره ، ص ، 384.
[2] سلمى مميش: مرجع سبق ذكره، ص 8.

وتشير البيانات الإحصائية المتحصل عليها من وزارة السكن والعمران والمدينة، أنه تم توزيع حوالي 21000000 وحدة سكنية مابين 1999- 2011 بمختلف الصيغ، وقد سعت السلطات من ورائها إلى تحقيق العديد من الأهداف:

- التركيز على الطبقات الاجتماعية الهشة من خلال التمويل الكامل لبرامج السكن، أو من خلال تدعيم أسعار الإيجار(أسعار إيجار رمزية).
- تقديم مساعدات مالية من قبل الدولة عن طريق مشاركة البنوك في التمويل العقاري.
- تنويع العرض في السكنات من خلال خلق أنماط سكنية جديدة.
- تحسين نوعية المساكن من خلال التحسين لنوعية البناءات المنجزة.

وقد ظهرت العديد من صيغ السكن في هذه المرحلة كما يشير الجدول أدناه:

الجدول رقم (14): توزيع السكنات بمختلف الصيغ من 2009 -2012

السنوات	العمومي الإيجاري	الإج التساهمي	البيع بالإيجار	السكن الترقوي	الريفي
2009	55550	23607	0	10808	70853
2010	61316	10737	2080	8159	70853
2011	74317	24962	2749	11040	130012
2012	175044	48464	1895	12439	213740
المجموع	**366227**	**107770**	**6724**	**42446**	**485458**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات من وزارة السكن.

من خلال الشواهد الإحصائية المبينة أعلاه، يلاحظ جليا أن قطاع السكن أحرز تقدما من خلال الإنجازات التي بلغت حوالي 1008625 وحدة سكنية طيلة الفترة الممتدة من 2009-2012.

وسجلت أعلى معدلات الإنجاز للسكنات بشكل عام في السنة 2009 فيما يخص السكن الريفي، إذ بلغت عدد السكنات المنجزة بحوالي 70853 وحدة سكنية، وحافظت على نفس النسبة سنة 2010، فيما سجلت سنة 2011 حوالي 130012 وحدة سكنية، لتشهد ارتفاع محسوس على مستوى السكنات سنة 2012 والبالغ عددها حوالي 213740 وحدة سكنية، لتحتل الصدارة بمجموع قدره 485458 وحدة سكنية.

وما يمكن ملاحظته كذلك بناء على الإحصائيات المقدمة أن أعلى معدلات الإنجاز عرفها السكن العمومي الإيجاري بلغ أعلى معدلاته سنة 2009 بوتيرة إنجاز بلغت 55550 ليرتفع سنة 2010 إلى 61316 وحدة سكنية، فيما عرف تطور ملحوظ سنة 2011 بلغ 74317 وحدة سكنية، لستقر عند أعلى رقم فيما يخص الإنجاز سنة 2012 والبالغ عدده 107770 وحدة سكنية.

أما السكن الإجتماعي التساهمي فعرف هو الآخر تقدم ملحوظ في ميدان الإنجاز، مقارنة مع السنوات الماضية إذ بلغ سنة 2009 حوالي23607 وحدة سكنية، ليتراجع سنة 2010 إذ بلغت أعداد المساكن ما يقارب 10737

وحدة سكنية، ليرتفع بعد ذلك سنة 2011 وقد بلغ حوالي 24962 وحدة سكنية، ليحافظ على ارتفاع وتيرة الإنجاز حيث بلغ سنة 2012 حوالي 48464 وحدة سكنية، أي بمجموع عام قدره 107770 وحدة سكنية.

على خلاف البيع بالإيجار الذي لم يكن ضمن أولويات وبرامج الحكومة في سنة 2009 إذ لم تبنى ولووحدة سكنية، فيما سجل سنة 2010 حوالي 2080 وحدة سكنية، فيما سجل ارتفاع سنة 2011 بلغ حوالي 2749 وحدة سكنية، ليستقر في 2012 عند 1895 وحدة سكنية أي بمجموع عام قدره 6724 وحدة سكنية.

أما السكن الترقوي فقد سجل هو الآخر قفزة نوعية إذ بلغ سنة 2009 حوالي 10808 وحدة سكنية، ليتراجع سنة 2010 إلى 8159 وحدة سكنية، ويشهد ارتفاع سنة 2011 إذ بلغ حوالي 11040 وحدة سكنية، ليحافظ على القفزة النوعية سنة 2012 إذ بلغ 12439 وحدة سكنية أي بمجموع عام قدره 42446 وحدة سكنية.

ومن خلال البيانات الرسمية المتحصل عليها من وزارة السكن والعمران، يمكن أن نقدم قراءتنا التحليلية لوضعية السكن والإسكان المعبر عنها في برنامج السكن الخماسي الممتد من 2009-2012 من زوايا متعددة بناء الأدبيات والمعارف النظرية لظاهرة محل الدراسة وتجدر الإشارة أننا حاولنا التركيز على قيمتين عدديتين فقط نحاول من خلالها استنطاق الأرقام عن طريق تقديم صورة عن وضعية السكن تمكننا من فهمها فهما بسيطا وفق نسق نظري ومنهجي محكم يفسر السياقات التي ظهرت فيها برامج السكن التي تبنتها الحكومة الجزائرية على النحو التالي:

ومن الناحية الأمنية يمكن أن نفسر التقدم في الانجاز بشكل عام انطلاقا من استقرار الأوضاع في الجزائر ونهاية الحرب الأهلية نتيجة توقيف المسار الانتخابي سنة 1991، ما جعلها تقوم بدور على المستوى الإقليمي والدولي ونقل التجربة الجزائرية في ميدان مكافحة الإرهاب وتقديمها للعديد من مبادرات السلام وحل أزمة الساحل بشمال مالي في الجزائر ما جعلها تستقطب كبرى الشركات في مجال المال والأعمال خاصة الشركات الكبرى للإسكان مثل شركة إعمار الإماراتية، فعامل الإستقرار زاد في وتيرة التنمية بالجزائر، إذ خصصت ميزانيات معتبرة لقطاع السكن لم يشهدها مند الإستقلال.

إضافة إلى تفتح الدولة على التجارب الرائدة في قطاع الإسكان ومحاولة التكيف مع الأسواق العالمية وسوق العقار، إذ عملت على تحيين المنظومة التشريعية انتعاش شريان الحياة الاقتصادية للدولة الجزائرية على اعتبار أن الاقتصاد الوطني ريعي بالدرجة الأولى إطلاق برنامج النمو الاقتصادي 2010-2014، عن طريق ضخ الأموال في البنوك وفتح الاستثمار في الرهن العقاري وتقديم المساعدات والقرض للفئات الهشة.

توجهات سياسية جديدة لدى الدولة الجزائرية حاولت من خلالها تدارك النقص الفادح في السكن وحل مشكلة الإسكان عن طريق إنجاز حوالي مليوني سكن وتوزيع حوالي 1.2 مليون وحدة سكنية، والتي بموجبها التزمت الدولة بتدعيم الحظيرة السكنية بالجزائر.

أما من الناحية التشريعية والتنظيمية فقد سارعت الدولة الجزائرية إلى إطلاق سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بقطاع السكن مثل المرسوم التنفيذي رقم 04-137 المؤرخ في 17 أفريل 2004 والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 21 أفريل 2001 والمحدد لشروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار أو مصادر بنكية أو تمويلات أخرى في إطار البيع بالإيجار، إضافة إلى مجموعة من

القوانين مثل المرسوم التنفيذي رقم 04-340 المؤرخ في المؤرخ في 2 نوفمبر 2004، والمرسوم التنفيذي رقم 12-432 المؤرخ في 25 ديسمبر 2012 وكلها متعلقة بشراء المساكن المنجزة بأموال عمومية [1] ، حيث فتحت الأبواب لمضاعفة المساعدات من قبل السلطات الجزائرية للفئات الهشة الغير قادرة على بناء مسكن أو شراء قطعة أرض وتبنت سياسة السكن من خلال التدخل المباشر في إنجاز قطاع السكنات قصد التخفيف من تكاليف الإنجاز، عن طريق المرقيين العقاريين والشركات الدولية للبناء وهو ما حدث في مشاريع عدل 1 وعدل 2 سنة 2001 و2002 على التوالي، كما أعطت الدولة أولوية للملكية الفردية من خلال تقديم إعانات وتحفيزات تساعد المستفيدين على امتلاك المساكن من خلال الصندوق الوطني للسكن والوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره.

أما من الناحية الاجتماعية فقد كان المواطن الجزائري متوسط الدخل محور التنمية الاجتماعية التي باشرتها الحكومة الجزائرية منذ 1999 من خلال توفير مسكن يتلاءم وقدراته المالية وسعيا منها إلى تمليكه، وتوفير المرافق والرفاه الاجتماعي له، من خلال إطلاق برامج سكنية بمختلف الصيغ مثل برامج عدل السالفة الذكر وبرامج السكن التساهمية والترقوية والتي تعمل من خلالها إلى تقليص العجز بما يتوافر مع الإمكانيات المادية والبشرية للدولة وما يتواءم مع تطلعات المواطنين من خلال التقليل من طلباتهم للسكن نتيجة النمو الديمغرافي التي عرفه المجتمع الجزائري نتيجة ارتفاع في نسبة المواليد والخصوبة.

تخصيص العقار الفلاحي لإنجاز السكنات، من أجل تصميم نماذج تتوافق مع النمط المعماري الجزائري، كعامل يساعد على تبني سياسة إسكانية طبقتها الحكومة الجزائرية وتوفر العقار الفلاحي عامل مهم جدا استرجعت الدولة الأرضي بموجبها وخصصت لإطلاق البرامج السكنية بقوة القانون، إضافة إلى تقديم تحفيزات وتسهيلات للمرقين العقاريين من تولي مسؤولية الانجاز.

إعطاء الحكومة الجزائرية الأهمية لقطاع البناء والسكن نتيجة النمو الديمغرافي بشكل عام، كما أنه يساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني عن طريق رفع معدلات التشغيل العام من اليد العاملة المؤهلة والرخيصة مقارنة مع العمالة الأجنبية والتي ساهمت في تراجع معدلات البطالة في المجتمع الجزائري بوجه عام.

7/6 ـ تجسدات أزمة السكن والإسكان في الجزائر.

بعد تعرضنا للسياق المعرفي للظاهرة محل الدراسة في الفترة الممتدة من 1999إلى 2014 والتي حاولنا من خلال الوصول إلى فهم معمق لظاهرة الإسكان في الجزائر من خلال استنطاق الأرقام وإيجاد تفسير علمي لها، بناء على الشواهد الإمبريقية المتوصل إليها حاولنا تشخيص الواقع الفعلي للظاهرة محل الدراسة انطلاقا من تقديم بعض الاستنتاجات العامة المتوصل إليها من خلال المعالم العامة لمشكلة الإسكان وبعد اطلاعنا على مختلف المشاريع المخصصة لتنفيذ عمل الحكومة والميزانيات الضخمة المخصصة لبرامج السكن والإسكان بالجزائر منذ 1999-2014 توصلنا إلى ما يلي:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04 -340 يعدل المرسوم التنفيدي رقم 01-105 المؤرخ 23 أفريل 2001، الذي يحدد شروط وكيفيات شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية أو مصادر بنكية أو أي تمويلات أخرى في إطار البيع بالإيجار ، ج ر ، العدد 25 ، 2004، ص، 32.

ـ رغم الإعتمادات المالية الضخمة والمخصصة لقطاع السكن إلا أنه يعاني بشكل عام من نقص كبير فيما يتعلق بالعرض الإسكاني.

ـ ارتفاع تكاليف إنجاز السكنات بشكل عام أصبح يمثل عبئ أرهق كامل الخزينة العمومية وهو ما يتجسد في الإعانات المقدمة من الصندوق الوطني للسكن.

ـ وجود مشكل يتعلق بالعقار الفلاحي من أجل بناء سكنات للمواطنين خاصة مكتتبي عدل 1 في 2001 وعدل 2 في 2002.

ـ وجود اختلال صريح وواضح المعالم بين العرض والطلب في سوق الإسكان بالجزائر.

. وجود مضاربة في سوق العقار وارتفاع أسعار السكنات أصبح يمثل عائق أمام المواطنين للحصول على سكن وامتلاكه مقارنة مع المداخيل الضعيفة للأسر.

. اعتماد المواطنين على إعانات الدولة وعلى الصناديق الوطنية للسكن زاد من حدّة المشكلة الإسكانية مقارنة مع الإنجازات المقدرة بمليوني وحدة سكنية.

ـ انتشار الأحياء الفقيرة والهامشية عمق في مشكلة الإسكان وانتشار الفوضى، إذ لم تنظم الدولة السكنات المبنية والتي أصبح مضطرة لهدمها فيما بعد وتحمل أعباء الهدم والبناء بحيث تضاعفت التكاليف.

ـ تقديم امتيازات كبيرة للمرقيين العقاريين ساهم في رفع المضاربة والأسعار وساهم بشكل كبير في تعميق أزمة السكن.

ـ تأخر وتيرة الإنجاز للسكنات، أثر على نوعيتها وزاد في سعر السكنات وعمق مشكلة الإسكان مثل برامج عدل وانسحاب العديد من الشركات ووقوع مشاكل لدى المكتتبين.

8/6 ـ آفاق السياسة السكنية وتداعيات انهيار أسعار المحروقات (2015-2019).

بعد انتهاج الحكومة الجزائرية للعديد من المخططات والسياسات العامة في مجال السكن وعلى الرغم من المبالغ الخيالية التي استفاد منها القطاع، إلا أنها أظهرت العديد من العيوب على حد تعبير الخبراء والمتخصصين، وعجزت عن تقديم بدائل حقيقية لمشكلة السكن في ظل وجود العديد من الإرهاصات والمتعلقة أساسا بتراجع أسعار البترول والتي تمثل 98% من مداخيل الخزينة العمومية، إذ عجزت هذه الأخيرة عن إيجاد بديل للاقتصاد الوطني وتحذيرات الخبراء متواصلة بانهيار الاقتصاد الجزائري إذا استمرت الحكومة في عدم التطبيق الفعال للحلول الكفيلة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وسنلجأ للإستدانة الخارجية مجددا، وقد تبنت الدولة برنامجا للتنمية عرف بالنموذج الاقتصادي الجديد Le neveau modèle économique والذي يحمل أبعاد استشرافية، لإيجاد بدائل عن المحروقات.[1]

ـ البرامج والإنجازات المتوقعة في مجال السكن خلال " 2015-2019":

[1] Made in algeria ,les banques algériennes commencent à prendre le relaisdans le financement du legement vu le 24 décembre 2019 à 23h www ; made in algeria , com

عملت الحكومة الجزائرية على انتهاج سياسة جديدة والتوجه نحو اقتصاد السوق فيما يتعلق قطاع السكن، بهدف تنويع المعروض السكني، وإيجاد بدائل لأزمة السكن، لذلك عملت السلطات على توفير كل الوسائل وتنويع الصيغ السكنية قصد تلبية طلبات جميع المرشحين المؤهلين وحل مشكلة السكن في نهاية 2019، وذلك من خلال توزيع 800000 سكن عمومي إيجاري، و 400000 سكن بالإيجار، و400000 سكن ريفي[1]

أما فيما يتعلق بالمساعدات المالية المقدمة للقطاع فتتمثل في مبلغ مالي قدره 1000000دج مخصص لملكية المنازل، أو لإعادة التأهيل أو التمديد، وتخفيض القيمة السوقية من 95% إلى 80 % للمساكن المدعمة، وتخفيض القيمة السوقية لسكنات LPP من 95% إلى 60% حسب الموقع الجغرافي وعلى حسب التقدم في الإنجاز، أما فيما يخص بالسكن الريفي تصل الإعانات إلى 100 مليون سنتيم، أما في ولايات الجنوب 70 مليون سنتيم، إضافة إلى تسهيل الإجراءات خاصة الحصول على رخصة البناء، والإعانات المتعلقة بالسكن الريفي وتقديم دفعتين بدل ثلاث دفعات، واستبدال كلمة الملكية بالحيازة في المناطق غير المساحية، وبموجب هذه الإجراءات أعلن وزير السكن والعمران والمدينة بتاريخ 3 فيفري 2015 عن صيغة جديدة تمثلت في البناء الذاتي والتي تعطي فرصة للمواطنين للحصول على سكن في مقر إقامتهم بعد حصولهم على الإعانة المالية وهي مخصصة لسكان الريف والجنوب، إلى جانب مشاركة المواطن في تمويل السكن مما يقلل حجم تمويل الدولة للسكنات، إضافة غلى تعزيز سوق العقارات في تمويل السكن وتطوير الإئتمان العقاري.[2]

ـ التسهيلات الإدارية المتخذة في قطاع السكن ما بين 2015-2019:

عملت الحكومة الجزائرية على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالسكن، وذلك من خلال جملة القرارات الاحترازية والتي في مجملها كانت لفائدة المواطنين بالدرجة الأولى، إضافة إلى محاولة التقليل من العبء المالي على الخزينة العمومية ومراقبة حركة الأموال الموجهة إلى الإعانات وصناديق الإسكان، ومن بين الإجراءات التي شددت وزارة السكن على اتخاذها في الفترة الممتدة ما بين 2015-2019:

- **الشفافية في تخصيص السكن:**

وذلك من خلال البطاقية الوطنية للسكن التي أنشأتها وزارة السكن والعمران والمدينة، قصد الرقابة الصارمة والموثوق بها لإرساء العدالة الاجتماعية في توزيع المساكن، وفق المرسوم التنفيذي رقم 08- 142 المؤرخ في 11 ماي 2008، وتشمل القرارات المتعلقة بتخصيص السكن، كما يحدد الملف جميع الطلبات وطنيا والكشف عن مقدمي الطلبات غير المؤهلين التي بحوزتهم مساكن أو استفادت من إعانات حكومية أولديهم أراضي لبنائها، حيث يتم استبعادها مباشرة.[3]

- **تحسين الرفاه المعيشي للمواطن:**

حيث وضعت الحكومة راحة المواطن ضمن أولويات هذا البرنامج، وقد دعت إليها وزارة السكن والعمران والمدينة، وربطتها بمعدل إشغال المسكن حيث وصلت الحضيرة السكنية في نهاية 2014 إلى 8325186 وحدة

[1] وزارة الكن والعمران والمدينة: مخطط تنفيذ عمل الحكومة ، الجزائر، 2015، ص ص 3-8.
[2] سلمى مميش: مرجع سبق ذكره، ص 16
[3] سلمى مميش: مرجع سبق ذكره، ص 17

سكنية ومن المتوقع أن تصل سنة 2019 إلى 9900000 وحدة سكنية أي بزيادة قدرها18.92% وبالتالي ستتحسن ظروف السكن حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات[1].

- **القضاء على السكن الفوضوي والهش:**

حيث تهدف من خلال هذا البرنامج إلى تقليل المخاطر، حيث وصل عدد السكنات الهشة 561000 وحدة سكنية، يتوقع القضاء عليها في الفترة الممتدة مابين 2015-2019، وتعويضه بمساكن اجتماعية للإيجار تمولها الدولة كاملة، و182000 وحدة تتطلب تأهيل، بمساعدات مالية تصل إلى 700000 دج لكل وحدة سكنية، حيث وصلت الإعانات المقدمة من قبل الدولة سنة 2015 إلى 95000 مساعدة.

- **تحسين نوعية البناء:**

بما أن حياة المواطنين ضمن أولويات هذا البرنامج فقد سعت الدولة إلى تحسين نوعية المسكن من خلال جودة المواد وتقنيات البناء، وتوفير المرافق والخدمات العامة، وتزويد السكنات بوسائل الراحة، مع إلغاء السكنات ذات الغرفة الوحيدة أو الغرفتين مما يسمح بإقامة أكثر اتساعا، إضافة إلى ضرورة مراعاة التصاميم الحديثة في البناء والأخذ في الحسبان الجوانب المناخية والجغرافية وحتى الثقافية منها، حيث صدر مرسوم تنفيذي في 2014 يحدد أنظمة التخطيط الحضري[2].

خلاصة

يأتي هذا الفصل النظري معبرا عن السياقات الفكرية والمعرفية التي ساعدتنا في تقصي الحقيقة العلمية لمتغير الإسكان مند بداياته الأولى إلى حين ظهور العديد من المقاربات النظرية التي عملت على تغيير وبلورة السياقات المختلفة عن طريق ظهور العديد من القوانين العلمية والمفاهيم الارتكازية لمجموعة من النظريات المعاصرة، والتي ساعدتنا على تقديم تحليل وتفسير للواقع المدروس مند بدايات الظاهرة إلى غاية وجود المشكلة والتي تجسدت في عدم الموازنة بين أعداد السكان واحتياجاتهم السكنية، إضافة إلى اختلال العرض والطلب في سوق السكن وظهور المضاربة وغلاء الأسعار إذ مثلت أحد العراقيل التي واجهت السكان في بناء أو امتلاك مسكن لائق يتناسب وخصوصيات الأسرة، كما أن هذه الأفكار ساعدتنا على تكوين نظرة شاملة من خلال مختلف الأطروحات النظرية المتوفرة لدينا، إذ مكنتنا من الوقوف على الدلالات وتفسير الوقائع الميدانية لأفراد العينة فيما بعد، كما أن هذه الأفكار مثلت قاعدة أساسية استند إليها العديد من الباحثين والمتخصصين والتي ساعدتهم على تقديم نماذج دولية ناجحة في ميدان الإسكان.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات: نشرية جويلية 2017، ص 6

[2] وزارة السكن والعمران والمدينة: مخطط عمل الحكومة، سبتمبر 2015، ص ص، 4-8.

الفصـــل الرابـــع:

البعد الإمبريقي لدراسة ظاهرة النمو الديموغرافي وإشكالية الإسكـــــان.

تمهيد

تحتل الدراسات السابقة موقعا هاما في منظومة البحث السوسيولوجي، على اعتبار أنها حلقة أساسية في منظومة البحث العلمي تعمل على توجيه الباحث، حيث أن اطلاعه حول أدبيات الموضوع والدراسات المنجزة المشابهة لموضوع دراسته، توضح الرؤيا أمامه قبل أن يقع في تكرار تجارب سابقيه من الباحثين، كما أنها تساعده فيتناول موضوعه بالبحث والتقصي العلمي من زوايا مختلفة.

ولهذا فإنه من خلال الدراسة المتعلقة بالنمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان، نهدف من خلال هذا الفصل والموسوم بـ "البعد الإمبريقي لدراسة ظاهرة النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان إلى تقديم عرض تحليلي مقتضب، ومقارن بين مجموعة من الدراسات التي تناولت الدراسة الراهنة بالبحث والتقصي العلمي، حيث قمنا بتقسيمه إلى دراسات تتعلق بمتغير النمو الديمغرافي، ودراسات أخرى تطرقت إلى متغير الإسكان، في ميادين بحثية مختلفة، كما حاولنا إبراز مختلف جوانب الاستفادة منها من خلال التعرض إلى نقاط التشابه والاختلاف. وذلك بعد القيام بعرض الأهداف العامة للدراسة، ثم الانتقال إلى التساؤل المركزي والأسئلة الفرعية، الفرضيات المصاغة ومختلف الخطوات المنهجية المتبعة، مع التركيز على النتائج العامة للدراسة، وإجراء مقارنات نظرية ومنهجية للتعرف على مدى تشابهها واختلافها مع الدراسة الراهنة.

ويمكن القول أن المحك الذي اعتمدناه في اختيار الدراسات السابقة هو متغيري الدراسة بمعنى النمو الديمغرافي كمتغير مستقل، والإسكان كمتغير تابع، والبداية تكون بعرض مجموعة من الدراسات التي تناولت متغير النمو الديمغرافي.

1 ـ البعد الإمبريقي المتعلق بمتغيري النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان:

تم تناول النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في ميادين بحوث متعددة، وبأساليب منهجية مختلفة، لهذا نسعى من خلال هذا الفصل إلى تقديم مجموعة من الدراسات المشابهة لموضوع الدراسة، حتى يتسنى لنا الكشف عن نقاط التشابه والاختلاف، مع التركيز على مختلف الجوانب التي تمت الاستفادة منها في هذه الدراسة، والبداية تكون باستعراض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير المستقل والموسوم بـ "**النمو الديمغرافي**".

1/1 ـ الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير النمو الديمغرافي:

بالرغم من حداثة موضوع النمو الديمغرافي في التراث السوسيولوجي، إلا أنه لم يمنع الباحثين من تناوله كمتغير مستقل أو تابع في دراساتهم، والدليل على صحة ما نقول وجود بعض من الدراسات السابقة التي تناولت المتغير في ميادين بحثية متعددة، باستخدام مناهج وأدوات بحثية مختلفة، ومن خلال هذا العنصر نحاول تسليط جانب من الضوء على مجموعة من الدراسات السابقة قصد الاستفادة النظرية والمنهجية منها.

وفي سياق متصل تجدر الإشارة إلى أن هناك البعض من الدراسات التي لا تحمل اسم المتغير المستقل والمتمثل في"**النمو الديمغرافي**" وإنما تشبهه، وقد إعتمدناها في دراستنا الراهنة، على اعتبار أن بينهما نقاط مشتركة تصب في موضوع دراستنا وتخدمه نظريا ومنهجيا، إذ ظهرت بعض من الدراسات المشابهة على الرغم من قلتها، إلا أنها تناولت متغير النمو الديمغرافي كمتغير مستقل أو تابع.

*** دراسة منوبية قسيمة (2015) بعنوان: مظاهر تأثير النمو السكاني على البيئة الحضرية وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر**

جاءت الدراسة في مجملها لتحقيق العديد من **الأهداف** أبرزها**:** التعرف على مظاهر تأثير النمو السكاني على الناحية المرفولوجية والإيكولوجية وعلى المرافق الأساسية والحياة الإجتماعية في مدينة بسكرة.

كان منطلق الدراسة **تساؤل مركزي مفاده:** ما هي أهم مظاهر النمو السكاني على البيئة الحضرية لمدينة بسكرة؟ والذي انبثق عنه مجموعة تساؤلات فرعية هي:

ـ ما هي مظاهر تأثير النمو السكاني على الناحية المرفولوجية والإيكولوجية لمدينة بسكرة؟

ـ ما هي مظاهر تأثير النمو السكاني على المرافق الأساسية لمدينة بسكرة؟

ـ ما هي مظاهر تأثير النمو السكاني على الحياة الاجتماعية في مدينة بسكرة؟[1]

للإجابة على التساؤلات وضع الباحث فرضية مركزية **وثلاث فرضيات جزئية هي:**

1 ـ تتمثل مظاهر تأثير النمو السكاني من الناحية المرفولوجية والإيكولوجية لمدينة بسكرة في: (إحداث تغير في النسيج العمراني، انتشار بعض الأحياء العشوائية التلوث الحضري وانتشار النفايات الحضرية).

2 ـ تتمثل مظاهر تأثير النمو السكاني على الحياة الاجتماعية في مدينة بسكرة في: (الضغط على المرافق العامة للمدينة، الضغط على التجهيزات والمرافق القاعدية، الازدحام ومشكلة النقل الحضري).

3 ـ تتمثل مظاهر تأثير النمو السكاني على الحياة الاجتماعية في مدينة بسكرة في انتشار بعض المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والفقر والجريمة.

اعتمدت الباحثة على **المنهج الوصفي** كمنهج أساسي ملائم للقيام، وذلك بالتطبيق على عينة شملت 200654 نسمة واستعملت الوثائق والسجلات والإحصاءات الرسمية، كأدوات لجمع البيانات، إضافة إلى أداتي **المقابلة والملاحظة**[2].

1 منوبية قسيمة: مظاهر تأثير النمو السكاني على البيئة الحضرية، أطروحة دكتوراه، غ م، 2015، ص 5.

[2] منوبية قسمية: مرجع سبق ذكره، ص 148.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: إن مظاهر تأثير النمو السكاني على الناحية المرفولوجية والإيكولوجية للمدينة من خلال (إحداث تغير في النسيج العمراني انتشار بعض الأحياء العشوائية، التلوث الحضري وانتشار النفايات الحضرية)، بالإضافة إلى أن مظاهر تأثير النمو السكاني على المرافق الأساسية لمدينة بسكرة تتمثل في الضغط على المرافق العامة للمدينة، الضغط على التجهيزات والمرافق القاعدية الازدحام ومشكلة النقل الحضري. أما مظاهر تأثير النمو الحضري على الحياة الاجتماعية في مدينة بسكرة فتتجسد في انتشار بعض المشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر وانتشار الانحراف والجريمة[1].

تعقيب: وتجدر الإشارة أن الدراسة التي بين أيدينا تتقاطع مع دراستنا الحالية من حيث المتغير المستقل كما أنها حاولت التركيز على المدخل الإيكولوجي في تفسير المدينة ومناطق الإسكان، وهو أحد المداخل النظرية المعتمدة في دراستنا والتي حاولت أن تعتمد إطار نظري يفسر انتشار مناطق الإسكان الحضري انطلاقا من الناحية المكانية أي من ناحية الموقع وانتشار المرافق والخدمات العامة، وقد مكننا ذلك من تعميق الفهم للظاهرة محل الدراسة ومن بلورة تساؤلات المشكلة البحثية بوجه عام.

*** دراسة بلعجال فوزية (2012) بعنوان: العوامل الديمو اقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية وهي أطروحة دكتوراه. غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر**

هدفت الدراسة في مجملها إلى دراسة العوامل الديمغرافية والاقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية وتحليلها، وإبراز إمكانية التخطيط المستقبلي للزيادة السكانية للقضاء على المشاكل المترتبة عن عدم التوافق بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية.

جاءت الدراسة لتجيب عن **مجموعة الأسئلة** أبرزها: ما هو سوق العمل؟ ما السياسات المستعملة في ضبط نظام سوق العمل الجزائرية؟ ما مدى تأثير الديمغرافيا على سوق العمل؟ ما الترابط الموجود بين العوامل الاقتصادية والديمغرافية الذي يؤدي إلى التأثير على سوق العمل الجزائري؟ ما إمكانية التوفيق بين هذه العوامل على المدى البعيد للتصدي للعجز في توفير مناصب العمل لكل عناصر المجتمع النشيط؟.

وعليه فالإشكالية الأساسية للدراسة تمحورت حول العوامل الديمغرافية والاقتصادية ومدى التأثير الواقع بينهم على سوق العمل الجزائرية وما مدى تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصادية على سوق العمل الجزائرية من خلال العلاقة المتكاملة بينهما؟

ومن أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة تم وضع **ثلاث فرضيات جزئية** هي:

[1] منوبية قسمية: مرجع سبق ذكره، ص ص 208- 214.

ـ فشل السياسات المتبعة في تنظيم الشغل، لعدم صلاحيتها على الأمد البعيد.

ـ التأثير السلبي الواضح للزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية وبروز مشكلة البطالة.

ـ هناك تشابك ما بين الظروف الديمغرافية والاقتصادية يؤدي إلى التأثير على سوق العمل.

ـ إمكانية التصدي للمشكلة السكانية والتوافق بينها وبين التنمية الاقتصادية بالتخطيط الدقيق للموارد البشرية.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي كمنهج أساسي في الدراسة الذي اعتبرته ملائما للدراسة، واستعملت التقارير الدولية للمكتب الدولي للعمل، والمنظمة الدولية للعمل.

خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج كان أبرزها:

ـ أهمية وضع السياسات المتكاملة في جميع جوانبها حسب تأثير مختلف الميادين، مما يسمح الفهم الجيد لمشكلة البطالة التي تعتبر مشكلة متعددة الأبعاد.

ـ أهمية العوامل الديمغرافية ودراستها لفهم أصل الزيادة السكانية والتنبؤ بالتغيرات التي تحدث على مستوى التركيبة السكانية بهدف وضع الخطط الإستراتيجية في جميع الميادين كتحديد عدد مناصب العمل الواجب توفيرها سنويا، أو عدد السكنات الواجب بناؤها.

ـ ضرورة الاهتمام بمصادر المعلومات الإحصائية وتحسين جودتها للتمكن من متابعة التغيرات التي تحدث في المجتمع سواء من الجانب السكاني أو الاقتصادي.[1]

تعقيب: يبدو أن هذه الدراسة تشترك مع دراستنا انطلاقا من الهدف العام لها، وكذلك مع المتغير الأول المعتمد في دراستنا والمتمثل في "**النمو الديمغرافي**"، حيث حاولت الدراسة البحث في العلاقة التكاملية بين المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية كأساس نظري لتفسير ظاهرة سوق العمل في المجتمع الجزائري، واعتبرت أن الزيادة والتركيبة السكانية سبب مباشر يعتد به في بناء إستراتيجية اقتصادية متكاملة خاصة في عالم الشغل، كما أنها تقف عاملا وراء ارتفاع معدلات البطالة وانتشار مناطق الإسكان المتخلف طلبا للعمل المسكن، وقد أكدت أن الخصوبة مؤشر صريح وواضح يتحكم في الحراك السكاني، وهذه الأبعاد كلها كانت محور لدراستنا الراهنة حيث اعتمدت على العديد من المحكات المتحكمة في النمو الديمغرافي فمثلا معدلات الخصوبة، وطبيعة وتركيبة السكان كلها أبعاد تعبر بوضوح عن الظاهرة محل الدراسة، ومن جهة أخرى تساعد الدولة على وضع خطط سكانية قصد التحكم في الزيادات المرتفعة في أعداد السكان.

[1] بلعجال فوزية: مرجع سبق ذكره، ص 238.

*** دراسة راشدي خضرة (2012) بعنوان: الإنتقالية الديموغرافية والتحولات السوسيو ديموغرافية للأسرة الجزائرية، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.**

هدف الدراسة الرئيسي دراسة التحولات السوسيو ديمغرافية التي تعرفها الأسرة الجزائرية ومحدداتها في ظل التحول الديمغرافي السريع وتشعب عوامل التأثير والتغير المرتبطة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية.

تمحورت إشكالية الدراسة حول: ما هي التحولات السوسيو ديمغرافية التي تعرفها الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال وماهي محدداتها في ظل التحول الديمغرافي السريع وتشعب عوامل التأثير والتغير المرتبطة أساسا بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية؟ واندرجت تحت هذا السؤال الرئيس مجموعة أسئلة فرعية هي:

ـ إلى أي مدى وصلت هذه التحولات؟.[1]

ـ هل النموذج الأسري النووي فعلا هو السائد؟.

ـ هل اختفت الأسرة الممتدة أو الموسعة أم أنها تقاوم؟.

ـ هل يمكن أن نعتقد أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تنامي عدد الأسر النووية حسب أغلب الباحثين هي نفسها التي ستعيد الشكل الموسع وتحافظ عليه مجددا؟.

ـ ما هي العوامل السوسيو ديمغرافية التي تحدد حجم ونوع الأسرة الجزائرية؟

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة وضع الباحث فرضية مركزية وثلاث فرضيات جزئية هي:

1 ـ تتجه الأسرة الجزائرية نحو النووية وبحجم أصغر بفعل التحول الديمغرافي من جهة والتغير الاجتماعي في كل جوانبه من جهة أخرى. وتتفرع عنها الفرضيات التالية:

ـ إن تحسن مستويات الوفاة، انخفاض الخصوبة ارتفاع سن الزواج وزيادة تفسخ العلاقات الزواجية خاصة نتيجة الطلاق تؤدي إلى التغير في حجم بنية ونمط الأسرة.

ـ يؤدي تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم المشاكل والعوامل (أزمة السكن البطالة، زيادة الفردانية) وبالتالي إلى أنماط جديدة من الأسر تستجيب لهذه التغيرات.

2 ـ يتحدد حجم ونوع الأسرة المعيشية بالخصائص السوسيو ديمغرافية لأربابها. وتتحدر منها الفرضيات الفرعية التالية:

ـ تلعب الخصائص الديمغرافية (الجنس، السن، الحالة الزواجية وسن الزواج) لرب الأسرة المعيشية دورا في تحديد نوع وحجم هذه الأسرة.

[1] راشدي خضرة: الانتقالية الديمغرافية والتحولات السوسيوديموغرافية للأسرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غ م، جامعة وهران، 2012، ص 9

ـ تلعب الخصائص السوسيو ديمغرافية (المستوى التعليمي، الحالة الفردية) لرب الأسرة المعيشية دورا في تحديد نوع وحجم الأسرة.

3 ـ يمكن أن يكون لمكان الإقامة، خصائص المسكن، والمستوى المعيشي دور في تحديد نوع وحجم هذه الأسرة، وتتفرع عنها الفرضيات التالية:

ـ توجد اختلافات بين نوع وحجم الأسرة المعيشية بين الريف والمدينة.

ـ تلعب خصائص المسكن (النوع وعدد الغرف) دورا في تحديد حجم ونوع الأسرة المعيشية.

ـ يؤثر المستوى المعيشي للأسرة المعيشية على نوعها وحجمها.[1]

4 . إن للخصائص السوسيوديمغرافية للنساء غير العازبات دورا في تحديد نوع وحجم الأسرة.

اعتمدت الباحثة **المنهج الوصفي** كمنهج أساسي في الدراسة الذي اعتبرته ملائما للدراسة، إضافة إلى المنهج التاريخي، وقد اعتمدت الدراسة على مسح الأسرة والطفل لسنة 2002، وبعض الطرق والأساليب والمقاييس الإحصائية[2].

توصلت الدراسة لنتيجة عامة مفادها: إن الأسرة الجزائرية تغيرت وتتغير بفعل الانتقالية الديمغرافية التي توشك على نهاية مرحلتها الثانية، فالتطور الذي عرفته مؤشرات الزواجية وتفكك العلاقات وتحسن المستويات الوفاة إلى الانخفاض من جهة أخرى، والتغير الاجتماعي الذي تشهده البلاد على كل مستوياته من جهة أخرى أثر بأشكال ودرجات متفاوتة على الأسرة من حيث الشكل والحجم والبنية[3].

تعقيب: وفي سياق متصل نشير إلى أن هذه الدراسة تتفق مع دراستنا انطلاقا من الهدف العام لها ومن حيث المتغير الأول المعتمد في دراستنا والمتمثل في النمو الديمغرافي، إذ حاولت هذه الدراسة التي بين أيدينا البحث في العلاقة التكاملية بين العوامل الديمغرافية و الاقتصادية كأساس نظري لتفسير ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري، على اعتبار أن الزيادة السكانية سبب مباشر يعتد به في ارتفاع معدلات البطالة، كما أن الخصوبة تعتبر مؤشر صريح وواضح يتحكم في الحراك السكاني.

[1] خضرة راشدي: مرجع سبق ذكره، ص 9.
[2] خضرة: راشدي: مرجع سبق ذكره، ص 9.
[3] خضرة راشدي: مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

*** دراسة شوقي رحيمة (2016) بعنوان: تأخر سن الزواج بين الإختيار والإجبار، وهي رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.**

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة محاولة معرفة أهم العوامل الإجبارية والاختيارية لتأخر سن زواج الأساتذة الجامعيين على اعتبار الزواج مدخل لقيام الأسرة كوحدة اجتماعية ترضي حاجات الطرفين، وتحقق الوظائف الذي يرضاه المجتمع.

انطلقت الدراسة من **تساؤل رئيس مفاده:** ما هي العوامل الاختيارية والإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟ اندرج تحت هذا التساؤل **سؤالين فرعيين هما:**

1 ـ ما هي العوامل الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟ واندرج تحت هذا السؤال الأبعاد التالية:

ـ هل يعد الخوف من تغير معنى الزواج من العوامل الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

ـ هل تعد صعوبة اختيار الشريك من العوامل الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

ـ هل الخوف من الفشل في الزواج من العوامل الاختيارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

2 ـ ما هي العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟.[1] واندرج تحت هذا السؤال الأبعاد التالية:

ـ هل يعد تدخل الأسرة في اختيار الشريك من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟.

ـ هل تعد العادات والتقاليد الخاصة بالزواج من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟.

ـ هل يعد عدم العثور على الشريك المكافئ في السن من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟.

ـ هل تعد العوامل اقتصادية مثل التكفل الاقتصادي بالأسرة، مسكن خاص، ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور من العوامل الإجبارية المؤدية إلى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي؟

اعتمدت الباحثة على المدخل البنائي الوظيفي ونظرية الاختيار العقلاني كمداخل أساسية في تفسير الظاهرة محل الدراسة، **إضافة إلى المنهج الوصفي** كمنهج معتمد في الدراسة إضافة إلى **المنهج التاريخي**، اعتمدت

[1] رحيمة شرقي: تأخر سن الزواج بين الاختيار والاجبار، أطروحة دكتوراه، غ م، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص1.

الدراسة طريقة **المسح الشامل** بالعينة ممثلة في 8 كليات بكافة التخصصات شملت 150 أستاذ، واتخذت من **الاستمارة والملاحظة** كأداوات أساسية لجمع البيانات، خلصت **الدراسة إلى نتائج أبرزها:**

ـ لا يعتبر التغير في معنى الزواج من العوامل الاختيارية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 83.17%

ـ لا تعتبر صعوبة اختيار الشريك من العوامل الاختيارية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 74.76%

ـ لا يعتبر الخوف من الفشل في الزواج من العوامل الاختيارية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 89.71%

ـ لا يعتبر تدخل الأسرة في اختيار الشريك عامل إجباري من عوامل تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 93.45%

ـ لا تعتبر العادات والتقاليد الخاصة بالزواج عامل إجباري من عوامل تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 85.04%.

ـ يعتبر عامل العثور على الشريك المكافئ في السن عامل إجباري من عوامل تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 57.94%.

ـ لا يعتبر ارتفاع تكاليف الزواج من عوامل تأخر سن الزواج الأستاذ الجامعي بنسبة 93.45%، وبالتالي الإجابة على التساؤل المركزي من حيث أن تأخر سن الزواج الأساتذة لا يعتبر أمر اختياري بنسبة 66.35%[1]

تعقيب: تجدر الإشارة أن الدراسة التي بين أيدينا تقاطعت مع دراستنا الراهنة على مستوى البعد المتمثل في ظاهرة الزواج، والتي تعتبر أحد المتغيرات الديمغرافية المتحكمة في ظاهرة النمو الديمغرافي، كما تعتبر أحد المداخل النظرية التي تفسر الظاهرة محل الدراسة من خلال ارتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب، كما أنه أحد الأسباب الرئيسية الذي عكفت عليه الدولة في رسم سياسات النمو الديمغرافي في الجزائر.

*** دراسة لكباحي صباح محمود (2011) بعنوان: الآثار الإجتماعية للإكتظاظ السكاني والحضري، وهي عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة الرافدين، جامعة الموصل الـــعراق.**

هدفت الدراسة إلى حصر مجموعة أهداف والسعي لتحقيقها كان أبرزها: التعرف على المدينة وخصائصها التعرف على مفهوم وأسباب ومشكل الاكتظاظ السكاني والحضري، وإبراز أوجه التفاعل ما بين المدينة

[1] رحيمة شرقي: مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

والاكتظاظ السكاني والحضري، بيان درجة الاكتظاظ السكاني والاكتظاظ الحضري في العالم العربي، بيان الفروق بين درجات الاكتظاظ السكاني والحضري مابين العالم المتقدم وعالمنا النامي.

انطلقت الدراسة من **تساؤل مركزي** مفاده: كيف أثر النمو السكاني الذي عرفته المدينة في إنتاج مظاهر عمرانية ساهمت في تغير مرفولوجية المدينة؟

وقد انطلقت الباحثة من التساؤل المركزي التالي: ما هي الآثار الاجتماعية الناجمة عن الاكتظاظ السكاني والحضري؟.

اعتمدت الباحثة على المنهج المقارن ومنهج التحليل الاجتماعي والمنهج التاريخي خلصت الدراسة إلى نتائج أبرزها:

ـ هناك علاقة جدلية متفاعلة يمكن أن توصف بأنها طردية ما بين المدينة كواقع يمتاز بالحضرية وبين زيادة درجة الاكتظاظ السكاني والحضري.

ـ كلما تقل نسب الاكتظاظ يقل معها درجة الحضرية، خاصة وأن النمو السكاني يتركز في مدن وعواصم دول العالم الثالث لتركز الخدمات بها.

ـ كما أن الهجرة تؤدي إلى اكتظاظ المدن وهناك فرق بين الدول المتقدمة التي استطاعت أن تتحكم في الاكتظاظ وبين الدول النامية التي تعاني منه بحدة كبيرة على مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية.

ـ الاكتظاظ شامل لدول العالم المتقدم ونسبي في دول العالم الثالث، حيث غالبا ما شمل مدن العالم المتقدم وانحسر في عالمنا الثالث في بعض مدنه الرئيسية والعواصم الخاصة.[1]

تعقيب: تجدر الإشارة أن الدراسة التي بين أيدينا التقت مع دراستنا من ناحية المتغير الأول للدراسة، كما أنها حولت أن تجد إطار نظري لتفسير ظاهرة الاكتظاظ السكاني اعتمادا على المدخل الإيكولوجي وانتشار الأنشطة والخدمات، ويعتبر هذا المدخل النظري أحد المداخل النظرية الذي اعتمدت عليه دراستنا، لنصل في الأخير إلى تعميق الفهم للظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في النمو الديمغرافي والوقوف على أسبابها المعلنة والضمنية وبالتالي بلورة وطرح الأسئلة التي تدور حولها المشكلة البحثية.

[1] صباح محمود لكباحي: الآثار الاجتماعية للاكتظاظ السكاني والحضري، مجلة آداب الرافدين، العدد 59، جامعة الموصل، العراق، 2011، ص 15.

*** دراسة أبي الوتار (2006) بعنوان: النمو السكاني والنمو الزراعي في ظل محدودية الموارد المائية السطحية لدول حوض دجلة والفرات ما بين 1950 ـ 2006. وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.**

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إبراز دور العلاقات الاقتصادية الأساسية التجارية بين إيران والعراق من جهة، وبين تركيا وسوريا والعراق من جهة أخرى، والتي يكون لها أثر سلبي على الإنتاج الزراعي النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية المستدامة في العراق والتي ترجع لأسباب سكانية.

انطلقت الدراسة من **تساؤلين رئيسين مفادهما:** في ظل الزيادة السكانية التي شهدها حوض الدجلة والفرات ما بين 1950 و2006 وتشهدها الآن، هل يمكن تحقيق زيادة متوازية ومتواصلة في الطاقة الإنتاجية الزراعية لدول الإقليم؟ وهل من مبادرة تمهيدية بناءة يمكن لجامعة الموصل القيام بها في هذا الخصوص؟

استخدمت الباحثة **المنهج الوصفي التحليلي** في الدراسة، والاستعانة بالوثائق والسجلات والإحصاءات الرسمية والمعلومات والبيانات. خلصت الدراسة **إلى نتائج أهمها:**

ـ في ظل الزيادة السكانية التي تشهدها دول الدجلة والفرات، لا يمكن لأي دولة من هذه الدول أن تحقق زيادة متوازية ومتواصلة في الطاقة الإنتاجية الزراعية ومن ثم زيادة مناظرة في الإنتاج الزراعي الفعلي.

ـ كما أن النظر إلى حوض الدجلة والفرات، والدولة كإقليم موارد مائية نهرية سنوية ثابتة المعدل تسكنه كتلة سكانية، وتزداد سنويا، يساعد على تخطي الحدود القومية عند دراسة المشاكل السكانية والمائية والزراعية لدول الإقليم من جهة، كما يساعد على زرع روح التعاون بين الأطراف لحلها بأسلوب علمي من جهة أخرى.

ـ بإمكان العراق التخلي عند الحاجة على المنافذ المتوسطية لصادراته من النفط الخام وعلى العكس من ذلك لا يستطيع التخلي عن اعتماده المائي الكبير في كل من تركيا وسوريا في الأمد القصير أو الطويل.

ـ كما أن الزيادة السكانية التي تشهدها الدجلة والفرات وعدم وجود اتفاقية مائية ملزمة بين تركيا والعراق وسوريا معا حول اقتسام مياه نهري الدجلة والفرات، يجعل المستقبل المائي للعراق غير واضح.[1]

تعقيب: وفي سياق متصل جاءت هذه الدراسة مشتركة مع دراستنا في متغير النمو الديمغرافي في إطار عام ومتسق منهجيا، حيث ساعدتنا على تعميق الفهم حول الظاهرة وإشكالية الدراسة، من خلال تحكم الزيادات الطبيعية للسكان في الموارد المائية، حيث أثبتت إمبريقيا أن الزيادات السكانية التي مرت بها العراق ساهمت في غموض مستقبل الموارد المائية في نهري الدجلة والفرات، وعلى اعتبار أن المياه أحد المرافق العامة التي يسعى الإسكان إلى تحقيقها سنسعى لاحق إلى إثبات هذه الحقيقة أو نفيها اعتمادا على ميدان الدراسة.

[1] أبي الوتار: مرجع سبق ذكره، ص ص 23- 24.

1/2/1 ـ ملاحظات حول الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير النمو الديمغرافي.

نلاحظ من خلال هذا العنصر، حصر مجموعة من الملاحظات التي تم استخلاصها فيما يتعلق بمتغير النمو الديمغرافي، وذلك تبعا لاعتبارات متعددة، أولها مدى تشابهها مع دراستنا الراهنة، ولعلنا لا نبالغ إذا ما قلنا بأن هذه الدراسات كان لها فضل كبير في توضيح بعض المسارات النظرية والمنهجية للدراسة التي بين أيدينا ويمكن توضيح ذلك من خلال الملاحظات المستخلصة والمتعلقة بالدراسات السابقة لمتغير النمو الديمغرافي.

إذن من خلال العرض السابق للدراسات التي تمحورت حول النمو الديمغرافي، سجلنا مجموعة من الملاحظات والتي يمكن تقديمها كما يلي:

- **ملاحظات حول أهداف الدراسة:**

ما يمكن ملاحظته حول مجمل أهداف الدراسة، والتي تم عرضها سابقا، أنها أهداف متنوعة لاختلاف مجالات البحث حولها، حيث نجد أن بعضها ركزت على أهداف تطبيقية بالدرجة الأول مثل دراسة (شرقي رحيمة، 2016)، (راشدي خضرة، 2012) في حين اعتمدت أخرى على أهداف نظرية مثل دراسة (بلجال فوزية 2012) ودراسة (منوبية قسيمة، 2015).

كما اتفقت العديد من الدراسات حول تقديم أهداف كشفية سعت من خلالها إلى الكشف عن العلاقة بين النمو الديمغرافي ومتغيرات تابعة أخرى، من خلال الكشف عن العلاقة بين متغيرات تشبه المتغير المستقل ومتغيرات تابعة مثل متغير النمو السكاني في دراسة (قسيمة منوبية، 2015) كما سبق الإشارة إليها من قبل.

- **ملاحظات حول التساؤلات المركزية:**

من مجمل الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل النمو الديمغرافي، يمكن تقديم بعض الملاحظات فيما يتعلق بعنصر التساؤلات البحثية حيث أن أغلب الدراسات صاغت تساؤل مركزي وأسئلة فرعية مثل دراسة (قسيمة منوبية، 2015) ودراسة (بلجال فوزية، 2012) كما أن أغلب الدراسات جاءت من أجل البحث في طبيعة العلاقة بين النمو الديمغرافي ومتغيرات أخرى مثل دراسة (شرقي رحيمة، 2016).

إضافة إلى ذلك يمكن القول أن التساؤلات المركزية لكل الدراسات جاءت بعد تقديم إطار نظري تضمن أهداف الدراسة وأهمية الموضوع، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات السابقة المعتمدة هي عبارة عن أطروحات دكتوراه اعتمدناها كأساس لدراسة الراهنة على خلفية القلة والشح في الدراسات والمراجع التي متغير النمو الديمغرافي.

ويلاحظ أيضا أن أغلب التساؤلات تضمنت متغيرين، إضافة إلى الوضوح والتحديد الدقيق للمجال المكاني والبشري.

- **ملاحظات حول الفرضيات المصاغة:**

بداية يمكن القول أن الدراسات التي تم التطرق إليها والمتعلقة بالنمو الديمغرافي، صاغت مجموعة من الفرضيات التي جاءت في مجملها مقسمة إلى فرضية مركزية وفرضيات جزئية مثل دراسة (منوبية قسمية، 2015) التي صاغت فرضية مركزية وثلاث فرضيات فرعية، في أن هناك من الدراسات اكتفت بفرضيات فرعية مثل دراسة (بلعجال فوزية، 2012) التي اكتفت بصياغة أربعة فرضيات فرعية كما تجدر الإشارة هنا أن أغلب الفرضيات صيغت بطريقة تقريرية واحتمالية وواضحة.

- **ملاحظات حول المنهج المستخدم، العينة، أدوات جمع البيانات:**

كان المنهج التحليلي نقطة مشتركة في مختلف الدراسات مثل دراسة (منوبية قسمية، 2015) و (بلعجال فوزية، 2012) و(راشدي خضرة،2012) و(شرقي رحيمة، 2016) فضلا عن غياب استعمالها لبرنامج الحزم الإحصائية spss، واستخدام الاستبيان كأداة أساسية، لجمع البيانات مثل دراسة (منوبية، 2015) و(شرقي، 2016) كما اعتمدت على كل من المقابلة والملاحظة العلمية كأدوات بحث مساعدة مكملة له، كما اعتمدت كل من دراسة (شرقي رحيمة، 2016) على طريقة المسح بالعينة، في حين اعتمدت دراسة (لعجال فوزية، 2012) على العينة العشوائية البسيطة.

- **ملاحظات حول نتائج الدراسة:**

أغلب الدراسات التي تم عرضها توصلت على نتائج تثبت صحة الفرضيات المصاغة مثل دراسة (بلعجال فوزية، 2012) تحققت الفرضية المركزية والفرضيات الفرعية، إضافة إلى دراسة (منوبية قسمية، 2015) هي الأخرى ثبتت صحة فرضيات دراستها.

من خلال مختلف الملاحظات التي تم تقديمها سلفا، يمكن القول أنه بالرغم أن كل الدراسات التي تناولت متغير النمو الديمغرافي أو متغير يشبهه كالنمو السكاني أو الانتقالية الديمغرافية، يمكن القول أن كل دراسة تناولت جانبا محددا تم من خلاله معالجة الموضوع، بالرغم من التشابه في بعض الخطوات المنهجية والعناصر النظرية إلا أنه لكل دراسة نتائجها الخاصة بها والمتعلقة بمجال بشري ومكاني مختلف عن بقية الدراسات.

2/1 ـ الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير الإسكان.

يبدو أن متغير الإسكان حضي بدراسات العديد من الباحثين على خلاف المتغير المستقل النمو الديمغرافي حيث ظهرت العديد من الدراسات الجادة على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك لأهمية وموقع متغير الإسكان في منظومة البحث السوسيولوجي، وقد ظهرت في سياقات اجتماعية مختلفة، لدى مخابر ومراكز البحث العلمي الوطنية والدولية، وعلى إثر ذلك بدأت تتناول الدراسات هذا المتغير بالدراسة، من أجل إبراز مدى أهميته في ضمان نجاح مخططات التنمية، ولقد تعددت زوايا البحث بتعدد مجالات الدراسة واختلافها.

*** دراسة مقاوسي صليحة (2007) بعنوان: الفقر الحضري أسبابه وأنماطه، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.**

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تمثل في دراسة أسباب وأنماط الفقر الاجتماعي من خلال عناصر ومكونات البناء الاجتماعي لمعرفة: تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة الفقر الحضري كظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية، ومحاولة التعرف على الأسباب الداتية والموضوعية التي تحكم الظاهرة بالإضافة إلى تحديد الأنماط التي تتخذها ظاهرة الفقر في المدينة الجزائرية المعاصرة.

انطلقت الدراسة من **تساؤل رئيس** هو: معرفة إلى أي مدى يرتبط الفقر بالأوضاع الهيكلية في النظام الاجتماعي؟ وما هي تجسداته؟ انبثقت عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

ـ هل ثمة تراكمات تاريخية أسهمت في خلق الفئات الفقيرة؟ وما نوع هذه التراكمات؟

ـ إلى أي مدى يساهم انخفاض المستوى التعليمي، الدخل وحجم الأسرة في إنتاج الفقر؟

ـ هل يمكن اعتبار متغيرات العزل، التهميش والاستغلال بمثابة الأسباب الحقيقية في انتشار ظاهرة الفقر الحضري؟

ـ ما مدى ارتباط هذه الظاهرة بمعدلات البطالة؟

ـ هل هناك علاقة بين انهيار آليات الحماية الاجتماعية وشبكات التضامن الاجتماعي وبين ظاهرة تفريخ الفقر الحضري؟

ـ هل تعتبر الخصائص الفردية (الاستسلام والفردية، انخفاض مستوى المهارة، والتعليم والإحساس بالضعف وعدم المبادرة) مسببات حقيقية لهذه الظاهرة الآخذة في التزايد؟

ـ ما هي العوامل والتناقضات البنائية الحقيقية التي تحدث الفقر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تحديد **فرضية مركزية** مفادها: إن انخفاض المستوى التعليمي والدخل، وكبر حجم الأسرة والبطالة تعتبر أسباب رئيسية لظاهرة الفقر الحضري نستدل بها على وجوده، ونستخدمها لتحديد أنماطه وتجسداته، كما وضعت مجموعة من الفرضيات الجزئية تندرج كتالي:

ـ هناك علاقة ارتباطية بين حجم الأسرة والفقر.

ـ يؤدي انخفاض المستوى التعليمي إلى زيادة الفقر.

ـ هناك علاقة دالة بين الافتقار إلى الدخل والفقر الحضري.

اعتمدت الباحثة على منهج المسح بالعينة كمنهج أساسي في الدراسة، واستعانت بالعينة العشوائية الطبقية أما أدوات جمع البيانات استخدمت الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات، والملاحظة والمقابلة والصور الفتوغرافية، والأسلوب السوسيولوجي والتحليل الإحصائي[1]، خلصت الدراسة إلى نتائج عامة مفادها:

يتضح أن هناك تداخل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة لظاهرة الفقر الحضري التي تبدو تجلياته في تصنيف الأفراد مجتمع الدراسة أنفسهم إلى جماعات أفقر الفقراء، جماعات فقيرة، محتجة مغلوبة على أمرها وكلها يرتبط بنمط حياتي معين سواء من حيث الثقافة أو السلوك.[2]

تعقيب: تجدر الإشارة أن هذه الدراسة التي بن أيدينا، اعتبرت إحدى المحكات التي اعتمدناها والتقت مع دراستنا الراهنة في مداخل نظرية في مدخل ثقافة الفقر، والهامشية والقطاع غير الرسمي، والتي تحاول أن تقدم تصورات نظرية وسوسيولوجية وتفسرا لثنائية الفقر ومناطق الإسكان المتخلف، حيث انطلقت ورغم اختلاف الأعلام والمؤسسين، من افتراضات عامة وفق نسق نظري ومنهجي حاولت من خلاله إيجاد سياق عام لبلورة مشكلة الإسكان والوقوف على مختلف أسبابه وأنماطه، وأقرت على حقيقة مفادها أن انخفاض مداخيل هذه الفئات يرفع من معدلات الخصوبة والتكاثر بها، على خلاف المدن التي تتراجع بها مداخيل الأسر وتكون أقل تكاثرا لأن يعملون في وظائف عليا، وقد وجدت أن مناطق الإسكان الفقيرة والهامشية تنتشر على هوامش المدن حيث تقل الخدمات وتنتشر بها أعلى معدلات الفقر والبطالة والإنحراف والجريمة، وهذا من شأنه أن يشوه النسيج العمراني للمدينة.

إضافة إلى قصور المشاريع في تلبية حاجيات ساكنيها الاجتماعية والنفسية منها والعمرانية لضعف مستويات تصميمها وتخطيطها لتلبية الحاجيات الملحة لتوفير المساكن.

[1] مقاوسي صليحة: مرجع سبق ذكره، ص ص، 142- 146.
[2] صليحة مقاوسي: مرجع سبق ذكره، ص 240.

*** دراسة بوزغاية باية (2015) بعنوان: توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.**

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة التعرف على اتجاهات ومحاور النمو الحضري والعمراني للمدينة وتحديد أنماطه وخصائصه وكذلك محاوره الرئيسية في كل قطاعات المدينة[1]، بالإضافة إلى السعي وضع النماذج والديناميكية الاجتماعية وإيجاد الحلول الملائمة للمشكلات الاجتماعية والحضرية داخل المدن والتجمعات السكانية، عبر ترجمة فعلية لهذه المتطلبات والحاجات حاضرا ومستقبلا في إطار التنمية المستدامة.

انطلقت الدراسة من **تساؤل مركزي مفاده:** هل توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة يساهم في تحقيق مشروعات التنمية المستدامة؟ والذي اندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

ـ هل ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يضمن استدامة للمشروعات بالمدينة؟.

- هل تأخذ الأدوات العمرانية الأبعاد البيئية التي تحقق مشروعات التنمية المستدامة بالمدينة؟

- هل ساهمت مراجعة الاختلالات في المخططات العمرانية في تحقيق التنمية المستدامة بالمدينة؟

اعتمد كمنهج للدراسة **بالمنهج الوصفي** واستعانت **بالعينة القصدية** كإحدى طرق المعاينة، كما تم استعمال **الاستبيان** كأداة أساسية لجمع البيانات، **والمقابلة والملاحظة** كأدوات مساعدة.[2] خلصت الدراسة إلى **نتيجة عامة** هي أن: ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري يلائم استدامة للمشروعات بالمدينة.

تعقيب: تجدر الإشارة أن الدراسة التي بين أيدينا تلتقي مع دراستنا الراهنة انطلاقا من متغيري الدراسة حيث أنها تناولت النمو السكاني والنمو الحضري مركزة على مشكلة الإسكان الحضري بوجه خاص، كما أنها حاولت تفسير الظاهرة محل الدراسة بالاعتماد على بعض الأطر النظرية مثل المدخل الإيكولوجي الكلاسيكي والمحدث ونظرية المدن والتوابع والنظرية الماركسية بشقيها الكلاسيكي والمحدث وهي نفس المداخل النظرية التي اعتمدناها في دراستنا النظرية والتي مكنتنا في الأخير من فهم معمق للظاهرة وتحديد مجالاتها من خلال حصر الظاهرة بمجموعة تساؤلات بحثية.

[1] باية بوزغاية: توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غ م، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص 10- 14.
[2] باية بوزغاية: مرجع سبق ذكره، ص ص 289- 306

*** دراسة بوخيط سليمة (2014) بعنوان: القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق في مدينة المسيلة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر.**

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تشخيص دوافع ومسببات ظاهرة توسع وانتشار الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المدينة، حيث أن هذه الدوافع تشكل بدورها ظاهرة حضرية يفترض ارتباطها بوجود الأنشطة غير الرسمية كالفقر والبطالة والأحياء المتخلفة في المدن كخزان لتزويد القطاع غير الرسمي باليد العاملة، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية التي تحيط بظهور هذا النوع من الأنشطة.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده: ما هو واقع القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية في ضوء التراث النظري حول الظاهرة؟ انبثق عنه مجموعة من **الأسئلة الفرعية** وهي كما يأتي:

ـ ماهو الواقع (الأسري، السكني، المهني) المعيشي للباعة المتجولين؟

ـ ما هي أهم الأدوار (الإستيعابي، الإنتاجي، الخدماتي) التنموية لنشاط البيع المتجول؟

ـ ما مكانة الباعة المتجولين في المجتمع؟ وللإجابة على هذه التساؤلات تم وضع ثلاثة فرضيات مفادها:

ـ يتسم الواقع المعيشي للباعة المتجولين بالتأزم الاجتماعي.

ـ يؤدي البيع المتجول أدوارا تنموية استيعابية إنتاجية وخدماتية في الوسط الحضري.

ـ يحتل الباعة المتجولين في المجتمع مكانة هامشية.[1]

اعتمدت الباحثة على **المنهج الوصفي التحليلي**، أما العينة فشملت 132 مفردة **عشوائية** شملت 11 حي ترتفع فيه معدلات السكان والأنشطة التجارية، أما أدوات جمع البيانات استخدم **الاستبيان** كأداة أساسية لجمع البيانات، والملاحظة والمقابلة والأسلوب السوسيولوجي والتحليل الإحصائي، خلصت الدراسة إلى نتائج عامة مفادها: أن ظاهرة البيع المتجول أصبحت ظاهرة تمثل مظهرا هاما من مظاهر الحياة الحضرية اليومية بالنظر إلى ما تؤديه من أدوار تنموية في جوانب مختلفة استيعابية إنتاجية وخدماتية.[2]

تعقيب: وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة التقت مع المتغير التابع لدراستنا والموسوم بمشكلة الإسكان الحضري على مستوى السؤال الأول من الإشكالية البحثية والمتمثل في الصعوبات السكنية التي يعانيها الباعة المتجولون في القطاع غير الرسمي، كما أنها ركزت على العديد من المداخل النظرية التي اعتمدتها دراستنا، وقد مكننا ذلك من فهم الظاهرة والتعمق فيها من خلال التعرف على مشكلة الإسكان الحضري وارتفاع معدلات السكان بها على مستوى المدن التي تنتشر بها النشاطات الخدماتية.

[1] سليمة بوخيط: مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] سليمة بوخيط: مرجع سبق ذكره، ص 275.

*** دراسة عبد الستار كمليا أحمد (2007) دينامية النمو الحضري في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القسم المعماري، الجامعة التكنولوجية، العراق.**

تمثل **الهدف الرئيسي** لهذه الدراسة في محاولة تشخيص الواقع الفعلي لمظاهر النمو الحضري من خلال الوقوف على عناصر النظام الحضري وعلاقتها مع بعضها البعض والتي تعبر عن حقيقة ما يجري داخل المدن بهدف الوصول إلى الاتزان والتنظيم الذاتي للمدينة، والوقوف على بعض المشكلات الاجتماعية التي أفرزتها تجربة الإسكان العام العراق ومحاولة الوصول غلى بعض التوصيات المتعلقة بالتصميم العمراني لها.

تمحورت إشكالية الدراسة حول: وجود تصور واضح عن الدور الذي يؤديه ظهور التكتلات في نمو الأنظمة الحضرية ديناميكيا.

كما انطلقت من فرضية مركزية مفادها: أن المدن تنمو حضريا بفعل عملية ظهور تكتلات حضرية في المستوى الديناميكي والتي ترتكز على العلاقة بين الديناميكية الحضرية وحجم السكان عبر الزمن.

تم استخدام **المنهج التحليلي**، بالاعتماد على بيانات وشواهد إحصائية مستقاة من التعداد السكان، أما العينة المستخدمة فقد استخدم الباحثان **المسح بالعينة** التي شملت ثمانية محافظات، بالإعتماد على قانون زيف Zipf، حيث يتم ترتيب المدن ترتيبا تنازليا حسب حجم السكان (حيث يحسب عدد السكان من نتائج التعداد السكاني، حيث يحسب الحجم والرتبة لمدن النظام الحضري لكل سنة على حدا) أما الجانب المكاني للدراسة فقد انحصر في ثمانية مناطق من النجف، أما أدوات جمع البيانات فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من النماذج الرياضية مثلVisual Fortran، معدل عن النموذج الرياضي الذي أعده البروفسور Michel Batty، L Benguigui، Blumenfeld، لدراسة الدينامية الحضرية على المستوى الميكرو والماكرو للمستقرات في الأراضي المحتلة في فلسطن.

ـ استعمال البرنامج التحليلي الإحصائي Exel 2010 لحساب قانون زيف، كما استعمل لرسم المخططات البيانية.

ـ استعمال برنامج الرتبة الساعة Rank clocks لقياس العلاقة بين الرتبة والحجم.

ـ التعداد العام من 1947– 2007 لعموم محافظات العراق. خلصت الدراسة إلى **نتائج عامة** مفادها:

ـ الأنظمة الحضرية العراقية تغير مكانها وسلوكها المكاني كل 5.4 سنة خلال الفترة الزمنية المدروسة، وأن هناك ثلاثة أنماط هي المدن الرئيسية، والمدن الدينية، والمدن التي ظهرت بفعل قرارات سياسية التي تختلف فيما بينها في أسلوب نموها الحضري[1].

[1] كمليا أحمد عبد الستار: دينامية النمو الحضري، أطروحة دكتوراه، غ م، القسم المعماري، الجامعة التكنولوجية، العراق،2007، ص 239.

تعقيب: وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة التي ببين أيدينا حاولت أن تدرس العلاقة الإرتباطية بين حجم السكان ومناطق توسع المكاني للمناطق الحضرية في العراق في ثماني محافظات وهو محور دراستنا الراهنة، كما أنها اعتمدت بعد النماذج الإحصائية التي اعتمدها الباحث والتي من شأنها أن ساعدتنا على التعمق في فهم الظاهرة وتحديد المشكلة البحثية بدقة.

*** دراسة أحمد عبد الكريم أحمد سليمان (2000) بعنوان: النمو الحضري في أمانة العاصمة صنعاء وأثره على على قطاع الإسكان، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.**

تمثل **الهدف الرئيسي** لهذه الدراسة في محاولة التعرف على مراحل النمو الحضري والعمراني بمدينة صنعاء والعوامل التي تسهم في هذا النمو، ودراسة تأثير النمو الحضري على الإسكان بمدينة صنعاء من خلال تناول عدد من الجوانب، انطلقت **الدراسة من تساؤلات** مفادها:

ـ هل تتناسب معدلات النمو الحضري في مدينة صنعاء مع ما يتوفر من وحدات سكنية؟

ـ هل لدى سكان مدينة صنعاء، خاصة ذوي الدخل المحدود القدرة على تحمل كلفة السكن سواء بامتلاك وحدة سكنية، أو من ناحية الإيجار والنفقات الإسكانية الأخرى؟

ـ ما مدى كفاية الخدمات الإسكانية وملاءمتها للسكن في مدينة صنعاء

ـ ما هو الدور والسياسات التي تضعها أجهزة الدولة في الحد أو تخفيف مشكلة السكن خاصة للفئات المحدودة الدخل؟ .

ـ من أجل الإجابة على التساؤلات وضع الباحث **أربع فرضيات جزئية** هي:

ـ معدلات النمو الحضري في مدينة صنعاء لا تتناسب مع ما يتوفر من وحدات سكنية.

ـ توجد نسبة كبيرة من سكان مدينة صنعاء ليس لديهم القدرة على تحمل كلفة السكن وفي ذات الوقت الوحدات السكنية القائمة تفتقر إلى الخدمات الإسكانية الكافية وغير الملائمة للسكن.

ـ يوجد قصور في الدور الذي تلعبه أجهزة الدولة في حل المشكلة الإسكانية خاصة للفئات المحدودة الدخل فضلا عن ضعف تنفيذ البرامج والسياسات الإسكانية [1]

اعتمدت الباحثة على **المنهج الوصفي** التحليلي كمنهج أساسي في الدراسة، أما المنهجين التاريخي والكمي فهما منهجين مساعدين، أما كيفية اختيار العينة فقد استخدم **المسح بالعينة** كأحد أنواعها التي شملت 400 مفردة العينة، واستعان **بالاستبيان** كأداة أساسية لجمع البيانات، **والملاحظة والمقابلة** كأداتين مساعدتين.

[1] أحمد عبد الكريم أحمد سليمان: النمو الحضري في أمانة صنعاء وأثره على على قطاع الإسكان، رسالة ماجستير، غ م، جامعة الخرطوم، السودان، 2000، ص ص 14- 19.

من **النتائج التي توصلت الدراسة:** أن مدن محافظة النجف تنمو تدريجيا مع وجود حالة من عدم الانتظام، إذ أن المدن الكبيرة تدخل ضمن النظام الحضري وتتجه نحو المركز أما المدن الصغيرة فتتجه نحو المحيط أولا وتتحول نحو المركز بمرور الزمن.

تعقيب: انطلاقا من الدراسة التي بين أيدينا لاحظنا أن الدراسة الراهنة تلتقي مع بحثنا في الإشكالية حيث أن الباحث في صياغة مشكلته البحثية ركز على الفئة المحدودة الدخل وعلى نوعية الخدمات المقدمة، وعلى نوعية المسكن، وإمكانية امتلاك او إيجار المسكن وهذه الأسئلة كلها تصب في خانة مشكلتنا البحثية، حيث عمقت لدينا إمكانية الفهم الدقيق والواضح وتحديد معالم المشكلة البحثية.

*** إيمان محمد إبراهيم 2017 دور مشاريع المساكن الجاهزة في حل المشكلة السكنية في الخرطوم الكبرى رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.**

تمثلت أهداف الدراسة في: دراسة المشكلة السكنية مسبباتها وحجمها وتطورها خاصة في العاصمة القومية بالإضافة إلى أي مدى تتطابق سياسات ومشاريع الدولة مع موجهات المنظمات الدولية لاحتواء مشكلة الإسكان في الدول النامية، وتقديم مشاريع السكن الجاهز التي نفذت كأداة فاعلة لاحتواء مشكلة الإسكان في العاصمة القومية، مع تقديم توصيات بخصوص مشاريع السكن الجاهز للمساهمة في دفع الفكرة إلى الأمام.

انطلقت **مشكلة الدراسة** من النقاط التالية:

- ملاءمة السياسات الإسكانية مع الأوضاع الراهنة لاحتواء المشكلة السكنية، تعتبر الدافع الأساسي في إنجاحها، وإزالة الفرق بين تكلفة واحتياجات السكن الحضري والمصادر المتاحة للإسكان.
- بما أن مشكلة الإسكان مشكلة متجددة ومتغيرة فإن الوصول إلى الركائز الأساسية التي تركز عليها وضعية الإسكان والتي تتمثل في الحاجة السكنية، مستويات الطلب والموارد المتاحة من خلال البيانات والمعلومات عن السكان والنمو السكاني وتحديد مستويات الطلب لمختلف الفئات الاجتماعية.
- تدني خدمات الإسكان وانعدامها في بعض المناطق، إذ تعتبر تلك الخدمات ضرورة أساسية بقيام المشاريع السكنية وخلق بيئة سكنية صالحة تتمثل في شبكة المياه الصالحة للشرب، حماية المناطق من السيول والفيضانات وتصريف مياه الأمطار من داخل المناطق السكنية، الشوارع وممرات المشاة وكذلك الإمداد الكهربائي والإنارة لأغراض الأمن والحركة، الصرف الصحي وتجميع وطرق التخلص من القمامة.

ومن أجل الإجابة على التساؤلات وضع الباحث **أربع فرضيات جزئية** هي:

ـ إلى أي مدى حقق مشروع الإسكان الشعبي بالخرطوم بحري الأهداف التي سعت الدولة لإنجازها في احتواء المشكلة السكنية بالعاصمة القومية، وهل تجربة البنك العقاري حققت بعض أهدافها وما الفشل الذي قابلها.

ـ هل استفادت الدولة والقطاع الخاص من المشاريع التجريبية بالسكن الجاهز التي كلف بها (قسم مشروعات الإسكان) التي كانت بمثابة مشاريع تجريبية لكي يستفاذ منها في تنظيم مشروع الموقع والخدمات ولجدب استثمار القطاع الخاص في مجال الإسكان خاصة دوي الدخل المحدود.

ـ إلى أي حد استفاد صندوق الإسكان والتعمير من إيجابيات التجارب السابقة والتي كانت أجدى من مشاريع الموقع والخدمات.

ـ ما هي الآثار السالبة الناتجة عن عدم الالتزام والشفافية في توزيع المساكن للفئات المستهدفة فقط.

اعتمدت الباحثة على **المنهج الوصفي** كمنهج أساسي في الدراسة، وقد استعانت الباحثة بالمسح بالعينة كأحد أنواع المعاينة والتي مثلت ما بين 15%إلى 20%من مساكن مشاريع مدينة الخرطوم، كما استعملت **الاستبيان** كأداة أساسية لجمع البيانات النشرات والتقارير والإحصاءات أدوات مساعدة، خلصت الدراسة إلى **نتائج عامة** منها:

ـ من أسباب مشاكل تفاقم مشكلة الإسكان زيادة الهجرة إلى العاصمة هروبا من الجفاف والتصحر والحروب الأهلية في الدول الجوار.

ـ بدأت معالجة الدولة لمشكلة السكن عن طريق تمليك موظفيها بالسكن الإيجاري ثم مشاريع الموقع والخدمات لسكان العاصمة القومية.

1/2/1 ـ ملاحظات حول الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير الإسكان:

- **ملاحظات حول أهداف الدراسة:**

ما يمكن ملاحظته حول مجمل أهداف الدراسة والتي تم عرضها سابق، أنها أهداف متنوعة لاختلاف مجالات البحث حولها، حيث نجد أن بعضها ركزت على أهداف تطبيقية بالدرجة الأولى لأنها كانت عبارة عن دراسات ميدانية بالدرجة الأولى مثل دراسة (بوخيط سليمة، 2014) و(مقاوسي سليمة، 2007) وكذلك دراسة (إيمان محمد ابراهيم) وأخيرا دراسة (بوزغابة باية، 2015).

كما اتفقت العديد من الدراسات حول تقديم أهداف كشفية سعت من خلالها إلى الكشف عن العلاقة بين متغير الإسكان ومتغيرات تابعة أخرى، من خلال الكشف عن العلاقة بين متغير االفقر ومتغير أنماط الإسكان الحضري قامت بها الباحثة (مقاوسي سليمة،2007).

- **ملاحظات حول التساؤلات المركزية:**

من مجمل الدراسات المتعلقة بمتغير الإسكان، يمكن تقديم بعض الملاحظات فيما يتعلق بعنصر التساؤلات البحثية حيث أن العديد من الدراسات تقيدت بفكرة التساؤل المركزي واعتمدت على أسئلة متعددة مثل دراسة (مقاوسي صليحة، 2007) ودراسة (بوزغابة باية، 2015) على خلاف دراسة (إيمان ابراهيم) حيث عمدت إلى تقديم المشكلة البحثية في شكل نقاط محددة بشكل دقيق، وهو ما اختلف مع دراسة (بوخيط سليمة، 2014) والتي طرحت تساؤل مركزي كما عملت على تفكيك الثلاث أسئلة الفرعية إلى مجموعة من المؤشرات. إضافة إلى ذلك يمكن القول أن التساؤلات المركزية لكل الدراسات جاءت بعد تقديم إطار نظري تضمن أهداف الدراسة وأهمية الموضوع، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات السابقة المعتمدة هي عبارة عن رسائل دكتوراه، و يلاحظ أيضا أن أغلب التساؤلات تضمنت متغيرين، إضافة إلى الوضوح والتحديد الدقيق للمجال المكاني والبشري.

- **ملاحظات حول الفرضيات المصاغة:**

بداية يمكن القول أن الدراسات التي تم التطرق إليها والمتعلقة بمتغير الإسكان، صاغت مجموعة من الفرضيات التي جاءت في مجملها منها من اعتمد على الفرضية المركزية واستخدمت فرضيات متعددة مثل دراسة (مقاوسي صليحة، 2007) التي صاغت فرضية مركزية وثلاث فرضيات فرعية، وتشبه في ذلك دراسة (بوزغابة باية، 2015) حيث صاغت هي الأخرى فرضية مركزية وثلاث فرضيات فرعية، على خلاف دراسة (بوخيط سليمة، 2007) التي وظفت ثلاث فرضيات فرعية مباشرة، كما تجدر الإشارة هنا أن أغلب الفرضيات صيغت بطريقة تقريرية واحتمالية وواضحة.

- **ملاحظات حول المنهج المستخدم، العينة، أدوات جمع البيانات:**

كان المنهج التحليلي نقطة مشتركة في مختلف الدراسات مثل **دراسة** (مقاوسي صليحة، 2007) و(بوزغابة باية، 2015) و(بوخيط سليمة، 2014)، فضلا عن غياب استعمالها لبرنامج الحزم الإحصائية spss. واستخدام الاستبيان كأداة أساسية، لجمع البيانات مثل في الدراسات السالفة الذكر.

كما اعتمدت على كل من المقابلة والملاحظة العلمية كأدوات بحث مساعدة مكملة له، كما اعتمدت كل من دراسة (مقاوسي صليحة، 2007) على العينة العشوائية الطيقية، في حين اعتمدت دراسة (بوزغابة باية، 2015) على العينة العشوائية البسيطة، أما دراسة (بوخيط سليمة، 2014) فاعتمدت على العينة القصدية.

- **ملاحظات حول نتائج الدراسة:**

تعتبر الدراسات التي قامت بها (مقاوسي صليحة، 2007)، (بوزغابة باية، 2015) (بوخيط سليمة، 2014)، دراسات التي تم عرضها توصلت إلى نتائج تثبت صحة الفرضيات المصاغة.

من خلال مختلف الملاحظات التي تم تقديمها سلفا، يمكن القول أنه بالرغم أن كل الدراسات التي تناولت متغير الإسكان، يمكن القول أن كل دراسة تناولت جانبا محددا تم من خلاله معالجة الموضوع بالرغم من التشابه في بعض الخطوات المنهجية والعناصر النظرية إلا أنه لكل دراسة نتائجها الخاصة بها والمتعلقة بمجال بشري ومكاني مختلف عن بقية الدراسات.

2 ـ أهم القضايا المستخلصة من الدراسات السابقة:

بعد التطرق إلى بعض الملاحظات المتعلقة بالدراسات التي تم عرضها سابقا والمتضمنة لكل من المتغير المستقل النمو الديمغرافي والمتغير التابع الإسكان، نسعى من خلال عنصر "أهم القضايا المستخلصة" إلى الربط بين تلك الدراسات والدراسة الراهنة وذلك من خلال التطرق إلى العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية ثم توضيح نقاط التشابه والاختلاف بينهما، إذ ننطلق مباشرة من توضيح العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الراهنة.

1/2 ـ علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الراهنة:

بطبيعة الحال، إن اختيارنا للدراسات التي سبق عرضها في هذا الفصل لم تكن بطريقة اعتباطية أو من باب الصدفة، وإنما كانت بناء على محكات محددة من أجل الاستفادة منها في الدراسة الحالية ويمكن إبراز ذلك من خلال توضيح العلاقة بينهما والتي نوجزها في النقاط التالية:

ـ لعل العلاقة الأبرز بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة هو تضمنها إما نفس المتغيرات "النمو الديمغرافي، الإسكان" أو متغيرات مشابهة مثل النمو السكاني، الاكتظاظ السكاني النمو الحضري، الإسكان الحضري" وهي إحدى المحكات الأساسية المعتمدة في اختيار الدراسات السابقة، وهذا لكونها أكثر وضوحا وتحديدا وتجدر الإشارة أن الدراسات المتعلقة بأبعاد الإسكان كانت قليلة جدا، مما شكلت إحدى الصعوبات التي واجهتنا في إعداد موضوع الدراسة.

لهذا يمكن اعتبار جوهر العلاقة بين الدراسة الراهنة وما سبقها من دراسات تم عرضها سابقا، أنها تشترك مع دراستنا الراهنة في المتغيرات أو إحداهما، أو أنها تشترك على مستوى إحدى الأبعاد أو التساؤل

الإشكالي، أو الفرضيات، لكن هذا التشارك لا ينفي وجود الكثير من نقاط الاختلاف بينهما وهذا ما نوضحه في العنصر الموالي.

2/2 ـ الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الراهنة:

انطلاقا من الدراسات التي اعتمدناها في هذا الفصل النظري يمكن تسجيل جملة من نقاط اختلاف بينهما و التي يمكن توضيحها فيما يلي:

ـ اختلاف المجال الزمني والمكاني والبشري، فدراستنا تم إجرائها في الفترة الزمنية المحصورة بين سنتي (2020/2014)، أما أغلب الدراسات السابقة فتمت مناقشتها بسنوات قبل هذه الدراسة، إضافة إلى أن الدراسة الراهنة تمت في مدينة سكيكدة، لكن كل الدراسات المتناولة سابقا تمت في مجالات ميدانية مختلفة مثل باتنة بسكرة، الجزائر، صنعاء، مصر، الخرطوم.

وتعاملت مع مفردات إما أساتذة أو سكان المدينة أو مسؤولين ومدراء مركزيين.

ـ تختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة على مستوى التساؤل الإشكالي والأسئلة الفرعية المطروحة في الدراسات السابقة أو المشابهة.

ـ من بين نقاط الاختلاف أيضا نجد التقسيمات النظرية والأطر المعرفية المتداولة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة أو المشابهة، إذ عمدت الدراسة الراهنة تقسيمها بناء على متغيرات الدراسة "النمو الديمغرافي، الإسكان".

ـ هناك اختلاف أيضا على مستوى التعريف الإجرائي المتبع في الدراسة الراهنة والدراسات السابقة والمشابهة.

ـ تختلف الدراسة الراهنة في الأبعاد والمؤشرات التي حددتها لكل من متغير النمو الديمغرافي والإسكان.

ـ من أوجه الاختلاف بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة أنها أفردت فصلين تحليليين الأول متعلق بالسياسات السكانية في الجزائر، أما الفصل الآخر يتعلق بالبرامج السكنية من 1954 إلى غاية 2019، حيث قدمنا قراءة سوسيو تاريخية للمتغيرين المعتمدين في الدراسة، كما عمدنا إلى دمج الفصل المتعلق بالبعد الإمبريقي للدراسة ضمن الإطار النظري والتصوري للدراسة.

3/2 ـ أوجه التشابه مع الدراسات السابقة:

بالرغم من الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الراهنة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود أوجه تشابه بينهما والتي تبرز في النقاط التالية:

ـ تشابه الدراسة الراهنة مع ما سبقها من دراسات تناولت موضوع "النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان" في المنهج المتبع حيث أن أغلب الدراسات التي تناولناها بالشرح والتحليل اعتمدته المنهج الوصفي كأساس منهجي.

ـ المزاوجة بين الأسلوبين الكمي والكيفي واعتمادهما كأساس للتحليل في الدراسة.

ـ الاعتماد على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات من المبحوثين.

ـ الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS، بتوظيف بعض الأساليب الإحصائية التي يوفرها وتتناسب مع طبيعة الدراسة.

ـ كما أنها قد تلتقي مع دراستنا الراهنة إما في التساؤل الإشكالي أو أحد الأبعاد المتعلقة بالمتغير المستقل "الخصوبة، المواليد، الوفيات، الهجرة" أو أبعاد المتغير التابع "المستوى الاقتصادي للأسرة، العرض والطلب على السكن، أو المساحات والأراضي المخصصة لبناء المساكن".

ـ كما أن الدراسات السابقة قد تلتقي مع دراستنا في إحدى المداخل النظرية والتي تعطي في الغالب تفسيرا نظريا لها.

3 ـ جوانب الاستفادة من البعد الإمبريقي في دراسة النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان:

أ ـ الجانب النظري:

ـ استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في وضع الخطة النظرية من خلال الاطلاع على ما جاء فيها من عناصر بحثية، ومحاولة وضع خطة نظرية مختلفة عن ما كتب في الدراسات السابقة وتجنب الوقوع في التكرار، بمحاولة إضافة عناصر أخرى تم تجاهلها في الدراسات السابقة، مثل التأسيس النظري لمفاهيم الدراسة في الفكر السوسيولوجي، حيث حاولت الدراسة الراهنة التأصيل النظري والاهتمام بمتغيرات الدراسة انطلاقا من المفهوم والبدايات الأولى له، ثم تناولته في سياقه التاريخي والنظري بداية من المداخل النظرية الكلاسيكية وصولا إلى المداخل النظرية المعاصرة، حيث انفردت دراستنا بتحليل معمق لمختلف للمداخل والإسهامات النظرية التي تصب في مضمون دراستنا.

ـ كما استفادت دراستنا من الدراسات السابقة من حيث تحديد المفاهيم، حيث يتضح ذلك من خلال محاولة تحديد مفهوم المشكلة، وجعلها من المفاهيم المركزية على خلاف العديد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين النمو السكاني والإسكان دون التطرق إلى مفهوم المشكلة كمفهوم في الدراسة.

ب ـ الجانب الميداني:

ـ من خلال بناء محاور الإستمارة حيث استفادت دراستنا مما سبقها من دراسات التي اعتمدت بعض أبعاد الدراسة الراهنة مثل "الخصوبة والمواليد والوفيات والهجرة "هذا من ناحية المتغير المستقل، وفي المقابل اعتمدت بعض الأبعاد المتعلقة بالمتغير التابع "العرض والطلب في الإسكان، الأراضي المخصصة لبناء المساكن، المستوى الاقتصادي للأسرة".

ـ الاطلاع على مختلف الطرق المنهجية المتبعة في الدراسة.

خلاصة

من خلال العرض المفصل المعتمد في الدراسات السابقة المتعلقة بالنمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان وإبراز مختلف نقاط التشابه والاختلاف وأوجه الاستفادة منها، يمكن القول أن الدراسة الراهنة ورغم أنها بحثت في أبعاد ومؤشرات تختلف عن الدراسات التي سبقتها، إلا أنه لا يمكن إنكار دور الدراسات السابقة وأهميتها، حيث مكنتنا من وضع التصور العام للدراسة الراهنة، كما كان لها دورا في توضيح مختلف المسارات النظرية والمنهجية.

لهذا يمكن القول أن الهدف الأساسي من هذا العرض الخاص بالدراسات السابقة ليس عرضها صوريا فقط وإنما تقديم صورة أوضح وأقرب عن مختلف الجوانب التي استفادت منها دراستنا، وهذا دليل واضح على الأهمية النظرية والمنهجية لتوظيف للدراسات السابقة في البحوث والدراسات السوسيولوجية.

الجانب التطبيقي للدراسة.

الفـصل الخامس:

عـرض وتحليل نتائـج الدراســـة.

1 ـ عرض وتحليل إستجابات أفراد العينة حول محور النمو الطبيعي للسكان والاحتياجات السكنية:

تم اعتماد كل من النمو الطبيعي للسكان والاحتياجات السكنية كأبعاد لمتغيرات الدراسة، ومن أجل معرفة استجابات المبحوثين نحوها قمنا بتقسيمها إلى مجموعة من المؤشرات والتي تعتبر بمثابة شواهد واقعية للتحقق الإمبريقي، وفي هذه الصدد نعرض أولا بيانات أفراد العينة حول عبارة توزيع أفراد العينة لكل أسرة.

- **عدد أفراد العينة لكل أسرة:**

من منطلق أن توزيع أفراد داخل الأسرة والمجتمع يعتبر مؤشر صريح وواضح لمعرفة التغير الديمغرافي الذي يطرأ على الأسرة والمجتمع على حد سواء ولهذا تضمن هذا المؤشر السؤال على تحديد عدد أفراد الأسرة داخل الأسرة السكيكدية لمعرفة اتجاه هذا التغير في العدد، ولقد تم التعبير عليها من خلال العبارات المحددة لعدد الأفراد داخل كل أسرة والموضحة في الجدول رقم (15) أدناه وذلك بهدف معرفة الحجم الحقيقي لمجتمع الدراسة.

الجدول رقم (15): توزيع عدد أفراد العينة لكل أسرة.

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
ـ من [1−3] أفراد.	72	%41,6
ـ من [4−6] أفراد.	77	%44,5
ـ من **6** أفراد فما فوق.	24	%13,9
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من خلال الجدول أعلاه، والذي يوضح توزيع أفراد العينة لكل أسرة، تشير الشواهد الإحصائية أن عدد أفراد العينة لكل أسرة بلغت أكبر قيمة بنسبة تقدر بـ 44.5% لكل أسرة يتراوح عدد أفرادها ما بين [4−6] إلى أفراد فيما تراجعت إلى الفئة التي تتراوح ما بين من [1−3] أفراد بنسبة وصلت إلى 41.6% أما أقل فئة والتي تتراوح ما بين 6 أفراد فما فوق هي التي بلغت نسبتهم 13.9%.

إن هذه المعطيات الإحصائية تفسر انطلاقا من الاختلاف الواضح في السلوك الإنجابي لكل أسرة من الأسر الجزائرية بشكل عام وأفراد العينة بشكل خاص بالنسبة لكل فئة من الفئات المشار إليها في الجدول أعلاه ويرجع هذا الاختلاف إلى العديد من الأسباب الصريحة والضمنية وفي مقدمتها تراجع ظاهرة الزواج بالنسبة لأفراد العينة، حيث سجلت مصالح الحالة المدنية تسجيل 1655 عقد زواج لسنة 2019، كما ارتبط كذلك بتغير متوسط سن الزواج لدى الأفراد الذكور حيث ساهم في تغير طبيعة الهرم السكاني المشار إليه في جدول المتعلق بالسن، حيث لاحظنا جليا أن مجتمع أفراد العينة يتشكل من فئة الشباب الذكور ونظر لأن مدينة سكيكدة شهدت العديد من التغيرات في البناء الديمغرافي والاجتماعي

والاقتصادي فقد أثر ذلك بشكل واضح على ظاهرة الزواج بسبب قلة فرص العمل وارتفاع تكاليف الزواج وعدم توفر المساكن حيث تشير الشواهد الإحصائية إلى ارتفاع متوسط سن الزواج لدى فئة الذكور من 29 سنة إلى 34.5 سنة وهو ما يؤثر على تأخر الإناث في سن الزواج، إضافة إلى تغير نمط الزواج التقليدي ولاحظنا وجود فارق كبير في سن الزواج وأصبحت فئة الشباب تميل إلى الزيجات الأقل منهن بحوالي 7 سنوات على الأقل وقد أثر هذا على نسبة النساء المتزوجات من سن 15-49 سنة من جهة أخرى وهو العمر المخصص للإنجاب، حيث أن هذا التغير أثر بشكل واضح وصريح على تكوين الأسرة حيث أصبحت تميل إلى الأسرة الصغيرة الحجم، وبشكل آخر ساهم في ارتفاع معدلات العنوسة لدى فئة الإناث، ومن الناحية الديمغرافية يحسب المعدل العام للتكاثر وفق القانون التالي: نسبة النساء المتزوجات= (عدد النساء المتزوجات في الفئة العمرية 15-49 / إجمالي عدد النساء في الفئة العمرية 15-49) * 100.

إضافة إلى ذلك ترتبط معدلات الإنجاب وعدد أفراد الأسرة بمعدلات الزواج وهو ما يعبر عن نسبة النساء اللائي يرضعن من الثدي، وقد يساعد على معرفة عدد النساء المرضعات حيث أن الرضاعة تؤخر في عودة الدورة الشهرية بعد الولادة أي أنها تزيد من فترة العقم المؤقت الناجم عن الإرضاع من الثدي ويحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة النساء المرضعات= عدد النساء اللاتي لديهن رضع دون السنة ويرضعون/ عدد النساء اللاتي لديهن رضع دون السنة) * 100.

وفي اتجاه آخر تشير إحدى المداخل النظرية الإيكولوجية أن مستوى الإنجاب مرتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي للأسرة حيث يزيد من النفقات العامة على الأطفال الرضع في الخمس سنوات الأولى والمتمثلة في نفقات الحليب والحفاضات واللباس والعلاج، ويتوافق كذلك مع النظرة التي قدمها كل من أرسطو انطلاقا من مخاوفه الشديدة من الزيادة السكانية، على اعتبار أن تقسيم الأرض ومواردها على عدد متزايد من السكان يولد افتقار لدى فئة معينة، والتي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية من شأنها أن تحرم المجتمع من المزايا الاقتصادية، وهو ما يختلف مع آراء عبد الرحمان ابن خلدون حيث قدم تفسيرا مستفيضا حول السكان في مؤلفه "مقدمة ابن خلدون" متحدثا عن مزايا النمو السكاني، فقد ربط الخصوبة بخلق الحاجة إلى تخصص الوظائف الذي بدوره يؤدي إلى مداخيل أعلى، كما رأى أن النمو السكاني يتركز أساسا في المدن، ولذلك يشير أن سكان المدن ذات الحجم الكبير أكثر رفاهية من المناطق ذات الحجم السكاني الأقل، والسبب الجوهري وراء ذلك هو الاختلاف في طبيعة الوظائف التي تؤديها، وهو ما يتطابق مع الشواهد الواقعية حيث أن عدد أفراد الأسر اليوم يعتبر محدد أساسي للحراك الديمغرافي والذي يؤثر على ظاهرة الإسكان بشكل عام.

كما أن هذه المداخل النظرية أثبتت الكفاءة الإمبريقية مرة أخرى من خلال قدرتها على تفسير الواقع المعاش للأسرة الجزائرية بشكل عام، حيث شهدت الأسرة اليوم تحولا جذريا ومالت إلى الأسرة

الصغيرة العدد وذلك للتحكم في النفقات على المواليد الرضع من جهة والميل إلى الرفاه الاجتماعي وبناء مساكن بطريقة علمية تتوفر الراحة التامة لأفراد الأسرة إضافة إلى التنظيم الاجتماعي المعقد وتراجع القدرة الشرائية للأسر القاطنين بمناطق الإسكان المتخلف وانهيار صرف العملة بالنسبة لهم وهو مرتبط أساسا بهشاشة شبكة الأجور لديهم كما أشرنا إليها في جدول المدخول الشهري لكل أسرة والتي أصبحت لا تلبي الحاجيات الأساسية لأفراد الأسرة من مأكل ومشرب ولباس وأزمة وضيق المسكن الذي يشكل اليوم عائقا أمام الإنجاب وارتفاع معدلات الخصوبة وهو ما يتعارض مع أفراد عينة الدراسة حيث لاحظنا عن كتب حجم المعاناة والاكتظاظ في المنزل ونوم الأطفال مع الزوجين، وبعد مساءلتنا للأم وهي في حالة نفسية صعبة وتبكي من صعوبة الظروف المحيطة بها، إذ صرحت أن زوجها لا يدخل المسكن إلا في الصباح عندما يستيقظ الأطفال حيث يعمل كحارس بحظيرة لركن السيارات ليلا بدخل يومي ضعيف، يدخل بيته القصديري للنوم فقط والذي لا يتوفر على أبسط ضروريات الحياة.

كما أن هذا التغير في البناء الاجتماعي والحراك الديمغرافي بما فيها الظروف المجتمعية اليوم فرضت على المرأة الولوج لعالم الشغل خاصة بعد حصولها على أعلى الشهادات الجامعية والبحث عن مكانة اجتماعية لائقة بها، وتعدد الأدوار الاجتماعية لها مما دفعها إلى اختيار نمط جديد في التنشئة الاجتماعية واللجوء إلى دور الحضانة كبديل لتربية وتنشئة أفراد أسرتها والتي ترتبت عنها نفقات أخرى اعتبرت أساسية فرضتها الظروف المجتمعية مثلها مثل المأكل والمشرب والملبس والعلاج، إضافة إلى التركيب العمري والنوعي للزوجين والذي يرتبط ارتباط وثيقا بقدرة الأسرة على الإنجاب، حيث أن الحالة الفزيولوجية للزوجين تغيرت كثيرا وأصبحت تلجأ المرأة اليوم إلى الولادة القيصرية والتي من شأنها أن تحدد عدد الأطفال على الأكثر ثلاثة أطفال لكل أسرة، كما أن الأسرة اليوم تميل إلى تنظيم النسل عن طريق التباعد بين الولادات واستعمال وسائل منع الحمل التقليدية والحديثة قصد التكيف مع الأوضاع والحالة الصحية للزوجين، مما ساعد على انتشار نمط جديد من التنظيم الاجتماعي وأفرز مشكلة إسكانية واضحة المعالم في ضواحي مدينة سكيكدة في كل من أعالي بوعباز وبحيرة الطيور.

يمكن القول أن الاختلاف في عدد أفراد الأسرة والمسجل لدى أفراد عينة الدراسة محصور ما بين ثلاثة وستة أفراد فما فوق مما يدل على أن مدينة سكيكدة تستقطب العديد من الأسر بمختلف التشكيلات الديمغرافية بما فيها الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث يساهمون في تغير البنية الديمغرافية للسكان ويساهمون في ظهور مشكلة إسكانية مما جعلهم يستقرون بضواحي المدينة ويفكرون في إقامة هذا النمط من السكن المتخلف.

- **توزيع أفراد العينة حسب التركيب النوعي:**

يعتبر التكوين النوعي لأفراد العينة داخل الأسرة والمجتمع على حد سواء أحد المحكات الأساسية لمعرفة السلوك السكاني وكذا الاجتماعي والاقتصادي ولهذا تضمن هذا السؤال على تحديد نوع الأفراد الأكثر حضورا داخل أفراد العينة لمعرفة اتجاه هذا التغير في النوع، ولقد تم التعبير عليها من خلال العبارات المحددة لنوع أفراد العينة والموضحة في الجدول رقم (16) أدناه.

الجدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب التركيب النوعي.

مكونات الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
ـ ذكور فقط	19	%11
ـ إناث فقط	25	%14,5
ـ ذكور وإناث معا	129	%74,6
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

أما فيما يتعلق بالتركيب النوعي لأفراد العينة، تفيد الشواهد الإحصائية أن أفراد العينة الذين هم من فئة الذكور والإناث معا بلغ عددهم 129 مفردة أي بنسبة 74.6%، في حين بلغ عدد الإناث 25 مفردة أي بنسبة مقدرة بـ 14.5%، أما أفراد العينة الذين هم من فئة الذكور مثلوا أقل قيمة بعدد يقدر بـ 19 مفردة أي بنسبة تصل إلى 11%.

ويرجع هذا الاختلاف والتنوع في التركيبة السكانية لمجتمع أفراد الدراسة إلى التباين في النوع والعمر وطبيعة النمو السكاني، بما فيها الاختلاف في فئة الذكور وجنس الإناث لكل فئة عمرية كما اشرنا إليه في جدولي الجنس والسن سابقا، والذي يؤثر بشكل كبير على السلوك السكاني والاجتماعي وحتى الاقتصادي في الحاضر والمستقبل، من خلال تسجيل أعلى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في مختلف الفئات العمرية.

وقد سجلت أعلى معدلات أفراد العينة في أوساط الذكور والإناث معا بنسبة تفوق 74%، ويعود هذا التنوع إلى التعدد في مكونات القاعدة الهرمية لسكان أفراد العينة، والتي تتشكل من جنسي الذكور والإناث وهي الفئة التي مثلت أعلى معدلات الشباب والتي تشكل 75% من الهرم السكاني لأفراد عينة الدراسة وتضم نسبة كبيرة من العمال صغار السن والمحصورة أعمارهم ما بين 18 و39 سنة لإعانة أسرهم، وهو ما يتعارض مع التركيبة الديمغرافية وهرم الأعمار في المجتمعات الأوربية الصناعية، ويعتبر مؤشر صريح وواضح عن قوة العمل في مراحل التعليم المختلفة، فضلا عن الاختلاف في الحاجيات الطبية وأذواق المستهلكين وطابع الجريمة المنتشرة ويعتبر التركيب العمري للسكان مؤشر صريح وواضح له علاقة مباشرة بأسلوب حياة أفراد العينة ويساهم هذا التنوع والاختلاف في زيادة معدلات النمو الديمغرافي

كما أن ارتفاع معدلات الشباب كما سبقت الإشارة إليها تؤشر على وجود مشكلة إسكانية خاصة وأن هؤلاء الشباب اليوم في سن الزواج ويعانون الضيق في المساكن ولهذا يتقدمون بطلبات للحصول على مساكن مستقلة ونظرا لكثرتها يتعذر على الدولة تقديم مساكن لهم لعدة اعتبارات منها تزايد طلبات السكن على مستوى مدينة سكيكدة إذ تم إحصاء حوالي 36000 طلب للسكن جديد في جانفي 2020 بناء على المعطيات المتحصل عليها من دائرة سكيكدة، كما أن سياسة السكن ومختلف البرامج السكنية التي تم دراستنا لها في الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة لا تراعي متغير النمو الطبيعي للسكان والتي من شأنها أن تؤثر على متغيري العرض والطلب على الإسكان، كما أن هذا التنوع في الهرم السكاني كذلك كان سببا في اكتظاظ المساكن، ومن باب الذكر لجأت العديد من أفراد الأسر كل مرة إلى الزواج رغم ضيق المسكن والتقدم بطلبات للحصول على مسكن، وهو ما يؤشر لمشكلة سكنية تعاني منها أفراد عينة الدراسة.

ويبدو أن الواقع المعاش اليوم يتوافق مع العديد من النظريات الديمغرافية الكلاسيكية وخاصة المالتوسية التي تخضع لقانون الغلة المتناقصة حيث أقرت بزيادة طبيعية للسكان وفق متتالية حسابية كما أن الغداء يتزايد وفق متتالية هندسية أي ضعف عدد السكان مما يقلص حضهم في الحصول على المأكل والمشرب والمسكن، وقد تتوافق كذلك مع النظرة التي قدمها "أرسطو" انطلاقا من خوفه الشديد من الزيادات السكانية الغير مدروسة والتي تؤثر على العائد الاقتصادي للعديد من الأسر والتي بموجبها تزيد الطلبات على المساكن وتؤدي إلى أزمة إسكانية فيما بعد.

كما أن هذه الشواهد الإحصائية تعبر وبوضوح على أن مجتمع الدراسة فتي وذلك من خلال مؤشر متوسط العمر عند الزواج الذي بلغ حوالي 34.5 سنة مما يدل على أنه مجتمع أكثر حيوية وشباب إضافة إلى التنوع المسجل في الهرم السكاني بالاستناد إلى فئة الذكور وجنس الإناث، إذ يعبر عن بنية النوع والذي يحسب بالمعادلة التالية: (عدد الذكور / عدد الإناث) *100.

حيث وبالتعويض في المعادلة السابقة وبناء على إحصائيات تحصلنا عليها من مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية لسنة 2018 وجدنا أن مجتمع الدراسة مجتمع ذكوري بعدد معتبر (4828/ 4666)*100= 103 ذكر، أي أن كل 103 مولود ذكر يقابلهم 100 مولودة أنثى، وهو ما أشرنا إليه في جدول الجنس سابقا، غير أن هذه النسب تتفاوت بناءا على مؤشر أمد العمر عند الولادة ويتأثر بمعدلات الوفيات وهجرة الذكور والتي من شأنها أن تؤثر على طبيعة النمو الديمغرافي للسكان وطلباتهم على المساكن سواء بالإيجاب أو بالسلب، حيث كلما زادت الطلبات ظهرت مشكلة السكن.

لهذا يمكن القول أن النسب المحصل عليها تعكس التنوع في التركيبة السكانية وهرم الأعمار ومن شأنها أن تؤثر على النمو الطبيعي للسكان وتؤثر على طلبات الحصول على المساكن والتي اعتبر مؤشر صريح للتعبير عن المشكلة الإسكانية لدى أفراد عينة الدراسة وهي نسب منطقية لاعتبارات ديمغرافية.

- **توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف المشكلة للمسكن:**

بما أن توزيع الغرف في المسكن يعتبر من الأولويات التي كثر الحديث عليها في مختلف الدوائر العلمية ومراكز البحث، وتم تناولها في سياقات اجتماعية مختلفة من قبل المتخصصين والباحثين وبالتالي يعتبر مؤشر لقياس الراحة النفسية لأفراد العينة من خلال التعرف على مختلف مكونات المسكن والمرافق المتوفرة ولهذا تضمن هذا المؤشر السؤال على تحديد عدد الغرف لكل أسرة تم استجوابها، ولقد تم التعبير عليها من خلال العبارات المحددة لعدد الغرف والموضحة في الجدول رقم (17) أدناه.

الجدول (17): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الغرف المشكلة للمسكن.

عدد الغرف التي يتشكل منها المسكن	التكرار	النسبة المئوية
ـ غرفة واحدة	48	%27,7
ـ غرفتين	87	%50,3
ـ ثلاث غرف فأكثر	38	%22,0
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من خلال الجدول أعلاه، تشير الشواهد الإحصائية أنه تم تسجيل أعلى قيمة لدى أفراد العينة الذين يتشكل مسكنهم من غرفتين حيث بلغ عددهم 87 مفردة أي بنسبة تصل إلى 50.4%، في حين أن الأفراد الذين يتشكل مسكنهم من غرفة واحدة بلغ عددهم 48 مفردة بنسبة تصل إلى 27.7% فيما سجلت أقل نسبة عن نظيراتها لدى الأفراد الذين يسكنون ثلاث غرف فما فوق بعدد يصل إلى 38 مفردة أي بنسبة تصل إلى 22% من مجموع أفراد العينة.

ويرجع هذا التوزيع الغير متناسب في القيم إلى جملة من الأسباب في مقدمتها تنوع البناء الهرمي وتركيبة السكانية من حيث العدد والنوع حيث يساهم بطريقة أو أخرى على تحديد طبيعة المسكن، والذي يعبر دائما على حاجة أفراد العينة إلى مسكن لائق يلبي احتياجاتهم، لكن الواقع الملاحظ من أفراد العينة يعبر عن حجم المعاناة وضيق المسكن حيث لاحظنا عدم تناسب عدد الأفراد مع عدد الغرف والذي أفرز جملة من المشاكل داخل المسكن الواحد وفي مقدمتها الاكتظاظ والتدافع وعدم استيعاب الغرف لعدد الأفراد، وقد نتج عنه غياب تام لخصوصية الغرف داخل المسكن، مما جعل الغرفة متعددة الوظائف ينام فيها الأطفال وحتى الزوجين معهم وأحيانا يستقبل فيها الضيوف جراء الضيق المسجل وبالحديث عن التزاحم داخل الأسرة الواحدة نجد أنها تحسب بالعلاقة التالية:

التزاحم= (عدد الأفراد/عدد الغرف) وانطلاقا من الجدول أعلاه الموضح لتوزيع أفراد العينة والذي يتراوح ما بين 4–6 أفراد يمكننا حساب التزاحم من خلال حساب متوسط الفئة وتعويضها في المعادلة السابقة نجد (5 أفراد/ 2 غرفة)= 2.5 فرد يتزاحمون داخل الغرفة الواحدة.

ويمثل هذا التزاحم نوعا من التزايد الطبيعي لأفراد عينة الدراسة والذي نتج عنه مشكل واضح المعالم يعبر عن وجود خلل في وظائف المسكن نتيجة ضيقه وغياب التناسب بين الأفراد وعدد الغرف، مما انعكس سلبا على مختلف الأدوار الاجتماعية لأفراده وتطلب في كل مرة من أفراد العينة التقدم بطلب للحصول على مسكن نتيجة الحاجة الماسة إليه مما انعكس سلبا على الراحة النفسية لأفراد العينة والشعور بتدمّر شديد نتيجة الأوضاع الاجتماعية والمعيشية وحتى الاقتصادية التي لا تتماشى مع خصوصية الأفراد والمسكن وتوزيع الأدوار داخل الأسرة الواحدة، وهو ما دفع بأفراد العينة اليوم إلى إقامة العشوائيات مستغلين المساحات الشاغرة (الجيوب الشاغرة) لبناء مساكن، والتركيز على البناء الفوضوي نتيجة الحاجة الملحة إضافة إلى ضيق المساحة المخصصة للبناء إقامة المسكن، وتعقد التركيبة الجيولوجية للمدينة إذ فرض على أفراد العينة التركيز على إقامة المساكن في المناطق الوعرة الممتدة على السلاسل الجبلية والتي تبلغ 7 كلم مربع من مساحة مدينة سكيكدة، ومن جهة أخرى تعتبر هذه المساكن خالية من المرافق الضرورية للعيش بسبب الحتمية الاجتماعية الناتجة عن الفقر والحرمان من أجل الحصول إعانات أو مساكن ممنوحة من قبل الدولة، نتيجة تدهور أوضاع أفراد العينة وارتفاع أسعار الإيجار والعقار بمدينة سكيكدة، كما لاحظنا عن كتب بأن هذه الأحياء تكون فيها المساكن متلاصقة دون احترام المسافات المخصصة للبناء وخالية من قنوات الصرف الصحي وتجمع أفراد العينة في غالب الأحيان مراحيض جماعية، وغياب الحمامات والمطابخ بها عدا وجود غرف ضيقة من أجل النوم.

لذلك تعتبر هذه النتائج منطقية مقارنة مع الظروف المجتمعية التي تعيشها الأسر وأفراد عينة الدراسة مقارنة بعدد الغرف وعدد الأفراد والذي ساهم في زيادة معدلات نمو السكان وحاجتهم للسكن.

- **توزيع عدد مواليد كل أسرة خلال الخمسة سنوات الماضية:**

تعتبر المواليد من المؤشرات الديمغرافية الضرورية لمعرفة اتجاهات النمو الطبيعي للسكان، وكدا لوضع السياسات الصحية والتنموية لدا الدول المتقدمة، لذلك طرحنا سؤال لأفراد العينة للتعرف على المواليد والأطفال الرضع خلال العشر سنوات الأخيرة واتجاهات السكان وهو ما يوضحه الجدول رقم (18).

الجدول (18): توزيع عدد مواليد كل أسرة خلال الخمسة سنوات الماضية.

عدد المواليد داخل الأسرة خلال العشر سنوات الأخير	التكرارات	النسبة المئوية
ـ لا يوجد أي مولود	69	%39,9
ـ مولود واحد	77	%44,5
ـ مولودين اثنين	26	%15,0
ـ أكثر من 3 مواليد	1	%0.6
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير الشواهد الإحصائية المحصل عليها أن مفردات العينة تتباين من حيث نسبة المواليد، حيث سجلت أعلى قيمة لها لدى بعض الأسر التي أنجبت مولود واحد بعدد يصل إلى 77 مفردة أي بنسبة تقدر بـ 44.5% فيما لم تسجل أي زيادة في عدد المواليد لدى البعض الآخر والتي وصلت إلى 69 مفردة أي بنسبة 39.9% فيما سجلت أسر أخرى زيادة مولودين اثنين أي بعدد يصل إلى 26 مفردة وهذا بنسبة تقدر بـ 15%، أما أقل قيمة عرفتها بعض الأسر بتسجيلها لأكثر من ثلاثة مواليد أي بعدد يصل إلى مفردة وحيدة أي ما يعادل 0.6% ويرجع هذا التباين في توزيع المواليد خلال العشر سنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى العامل الاقتصادي وفق ما أكدت عليه النظرية الإيكولوجية والتي ربطت الإنجاب بنفقات الأسرة، وقدرتها على الإنجاب والتكفل بالأطفال من خلال النفقات من جهة، إضافة العديد من العوامل المتحكمة في اتجاهات السكان ومن بينها انخفاض نسبة الخصوبة وخروج المرأة للعمل ولجوئها إلى تنظيم النسل بسبب ضيق الوقت وزيادة النفقات المحتملة مما جعلها تميل إلى الأسرة الصغيرة الحجم وتبحث عن الرفاهية من خلال تأثيث السكن وتوفير مختلف وسائل الراحة والرفاهية لأفراد عائلتها.

إضافة إلى عامل التكاثر العام وتراجع معدلات التكاثر الإجمالي والذي يشير إلى معدل التوالد الإجمالي بالنسبة لمتوسط عدد المواليد الإناث الباقين على قيد الحياة التي يمكن أن تنجبهن امرأة ويعتبر مقياس لأمد الحياة عند الولادة، من خلال التعرف على الصحة الإنجابية للمرأة ورعاية الأمومة والطفل، كما أنه بالرجوع إلى العامل التاريخي والذي من خلاله نستكشف سيرورة الحراك السكاني نجد أن المواليد في الجزائر مرت بثلاث أطوار أساسية المرحلة الأولى كانت مرتفعة وهي المسجلة في فترة الحرب التحريرية لتستقر بعدها مع الحرب الأهلية الجزائرية وهروب العديد من الأسر إلى المدن والاستقرار بها أما سنوات الألفينيات تراجعت نسب المواليد نتيجة الظروف المعيشية وعامل التعليم وخروج المرأة إلى عالم الشغل مما فرض عليها تنظيم الأسرة من جهة وساهم في الزيادة الطبيعية للسكان والتي أفرزت جملة من المشاكل وفي مقدمتها مشكلة السكن من خلال تزايد الطلب عليه بمختلف الصيغ السكنية.

ولهذا تعبر هذه النتائج منطقية وتعكس واقع الأسرة الجزائرية التي عملت على تنظيم النسل لأسباب متباينة والذي ساهم بطريقة أو أخرى في تغير البنية الديمغرافية للسكان من خلال المساهمة في الزيادة الطبيعية والحاجة الملحة على السكنات.

- **توزيع عدد الوفيات لكل أسرة خلال العشرة سنوات الماضية:**

يعد مؤشر الوفيات في المجتمع عنصرا من عناصر التغير السكاني والتي تتأثر بالعديد من العوامل كالعمر والنوع والمهنة والطبقة الاجتماعية، ويعبر بالدرجة الأولى عن مستوى معيشة السكان والرعاية الصحية لهم كما يوضحه الجدول رقم (19).

الجدول رقم (19): توزيع عدد الوفيات لكل أسرة خلال الخمسة سنوات الماضية

عدد وفيات الأسرة خلال العشرة سنوات السابقة	التكرار	النسبة المئوية
ـ لا توجد أي وفاة.	152	%87,9
ـ حالة وفاة واحدة.	18	%10,4
ـ حالتين إثنتين.	3	%1,7
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من خلال الجدول أعلاه، تشير الشواهد الإحصائية المحصل عليها أن مفردات العينة تتباين من حيث نسبة الوفيات، حيث سجلت أعلى قيمة لها لدى بعض الأسر التي لا توجد بها أية حالة وفاة بعدد يصل إلى 152 مفردة أي بنسبة تصل إلى 87.9%، فيما سجلت بعض الأسر حالة وفاة وحيدة بعدد يصل إلى 18 مفردة أي بنسبة 10.4%، فيما سجلت بعض الأسر حالتي وفاة بعدد يصل إلى 3 مفردات أي بنسبة تقدر بـ 1.7%.

وتتأثر معدلات الوفيات مثلها مثل الولادات بجملة من الخصائص السكانية وفي مقدمتها التركيب العمري للسكان، وخاصة احتمال الوفاة عند الولادة حيث سجلت تراجع ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث أن الدولة لجأت في سنة 1983 بموجب المخطط الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي إلى العديد من البرامج والتي ساعدت على تبني جملة من السياسات وفي مقدمتها مجانية العلاج والرعاية الصحية للطفل والأم، كما أن مصالح هيئات الضمان الاجتماعي كذلك منحت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-60 والمؤرخ في مارس 2020 الأولوية لنساء الموظفين من أجل وضع أطفالهن بموجب اتفاقية تم إمضائها مصالح الضمان الاجتماعي وبين العيادات الخاصة المخصصة للولادة ، وهذا الإجراء من شأنه أن يقلص من عدد وفيات الأطفال الرضع ويمنح رعاية صحية للأم والطفل في أحسن الظروف، إضافة إلى لجوء البعض إلى العيادات الخاصة والولادات القيصرية والتي يكون احتمال وفاة الأطفال فيها قليلا مقارنة

بالسنوات الأولى من الاستقلال، إضافة إلى الصحة الإنجابية للأمهات المتزوجات حيث تخلت بعض الأسر عن الزواج التقليدي وأصبحت الأم تمتلك مستويات تعليمية تساعدها على التفكير في تنظيم النسل لتقليص النفقات على الأفال الرضع وتوفير الضروريات داخل المسكن، كما أن العديد من الأسر تخلت عن الإنجاب في العشر سنوات الأخيرة بالرجوع إلى جدول المواليد الذي تحصلنا عليه من قبل مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية حيث تراجعت عدد الوفيات من جهة وتأثرت معدلات الخصوبة والزيادة السكانية من جهة أخرى، كما سجلنا أيضا بمناطق الإسكان المتخلف وجود مستويات متباينة في المستوى التعليمي لأفراد العينة في السنوات الأخيرة خاصة بعد ولوج أفرادها إلى القطب الجامعي المتعدد التخصصات بمدينة سكيكدة حيث أصبحت المرأة تفكر في تنظيم النسل وبالتالي سجلت وفيات معتبرة في العشر سنوات الأخيرة، كما أن الظروف البيئية والصحية كذلك كانت سببا في تراجعت نسب الوفيات ويمكن الإشارة هنا إلى الوفيات الرضع الأقل من 28 يوم، والوفيات لدى الرضع التي تتراوح ما بين 28 يوم وسنة وهو مؤشر صريح وواضح يعبر عن الوضع الصحي لأية دولة من الدول إضافة إلى الوفيات دون سن الخامسة ووفيات الأمهات وقد حصرناها في الوفيات بشكل عام حتى نتعرف على اتجاه السكان والوضعية المعيشية والصحية لهم، وبالتالي فإن تراجع معدلات الوفيات في السنوات الأخيرة، يرجع إلى تسجيل عدد أقل من الوفيات بمدينة سكيكدة 527 حالة وفاة سنة 2008، وهو عدد معتبر مع السنوات الأولى من الاستقلال ويعبر بوضوح عن تزايد النمو الطبيعي للسكان نتيجة تراجعها خاصة لدى الأطفال الرضع وهو مؤشر ديمغرافي صريح يعبر عن الحراك الديمغرافي الذي عرفه مجتمع الدراسة والذي كانت له نتيجة حتمية على ارتفاع معدلات السكان وزيادة الطلب على المساكن.

ومن هذا المنطلق نقول أن النسب المحصل عليها من الوفيات تعكس بطبيعة الحال النمو الطبيعي للسكان والذي يعبر عن وجود اختلال واضح في مشكلة الإسكان نتيجة قلة الوفيات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لمجموع أفراد العينة وهي نسب واقعية.

- **طبيعية ملكية الأرض التي بني عليها المسكن:**

بحكم التكوين الجيولوجي والامتداد الجغرافي للمدينة، وعلى اعتبار أن الأرض عامل مهم يتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في معدلات السكان نجاح وفي إقامة المشاريع السكنية، تضمن هذا المؤشر والذي يحدد طبيعية هذه الملكية ودورها في تحديد المناطق المتخلفة بمدينة سكيكدة، وهو ما يندرج ضمن الجدول رقم (20).

الجدول رقم (20): طبيعة ملكية الأرض التي شيد عليها المسكن

ملكية الأرض التي بني عليها المسكن	التكرارات	النسبة المئوية
ـ ملك خاص.	28	%16,2
ـ ملك البلدية.	55	%31,8
ـ أملاك الدولة.	90	%52,0
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير الأرقام المحصل عليها من الجدول أعلاه، أن معظم الأراضي التي أقيمت عليها المساكن ملك للدولة أي بنسبة 52% والتي تصل إلى 90 مفردة، في حين شملت الأراضي التي ترجع ملكيتها للبلدية تعداد 55 مفردة ما يعادل 31.8%، أما الأراضي التي بنيت عليها المساكن وتعتبر ملكية خاصة وصلت إلى 28 مفردة أي بنسبة 16.2%.

ويرجع هذا التباين في توزيع ملكية الأراضي بالدرجة الأولى إلى أن معظم الأراضي فلاحية تابعة لمديرية أملاك الدولة أو للبلدية على اعتبار أن المدينة تمتد على سلسلة جبلية وتمتاز بالطابع الزراعي والرعوي ومعظم أراضيها تابعة لوزارة الفلاحة أو مديرية أملاك الدولة، حيث منحت بموجب امتيازات للفلاحين والتي تدخل في إطار التسيير الاشتراكي للأراضي التابعة للدولة أو في شكل غابات منحت لمديرية الغابات واستغلها السكان لإقامة هذا النمط من المساكن على هوامش المدينة، وقد شملت مناطق الإسكان المتخلف أعالي الجبال على امتداد بوعباز وبحيرة الطيور، إضافة إلى أن العديد من السكان أحرقوا الغابات وتحصلوا على قطع أرضية دون اللجوء إلى المصالح المختصة إقليميا، كما أن ارتفاع أسعار الأراضي حالت دون حصول السكان عليها نتيجة المضاربات في الأسعار، إضافة إلى وجود شبكات تنشط في بيع البيوت القصديرية والأراضي في مراحل المتقدمة من الإسكان وعند إحصاء السكنات قبل توزيعها، كلها عوامل ساعدت على الاستغلال هذا النوع من الأراضي والتي ترجع ملكيتها للدولة بشكل عام، إضافة إلى الانتشار الواسع للبيوت القصديرية في المناطق الوعرة سهل من استغلالها وإقامة بيوت دون وثائق ثبوتية أو رخص الحيازة المنوحة من قبل السلطات المعنية كما أن العديد من الأراضي وجهت لإقامة مشاريع سكنية وإعادة الإسكان في كل من مسيون وبوزعرورة والحدائق وفلفلة وهو ما أكده لنا مدير التعمير لولاية سكيكدة وقد صرح بأن مدينة سكيكدة تتوسع بشكل طولي لاستحواذ شركة سوناطراك على أكثر من 70% من أجود الأراضي بها "

وقد ساعدت هذه الحيازة دون أوراق من تقليص مساحات الأراضي المخصصة لإقامة المشاريع السكنية مما زاد من حاجات السكان إلى المساكن، ودفع العديد من السكان إلى التركز في هوامش المدينة والاستقرار في جبال بوعباز وبحيرة الطيور في أراضي تمتاز بتكوينها المعقد في أعالي الجبال

والمنحدرات والذي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتكوين الجيولوجي المعقد للمدينة، إضافة إلى كثرة الانجرافات بها لوجود المياه الباطنية مم جعل هذه المساكن لا توفر السلامة لحياة أفراد العينة نتيجة انتشار العديد من المخاطر التي تهدد حياتهم مع صعوبة شق طرقات لها لأنها تتطلب مبالغ مبالية كبيرة وهو ما جعلها تنتشر بطريقة غير مخططة مما شوه الجانب المعماري وأثر على المخطط التوسعي للمدينة نتيجة الانتشار العشوائي لها ودون احترام معايير البناء والتصميم مما جعل المدينة عرضة لمشكلة الإسكان وانتشار جميع مظاهر الترييف بها، وقد كان سببا مباشرة في قلة المساحات المخصصة للبناء وتزايد الحاجات السكنية لأفراد عينة الدراسة.

وعليه تعتبر هذه النتائج واقعية استناذا إلى ملكية الأراضي والذي يعتبر عامل مهما يساعد على توجيه السياسات السكنية وتحديد مناطق الإسكان المتخلفة، كما أنه نتيجة حتمية للمضاربات العقارية وغلاء أسعار الأراضي والبيوت القصديرية.

- **استقلالية أفراد العينة في المسكن:**

على اعتبار أن مشكلة الإسكان تبلغ أعلى معدلاتها بتزايد النمو الديمغرافي، وخاصة الأفراد الذين هم في سن الزواج وارتفاع متوسط العمر عند الزواج إلى 34.5 سنة ولمعرفة منحى هذا التغير طرحنا على مفردات العينة سؤال مفاده في الجدول رقم (21).

الجدول رقم (21): استقلالية أفراد العينة في المسكن.

الاستقلالية في المسكن	التكرار	النسبة المئوية
- نعم	72	%41,6
- لا	101	%58,4
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من خلال الجدول المشار إليه أعلاه، وبعد القراءة المتأنية وجدنا أن الأرقام المحصل عليها تشير إلى أن 101 من مفردات العينة أي ما يعادل 58.4% مستقلين في مساكنهم، على خلاف 72 مفردة أي ما يقابل 41.6% غير مستقلين في مساكنهم بمناطق الإسكان المتخلف المشار إليها وهذا يدل على وجود الأسرة الصغيرة الحجم والتي تشمل الأفراد المتزوجين.

وهو ما يفسر ضيق الساكن من حيث المساحة المخصصة للبناء إضافة إلى أن العديد من أفراد العينة استغلوا الجيوب الشاغرة لبناء مساكنهم، كما أن التنظيم الاجتماعي اليوم تخلى عن الأسرة الكبيرة الحجم التي يقيم بها عدد كبير من الأسر، وأصبحت جل الأسر تميل إلى الاستقلالية في السكن نتيجة الضرورة الاجتماعية والحاجة الملحة من أفراد العينة على السكن للبحث عن الاستقرار والرفاهية الاجتماعية.

- **عدد الأفراد المتزوجين والقاطنين بنفس المسكن:**

الجدول رقم (22): عدد الأفراد المتزوجين والقاطنين بنفس المسكن.

عدد الأفراد المتزوجين والقاطنين نفس المسكن	التكرارات	النسبة المئوية
ـ أسرة واحدة.	71	%70,3
ـ أسرتين.	24	%23,8
ـ ثلاث أسر فأكثر.	6	%5,9
المجموع	**101**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

استنادا إلى الجدول رقم (22) أعلاه، والذي أكد لنا الاستقلالية النسبية لأفراد العينة في مسكنهم تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أغلبية الأسر تسكن بمفردها بيت قصديري، والتي بلغت 71 مفردة ما يعادل 70.3%، في حين أن 24 مفردة ما يعادل 23.8% يسكنون نفس المسكن ويتكونون من أسرتين، فيما سجل أقل عدد والذي يشمل 6 مفردات بما يعادل 5.9% ممن يسكنون نفس المسكن ويتكونون من ثلاث أسر فأكثر.

ويرجع هذا الاختلاف في توزيع الأسر إلى ضيق المسكن والتفكير في استقلالية الأسرة من جهة والبحث عن الاستقرار والراحة النفسية حيث صنف البحث عن مسكن لائق ضمن الحاجات الفيزيولوجية لابراهام ماسلوا بالدرجة الأولى، إضافة إلى عدم تناسب عدد أفراد العينة مع عدد الغرف من جهة والزحام المسجل على مستوى الغرف وعدم التخصص لكل غرفة مما جعل الحاجة ملحة للحصول على مسكن مستقل ولائق يراعي الخصوصيات الأسرية ويتناسب مع حاجيات الأفراد و رفاهيتهم الاجتماعية، حيث أن التنظيم الاجتماعي اليوم تخلى عن العديد من المفاهيم التقليدية التي ارتبطت بالأسرة على حد سواء وأصبح يبحث عن راحة الأفراد داخل المسكن مع وجود مرافق للراحة.

- **تناسب أفراد العينة مع عدد غرف المسكن:**

لقد أكد الباحثون والمتخصصون على أهمية المسكن، وأعطوا عناية بالغة للمرافق العامة التي يتوفر عليها ومن بينها عدد الغرف حتى يشعر فيها الساكن بالراحة والطمأنينة، ولقد حاولنا تقصي هذه الحقيقة العلمية انطلاقا من طرحنا لتساؤل لأفراد العينة والموجود في الجدول رقم (23).

الجدول رقم (23): تناسب أفراد العينة مع عدد غرف المسكن.

هل عدد الغرف يكفي لكل أفراد بمسكنك	التكرارات	النسبة المئوية
ـ نعم	0	0%
ـ لا	173	%100
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

اعتمادا على الشواهد الإحصائية المتحصل عليها من أفراد العينة والتي تشير إلى أن كل أفراد العينة والممثلة في نسبة 100% لا تكفيها الغرف التي يتكون منها المسكن وهذا راجع بالضرورة إلى عدم تناسب الأفراد مع عدد الغرف من جهة وضيق المسكن واكتظاظه بالأفراد، إضافة إلى أن المسكن في العديد من الأحيان تسكنه العديد من الأسر المتزوجة وهو ما وضحه الجدول توزيع عدد أفراد العينة على المسكن، وهو ما يتوافق مع إجابات أفراد العينة في توزيع أفراد العينة حسب الغرف المشكلة للمسكن.

- **أسباب عدم كفاية المسكن لأفراد أسرة عينة الدراسة:**

الجدول رقم (24): أسباب عدم كفاية المسكن لأفراد عينة الدراسة.

أسباب عدم كفاية المسكن للأفراد	التكرارات	النسبة المئوية
ـ لأنه مكتظ بالأفراد.	35	%23,6
ـ لأنه ضيق.	81	%54,7
ـ لأنه غير مريح.	32	%21,6
المجموع	**148**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تكملة لما جاء في الجدول السابق، تشير المعطيات الإحصائية والمتحصل عليها من ميدان الدراسة إلى أن 81 مفردة ممثلة في 54.7% تؤكد على أن من أسباب عدم كفاية غرف المسكن يرجع إلى ضيق المسكن بالدرجة الأولى، فيما أرجعت 35 مفردة والممثلة في 23.6% سبب عدم الكفاية إلى اكتظاظ المسكن بالأفراد أما 32 مفردة والممثلة في 21.6% أرجعته إلى قلة الراحة التي يتوفر عليه المسكن.

يمكن تفسير هذه الشواهد الاحصائية المحصل علبها انطلاقا من أن ضيق المسكن والذي يرجع بالضرورة إلى صغر مساحة المسكن والأرض التي بني عليه والتي ترجع عامة إلى ملكية الدولة وحصل عليها السكان عرفيا دون أوراق ثبوتية كما أن هذا الضيق كذلك يشير بالدرجة الأولى إلى التزاحم داخل المسكن من قبل الأفراد وبذلك لم يعد هناك داع لتخصص الغرف وعدم تناسب عدد الأفراد مع عدد الغرف من

جهة أخرى، كما أن الاكتظاظ المسجل يعود بالدرجة الأولى إلى استعمال الغرفة لأكثر من فردين وهو ما يجعل تنقل الأشخاص بين الغرف صعب ويسبب إزعاج وفوضى للأفراد داخل المسكن وفي المقابل وجدنا أن المسكن الواحد تقطنه أكثر من أسرة متزوجة مما يجعل الأفراد يعانون من الضيق والاكتظاظ على حد سواء، أما عدم الراحة المسجلة على مستوى المسكن فترجع بالأساس إلى قلة المرافق داخل المسكن مما تجعل الأفراد في حالة قلق وتوتر وتشنج للأعصاب نتيجة غياب الاستقلالية في الغرف وعدم احترام خصوصية الأفراد خاصة المتزوجين منهم.

كما أن هذه الأرقام كذلك تتماشى مع التصور التي قدمته بعض المداخل النظرية ومن بينها نظرية المركز والأطراف حيث يلجأ السكان إلى إقامة هذا النوع من المساكن القريبة من مكان العمل والمتمركزة حول المناطق الصناعية في مساحات ضيقة ومعزولة والتي تستحوذ على مساحات صغيرة من الأراضي ويقيمون مساكن في مساحات ضيقة لا تتوفر على أبسط ضروريات الحياة على الهوامش وتتميز بالضيق ولا تتناسب مع عدد الأفراد حيث يكتظ المسكن ويؤثر على راحة الأشخاص داخله. وبالتالي يعتبر تناسب عدد الغرف مع عدد الأفراد عامل مهم للمحافظة على لراحة الأفراد داخل المسكن.

- **توزيع أفراد العينة حسب الشروط التي يتوفر عليها المسكن:**

الجدول رقم (25): توزيع أفراد العينة حسب الشروط التي يتوفر عليها المسكن.

الشروط التي يتوفر عليها المسكن:	التكرارات	النسبة المئوية
ـ الكهرباء	156	%39,1
ـ الماء	104	%26,1
ـ الغاز	47	%11,8
ـ قنوات الصرف الصحي	92	%23,1
المجموع	**399**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية والمتحصل عليها من ميدان الدراسة أن إجابات أفراد العينة سجلت 156 مفردة بمعدل 39.1% والتي أكدت على وجود الكهرباء ضمن الشروط التي يتوفر عليها المسكن، فيما أشارت 104 مفردة أي ما يعادل 26,1% على أن المسكن يتوفر على الماء، أما الفئة الثالثة من المبحوثين والمشكلة من 92 مفردة والممثلة في 23,1% أكدت على وجود قنوات الصرف الصحي، فيما سجلت أقل قيمة والمقدرة 47 مفردة بما يعادل 11,8% على وجود الغاز ضمن الشروط الأساسية.

يمكن تفسير هذه النتائج انطلاقا من المعطى التاريخي، حيث تشير السياقات النظرية والمعرفية إلى أن فرنسا انتهجت العديد من السياسات قصد إحداث شرخ في البناء الاجتماعي وفي مقدمتها تطبيق سياسة الأراضي المحرمة على السكان، وهدفت من خلالها إلى التهجير القصري للسكان من الأرياف إلى المدينة، حيث استحوذ المعمرون على الشقق والفيلات الفاخرة بينما هجر السكان الجزائريين إلى المحتشدات ومراكز التعذيب، وهو عامل مهم جعل أهل القرى والمداشر يفرون إلى المدن والتجمعات الحضرية الكبيرة متخذين منها أكواخ وبيوتا قصديرية على أرصفة الطرقات، فكانوا يقطنون سكنات متواضعة ويعيشون ظروفا سكنية وصحية صعبة نظرا لكون هذه المساكن مشيدة من الطوب وتفتقر إلى المياه والكهرباء، إذ تشير المعلومات التي قدمتها الحكومة الجزائرية للمقررة الأممية أن 10% فقط من السكان الجزائريين كانوا يسكنون بيتا لائقا يتوفر على الشروط الضرورية.

كما تشير التقارير الأممية إلى أن الدولة الجزائرية أمضت العديد من الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية العهد والتي تنص على حق المواطن في الحصول على سكن لائق، وقد سارعت إلى توفير مساكن لائقة لأصحاب الدخل المنخفض، والذي شمل برامج متطورة ساعدت على الربط بشبكات الماء الصالح للشرب والكهرباء والغاز الطبيعي.

كما يرجع غياب هذه الشروط إلى وجود هذه المساكن خارج المخطط العمراني لمجتمع الدراسة، حيث أنها توجد في مناطق وعرة لا توجد بها طرق للتنقل وغير مهيكلة تحتاج إلى ميزانيات ضخمة من أجل توفير الغاز والماء والكهرباء وبالتالي هذه المناطق السكنية تعتبر مناطق ريفية أو كما سميت حاليا مناطق الظل تفتقر إلى أدنى ضروريات الحياة.

وعند دراستنا لخريطة توزيع سكان بمدينة سكيكدة لاحظنا وجود هذا النوع من المساكن في كل من حي بوعباز وبحيرة الطيور بعدد إجمالي يقدر بـ 3314 مسكن هش، وهي مناطق غير مندمجة في النسيج الحضري للمدينة وقد نشأت بطريقة فجائية وغير رسمية، تختلف في شكلها ونوعية بنائها، كما لا تستطيع السلطات المحلية تزويدها بالمرافق الضرورية والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وتتميز بعض الأحياء الفوضوية بتكديس مبانيها وضيق أزقتها وتفتقر للمرافق العامة إذ لم تستطيع السلطات المعنية بالإسكان إدخال أي تعديلات عليها، من غاز وكهرباء وتنظيم الصرف الصحي، وتكمن الصعوبة في وجودها في منحدرات وضيق أزقتها وارتفاع تكاليف هذه المشاريع، مما أفرز مشكلة إسكانية تجسدت في ظهور هذا النمط الجديد من السكن على هوامش المدن، وقد ارتبط مباشرة باحتياجات أفراد العينة من المساكن.

وعليه نلاحظ أن هذه النتائج منطقية بناء على الشواهد الواقعية لقلة الشروط والخدمات التي تتوفر عليها هذه المناطق الإسكانية والتي لا تدخل في المخطط العمراني لمدينة سكيكدة.

- **توزيع أفراد العينة حسب المرافق التي لا يتوفر عليها المسكن:**

الجدول رقم (26): توزيع أفراد العينة حسب المرافق التي لا يتوفر عليها المسكن.

المرافق التي لا يتوفر عليها المسكن	التكرارات	النسبة المئوية
ـ غرفة استقبال.	104	%33
ـ غرفة نوم.	35	%11,1
ـ مطبخ.	48	%15,2
ـ حمام.	101	%32,1
ـ مرحاض.	27	%8,6
المجموع	**315**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

نسجل من خلال الجدول المشار إليه أعلاه، والمبين لتوزيع أفراد العينة حسب المرافق التي لا يتوفر عليها المسكن، بأن إجابات أفراد العينة جاءت بنسب متفاوتة، وقد سجلت أعلى معدلاتها في الفئة الأولى حيث أشارت إلى عدم توفر غرفة الاستقبال والمقدرة بـ 104 مفردة أي بنسبة 33%، أما الفئة الثانية أشارت إلى عدم توفر الحمام والمشار إليها بـ 101 أي ما يعادل 32,1%، فيما سجلت الفئة الثالثة عدم توفر المطبخ والمقدرة بـ 48 مفردة ما يعادل 15,2%، أما الفئة الرابعة فسجلت عدم توفر المرحاض أي ما يقارب 35 مفردة ممثلة في 11,1%، أما الفئة الأخيرة من المبحوثين فأشارت إلى عدم توفر المرحاض بما يعادل 27 مفردة أي بما يقارب 8,6% من مجموع أفراد العينة.

ويمكن تفسير عدم توفر المرافق الضرورية بالمسكن لأفراد عينة الدراسة بالرجوع إلى لعامل الأمني والذي تزامن مع سنوات التسعينات مما ساعد على انتشار هذا النمط من المساكن في مدينة بسبب النزوح الريفي وهروبا من الإرهاب ومحاولة الاستقرار في مدينة سكيكدة بدافع الخوف من الإبادة والتقتيل الجماعي للأسر والأفراد، حيث اختاروا مساحات ضيقة خصصت لبناء هذا النمط من المساكن وبالتالي يرجع غياب هذه المرافق إلى ضيق المسكن ومساحته الصغيرة ،إضافة إلى غياب الهيكلة والتخطيط بهذه الأحياء والذي يقوم به المتخصصون لأن هذه المساكن بنيت بطريقة عشوائية وغير رسمية كما أنها فجائية لا تخضع لمعايير البناء وصحة وسلامة الأفراد والتي كانت سببا في تردي حالة السكن وغياب المرافق الضرورية التي تتوفر عليها السكنات مما دفع بالسكان إلى إقامة بيوت قصديرية على هوامش المدن، وانتشرت مظاهر سلبية للسكن العشوائي والأحياء القصديرية والفقيرة الغير مهيكلة والضيقة، كما أن معظم الأراضي ملك للدولة والخواص استولي عليها السكان بموجب القوة، كما أن الكثير من البيوت القصديرية تنتشر في مناطق وعرة وغير مهيكلة متخذة من الجيوب الشاغرة مساحات لإقامة هذا النمط

من المساكن إضافة إلى وجود العديد من الأسر التي تسكن البيت القصديري في بعض الأحيان بهدف الاستفادة من إعانات الدولة أو للحصول على سكن اجتماعي ، وقد ترتب عن الإقامة بهذه المساكن غياب تام للتناسب بين الأفراد وعدد الغرف حيث نشأ نوع من التزاحم والاكتظاظ داخل الغرف بالدرجة الأولى وغياب معايير الراحة والسلامة داخل المسكن، وكلها مظاهر تعبر عن غياب سياسة سكنية واضحة المعالم وعدم احترام المعايير في بناء وهيكلة المساكن والتي تعبر بوضوح عن وجود مشكلة إسكانية نتيجة الانتشار الواسع والعشوائي وغياب التخطيط وقلة المرافق العامة مما ساعد على اختلال العرض والطالب على المساكن وهو ما يعبر عن حاجات أفراد العينة إلى المساكن تتناسب مع عدد أفراد الأسرة.

وبالتالي الشواهد الواقعية تؤشر لوجود مشكلة إسكانية لدى أفراد عينة الدراسة نتيجة غياب المرافق العامة بسبب الانتشار العشوائي وعدم قدرة الدولة على توفير المرافق العامة نتيجة غياب المبالغ المالية الضخمة لإعادة تنظيم هذه المناطق الإسكانية وبالتالي فالشواهد الإحصائية منطقية ترجع لاعتبارات تاريخية وهيكلية ومالية بالدرجة الأولى.

- **توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات الداخلية الموجودة بالمسكن:**

الجدول رقم (27): توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات الداخلية الموجودة بالمسكن.

التجهيزات الداخلية الموجودة بالمسكن	التكرارات	النسبة المئوية
ـ تلفاز	167	%35,6
ـ المكيف الهوائي.	46	%9,8
ـ ثلاجة	159	%33,9
ـ غسالة	97	%20,7
المجموع	**469**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير الشواهد الإحصائية المحصل عليها في الجدول المذكور أعلاه، والمبين لتوزيع أفراد العينة حسب التجهيزات الداخلية الموجودة بالمسكن، أن 167 مفردة من أفراد العينة بما يعادل 35,6% يمتلكون تلفاز، 159 مفردة بما يعادل 33,9% يمتلكون ثلاجة داخل المسكن، فيما سجلت 97 مفردة من أفراد العينة بما يعادل 20,7% امتلاكها لغسالة، فيما سجلت أقل قيمة لدى أفراد العينة لدى الفئة الأخيرة أي 46 مفردة أي ما يقابله 9,8% يمتلكون مكيف هوائي داخل المسكن.

ويمكن تفسير هذه الأرقام المحصل عليها، بأن هذه التجهيزات تدخل ضمن الضروريات التي يجب أن يتوفر عليها المسكن لراحة الأفراد، إضافة إلى أن هذه الشواهد الواقعية تعكس وجود شريحة اجتماعية متوسطة الدخل ممن يعملون في شركات وطنية مثل شركة سوناطراك والمؤسسة المينائية ويتقاضون مدخول شهري يصل إلى 50000 دج فما فوق والذي يساعدهم على تأثيث المسكن، ويسكنون هذا النمط من المساكن وهو ما يفسره الجدول المتعلق بالدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة، إذ يتطلب وجود هذا النوع من التجهيزات مداخيل محترمة توفر الحاجيات الأساسية للسكان من مأكل مشرب وتأثيث وتزيين للمسكن، وهو عكس ما صرحت به أفراد عينة الدراسة والتي تحفظت عن التصريح بهذه المعلومات المتعلقة بحياتها حتى تستفيد من امتيازات الحصول على سكن اجتماعي ولا تتعرض إلى أي نوع من الإقصاء أو التهميش من قبل السلطات البلدية الولائية المكلفة بتوزيع السكنات، إضافة إلى عامل آخر والمتمثل في ولوج المرأة إلى عالم الشغل مما فرض عليها توفير التجهيزات الأساسية لمسكنها وتوفير وسائل الراحة لأفراد عائلتها ربحا للجهد والوقت ومحافظة على صحتها الإنجابية، وقد سعت الدولة إلى تحسين نوعية المسكن من خلال تقديم مساعدات للسكان في شكل إعانات لبناء مساكن في المحيط الريفي مع ضرورة مراعاة التصاميم الحديثة في البناء والأخذ في الحسبان الجوانب المناخية والجغرافية وحتى الثقافية منها والتي تدخل في سياق التخطيط الحضري للمساكن.

في حين مع توفر بعض هذه المساعدات إلا أننا سجلنا تدمر من قبل أفراد العينة لضيق المسكن ورغبة أفراده في الاستقلالية خاصة فئة الذكور في سن الزواج، واحتراما للخصوصيات العائلية والممثلة في الأزواج وهو ما كان سببا مباشرا في زيادة حاجيات أفراد العينة لمسكن لائق بتوافق مع طموحاتهم، إلا أن كل وسائل الراحة التي توفرها الأسرة لأفراد عائلتها لم تشفع لدى فئة أفراد العينة وعبرت عن حجم المأساة التي يعانون منها بسبب الضيق والاكتظاظ ورغبة كل منهم في الحصول على مسكن لائق وبمختلف الصيغ، المهم تلبية حاجيات أفراد عينة الدراسة.

وعليه فإن هده الأرقام تعبر عن الواقع الذي تعايشه أفراد عينة الدراسة والتي تعبر عن سقف الطموح لديها واحتياجها لسكن لائق يحفظ كرامتها ويراعي خصوصيتها العائلية وحتى الثقافية فرغم توفر وسائل الضرورية لرفاهية الأفراد إلا أن استقلالية الأفراد في مسكن لائق ضرورة ملحة تقتضيها حياة أفراد العينة.

- **توزيع أفراد العينة حسب المرافق العامة الموجودة في المحيط:**

الجدول رقم (28): توزيع أفراد العينة حسب المرافق العامة الموجودة في المحيط.

المرافق العامة الموجودة في المحيط	التكرارات	النسبة المئوية
- عيادة جوارية متعددة الخدمات	78	%35,6
- مركز شرطة	67	%30,6
- مركز بريد	20	%9,1
- فرع بلدي	22	%10
- مركز تجاري	7	%3,2
- دار الشباب	3	%1,4
- ملعب جواري	15	%6,8
- مكتبة للمطالعة	1	%5
- روضة الأطفال	6	%2,7
المجموع	**219**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

أما فيما يتعلق المرافق العامة، تفيد الشواهد الإحصائية على توفر العديد من المرافق العمومية بمناطق الإسكان بمدينة سكيكدة، حيث سجلت أعلى نسبة مقدرة بـ 35,6% والتي أشارت إلى توفر عيادة جوارية متعددة الخدمات، بينما ثاني نسبة قدرت بـ 30,6% والتي أشارت إلى توفر مركز شرطة، والفئة الثالثة والممثلة في 10% أشارت إلى توفر فرع بلدي، بينما 9,1% من مجموع أفراد العينة أشارت إلى توفر مركز للبريد، فيما سجلت نسب أقل ممثلة في توفر المرافق الترفيهية مثل دار الشباب، ومكتبة للمطالعة وملعب جواري ومركز تجاري، وأقل قيمة سجلت بنسبة 2,7% والتي أكدت على توفر روضة للأطفال.

ويرجع تفسير هذا التباين في انتشار مختلف المرافق العامة التي يتشكل منها المحيط والمناطق السكنية، إلى الكفاءة النظرية التي تتمتع بها "نظرية أقطاب النمو" والتي تشير إلى توفر المرافق والخدمات العامة بشكل ملفت في مراكز المدن مما يجعل مناطق الهامش تابعة لها، حيث يلجأ السكان المقيمين في ضواحي المدن للاستفادة من خدماتها طلبا للتمدرس والرعاية الصحية وتنشئة الأطفال، إضافة إلى مرافق الراحة والترفيه من دور الشباب والمراكز الجوارية والتجارية، كما أن النظريات الحديثة تؤكد على ضرورة توفير المرافق العامة ووسائل النقل والمساحات الخضراء ووسائل الترفيه بهدف استقرار السكان وتوفير الراحة لهم، وهو ما دفع بهم إلى الهجرة وبناء مساكن في ضواحي المدينة طلبا للعمل والسكن كما سبقت الإشارة.

وهو ما أكدته الشواهد التاريخية، والمشيرة إلى جهود الدولة التي وضعت مشروع بهدف التغلب على ظاهرة أزمة السكن، بإدخال ترميمات وتحسينات لمساكن الأحياء القصديرية، وبناء التجهيزات الجماعية الضرورية، حيث كانت أول تجربة سنة 1963 بالعاصمة، ويشمل الترميم الحي القصديري بواد أوشايح والذي بلغ عدد سكانه 900 ساكن في 20 كوخ، وبعد سنتين من البناء الذاتي جددت معظم المساكن وأنجزت مدرستان ومستوصف وسوق تجاري.

إضافة إلى الشواهد الميدانية والملاحظات المسجلة بهذه المناطق، لاحظنا تركز المساكن بالقرب من المناطق الصناعية وعلى هوامش المدن، أين تكثر المرافق العامة وتتوفر الخدمات.

وبالتالي يتضح أن هذه النسب المسجلة منطقية، لأن النظريات الحديثة تؤكد على ضرورة توفر المرافق المحيطة بالمسكن لتوفير الراحة والرفاهية للسكان، وهو ما يعكس زيادة الحاجة إلى هذه المرافق بشكل عام والمسكن بشكل خاص.

2 ـ عرض وتحليل نتائج استجابات افراد العينة حول هجرة السكان وزيادة الطلب على المساكن:

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة:**

الجدول رقم (29): توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة قبل مجيئك إلى هذا الحي	التكرار	النسبة المئوية
ـ حضري	68	%39,3
ـ شبه حضري	37	%21,4
ـ ريفي	68	%39,3
المجموع	**173**	**%100,0**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، إلى توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أفراد عينة الدراسة أغلبهم يتوزعون بنسب متساوية ما بين السكان الحضر وسكان الريف بنسبة قدرت بـ39.3 % وبتعداد بلغ 68 مفردة، في حين بلغت نسبة سكان شبه الحضر نسبة 21,4% وبما مقداره بـ 22 مفردة.

إن هذه الأرقام يمكنها أن تعطينا دلالات تبرز أهمية أصول أفراد عينة الدراسة ممن شملتهم موجات الهجرة وتوزيعهم على المناطق الجغرافية من خلال العدد والكثافة والمساحة المخصصة لبناء المسكن حيث تشير التقديرات السكانية إلى أن عدد سكان مدينة سكيكدة في سنة 2019 بلغوا حوالي 198985

نسمة يمثلهم السكان الحضر بتعداد قدره 194388 نسمة، كما بلغ عدد سكان الأرياف حوالي 4597 نسمة موزعين في مساحة تقدر بـ 52 كلم مربع، بكثافة سكانية تصل إلى 3827ن/كلم[1].

ويمكن تفسير هذه الأرقام انطلاقا من البنية الديمغرافية لسكان الجزائر عامة والتي تؤكد على تتنوع أصول السكان ما بين السكان الحضر وسكان الأرياف، كما أن ظاهرة ارتفاع معدلات الهجرة والتحضر ترجع بجدورها التاريخية إلى العهد الاستعماري وما صاحبه من قتل وتهجير قصري للسكان حيث ساهم ذلك في تغير البناء الاجتماعي والحراك السكاني مما ساعد على ارتفاع عدد السكان الحضر في المدن مقارنة مع سكان الأرياف مما أدى إلى انخفاض الكثافة السكانية في القرى والمداشر، وقد لجأت القوات الاستعمارية إلى إقامة المحتشدات ومراكز التعذيب بهدف التحكم في أعداد السكان وانتقالهم من منطقة إلى أخرى لقطع التموين على جيش التحرير الوطني، وقد كان من نتائج الهجرة النقص الكبير في عدد الذكور نتيجة الالتحاق بصفوف المقاومة الشعبية من جهة وتزايد عدد الاناث خاصة في الأرياف، إضافة إلى زيادة أعداد الأرامل نتيجة موت أزواجهن لكن هذه الأمور لم تمنع من تزايد عدد وحركة هجرة السكان والوافدين الجدد على المدن طلبا لتعليم الأطفال كما أن موجات الهجرة تشير كذلك إلى التباين في توزيع السكان ومناطق الإسكان على حد سواء حيث أقام المعمرون في شقق وفيلات فخمة في المدن الكبرى في حين اكتفى السكان الأصليين بالإقامة في مساكن بسيطة وجد متواضعة مبنية من الطين في الريف واكتفوا بممارسة الأعمال الزراعية والرعوية.

ومباشرة بعد الاستقلال سارعت الدولة إلى القيام بإصلاحات فور خروج المعمرين، حيث منحت جزء من الشقق والفيلات للمجاهدين والذين تقلدوا مناصب عليا في الدولة، كما استولى بعض السكان على العديد من الشقق فور خروج المعمرين منها، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن المجتمع الجزائري شهد توافد كبير على المدن، وقد كانت الهجرة التي قام بها السكان سببا مباشرا دفع الأسر الجزائرية إلى تشجيع الزواج في سن مبكرة وتعويض النقص الكبير في عدد السكان من خلال اتباع سلطة العادات والتقاليد والعرف الاجتماعي الذي يشجع على الزواج والإنجاب، حيث كانت استجابة سريعة من قبل فئة الشباب تزامنت مع الزيادة في أعداد المواليد وقلة أعداد الوفيات الناتجة عن الحرب التحريرية، كما أن عامل الهجرة كان سببا في استقرار أعداد كبيرة من سكان الأرياف في المدن طلب للعمل والمساكن وظروف معيشبة أحسن.

كما أن سنوات التسعينيات هي الأخرى عرفت تحولا جذريا من حيث أعداد السكان وزيادة معدلات هجرة سكان الأرياف نحو المدن بسبب العامل الأمني والمتمثل في الحرب الأهلية سنة 1990 حيث مثل السكن حاجة أساسية لدى الحاجات الفيزيزلوجية للسكان وهو ما يتطابق مع نظرية ماسلو للحاجات الإنسانية فعرفت المدن الجزائرية موجات للهجرة بأعداد متفاوتة، وبما أن مدينة سكيكدة هي من بين المناطق الساحلية فقد عرفت هي الأخرى موجات للهجرة وتدفق كبير في أعداد المهاجرين طلبا للأمن والعمل والزواج والمسكن، وهو ما يتماشى مع الكثير من النظريات والدراسات حيث تشير إحدى الدراسات

[1] مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية: حوصلة لحركة السكان لسنة 2019.

والمعنونة بـ "الأسر والعائلات في إفريقيا" والتي درست أسباب الهجرة في الأسر والعائلات التي تعود إلى أصول إفريقية، وعلاقتها بمشكلة الإسكان في فرنسا، حيث شملت الدراسة عينة من الطلبة الذين تعود أصولهم إلى إفريقيا، حيث توصلت الدراسة لنتيجة مفادها أن الطلبة الوافدين إلى فرنسا، هاجروا بسبب الدراسة كما ساهموا في ارتفاع عدد السكان ومعدلات الهجرة من الريف إلى المدينة طلبا للعمل والزواج والمسكن، وهو ما أفرز مشكلة إسكانية واضحة المعالم، حيث سجل اختلال واضح في العرض والطلب على المساكن بها، من خلال إقامة بعض الأفراد في شقة سكنية بمفردهم وهذا ما يتوافق مع مجتمع دراستنا، حيث أن مدينة سكيكدة تتوفر على منطقة صناعية كبرى وقطب جامعي متعدد التخصصات ساعد على ارتفاع أعداد خريجي الجامعة، إضافة إلى وجود شركات وطنية كبرى تتمثل في المؤسسة المينائية وشركة سوناطراك، مما فرض على الخريجين بما فيهم سكان الأرياف الهجرة والنزوح إلى المدينة طلبا للعمل والاستقرار والزواج والمسكن، مما ساعد على ارتفاع عدد الوافدين على المدينة للمزايا التي تتوفر عليها، كما أن البرامج الوطنية التي انتهجتها الدولة بهدف التحكم في النمو الديموغرافي ومنها مجانية العلاج ورعاية الصحية للأم والطفل كانت سببا مباشر في ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة طلبا للتغطية والرعاية الصحية للأم والطفل، وقد ترتب عن ذلك اختلال في التوازن بين العرض والطلب على المساكن وانتشرت مظاهر التربيف والمناطق المتخلفة والفقيرة التي ترتفع فيها معدلات الخصوبة وعدد أفراد الأسر، إضافة إلى السياسات المنتهجة من قبل المؤسسات والشركات الوطنية بمدينة سكيكدة الذين يوظفون السكان الذين يسكنون بالقرب من المنطقة الصناعية لتفادي التغيب ودوران العمل مما فرض زيادة في عددا المهاجرين طلب للعمل والإقامة مما دفعهم إلى بناء مساكن فوضوية في كل من حي بوعباز وبحيرة الطيور، مما ساهم في ظهور مشكلة سكانية وسكنية واضحة المعالم.

يمكن القول أن اختلاف في أسباب الهجرة بين السكان الحضريين وشبه الحضريين والريفين ساهم في التعرف على أصل سكان مدينة سكيكدة، حيث أن هذا التنوع يشير إلى أن المدينة استقطبت العديد من السكان ومن أصول مختلفة من داخل وخارج المدينة، كما تشير المعلومات المتحصل عليها من بيانات الاستمارة الموجهة لمفردات العينة.

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الهجرة:**

الجدول رقم (30): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الهجرة.

نوع الهجرة لهذا الحي	التكرار	النسبة المئوية
ـ مؤقتة	44	%25,4
ـ دائمة	129	%74,6
المجموع	**173**	**%100,0**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (30) المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب نوع الهجرة، إلى أن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانت هجرتهم بصفة دائمة بنسبة قدرت بـ 74,6% وبتعداد بلغ 129 مفردة في حين بلغت أفراد عينة الدراسة الذين كانت هجرتهم بصفة مؤقتة نسبة 25,4% وبما مقداره بـ 44 مفردة.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالإشارة إلى جملة من الأسباب في مقدمتها العامل التاريخي الذي فرض على السكان نوع معين من الهجرة سواء كانت دائمة أو مؤقتة نتيجة الممارسات والتعذيب الذي تعرض له السكان الأصليين في المحتشدات ومراكز التعذيب، في حين فرنسا لجأت في هذه المرحلة إلى تهجيرهم القصري دون سابق إنذار، إلا أنه بعد الاستقلال كان هجرة معظم السكان إلى المدن بدافع العمل وإعالة أسرهم نتيجة الظروف المجتمعية وانتشار معدلات الفقر وتدني المستوى الاقتصادي للعديد من الأسر الجزائرية، كما أن سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال فرضت نوعا معينا من الهجرة على المدن الكبرى طلبا للعمل وقد ساعد ذلك على تغير البنية الديمغرافية والحراك السكاني نحو المدن والذي فرض نمط جديد من الهجرة حيث أن بعض الأفراد لجئوا إلى الهجرة المؤقتة طلبا للتمدرس ثم بعد ذلك فرضت عليهم التغيرات الجديدة بعد التعليم التفكير في مناصب عمل ومكانة اجتماعية وبالتالي فكروا في الاستقرار والزواج والإقامة في المدن، بعد ما كان الريف يلبي كل حاجياتهم لكن التغيرات التي عاشها السكان وخاصة التنظيم الاجتماعي الجديد والمستوى الاقتصادي كان سببا مباشر في ظهور هذا النوع من الهجرة وخدمة الأراضي الفلاحية في الأرياف، وتفكير الدولة في انتهاج نمط اقتصادي جديد ابتداء من سنة 1971 والذي عرف بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية، من قبل المجاهدين وقد كانت كل هذه الظروف مجتمعة سببا مباشرا في انتشار الهجرة المؤقتة أو الدائمة نحو المدن والتي ارتبطت بالتنظيم الاجتماعي للأسرة وأهدافها المختلفة كما سبقت الإشارة وقد ساعد هذا التنوع في الهجرة على زيادة أعداد السكان في المدن واقترن ظهوره بطلب العمل والسكن الذي يساعد الأفراد على الاستقرار، مما ساعد على ظهور مشكلة إسكانية لجأ بموجبها السكان إلى بناء بيوت قصديرية على هوامش المدن الكبرى ومنها مدينة سكيكدة لممارسة بعض الحرف اليدوية، كما أن الهجرة في تلك المرحلة

ارتبطت بالعمل والأجر مباشرة لتحقيق الاستقرار المادي وفك العزلة والرفاهية وتجنب الإرهاق والتعب وبالتالي مثلت كل هذه العوامل مجتمعة عامل جذب للسكان باتجاه المركز وهو ما يتطابق مع "نظرية أقطاب النمو" والتي شكلت الخلفية النظرية لدراستنا من خلالها انتشار مناطق الإسكان حول المركز وتوفر الخدمات والمرافق العامة المختلفة التي تساهم في رفاهية السكان وتساعد على ظهور أنماط مختلفة من الإسكان على هوامش المدن الكبرى وتعتبر الهجرة أحد المحددات التي ساعدت على ظهور هذا النم من السكن.

وبالتالي تعتبر هذه الشواهد الإحصائية واقعية بالنظر إلى نظرية أقطاب النمو والتي أثبتت كفاءتها على أرض الواقع انطلاقا من ميدان الدراسة والتي تؤكد على وجود أنواع مختلفة من الهجرة والتي ساعدت على تغير البنية الديمغرافية والحراك السكاني ومهدت لمشكلة إسكانية متعددة الجوانب.

- **الأسباب الدافعة لهجرة عينة الدراسة:**

الجدول رقم (31): الأسباب الدافعة لاختيار الهجرة إلى هذا الحي.

الأسباب الدافعة لاختيار الهجرة إلى هذا الحي	التكرارات	النسبة المئوية
ـ بحثا عن العمل.	70	%28
ـ طلبا لمسكن.	125	%50
ـ تعليم الأطفال.	7	%2,8
ـ لظروف أمنية.	9	%3,6
ـ تغيير النشاط ونمط المعيشة.	23	%9,2
ـ لجمع المال والثروة.	16	%6,4
المجموع	**250**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (31) المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب أسباب الهجرة إلى هذا الحي، إلى أن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانت هجرتهم بسبب المسكن بنسبة قدرت بـ 50% وبتعداد بلغ 125 مفردة، في حين بلغت ثاني فئة ممن هاجروا بحثا عن العمل نسبة 28%، أما الفئة التي هاجرت بسبب تغيير النشاط ونمط المعيشة سجلت نسبة 9,2% بتعداد قدره 23 مفردة، لتليها فئة من المهاجرين بسبب جمع الثروة والمال بنسبة تمثل 6,4% وبتعداد قدره 16 مفردة، في حين أن فئة خامسة أرجعت أسباب الهجرة إلى الظروف الأمنية أي بنسبة 3,6% وبتعداد قدره 9 مفردات، أما الفئة الاخيرة فقد أرجعت أسباب الانتقال إلى هذا الحي بسبب التعليم قد سجلت نسبة قدرت بـ 2,8% وبما مقداره 7 مفردات.

يمكن تفسير المعطيات الإحصائية المتحصل عليها والتي توضح أسباب اختيار الهجرة إلى الحي أن السكن يعتبر من بين الحاجيات الأساسية التي تعمل الأسرة بشكل عام على توفيرها، نتيجة تدني المستوى الاقتصادي للأسر والظروف المجتمعية المحيطة والمصاحبة للتغير في البناء الاجتماعي والديمغرافي مما يفرض على الأفراد التفكير في المسكن كإحدى التحديات التي تواجههم في حياتهم اليومية حيث يسعوا جاهدين لتحقيق هذا المطلب الاجتماعي الذي أصبح حتمية تقتضيها الحياة الاجتماعية نتيجة تخلى الأسر اليوم على النمط التقليدي من الزواج والميل إلى الاستقلالية ورفاهية الأسرة بخروج المرأة إلى عالم الشغل وتخليها عن الأدوار التقليدية في الأسرة عن طريق تنظيم النسل وربح الجهد والوقت، كما أن هجرة السكان بسبب طلب المسكن يمثل عامل استقرار مهم من الناحية السيكولوجية للسكان حيث أن هذا المطلب الإنساني ينحصر في قاعدة الحاجات الفيزيولوجية لهرم ماسلوا، أما الفئة الثانية التي ربطت هجرتها إلى الحي بحثا عن العمل فهذا يفسر انطلاقا من القيم الاجتماعية التي أولت أهمية كبيرة للإنسان العامل الذي يوفر حاجاته بمفرده والتي في ضوئها تحدد المكانة الاجتماعية له من خلال الأدوار الاجتماعية لكل فرد من أفراد الأسرة والتي يمارسها داخل المجتمع، كما أن العمل من الناحية السيكولوجية يساعد على اراحة النفسية والاستقرار والتفكير في بناء أسرة عن طريق الزواج، أما من الناحية الاقتصادية فهو يساعد على تغطية مختلف النفقات وتلبية الحاجيات الضرورية لحياة الأفراد، في حين من الناحية القانونية يعتبر العمل حقا مشروعا منصوص عليه في مختلف العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية، أما الفئة الثالثة والتي ربطت الهجرة بتغيير النشاط ونمط المعيشة حيث أننا نفسر أسباب الهجرة انطلاقا من التحولات التي عرفها المجتمع والأسرة وخروج المرأة للعمل واختيارها لنمط معيشة جديد وتفكيرها في رفاهية ومستقبل أولادها وبالتالي لجأت إلى الهجرة كميكانيزم دفاعي يبرر نجاحها ووجودها الإنساني بحيث أصبحت الرفاهية الاجتماعية مطلب اجتماعي لدى مختلف الشرائح الاجتماعية أما الفئة الخامسة والتي ربطت الهجرة بجمع المال والثروة، مما يفسر التفكير البراغماتي الذي أصبح يسيطر على الفكر المجتمعي نتيجة تراجع سلم القيم والتفكير في جمع المال على حساب قيم مجتمعية أخرى، كما أنه بالمقابل يمثل مطلب إنساني لا يتعارض مع القيم الأخلاقية خاصة إذا كانت طرق الكسب مشروعة، كما أن المجتمع اليوم يتوق إلى جمع الثروة وهي من أهدافه الأساسية لذلك يسعى جاهدا إلى جمعها وتوسيع رقعة النشاط، أما الفئة الأقل حضورا والتي ربطت الهجرة إلى الحي بالتعليم وهدا يرجع إلى قيمة المدرسة والتي تعتبر من أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع من جهة، وحرص الأباء على تعليم آبنائهم حتى يحصلون على عمل في المستقبل ويساعدون أسرهم المعوزة، كما أن هذه الفئة اختارت الاستقرار بالقرب من المدرسة ومختلف المرافق العامة الأخرى حتى يسهل تعليم الاطفال وترشيد النفقات، كما أن المتعلم اليوم يعاني العديد من الصعوبات خاصة المتعلقة بالأجر وصعوبة الحصول على منصب ومسكن والذي يشكل عامل استقرار له، كما أن ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات خريجي الجامعات خاصة لدى أفراد عينة الدراسة ساعد على تراجع فيم التعليم في التنظيم الاجتماعي وتراجع أدوار النخب.

وعليه يمكن القول أن هذه الشواهد الإحصائية تمثل أرقام واقعية بالنظر إلى موجات وأسباب الهجرة التي ساعدت على تغير البنية الديمغرافية والحراك السكاني من جهة كما أنها مهدت لمشكلة الإسكان من خلال زيادة الطلب على المساكن.

- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة الممارسة قبل الهجرة:**

الجدول رقم (32): توزيع أفراد العينة حسب المهنة الممارسة قبل الهجرة.

المهنة التي كنت تمارسها قبل مجيئك إلى هذا الحي.	التكرارات	النسبة المئوية
ـ فلاحة.	15	%8,7
ـ تجارة.	41	%23,7
ـ تربية المواشي.	4	%2,3
ـ أخرى تذكر.	113	%65,3
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (32) المتعلقة توزيع أفراد العينة حسب المهنة الممارسة قبل الهجرة إلى أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يمارسون الأعمال الحرة بنسبة قدرت بـ 65,3% وبتعداد بلغ 113 مفردة، في حين بلغت ثاني فئة يمارسون التجارة نسبة 23,7% بتعداد قدر بـ 41 مفردة، أما الفئة الثالثة يمارسون الفلاحة سجلت نسبة 2,3% بتعداد قدره 4 مفردات.

وهذه المعطيات تفيد أن أفراد العينة يمارسون أعمال ومهن حرة تعود أصولهم في الغالب إلى السكان الحضر بالدرجة الأولى حيث أن معظمهم عاشوا في المدن وامتهنوا الحرف والأعمال الحرة سواء عن طريق الآباء أو الأجداد ممن سكنوا المدن واستقروا بها، حيث يكون سقف الطموح لديهم غير محدود مما يدفعهم للعمل في سن مبكر وجمع الثروة بهدف تأمين الحصول على المال و المسكن وسيارة إضافة إلى تقلد بعضهم للمناصب العليا والمكانة الاجتماعية المرموقة بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتغيير نمط العيش التقليدي من خلال تنظيم النسل وتوفير مسكن لائق والبحث عن الخدمات والمرافق العامة وهو ما يتعارض مع مجتمع الدراسة حيث أن أفراد العينة تمتهن مهن حرة لتأمين المأكل والمشرب فقط وتسكن البيوت القصديرية على هوامش المدن، كما أن فئة منهم تمارس التجارة كون هذه المهنة معاملاتها سهلة وواضحة نظرا لطبيعة السوسيو اقتصادية واجتماعية للأفراد وكذا طبيعة المنطقة باعتبارها من المنافذ الرئيسية للتجارة لتوفرها على مؤسسة مينائية ومساهمتها في فك العزلة وتحرير المبيعات، إضافة إلى تنوع القطاعات الحيوية بها، في حين أن باقي الفئات يمارسون الفلاحة تربية المواشي والتي ترجع أصولهم إلى الريف ومستواهم التعليمي المتدني، وبالرغم من تعدد المهن والوظائف التي يمارسها أفراد العينة إلا أننا لاحظنا وجود أعداد كبيرة من البطالين والعاطلين عن العمل نتيجة ارتفاع معدلات السكان

وخريجي الجامعات من جهة وطلبهم للمساكن من جهة أخرى إضافة إلى تدني مستوى التعليم خاصة في المناطق الريفية والبعد عن المدن والتي فرضت على السكان الهجرة والانتقال إلى المدن للاستفادة من مختلف الخدمات والمرافق العامة وهو ما ساعدهم على إقامة مناطق سكنية قريبة من المركز كما فسرته نظرية أقطاب النمو سابقا.

وعليه تعتبر الشواهد الإحصائية المتحصل عليها من مختلف المهن والأعمال الحرة التي مارسها أفراد عينة الدراسة نسب واقعية تعكس أصول السكان والتي سجلت موجات كبيرة من الهجرة وانعكست على البناء الاجتماعي والديموغرافي وعمقت مشكلة السكن من خلال زيادة الطلبات على مسكن لائق.

- **مكونات أفراد الأسرة الذين انتقلوا أو جاءوا لهذا الحي:**

الجدول رقم (33): مكونات أفراد الأسرة الذين انتقلوا أو جاءوا لهذا الحي.

مكونات أفراد الأسرة الذين انتقلوا أو جاءوا لهذا الحي.	التكرارت	النسبة المئوية
- نساء	150	%42
- رجال	148	%41,5
- كهول وشيوخ	59	%16,5
المجموع	**357**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (33) والمتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب مكونات أفراد الأسرة الذين انتقلوا أو جاءوا لهذا الحي، إلى أن أغلبية أفراد يتكونون من فئة النساء بنسبة قدرت بـ 42% وبتعداد بلغ 150 مفردة، في حين بلغت ثاني فئة مكونة من فئة الرجال بنسبة بلغت 41,5% بتعداد قدر بـ 148 مفردة أما الفئة الأقل نسبة مكونة من فئتي الكهول والشيوخ سجلت نسبة 16,5% بتعداد قدره 59 مفردة.

ويمكن تفسير هذا التباين في توزيع مكونات أفراد العينة بالدرجة الأولى إلى التكوين الهرمي لفئة المهاجرين الذين انتقلوا إلى هذا الحي، حيث أن معظمهم مكون من فئة الشباب سواء كانوا نساء أو رجال وبنسب متقاربة تصل إلى 3% كحد أقصى بين الفئتين وقد ساهمت هذه النسب المذكورة في تغيير حركة النمو الديمغرافي للسكان سواء من حيث العدد أو النوع، حيث أن التركيبة الديمغرافية كما سبق الإشارة إليها مكونة من فئة الشباب بنسبة تفوق 75% من مجموع السكان، والمفعم بالحيوية والنشاط سواء كان من فئة النساء أو الرجال كما سجلناه سابقا في توزيع أفراد العينة حسب النوع أن كل ثلاث مواليد ذكور تقابلهم مولودة أنثى وهو ما ينفي صحة المعلومة والمتعلقة بفئة المهاجرين جنس الإناث أكبر من جنس الذكور والمنتقلين من حي إلى آخر، في حين سجلت النسبة الأخيرة والمكونة من فئتي الكهول والشيوخ

والتي تمثل القاعدة الأساسية من فئة المهاجرين والتي يتطور منها عدد السكان، كما تمتاز بالحكمة والاتزان والمتشبعة بقيم العمل والتي تمتلك الخبرة اللازمة مما ساهم في تغير البنية الديمغرافية والتنظيم الاجتماعي حيث أكد على زيادة الطلب على المساكن والذي من شأنه أن يعبر عن هوة ما بين عدد السكان المهاجرين وزيادة الطلب على المساكن من خلال ارتفاع عدد الوافدين والمهاجرين والمنتقلين من حي إلى آخر بحثا على ظروف الاستقرار والمتمثلة أساسا في العمل وطلب المسكن، مما جعل فئة المهاجرين يلجِون إلى هذا النمط الفوضوي من المساكن في ضواحي المدن بالقرب من مراكز المدن وهو ما يتماشى مع المدخل النظري "أقطاب النمو" والذي فسر لجوء المهاجرين إلى المركز بحثا عن ظروف أحسن من خلال الاستفادة من المرافق العامة بما فيها الخدمات طلبا للعمل أو بحثا عن فرص للتجارة وجمع المال والثروة بالقرب من مراكز المدن وهو ما ساعد على ظهور مناطق متخلفة وأخرى متقدمة تسكنها فئة لها مركز اجتماعي مرموق وتمتلك المال والسلطة وتختلف من حيث عدد السكان والمهاجرين وهو ما أفرز مشكلة إسكانية تجلت في الانتشار الفوضوي والغير مهيكل للمساكن على ضواحي المدن نتيجة الهجرة العشوائية وزيادة الطلب على المساكن.

وبالتالي تعتبر الشواهد الإحصائية المحصل عليها تعكس الواقع وميدان الدراسة على اعتبار أن توزيع أفراد العينة حسب الفئات المكونة لأسر المهاجرين ساهم بطريقة مباشرة في تباين عدد المهاجرين المكونة من مختلف الفئات في مراكز المدن وأفرز جملة من الإختلالات وفي مقدمتها مشكلة الإسكان وعليه تعتبر النتائج منطقية.

- **سبب اختيار واستقرار بهذا الحي:**

الجدول رقم (34): سبب اختيار واستقرار بهذا الحي.

سبب الاختيار والاستقرار بهذا الحي	التكرارات	النسبة المئوية
ـ قربه من مكان العمل.	48	%26,4
ـ قربه من المدينة.	86	%47,3
ـ وجود أقارب به.	48	%26,4
المجموع	**182**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (34) المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب سبب اختيار الاستقرار بهذا الحي حيث بلغت أعلى نسبة من إجابات أفراد العينة والذين اختاروا الاستقرار بهذا الحي بسبب قربه من المدينة بنسبة قدرت 47,3% بتعداد قدر 86 مفردة، في حين تساوت نسب إجابات أفراد

العينة والذين اختاروا الاستقرار بهذا الحي لقربه من مكان العمل ووجود أقارب به بنسبة قدرت بـ 26,4% وبتعداد بلغ 48 مفردة.

ويمكن تفسير هذه الأرقام بناء على المدخل النظري "أقطاب النمو" حيث ركز على دراسة أسباب الهجرة من مكان إلى آخر ومحاولة الاستقرار بهذه المناطق الإسكانية، وبعد الاطلاع على مختلف الأدبيات، تم التركيز على عوامل جذب المهاجرين إلى مراكز المدن والتي تمثل عامل قوة تزدهر فيها التجارة والخدمات وتستقطب عددا أكبر من السكان وخاصة فئة المهاجرين مما دفعهم إلى العمل والاستقرار والاستفادة من مختلف المرافق والخدمات بهذه المناطق وإقامة سكنات بالقرب منها، وهو نفس المدخل النظري الذي وفق إلى حد بعيد في تفسير الظاهرة المدروسة من خلال الوقوف على أسباب الهجرة وتقرب المهاجرين من المركز واختيار الاستقرار بهذه المناطق بسبب القرب من مكان العمل وطلبا للمسكن مما أخضع هذه المدن إلى تنظيم خاص شقق وفيلات يسيطر عليها أصحاب المال والأعمال ومناطق متخلفة فوضوية يسكنها عامة المهاجرين، كما أن هناك اعتبار آخر يفسر أسباب الهجرة والاستقرار والمتمثل أساسا في توفر فرص العمل في المدن أكثر من الأرياف كما سبقت الإشارة، حيث أن مدينة سكيكدة توفر مناصب عمل لأبناء المدينة والمهاجرين إليها من خريجي الجامعات وحاملي الشهادات بنسب متفاوتة من خلال المؤسسة المينائية والشركة الوطنية سوناطراك، والتي تعتبر من بين كبرى الشركات وعصب الاقتصاد الوطني حيث تعتمد الشركتين على سياسة في توظيف اليد العاملة من خلال الوكالة المحلية للتشغيل والتي تضع مجموعة من المعايير تكون أولها طلب بطاقة إقامة بالمدينة للحصول على منصب عمل قار والاستقرار والتفكير في الزواج وطلب المسكن فيما بعد، وقد لجأت إلى هذه السياسة للقضاء على الغياب ودوران العمل وإعطاء الأولوية في التوظيف لأبناء المدينة مما سرع من حركات الهجرة نحوها طلبا للعمل والاستقرار وتمثل عامل من عوامل الهجرة والاستقرار بالقرب من هذه الشركات التي تستحوذ على 70% من مساحة الأراضي بمدينة سكيكدة مما جعل فئة المهاجرين يقيمون مساكن فوضوية بالقرب منها في جبال بوعباز خاصة، أما السبب الثالث والمتمثل في وجود أقارب والذي ساعد فئة المهاجرين على الهجرة والاستقرار بالمدينة فيفسر انطلاقا من التنظيم الاجتماعي العشائري الذي عرفه المجتمع الجزائري وتخضع له مناطق الإسكان بسكيكدة والذي تزامن مع ظهور الأزمة الأمنية التي عرفتها المدينة في التسعينات من القرن الماضي والذي أنتج موجات كبيرة من الهجرة العشوائية نحو المدينة شملت العديد من الأسر وأقاربهم والذي شكل فيما بعد مشكل في توزيع السكن لدى السلطات المعنية، حيث أقام هؤلاء المهاجرون البيوت القصديرية في أعالي جبال بوعباز وبحيرة الطيور في تنظيم قبلي وعشائري وفرض نسق اجتماعي خاص بهم خاصة أثناء إحصاء السكنات الهشة، حيث لجأ المهاجرين إلى استدعاء أقاربهم للإحصاء وهو ما صعب مهمة اللجان القائمة على إحصاء وتوزيع السكنات بمدينة سكيكدة وأدى إلى ظهور العديد من المشاكل في مقدمتها ظهور تنظيمات غير رسمية تتاجر في بيع البيوت القصديرية بأسعار أثقلت كاهل

السكان نتيجة النفقات المتعددة وظهور المضاربات عليها مما أدى إلى انتشار العديد منها في الجزائر بمناطق الإسكان المتخلف في المنطقتين السالفتي الذكر وبالتالي ظهور مشكلة الإسكان بالمدينة.
وعليه تعتبر هذه النتائج جد موضوعية ومنطقية إذا ما قورنت بأسباب الهجرة المتعددة والتي ساعدت على ارتفاع عدد المهاجرين على المدينة ومثلت في أغلب الأحيان عوامل جدب لهم مما أفرز مشكلة إسكانية تجسدت بشكل واضح في ظهور الأحياء الهامشية بالمدينة.

- **رأي أفراد العينة في الانتقال إلى مسكن إلى مسكن بحي آخر:**

الجدول رقم (35): رأي أفراد العينة في الانتقال إلى مسكن إلى مسكن بحي آخر.

التفكير في الانتقال من مسكن إلى مسكن بحي آخر	التكرارات	النسبة المئوية
ـ نعم	137	%79,2
ـ لا	36	%20,8
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (35) المتعلق برأي أفراد العينة في الانتقال من مسكن إلى مسكن بحي آخر حيث أن أغلبية إجابات أفراد العينة كانت بنعم بنسبة قدرت 79,2% بتعداد قدر 137 مفردة، في حين أن باقي إجابات أفراد العينة كانت بلا بنسبة قدرت بـ 20,8% وبتعداد بلغ 36 مفردة.

ويمكن تفسير هذه الأرقام انطلاقا من غياب الإحساس بالأمن والذي يعتبر من بين الأولويات الأساسية ويحتل المرتبة الثانية في "هرم ابراهام ماسلو للحاجات الإنسانية" حيث أن غياب الأمن بمناطق الإسكان المتخلف يشعر الفرد بالغربة مما ينتج عنه التدمر والإحباط وبالتالي يلجا إلى العزلة الاجتماعية وتظهر لدى أفراد العينة العديد من الأمراض النفسية والمزمنة نتيجة التوتر والقلق وما ينتج عنه من أمراض ضغط الدم والسكري وبالتالي ستتأثر الحالة الصحية للأفراد ويفكرون في الانتقال إلى حي آخر حيث تكون ظروف العيش وفرص العمل أحسن وتوفر المرافق الضرورية ووسائل النقل بالقرب من مركز المدن وهذا من شأنه أن يساعد الفرد على التأقلم مع نمط المعيشة الجديد ويعزز من حصوله على فرص العمل والاستقرار بهذه المناطق.

أما بالنسبة للذين أجابوا بـ "لا" وهي تمثل نسبة من أفراد العينة الذين استقروا في الحي وتعايشوا مع أوضاعه وظروفه المجتمعية رغم نقص الإمكانات وذلك بسبب تدهور حالتهم الاجتماعية وكثرة الامراض والفقر والنفقات المختلفة على الأطفال سواء من جانب التعليم، وكذا حجم الأسرة، مما ألزمهم الاستقرار بهذه المناطق السكنية وقلص من فرص الهجرة والانتقال إلى حي آخر لصعوبة الظروف حيث فضلوا التأقلم والتعايش مع هذه الأحياء وانتظار إعانات الدولة خاصة فيما تعلق بالمساكن الاجتماعية

والمخصصة لهذه الفئات الهشة حيث تم توزيع في جانفي 2020 حوالي 23431 مسكن بناء على أرقام مقدمة من قبل مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية مثلت 20404 سكن اجتماعي، فيما بلغ عدد المساكن الريفية 3027 مسكن ريفي، أما عدد طالبي 36392.

وعليه تعتبر هذه الارقام منطقية وواقعية لأنها تعزز من فرص الحصول على سكنات اجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة، كما أنها تحصل بموجبها على إعانات من قبل السلطات المعنية.

- **الآثار التي ترتبت عن الهجرة إلى هذا الحي:**

الجدول رقم (36): الآثار التي ترتبت عن الهجرة إلى هذا الحي.

الآثار التي ترتبت عن الإقامة بهذا الحي	التكرارات	النسبة المئوية
ـ انتشار الآفات الاجتماعية والجريمة.	107	%36
ـ صعوبة تربية الأطفال.	84	%28,3
ـ التحصيل الدراسي المتدني للأطفال.	72	%24,2
ـ تفكك الروابط الاجتماعية للأسرة.	34	%11,4
المجموع	**297**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (36) المتعلقة الآثار التي ترتبت عن الإقامة بهذا الحي إلى أن أغلبية أفراد العينة أرجعت الآثار المترتبة عن الإقامة بهذه الأحياء إلى انتشار الآفات الاجتماعية والجريمة بنسبة قدرت 36% وبتعداد قدر 107 مفردة، في حين أن الفئة الثانية من أفراد العينة أرجعتها إلى صعوبة تربية الأطفال بنسبة قدرت بـ 28,3% وبتعداد بلغ 84 مفردة، أما الفئة الثالثة فقد أرجعت الآثار المترتبة عن الإقامة بهذا الحي إلى صعوبة التحصيل الدراسي المتدني للأطفال بنسبة بلغت 24,2% وبتعداد قدر بـ 72 مفردة، في حين أن آخر فئة من أفراد عينة الدراسة حصرت الآثار في تفكك الروابط الاجتماعية للأسرة بنسبة قدرت بـ 11,4% وبتعداد قدر بـ 34 مفردة.

ويمكن تفسير الأرقام المحصل عليها، انطلاقا من مدخل النظري" الهامشية وثقافة الفقر"، حيث أن أعلى معدلات الفقر تشهدها هذه المناطق من الإسكان المتخلف، وترتفع بها أعلى معدلات الخصوبة وعدد المهاجرين وما يترتب عليه من معدلات الفقر، ويرجع هذا التباين في توزيع مناطق الإسكان إلى التباين في توزيع الثروة وفرص العمل حسب المدخل الاقتصادي الايكولوجي بين المركز وأطراف المدن بالدرجة الأولى والتي تترتب عليها آثار جانبية تنعكس على التنظيم الاجتماعي والبنية الديمغرافية، وترتفع فيه معدلات الانحراف والجريمة والترويج للمخدرات والحبوب المهلوسة وظهور أماكن الدعارة، مما

يصعب من مهام فرق الأمن للتدخل والتحكم في مسار الجرائم لغياب المعلومات بهذه المناطق ووجودها في مناطق جبلية وعرة، كما توجد العديد من أفراد العينة وجدوا صعوبة في تربية الأطفال أثناء إقامتها بهذه الاحياء وهذا بسب تراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة والمسجد حيث يجعل من آليات الرقابة على سلوكات الأطفال في غاية الصعوبة نتيجة وجود هامش من الحرية للأطفال وغياب الرقابة عليهم مع قلة مرافق الترفيه والذي انعكس سلبا على سلوكاتهم والتي تتميز بنوع من العنف وتداول العديد من المفاهيم التي يتناقلونها من الأحياء المتخلفة وتداخل المفاهيم الذاتية لديهم نتيجة غياب رب الأسرة الذي يؤمن لهم لقمة العيش وبالتالي تجد الأم صعوبة كبيرة في التحكم في سلوكات أطفالها اثناء إقامتها بهذه الأحياء كما أنها تتستر على العديد منها بسبب تعرضهم للضرب والتعنيف من طرف رب الأسرة الذي يمارس السلطة الأبوية على أفرادها ويعاقب كل من يخطأ في حق الآخرين، أما صعوبة تعليم الأطفال والناتجة عن الإقامة بهذه الأحياء فترجع بالضرورة على غياب المرافق الضرورية بمناطق الإسكان المتخلف ماعدا في المرحلة الابتدائية وهو ما يصعب المهمة أمام الأطفال الذين يقطعون مسافات طويلة للتمدرس خاصة في طور المتوسط والثانوي والجامعة نتيجة العزلة وقلة وسائل النقل التي تعاني منها هذه الأحياء وبعدها عن مراكز المدن، مما يجعل العديد من الأطفال يكتفون بالدراسة في المرحلة الابتدائية نتيجة الظروف الصعبة ومكانة التعليم بهذه المناطق حيث يمارسون العديد من الأعمال الزراعية والرعوية لإعالة أسرهم وينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة بسبب ارتفاع معدلات الفقر كما سبقت الإشارة، وهو ما انعكس على التحصيل الدراسي المتدني لديهم لغياب الهياكل من جهة وعدم اهتمام الأسرة بتربية وتعليم أطفالها من جهة أخرى، كما أن الإقامة بهذه الأحياء ترتب عليه غياب الاستقرار والشعور بالأمن داخل الأسرة وهو ما نتج عنه تفكك أسري وظهور العديد من المشاكل بين الزوجين نتيجة ارتفاع نفقات الأطفال وضعف التمدرس وصعوبة التحكم في سلوكاتهم مما نتج عنه ارتفاع لمعدلات الانحراف، وكل ذلك أثر على الأسرة باعتبارها البنية الأساسية في المجتمع، مما فرض عليها الإقامة بهذه الأحياء، وهو ما أفرز مشكلة تجسدت في ظهور العشوائيات وصعوبة التحكم في الحراك السكاني نحو المدن.

وبالتالي تعتبر النتائح المعبر عنها في إجابات أفراد العينة جد منطقية على اعتبار أن الآثار التي ترتبت عن الإقامة بهذه الأحياء سلبية والتي انعكست على الأسرة والمجتمع وتجسدت في غياب الاستقرار وانتشار معدلات الجريمة وتدني المستوى التعليمي الأطفال إضافة إلى التفكك الأسري نتيجة البعد عن مراكز المدن وما ترتب عليها من مشكلة إسكان تجسد في ظهور نمط من المساكن الفوضوية بها.

- **المشاكل التي خلفتها تيارات الهجرة العشوائية:**

الجدول رقم (37): المشاكل التي خلفتها تيارات الهجرة العشوائية

المشاكل التي خلفتها تيارات الهجرة العشوائية	التكرارات	النسبة المئوية
ـ صعوبة الاندماج مع الجيران.	70	%28,9
ـ صعوبة التأقلم مع المناخ والعوامل الطبيعية.	91	%37,6
ـ التغير في نمط المعيشة الجديدة.	81	%33,5
المجموع	**242**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (37) والمتعلقة بالمشاكل التي خلفتها تيارات الهجرة العشوائية إلى أن أغلبية أفراد العينة أرجعت الآثار المترتبة عن الهجرة العشوائية إلى صعوبة التأقلم مع المناخ والعوامل الطبيعية بنسبة قدرت 37,6% وبتعداد قدر 91 مفردة، في حين أن الفئة الثانية من أفراد العينة أرجعتها التغير في نمط المعيشة الجديدة. بنسبة قدرت بـ 37,6% وبتعداد بلغ 91 مفردة، في حين سجلت أقل نسبة لدى أفراد عينة الدراسة والتي أرجعت المشاكل المترتبة عن الهجرة العشوائية صعوبة الاندماج مع الجيران والممثلة في نسبة مقدرة بـ 28,9% وبتعداد قدره 70 مفردة.

ويمكن تفسير هذه الأرقام المحصل عليها استنادا إلى التركيبة الديمغرافية وعلاقتها بالمناطق الجغرافية لسكان الريف من جهة والخلفية الثقافية والتنظيم الاجتماعي لهم الذي يخضع لسلطة العادات والتقاليد والعرف الاجتماعي ويمتاز بقوة العلاقات الاجتماعية والقرابية وهو ما جعل حياتهم بسيطة لا تعاني من أي تعقيدات اجتماعية، وعلى العكس الحياة في المدينة عندما يضطرون إلى الهجرة سيجدون تركيبة اجتماعية وتنظيم اجتماعي معقد لا تحترم فيه سلطة العادات والتقاليد والقيم المعمول بها وتمتاز العلاقات الاجتماعية والقرابية فيها بالضعف نتيجة تعقد التركيبة الاجتماعية وتعدد أصول سكانها حيث ترتكز على متغيرات جديدة تتمثل في القوة وسلطة المال والمنصب والمركز الاجتماعي مما يضطر الفرد يجد صعوبة في التأقلم مع التنظيم الاجتماعي الجديد والمعقد.

كما يمكن تفسير هذه النتائج بإخضاعها إلى العامل التاريخي والمتمثل في المستعمر الفرنسي والذي عمل على ترسيخ قيم العبودية والحقرة والتي كانت لها آثار سلبيه على التهجير القصري السكان والذين عانوا من شعور بالدونية والخجل والحياء الذي يطبع مختلف سلوكاتهم ويتنافى مع تنظيمهم الاجتماعي وحتى الحالة النفسية والشعورية لهم في حين أن المستعمر كان يمارس نوع من السلطة الأبوية على الأفراد وحشد السكان لتعذيبهم مما ولد مركب نقص لدى السكان ووجدوا صعوبة بالغة في الاندماج نتيجة الفقر والأمية المنتشرة في أوساطهم إضافة إلى الأزمة الأمنية وما ترتب عليها من موجات الهجرة العشوائية نحو المدن والتي كرست العديد من الصعوبات وفي مقدمتها تغير نمط عيش السكان وتركزهم في مناطق

معزولة ووعرة جعلهم يجدون صعوبة في التأقلم مع المناخ والعوامل الطبيعية والحياة الجديدة، إضافة إلى صعوبة الاندماج مع الجيران لأن التنظيم الاجتماعي في الريف يقوم على العصبية والنظام العشائري يقوم على العلاقات القرابية بينما في المدينة هو نظام اجتماعي يقوم على مبدأ القوة والغلبة وضعف العلاقات الاجتماعية مما نتيجة صعوبة الاندماج، وهذا ما جعل العديد من الأفراد يعانون من العزلة ويميلون إلى الفردانية والسكن في مناطق معزولة على هامش المدن والذي أفرز مشكلة إسكانية نتيجة ارتفاع معدلات الهجرة وزيادة الطلب على المساكن.

يبدوا أن النتائج المتحصل عليها تعكس حقيقة اجتماعية مترتبة عن الهجرة العشوائية نحو المدن والتي مهدت لمشكلة إسكانية تجسدت في إقامة مساكن فوضوية على هوامش المدن وزادت من طلبات الافراد على المساكن

- **توزيع أفراد العينة حسب طلب الحصول على المسكن اللائق:**

الجدول رقم (38): توزيع أفراد العينة حسب طلب الحصول على المسكن اللائق

طلب للحصول على مسكن لائق	التكرار	النسبة المئوية
ـ نعم	166	%96,0
ـ لا	7	%4,0
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (38) والمتعلق يتوزيع أفراد العينة حسب طلب الحصول على المسكن اللائق، إلى أن أغلبية إجابات أفراد العينة كانت بنعم وتقدموا بطلب الحصول على مسكن لائق بنسبة قدرت 96% وبتعداد قدر 166 مفردة، في حين أن باقي إجابات أفراد العينة كانت بلا ولم يتقدموا بأي طلب للحصول على سكن لائق بنسبة قدرت بـ 4% أي بتعداد قدره 7 مفردات.

ويمكن تفسير اجابات أغلبية أفراد العينة بنعم بناء على استخدامات المسكن حيث يعد مؤشر صريح وواضح يساعد على ارتفاع معدلات الهجرة والانتقال من حي لآخر، كما أن حاجات الأفراد إلى مسكن لائق يكون أكثر راحة ورفاهية يعتبر هو الآخر سببا للتقدم بطلب الحصول على مسكن لائق، إضافة إلى جملة من الأسباب الأخرى منها عدم تناسب عدد الأفراد مع عدد الغرف وضيق المسكن واكتظاظه وقلة الشروط الضرورية للمسكن ممثلة في الماء والغاز والكهرباء والتهوية، إضافة إلى قلة المرافق الضرورية من قاعة استقبال الضيوف وحمام ومرحاض، وقلة التجهيزات الداخلية، والتي تزيد من راحة ورفاهية وسلامة الأفراد وانعدام الخصوصية الفردية للزوجين والأبناء بسبب عدم إمكانية فصل فئة الذكور على جنس الإناث أثناء النوم وخاصة في سن المراهقة إضافة إلى طبيعة المسكن ومكونات مواد البناء مما

أدى إلى انتشار الكثير من الأمراض المزمنة مثل ارتفاع ضغط الدم ومرض السكري والربو والسل وقد انعكس على الجانب الصحي والتعليمي للأفراد من خلال تدني المستوى الدراسي للأطفال، كما ساعد على ارتفاع معدلات الجريمة بالكثير من الأحياء المتخلفة كل هذه الأمور مجتمعة كانت سببا في التقدم بطلبات للحصول على مسكن لائق بهم.

وبالتالي النسب تظهر أن أفراد عينة البحث عانت وبشدة من أزمة السكن ذلك من خلال الضيق وما ينجر عنه من مشاكل عائلية، وعلية تعتبر النتائج منطقية لأنها تعبر عن ميدان الدراسة.

- **توزيع أفراد العينة حسب عدد طلبات الحصول على السكن:**

الجدول رقم (39): توزيع أفراد العينة حسب عدد طلبات الحصول على السكن.

عدد طلبات الحصول على السكن	التكرارات	النسبة المئوية
ـ مرة واحدة.	88	%53,0
ـ مرتين.	27	%16,3
ـ ثلاث مرات فأكثر.	51	%30,7
المجموع	**166**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (39) والمتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب طلبات الحصول على السكن، حيث أن أغلبية أفراد العينة تقدمت بطلب مرة واحدة بنسبة قدرت بـ 53% وبتعداد قدره 88 مفردة، ثم الفئة الثانية تقدمت بطلب للحصول على مسكن ثلاث مرات بنسبة قدرت بـ 30.7% وبتعداد قدره 51 مفردة في حين أن الفئة الأخيرة تقدمت بطلبين للحصول على المسكن وقد مثلت أقل نسبة قدرت بـ16.3% وبتعداد قدره 27 مفردة.

ويمكن تفسير الأرقام المحصل عليها، والانطلاقة تكون من الفئة التي قدمت طلب مرة واحدة للحصول على السكن يرجع بالدرجة الأولى إلى غياب الثقة بين السلطات المعنية وأفراد العينة الذين أصابهم الإحباط نتيجة التجارب التي سبقتهم، إضافة إلى المستوى الاقتصادي وعدم قدرة رب الأسرة على التنقل بين الأحياء لأنه يتطلب مصاريف أخرى وبالتالي فهو ملزم بالاستقرار في هذا الحي، إضافة إلى التنظيم الاجتماعي السائد بهذه الأحياء حيث يقيم به مجموعة من الأقارب حيث تكون العلاقات الاجتماعية قوية ويعزز من رغبتهم في الاستقرار والإقامة بهذه الأحياء التي تحتوي على الإسكان الجماعي ويفضلون الاستقلالية والهدوء، بالإضافة إلى عدم القدرة على تكلفة الإيجار في أحياء أخرى وهو ما فرض عليهم الإقامة بمناطق الإسكان المتخلف نتيجة ارتفاع عدد الأفراد المهاجرين مع صعوبة العمل أو الحصول على أراضي لإقامة بيوت فوضوية والاستفادة من إعانات الدولة من خلال الحصول

على مسكن لائق في حين نفسر باقي الطلبات المقدمة من منظور "النظرية الايكولوجية" والتي تقدم تفسيرا مستفيضا للوضعية الاقتصادية لأفراد العينة التي تقيم بهذه الأحياء، حيث ترتفع داخل الأسرة نفقات الأطفال الرضع إضافة إلى مصاريف العلاج والتي تصعب من مأمورية رب الأسرة نتيجة ضعف شبكة الأجور والتي لا تمكنه من الحصول على سكن لائق خاص بأفراد أسرته يراعي خصوصيات الأفراد ويتناسب مع حجم وعدد أفراد الأسرة والتي تفرض عليه التقدم بطلب الحصول على سكن في كل مرة، إضافة إلى الظروف الاجتماعية ممثلة في التنظيم الاجتماعي السائد في هذه الأحياء وهو ما يفسر حجم المعاناة والصعوبة الكبيرة للتأقلم مع الظروف الطبيعية ونمط العيش مما يفرض على أفراد العينة الهجرة أو الانتقال من حي إلى آخر بحثا عن العمل والاستقرار والمرافق الضرورية بالقرب من مراكز المدن.

كما أن حاجة الأفراد إلى مسكن لائق يعتبر من ضمن الضروريات والحاجات الأساسية في هرم براهام ماسلوا للحاجات وهذا ما فرض على أفراد العينة التقدم بطلب أو عدة طلبات للحصول على سكن لائق.

أما من الناحية القانونية يعتبر الحصول على السكن اللائق حق مشروع لكل فرد وهو موثق في الاتفاقيات والعهود الدولية وبموجبه وقعت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية منها اتفاقية العهد كما قدمت تقرير مفصل للولايات المتحدة الأمريكية حول وضعية السكن والفئات التي استفاذت من مختلف الصيغ السكنية، وقد أكدت مفوضية الأمم المتحدة على أن 10% من سكان الجزائر يسكنون مساكن لائقة وهو ما فرض على الحكومة تبني العديد من الإصلاحات في قطاع السكن.

وعليه تعتبر هذه الأرقام موضوعية ومنسجمة مع ميدان الدراسة واتي تعبر في كثير من الأحياء على حاجة الأفراد إلى مسكن لائق يتوافق مع خصوصية الأسرة ويتوافق مع عدد أفراد والذي من خلاله نقلل من مشكلة الإسكان المتخلف والسائد في هذه المناطق.

- **توزيع أفراد العينة حسب الصيغة السكنية المراد الحصول عليها:**

الجدول رقم (40): توزيع أفراد العينة حسب الصيغة السكنية المراد الحصول عليها.

الصيغة السكنية التي تقدمت بطلب الحصول عليها	التكرارات	النسبة المئوية
- سكن اجتماعي إيجاري	127	%76,5
- سكن ريفي	30	%18,1
- سكن ترقوي مدعم	8	%4,8
- سكن ترقوي	1	0,60%
المجموع	**166**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم (40) توزيع أفراد العينة حسب الصيغة السكنية المراد الحصول عليها، حيث أن أغلبية أفراد العينة تقدم بطلب الحصول على مسكن بصيغة اجتماعي إيجاري بنسبة قدرت 76.5%

وبتعداد بلغ 127 مفردة، ثم تلتها الفئة الثانية التي تقدمت بطلب للحصول على سكن بصيغة الريفي بنسبة قدرت بـ 18,1% وبتعداد قدر بـ 30 مفردة، في حين أن الفئة الثالثة تقدمت بطلب للحصول على سكن بصيغة الترقوي المدعم وبنسبة قدرت بـ 4,8% وبتعداد قدره 8 مفردات، أما الفئة الأخيرة فقد تقدمت بطلب الحصول على سكن بصيغة الترقوي بنسبة 0.6% وبتعداد قدر بمفردة.

ويمكن تفسير هذه الأرقام بإرجاعها إلى سياقها التاريخي، حيث أن المعمرين استولوا على الشقق والفيلات الفخمة في حين أن أغلبية السكان هجروا إلى المحتشدات، أما بعد الاستقلال فقد سارعت الحكومة الجزائرية إلى تدارك الوضعية والتي انبثقت عن مشكلة الإسكان حيث منحت الشقق للعديد من المجاهدين الذين تقلدوا مناصب عليا في الدولة في حين باقي المساكن استولى عليها السكان بالقوة فور خروج المعمر، وفي مرحلة السبعينات باشرت الدولة سلسلة من الإصلاحات والصيغ السكنية وخاصة ذات الطابع الاجتماعي الموجهة للفئات ضعيفة الدخل من أجل إيجاد حلول لمشكلة الإسكان والتي تزامنت مع نمو ديمغرافي لا يتناسب مع عدد المساكن، وقد أبقت على هذه البرامج إلى غاية سنوات الثمانينات خاصة سنتي 1986 و1987، وفي 1988 والتي اتزامنت مع أحداث 05 أكتوبر توقفت مختلف الصيغ السكنية وتبعتها مباشرة الحرب الأهلية سنة 1990 وانعكاسها على مشكلة السكن، إلى غاية 1999 باشرت الحكومة الإصلاحات بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم من خلال إطلاق مشاريع عدل1 وعدل 2 وعدل 2013 حيث خضعت البرامج السكنية إلى عدة مشاريع كان منها برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي وزعت فيه أكثر من مليون سكن 2009-2014 و2015-2019 اعتمادا على إعانات الصندوق الوطني للسكن CNL والوكالة الوطنية لتطوير السكن وتحسينه AADL وبالرجوع إلى ميدان الدراسة فقد أحصت ولايات سكيكدة طلبات السكن في 2020 بمختلف الصيغ والمقدرة إجمالا بـ 36392 طلب سكن موزعة على 20404 طلب بصيغة السكن الاجتماعي، و12961 بصيغة التساهمي، 3027 بصيغة الريفي.[2]

كما مثلت الظروف الاجتماعية والسكنية التي عاشتها الفئات الاجتماعية الضعيفة الدخل من خلال ارتفاع النفقات وأسعار الإيجار بالنسبة للأسر القاطنة غرفة واحدة والتي تعاني من ضيق المسكن وعدم توفره على المرافق الضرورية للراحة، ورغبتها في الاستقلالية بمسكن خاص أحدى الأسباب التي ساعدت أفراد العينة على التقدم بطلب الحصول على سكن اجتماعي أو ريفي بهدف الحصول على امتيازات الدولة وتخصيص إعانات لهذه الفئة الاجتماعية.

أما بالنسبة للصيغتين سكن ترقوي مدعم وسكن ترقوي فيرجع لكون هذا البرنامج موجه لأصحاب الدخل المتوسط من خلال منح قروض الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، أو منح إعانات الصندوق الوطني للإسكان.

[2] دائرة سكيكدة: عملية إحصاء طالبي السكن لشهر جانفي 2020.

وعليه تعتبر هذه الشواهد الإحصائية تتوافق مع واقع عينة أفراد الدراسة والتي عن تعدد الصيغ التي تبنتها الدولة في قاع السكن كما تعبر أيضا عن معاناتهم جراء مشكلة الإسكان والتي كانت مبررات لتقدمهم بطلب للحصول على مسكن بمختلف الصيغ.

- **مدى الاستفادة من الصيغة السكنية المراد الحصول عليها:**

الجدول رقم (41): مدى الاستفادة من الصيغة السكنية المراد الحصول عليها

مدى الاستفادة من الصيغة السكنية التي تقدمت للحصول عليها	التكرارات	النسبة المئوية
ـ نعم	5	%3,0
ـ لا	161	%97,0
المجموع	**166**	**%100,0**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من خلال الجدول رقم (41) المتعلق بتوزيع رأي أفراد العينة حسب من الصيغة السكنية المراد الحصول عليها حيث تشير المعطيات أن أغلبية أفراد العينة لم تستفد من سكن بأي صيغة سكنية وكانت إجابتهم بلا بنسبة قدرت بـ 97 % وبتعداد قدره 161 مفردة، في حين أن نسبة معتبرة من أفراد العينة استفادت من سكن فكانت إجابتهم بنعم وهي نسبة قليلة جدا قدرت بـ 3% وبتعداد قدره 5 مفردات.

ويمكن تفسير هذه المعطيات انطلاقا من الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية والتي تعبر عن فشل العديد من السياسات ومختلف البرامج السكنية من خلال التوزيع اللامتكافىء بين عدد الأفراد وعدد الطلبات على السكنات، إضافة إلى الشروط التعجيزية التي تفرضها الدولة حتى تستفيد مختلف الفئات الاجتماعية من البرامج والصيغ المختلفة والتي ترتكز أساسا إلى الدخل الشهري، إضافة إلى صعوبة الحصول على بطاقة الإقامة والتي تمثل وثيقة إدارية أساسية يحتكم إليها ملف المترشح للحصول على السكن وقد صعب الإجراءات الإدارية أمام الأفراد المتقدمين بطلب الاستفادة من سكن بأي صيغة سكنية، إضافة إلى لجوء الدولة إلى تجارب القطاع الخاص في مجال الإسكان والاستفادة من خبرته، وقد منحت بموجبها العديد من الأراضي وأعطت امتيازات للمرقين العقاريين وقد فتح المجال أمام المضاربين على سعر الأراضي والمساكن والتي أصبحت لا تتواءم مع القدرات المالية للفئات الاجتماعية المختلفة وعمقت المشكلة الإسكانية في الجزائر والتي عجزت حتى عن تأجير مسكن لأفراد عائلتها، إضافة إلى غياب الجودة والنوعية في مختلف الصيغ السكنية خاصة مشروعي عدل 1 وعدل 2 والتي بموجبها تأجلت آجال تسليم السكنات للمكتتبين، إضافة إلى تضخيم فواتير إنجاز المشاريع السكنية والتي أرهق كاهل ميزانية الدولة بالاعتماد على مخرجات الخزينة العمومية وقد زادت من مشكلة السكن ومعاناة الأفراد من خلال صعوبة الحصول على مسكن لائق، إضافة إلى السكنات الشاغرة حيث أحصى الديوان الوطني

للإحصائيات سنة 2008 وجود مليون سكن شاغر في الجزائر والتي أخرت الحلول المقدمة للأفراد من قبل الدولة فيما يتعلق بقطاع السكن.

وبالتالي تعتبر هذه الأرقام موضوعية ومنطقية تتماشى مع مختلف الحلول والصيغ السكنية المقدمة للأفراد العينة والتي عملت على تأجيل حصولهم على المساكن وعمقت من مشكلة الإسكان في الجزائر.

- **توزيع أفراد العينة حسب مدة الانتظار للحصول على المسكن:**

الجدول رقم (42): توزيع أفراد العينة حسب مدة الانتظار للحصول على المسكن.

مدة الانتظار للحصول على المسكن	التكرارات	النسبة المئوية
ـ أقل من 3 سنوات	9	%5,4
ـ من 3- 5 سنوات	35	%21,0
ـ من 6-8 سنة	30	%18,0
ـ من 9-11 سنة	24	%14,4
ـ أكثر من 12 سنة	69	%41,3
المجموع	**167**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (42) المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب مدة الانتظار للحصول على مسكن حيث تشير المعطيات أن أعلى قيمة سجلت لدى أفراد العينة التي انتظرت الحصول على مسكن لمدة زمنية تزيد عن 12 سنة قدرة بنسبة قدرت بـ 41.3% وبتعداد قدره 69 مفردة، ثم تلتها الفئة الثانية من أفراد العينة والتي انتظرت مدة زمنية انحصرت ما بين 3 -5 سنوات بنسبة قدرت بـ 21% وبتعداد قدره 35 مفردة، أما الفئة الثالثة فقد انحصرت فترة الانتظار لديها مابين 6-8 سنوات بنسبة قدرت بـ 18% وبتعداد قدره 30 مفردة، أما الفئة الرابعة فقد انحصرت فترة الانتظار لديها للحصول على مسكن لفترة زمنية انحصرت مابين 9-11 سنة وبنسبة قدرت بـ 14,4% وبتعداد قدره 24 مفردة، في حين سجلت أقل قيمة لدى أفراد العينة والتي انتظرت الحصول على المسكن لفترة زمنية تقل عن 3 سنوات بنسبة قدرت بـ 5,4% وبتعداد قدره 3 مفردات.

ويمكن تفسير هذه المعطيات والتباين في مدة الانتظار لدى أفراد العينة للحصول على سكن والتي انحصرت مابين 3 سنوات إلى أكثر من 12 سنة، والتي تعود أساسا إلى العامل التاريخي وسلسلة الإصلاحات التي انتهجتها الدولة بداية من فترة ما بعد الاستقلال من الستينات إلى مرحلة الثمانينات وما نتج عنها من البرامج والمشاريع السكنية بمختلف الصيغ والتي تطلبت وقتا طويلا لتنفيذها لقلة الخبرة في مجال السكن في السنوات الأولى بعد الاستقلال وما انجر عنه من تأخر وفشل العديد من المشاريع

إضافة إلى عدم تناسب عدد السكان مع عدد السكنات، كما أن المشاريع السكنية تتطلب خطة محكمة لإنجاز السكنات بالاعتماد على مكاتب الدراسات والتي تراعي جميع الجوانب العلمية من تصميم المساكن إلى توفير المرافق والتي تتطلب وقتا أطول لتنفيذها على أرض الواقع وبالتالي في ضوئها تطول المدة للحصول على سكنات، انتقالا إلى الإجراءات الإدارية المتبعة في قطاع السكن والمعتمدة أساسا على قانون الصفقات العمومية، بدأ من الإشهار على المناقصة في الجريدة الرسمية، ثم إيداع ملفات المقاولين لدى المجالس البلدية والمصالح التقنية المختصة، ثم فتح الأظرفة المالية، تليها منح المشروع لصاحبه والذي يراعي الجوانب القانونية، ثم التوقيع على وثيقة انطلاق الأشغال ODS والتي بموجبها يتحصل المقاول على شطر من الاعتمادات المالية للانطلاق في إنجاز المشروع، إضافة إلى التلاعبات المسجلة في قطاع السكن والمتعلقة بتضخيم الفواتير وعدم احترام معايير الإنجاز وتاريخ الانتهاء من الأشغال والتي مثلت إحدى العوائق أمام تأخر المشاريع السكنية، إضافة إلى تواطؤ بعض المسؤولين مع المقاوليين وتسجيل العديد من التجاوزات القانونية والتي ساهمت في تعطيل وتيرة الإنجاز، وهو ما توضحه إجابات العينة من خلال طول الفترة الزمنية للحصول على مسكن بمختلف الصيغ السكنية.

مما دفع الحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة جديدة من خلال الاعتماد على الشركات الوطنية لانجاز المشاريع السكنية، إضافة إلى غياب معايير لتنظيم سوق السكن وهو ما دفع الدولة للاعتماد على الخبرات الأجنبية في مجال الإسكان ومنح العديد من الشركات لكبرى المشاريع وخاصة الشركات الصينية والتركية، ومن جملة الصعوبات التي واجهتهم هي التعقيد في القواعد البيروقراطية والتي ساعدت على عزوف المستثمرين في هذا المجال على مزاولة مشاريعهم وسبب لهم العديد من الخسائر المالية نتيجة غياب آليات الرقابة وتعقد القواعد البيروقراطية والذي فسح المجال أمام المنازعات القضائية من أجل الحصول على المستحقات المالية وبالتالي تعطل إنجاز المشاريع السكنية، إضافة إلى وجود مشكل العقار الفلاحي ونقص المساحات المخصصة لبناء المشاريع السكنية ساهم هو الآخر في تعطيل المشاريع وبالتالي زادت مدة الانتظار لدى السكان، وقد انعكس على طول مدة الانتظار، كما أن الحكومة الجزائرية اعتمدت العديد من الإصلاحات والصيغ السكنية والإعانات الممنوحة للمواطنين وهو ما انعكس بشكل واضح على صعوبة تمويل المشاريع السكنية نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء وقلتها في بعض الأحيان حيث تلجأ الدولة إلى استيرادها بأموال باهظة وبالتالي تغير الأسعار الحقيقة للسكنات والتي تتكفل بها خزينة الدولة، وشح الموارد المالية نتيجة الإيجار أرهقت كاهل المواطن الجزائري نتيجة تسليم الأقساط كلها وعدم الاستفادة من المسكن، وهذا ما حدث فعلا مع مكتتبي عدل 1 وعدل 2 وعدل 2013، إضافة إلى رفض البنوك التمويل نتيجة لعجزها وبتالي لجأت الدولة إلى سياسة التحكم في تكاليف الانجاز.

وعليم يمكن القول أن الشواهد الإحصائية المعبر عنها واقعية ومنطقية على اعتبارت أن هناك جملة من المشاكل التي يعاني منها قطاع السكن والتي انعكست على تأخير المشاريع السكنية وكذا طول مدة الانتظار لدى أفراد العينة.

3ـ عرض وتحليل استجابات أفراد عينة حول المستوى الاقتصادي للأسرة والقدرة على امتلاك مسكن:

- **توزيع عدد أفراد العينة حسب الأفراد النشطين:**

الجدول رقم (43): توزيع عدد أفراد العينة حسب الأفراد النشطين.

عدد الأفراد الذين لديهم مدخول شهري	التكرارات	النسبة المئوية
ـ فرد واحد	43	%24,9
ـ فردين	52	%30,1
ـ أكثر من ثلاثة أفراد	47	%27,2
ـ لا يوجد أي فرد	31	%17,9
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، إلى توزيع أفراد العينة حسب الأفراد النشطين إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أفراد عينة الدراسة أغلبهم يعملون بمعدل فردين داخل الأسرة الواحدة وبنسبة قدرت بـ 30,1% وبتعداد بلغ 52 مفردة، في حين بلغت الفئة الثانية من أفراد العينة النشطين والتي تفوق ثلاث أفراد داخل الأسرة وبنسبة قدرت بـ 27,2% وبما مقداره 47 مفردة، ثم تلتها الفئة الثالثة من أفراد العينة النشطين الذي بها فرد نشط وبنسبة قدرها 24,9% بما مقداره 43 مفردة، لتأتي آخر فئة من أفراد العينة البطالين بنسبة قدرت بـ 17,9% وبتعداد قدره 31 مفردة.

إن هذه الأرقام يمكنها أن تعطينا دلالات تبرز فيه أن مجتمع الدراسة مجتمع يشهد حيوية ونشاط، إذ أن أغلبية أفراد العينة لهم مدخول شهري، وهو ما تؤكده مختلف المداخل الاقتصادية الإيكولوجية والتي تدرس التغير والحراك السكاني انطلاقا من الفئة النشطة والتي تعتبر المحك الأساسي الذي يعبر عن البنية الديمغرافية للسكان، انطلاقا من أن الفئة النشطة تساهم بشكل مباشر في زيادة معدلات السكان من خلال المدخول الشهري الذي تتقاضاه والذي يجعلها تفكر في الاستقرار والزواج وإنجاب الأطفال هذا من جهة في حين أنها تساهم في دعم قوة العمل من خلال توفير اليد العاملة والتي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني وتنعكس على حياة ورفاهية الأسرة والأطفال من خلال المستوى المعيشي من خلال توفير الحاجيات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس، وهو على خلاف ما لاحظناه في ميدان الدراسة حيث وجدنا أنه بالرغم من الأعداد النشطة داخل الأسرة الواحدة إلا أنها لا تستطيع توفير الحاجيات الأساسية لأفراد العينة وفي مقدمتها المسكن اللائق لضعف المدخول وشبكة الأجور إضافة إلى مداخيل الاعمال الحرة والتجارة والتي لا تتناسب مع أسعار الأراضي أو أسعار المساكن أو مواد البناء حيث أن أغلبية أفراد العينة يسكنون بمناطق الإسكان المتخلف، وقد ساهم هذا المستوى الاقتصادي المتدني

بالانعكاس على صعوبة الحياة بهذه المناطق والذي ساعد على تطور كبير في أعداد السكان وبروز مشكلة اسكانية انعكست تبعاتها على الحياة اليومية لأفراد عينة الدراسة، كما يمكن كذلك تفسير النتائج المتحصل عليها ميدانيا انطلاقا من وجود العديد من الفئات العمالية والتي تمارس عمل موسمي مؤقت بدخل ضعيف وتسعى إلى البحث عن فرص العمل في مجال الزراعة لعدم امتلاكها إقامة مستقرة، إضافة إلى فئة الأفراد الممارسين لأعمال حرة غير متخصصة في مجال معين، والتي من خلالها يتقاضى أفراد عينة الدراسة دخلا غير ثابت طيلة أيام الأسبوع، أما فئة الأفراد الغير النشطين يمكن تفسيرها انطلاقا من معدلات البطالة المنشرة بمدينة سكيكدة، حيث انعكست كل هذه الأوضاع على تدني مستويات المعيشة والدخل لأفراد عينة الدراسة وساعد على ارتفاع معدلات السكان وتركزهم في مناطق الإسكان المتخلف.

وبالرجوع إلى الإحصائيات الرسمية لسنة 2019، واستناذا إلى التقرير المقدم من قبل المديرية الولائية للتشغيل تم تسجيل العديد من الملاحظات والأرقام، حيث بلغ العدد الإجمالي للسكان بـ 1090873 نسمة، أما عدد السكان النشطين قدرب، 363560 فرد نشط، في حين بلغ عدد المشغلين بـ 328305 مشتغل، أما عدد البطالين فقد وصل خلال السداسي الأول من نفس السنة بـ 35255 بطال، وهو ما يشير إلى التباين في عدد الأفراد النشطين والمشتغلين والبطالين، حيث تعتبر المدينة قطب اقتصادي وصناعي يوفر العديد من مناصب الشغل خاصة فئة الشباب والذي تم بموجبه توزيع المشتغلين حسب القطاعات، حيث يشغل قطاع الفلاحة 91560 مشتغل، في حين أن قطاع الصناعة يشغل 37829 مشتغل، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيشغل عدد قدر بـ 32438 مشتغل، على خلاف قطاع التجارة والذي يشغل 46926 مشتغل، أما قطاع الخدمات فيشغل حوالي 58357 مشتغل، ليأتي قطاع الإدارة بعدد إجمالي 61204 مشتغل.[3]

ويمكن تفسير الشواهد الميدانية، انطلاقا من المدخل النظري لأقطاب النمو حيث يعتبر مركز مدينة سكيكدة قطب صناعي واقتصادي متعدد المرافق والخدمات مما يجعلها وجهة للعديد من السكان طلب للعمل وجمع للثروة من خلال عائدات التجارة، ومن جهة أخرى طلبا للمرافق العامة والخدمات وبحثا عن الاستقرار وطلب السكن وهو ما نتج عنه ازدياد في عدد المهاجرين والطالبين للعمل والسكن، وقد انعكس بشكل مباشر على المستوى الاقتصادي لأفراد عينة الدراسة وقسم المدينة إلى منطقتين، مناطق الإسكان الفخم ومناطق الإسكان المتخلف والتي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا.

وعليه يمكن القول أن النتائج المتحصل عليها واقعية تعبر عن أعداد الفئة النشطة والمشتغلة فعلا وفئة البطالين والتي تنعكس المستوى الاقتصادي لأفراد عينة الدراسة وتفرز نمط متخلف من الإسكان مما يعجل بظهور ملامح للمشكلة الإسكانية بمدينة سكيكدة رغم توفر الإمكانات وفرص العمل بها.

[3] مديرية التشغيل الولائية: تقرير حول قطاع التشغيل بالولاية، 2019، ص 3.

- **أهم المستلزمات المعيشية التي يوفرها الدخل للأسرة:**

الجدول رقم (44): أهم المستلزمات المعيشية التي يوفرها الدخل للأسرة.

أهم المستلزمات المعيشية التي يوفرها الدخل للأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
ـ المأكل والمشرب.	163	%46
ـ الملبس.	82	%23,2
ـ الأثاث المنزلي.	16	%4,5
ـ العلاج.	93	%26,3
المجموع	**354**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، إلى توزيع أفراد العينة حسب المستلزمات المعيشية التي يوفرها الدخل للأسرة إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أفراد العينة ينفقون الدخل الشهري من أجل توفير المأكل والمشرب وبنسبة قدرت بـ 46% وبتعداد بلغ 163 مفردة، في حين أن الفئة الثانية من أفراد عينة الدراسة تنفق الدخل الشهري لتوفير العلاج وبنسبة قدرت بـ 26,3% وبما مقداره 93 مفردة، أما الفئة الثالثة من أفراد العينة فتنفق الدخل الشهري لتوفير الملبس بنسبة قدرت بـ 23,2% وبتعداد قدره 82 مفردة، أما الفئة الأخيرة من أفراد عينة الدراسة تنفق الدخل الشهري من أجل توفير الأثاث بنسبة تصل إلى 4,5% وبتعداد قدره 16 مفردة.

يمكن تفسير هذه النتائج والتعدد في مستلزمات الأسرة اليوم انطلاقا من "نظرية الحاجات لماسلو" حيث تمثل الحاجات البيولوجية مطلب أساسي لأفراد العينة من مأكل ومشرب وعلاج وملبس ومسكن.

وهو ما يتعارض مع "المدخل الاقتصادي الإيكولوجي" والذي ربط تعدد الحاجات الأساسية للأسرة بارتفاع النفقات وبعدد أفراد الأسرة، حيث أكد على التقليل من المواليد لترشيد النفقات المخصصة للأطفال الرضع خاصة في الخمس سنوات الأولى وما يتبعها من حليب وحفاظات وملبس وعلاج لهم والذي يؤثر حتما على المستوى الاقتصادي للأسرة من خلال تدني المستوى المعيشي لها وصعوبة تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفرادها أو حتى التفكير في تحسين المسكن.

وبالرجوع إلى ميدان الدراسة يمكن تفسير التعدد المسجل في المستلزمات اليومية للأسرة، بزيادة الطلب على الحاجات الأساسية والتي ارتبطت بتغير التنظيم الاجتماعي والنمط المعيشي، وقد انعكست آثاره على البينية والتركيبة الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، مما أدى هذا التنوع إلى وجود خلل في ميزانية الأسرة من خلال عدم الموازنة بين المداخيل والنفقات، وقد وانعكس بشكل كبير في ارتفاع نفقاتها مقارنة بالمدخول

الشهري الضعيف وانخفاض عائدات التجارة والأعمال الحرة، إضافة إلى انخفاض أسعار صرف العملة الوطنية والتي أثرت على القدرة الشرائية لأفراد العينة وانعكست على المستوى الاقتصادي للأسرة من خلال تدني المستوى المعيشي لأفرادها نتيجة نفقات الأبناء المتزايدة من مرحلة إلى أخرى، والتي أفرزت جملة من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الجزائرية وعدم كفاية المدخول لتوفير الراحة ومستلزمات الأساسية لها مما جعل أفراد الأسرة لا ينفقون على المسكن وينتظرون إعانات الدولة المختلفة بسبب عدم تناسب المدخول مع سعر الأرض أو المسكن والذي ساعد على خلل واضح المعالم بين التركيبة الديمغرافية ووضعية السكن بسبب تدني المستوى الاقتصادي للأسرة.

وعلية تعتبر هذه النتائج الإمبريقية واقعية بما تحمله في طياتها من دلالات واقعية وتدني الوضع الاقتصادي للأسرة لتعدد الحاجات وارتفاع النفقات والذي من شأنه أن أثر على التركيبة الديمغرافية وما لحقتها من نتائج ممثلة في أزمة الإسكان المتخلف.

- **مدى تناسب دخل أفراد العينة مع المتطلبات المعيشية:**

الجدول رقم (45): توزيع مدى تناسب دخل أفراد العينة مع المتطلبات المعيشية.

تناسب الدخل مع متطلبات المعيشية	التكرارات	النسبة المئوية
ـ نعم	8	%4,6
ـ لا	165	%95,4
المجموع	**173**	**100,0**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، والمتعلق توزيع أفراد العينة حسب تناسب الدخل مع المتطلبات المعيشية، إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أغلبية إجابات أفراد العينة أكدت بعدم تناسب الدخل مع متطلبات المعيشة بنسبة قدرت بـ 95,4% وبتعداد بلغ 165 مفردة، أما بقية الإجابات فأكدت على تناسب الدخل مع متطلبات المعيشة بنسبة قدرت بـ 4,6% وبتعداد قدره 8 مفردات.

يمكن تفسير الشواهد الإحصائية المعبر عنها بالاعتماد على "المدخل الأنثروبولوجي" والذي أثبت كفاءته الواقعية من خلال اعتماده على العديد من الدراسات التي قام بها كل من من هلمان Helman، ولويس مانجين Lwis Mangin، وتورنر Turner إذ تطرقوا إلى قضايا المناطق الحضرية المتخلفة، والتي تضم فئات محدودة الدخل إذ لجأت هذه الأخيرة إلى تكوين أحياء فوضوية على هوامش المدن والمناطق الحضرية الكبرى.[4]

[4] قيرة اسماعيل: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

كما أن أعمال مدرسة شيكاغو قدمت هي الأخرى تفسيرا مستفيضا لمناطق الإسكان المتخلف بقيادة "بارك" من خلال دراسته "مجتمع الهوبو" سنة 1923" إضافة إلى دراسات "نلسون أندرسون" والتي شملت "الفئات بدون مأوى"، والتي اعتبرت فئات ذات دخل ضعيف والتي تمثلت في الفئات العمالية ذات العمل الموسمي المؤقت، وتعيش في ترحال بحثا عن فرص العمل في مجال الأرض وأشغال السكك الحديدية حيث لا يتملك مسكن وإقامة مستقرة، ولهذا تلجأ إلى أطراف المدن لتقضي لياليها، وفي الصباح تنطلق بحثا عن العمل.[5]

وبالاعتماد على الشواهد الواقعية نلاحظ العديد من الحقائق والتي تشير إلى تباين واضح في التركيبة الاجتماعية حيث أن أغلبية العينة من فئة ضعيفة تمتلك دخل محدود، وفئة اجتماعية متوسطة معتبرة من أفراد العينة ذات دخل متوسط، ويرجع هذا التباين في الدخل أن أغلبية أفراد العينة دون مستوى ويمارسون وظائف بأجر ضعيف في القطاع الخاص والعام والذي لا يلبي متطلبات الأسرة وينعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية لها وتسكن مناطق متخلفة، على خلاف الفئة المتوسطة والتي تعمل في مؤسسات وشركات وطنية وتخضع لقانون خاص بموجبه توفر أجور مرتفعة نوعا ما لموظفيها مقارنة مع عمال الوظيفة العمومية، حيث تعمل تلك الفئة على تلبية مختلف متطلباتها وتسكن هي الأخرى نفس المناطق وتنتظر إعانات الدولة فيما يخص السكن.

ومن الملاحظ أن ارتفاع المستوى الاقتصادي وتحسن المستويات المعيشية للأسر والتي ارتبطت بالدخل أساسا كانت من العوامل الأساسية التي ساعدت على زيادة النمو السكاني، إذ يساعد الدخل الفردي على الحياة الكريمة ويضمن للفرد جانب من الرفاهية والسعادة فيما يتعلق بالأكل والشرب واللباس والمسكن والتدفئة ويساعده على تجنب الإرهاق والتعب من خلال توفر العناية اللازمة، وعلى العكس يرتبط الدخل المنخفض بتدني المستوى الاقتصادي لأفراد الأسرة ولا يساعدها على تلبية متطلباتها من مأكل وملبس ومشرب وتأثيث وتحسن للمسكن.

[5]AndersonNels : le hobo , sociologie de sans – abri ,opcit, pp , 6-20

- **أسباب عدم تناسب الدخل مع المتطلبات المعيشية:**

الجدول رقم (46): أسباب عدم تناسب الدخل مع المتطلبات المعيشية

أسباب عدم تناسب الدخل مع المتطلبات المعيشية	التكرارات	النسبة المئوية
ـ كثرة نفقات الأطفال	77	%25,6
ـ غلاء المعيشة	151	%50,2
ـ ارتفاع ثمن الإيجار	13	%4,3
ـ لا تساعدك على تحسين المسكن	60	%19,9
المجموع	**301**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، والمتعلق توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم تناسب بين الدخل والمتطلبات المعيشية إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أغلبية إجابات أفراد العينة أرجعت عدم تناسب الدخل مع متطلبات المعيشة إلى غلاء المعيشة بنسبة قدرت بـ 50,2% وبتعداد بلغ 165 مفردة، أما الفئة الثانية من أفراد العينة فأرجعت عدم التناسب بين الدخل ومتطلبات المعيشة إلى كثرة النفقات على الأطفال بقية الإجابات بنسبة قدرت بـ 25,6% وبتعداد قدره 77 مفردة، أما الفئة الثالثة من أفراد العينة فأرجعت عدم التناسب بين الدخل ومتطلبات المعيشة إلى على عدم قدرة النفقات على تحسين المسكن بنسبة قدرت بـ 19,9% وبتعداد قدره 60 مفردة، أما الفئة الأخيرة من أفراد العينة فأرجعت عدم التناسب بين الدخل ومتطلبات المعيشة إلى ارتفاع ثمن الإيجار بنسبة قدرت بـ 4,3% وبتعداد قدره 13 مفردة.

يمكن تفسير هذه الشواهد الإحصائية بالاعتماد على "المدخل النظري الاقتصادي" والدي ربط وجود الأسرة وعدد أفرادها بالدخل الذي تحصل عليه مختلف الفئات الاجتماعية، حيث أكد على ضرورة التقليل من معدلات الخصوبة لتخفيض النفقات على الأطفال والتي تساعد على ترشيد الإنفاق العام للأسرة، وقد ربط هذا المدخل غياب التناسب بين الدخل ومتطلبات المعيشة انطلاقا من عدم تناسب الدخل مع عدد أفراد الأسرة، والذي يؤثر على المستوى الاقتصادي للأسرة ومنها التركز في مناطق الإسكان المتخلف.

أما بالرجوع إلى "العامل التاريخي" فيمكننا تفسير الظاهرة انطلاقا من الكتابات والتحليلات المستفيضة التي قدمها "كارل ماركس" حيث فسر عدم التناسب بين الدخل ومتطلبات المعيشة انطلاقا من التنظيم الاجتماعي والتقسيم الطبقي للأفراد من خلال وجود طبقتين طبقة مالكة لوسائل الإنتاج ومهيمنة عليه وطبقة العمال التي تعمل لصالحها، والتي فيما بعد ينشأ بينهما صراع لعدم التناسب في توزيع الثروة بين الطبقتين مما يحدد التخطيط الحضري لمناطق الإسكان حسب آراء "كاستال" وبالتالي عدم التناسب بين الدخل ومتطلبات المعيشة مربوط بتوزيع الثروة على مختلف الطبقات الاجتماعية.

وتفيد الشواهد الواقعية التي عبرت عنها إجابات أفراد العينة بكل تجلياته، إلى انتشار العديد من المظاهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية والناتجة عن عدم التناسب بين الدخل والمتطلبات اليومية للأفراد والتي ربطتها أفراد العينة بغلاء المعيشة، حيث يمكننا تفسير إجاباتهم انطلاقا من ضعف القدرة الشرائية لمختلف الحاجيات الأساسية التي يوفرها الدخل والناتجة عن ضعف شبكة الأجور من جهة وانهيار صرف العملة الجزائرية والتي عجزت عن تلبية مختلف متطلباتهم، أما الفئة الثانية والتي ربطت عدم التناسب مع كثرة نفقات الأطفال فيرجع بالدرجة الأولى إلى عدم التناسب بين عدد أفراد الأسرة والدخل والذي من شأنه أن يؤثر على المستوى الاقتصادي للأسرة وما يتبعه من تدني المستوى المعيشي نتيجة ارتفاع النفقات خاصة على الأطفال الرضع والذي يفرز مشكلة تتعلق بزيادة الأفراد وتنعكس على توزيع الأفراد داخل المسكن أما الفئة التي ربطت عدم التناسب بين الدخل ومتطلبات المعيشة بعدم مساهمة الدخل في تحسين المسكن فيرجع بالضرورة إلى قلة المداخيل وكثرة النفقات خاصة على الأكل والشرب والعلاج والملبس والتي تضع المسكن في الدرجة الثانية لعدم تناسب الدخل مع مختلف المستلزمات والحاجيات الأساسية لأفراد العينة أما الفئة الأخيرة والتي ربطت عدم التناسب بين الدخل ومتطلبات المعيشة بارتفاع أسعار الإيجار فيمكن تفسيره انطلاقا من ضعف شبكة الأجور وعدم تنظيم وهيكلة سوق الإيجار في الجزائر والذي يفتح أبواب المضاربة على الأسعار بين مختلف الوكالات العقارية التي تنشط في مجال الإيجار والتي لا تخضع لدفتر شروط موحد، إضافة إلى وجود العديد من التنظيمات غير الرسمية والتي تنشط في مجال الإيجار والتي تعمل كوسيط بين مؤجر السكن والمستأجر وهذا ما لاحظناه جليا، إضافة إلى وجود أزمة الشواغر من السكنات حيث منحت السكنات لغير أصحابها وهذا من شأنه أن يجعل المستأجر يطلب الأسعار التي تريحه وتفرض أسعار خيالية على مؤجر السكن.

وعليه تعتبر الأرقام المحصل عليها جد منطقية تعبر عن الواقع بكل تجلياته، حيث أن كثرة الحاجيات اليومية لأفراد العينة، يؤدي إلى غياب التناسب بين الدخل والمتطلبات المعيشية، والتي تنعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد العينة لعدم تناسب عدد أفراد الأسرة والمداخيل من جهة، وعدم التناسب بين الدخل والحاجيات الأساسية للأسرة من جهة أخرى والتي تؤجل تحسين السكن لكثرة المتطلبات اليومية.

- **رأي أفراد العينة في التفكير بالإنجاب وزيادة أفراد الأسرة:**

الجدول رقم (47): رأي أفراد العينة في التفكير بالإنجاب وزيادة أفراد الأسرة .

التفكير في الإنجاب وزيادة عدد أفراد الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
ـ نعم	21	%12,1
ـ لا	152	%87,9
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، والمتعلق توزيع رأي أفراد العينة حول التفكير في الإنجاب وزيادة أفراد الأسرة إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أغلبية إجابات أفراد العينة جاءت بلا حيث لا يفكر الزوجين في الإنجاب وزيادة عدد أفراد الأسرة بنسبة قدرت بـ 87,9% وبتعداد بلغ 152 مفردة، أقلية من إجابات أفراد العينة جاءت بنعم حيث يفكر الزوجين في زيادة عدد أفراد الأسرة بنسبة قدرت بـ 12,1% وبتعداد قدره 21 مفردة.

ويمكن تفسير هذه المعطيات الإحصائية انطلاقا من ضعف المستوى الاقتصادي للأسرة والذي انعكس على تدني المستوى المعيشي لأفراد العينة وعدم تناسب الدخل مع المتطلبات اليومية لهم نتيجة ضعف شبكة الأجور وغلاء المعيشة وارتفاع نفقات على الأطفال الرضع وارتفاع أسعار الإيجار، حيث انعكس على عدم التناسب بين عدد أفراد الأسرة وعدد الغرف، نتيجة ضيق المسكن واكتظاظه بالأفراد وعدم توفر شروط الراحة وغياب معايير الصحية والسلامة والمستلزمات الضرورية لحياة الأفراد أسرة، وبالتالي الزيادة في الأعباء مقابل اللجوء إلى ترشيد النفقات.

- **أسباب عدم التفكير في الإنجاب :**

الجدول رقم (48): أسباب عدم التفكير في الإنجاب مقارنة مع الدخل.

أسباب عدم التفكير في الإنجاب	التكرارات	النسبة المئوية
ـ ضعف الدخل	114	%45,2
ـ كثرة نفقات الأسرة المختلفة	89	%35,3
ـ نفقات الأطفال الرضع	49	%19,4
المجموع	**252**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، والمتعلق توزيع رأي أفراد العينة حول أسباب عدم التفكير في الإنجاب مقارنة مع الدخل، إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أغلبية إجابات أفراد العينة امتنعت عن تفكير في زيادة عدد أفراد الأسرة بسبب ضعف الدخل بنسبة قدرت بـ 45,2% وبتعداد بلغ 114 مفردة، أما الفئة الثانية من إجابات أفراد العينة امتنعت عن تفكير في زيادة عدد أفراد الأسرة بسبب كثرة نفقات الأسرة المختلفة بنسبة قدرت بـ 35,3% وبتعداد قدره 89 مفردة، أما الفئة الأخيرة من إجابات أفراد العينة امتنعت عن التفكير في زيادة عدد أفراد الأسرة بحجة ارتفاع نفقات الأطفال الرضع ومثلت نسبة قدرت بـ 19,4% وبتعداد قدره 49 مفردة.

ويمكن تفسير المعطيات الإحصائية المتحصل عليها انطلاقا من مدخل "نظرية ماسلو للحاجات" والتي أثبتت كفاءتها بالنظر إلى الواقع حيث ربطت أفراد العينة الإنجاب بترتيب الحاجات الأساسية لأفرادها مقارنة بالمستوى المعيشي للأسرة من خلال ارتفاع النفقات المختلفة للأسرة والمتمثلة أساسا في المأكل والمشرب والعلاج والملبس والمسكن.

وهو عكس الاتجاه الاقتصادي الذي ربط زيادة عدد المواليد بالمسكن والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة عن طريق تحقيق التناسب بين الدخل وعدد أفراد الأسرة والتي تعمل على ارتفاع معدل الإنفاق إذ يؤثر حتما على تدني المستوى المعيشي لها وينتج عنه عدم تناسب بين عدد أفراد الأسرة والمرافق المشكلة للمسكن.

وبالرجوع إلى المعطيات الميدانية نلاحظ جليا أن الإنجاب ارتبط على مر الزمن ارتبط وثيقا بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة والتي تنعكس آثارها على الحياة المعيشية من خلال ارتباط الأجر بالمستوى الاقتصادي الذي يؤثر على الجانب الاجتماعي والديمغرافي بشكل واضح من خلال توزيع عدد الأفراد داخل الأسرة والمسكن والذي يؤشر على زيادة الحاجيات اليومية لهم وصعوبة التحكم في معدلات الإنفاق داخل الأسرة، ومن خلال معاينتنا لميدان الدراسة وإجابات المبحوثين لاحظنا أن أغلبيتهم يعيش مستوى اقتصادي صعب والذي انعكس على تدني المستوى المعيشي لأفراد عينة الدراسة مما فرض على الزوجين العزوف عن زيادة عدد الأفراد بالنظر إلى الدخل وارتفاع معدلات الإنفاق وضيق المسكن والتي تعتبر أسباب حقيقية تقف وراء تنظيم النسل داخل الأسرة والميل إلى الأسرة الصغيرة الحجم التي يتناسب دخلها مع عدد الأفراد.

وعليه تعتبر الإجابات المتحصل عليها من أفراد عينة الدراسة منطقية وتتواءم مع ميدان الدراسة والظروف الإقتصادية والاجتماعية التي تعيشها أفراد عينة الدراسة نتيجة ضعف الدخل وزيادة الإنفاق العام على أفراد الأسرة والذي انعكس بشكل واضح على المستوى المعيشي لأفرادها وجعل شبه عزوف تام عن التفكير في زيادة عدد الأفراد بالنظر إلى الدخل والمستوى المعيشي.

- **كيفية التفكير مستقبلا بالنظر إلى المستوى المعيشي:**

الجدول رقم (49): كيفية التفكير مستقبلا بالنظر إلى المستوى المعيشي

كيفية التفكير مستقبلا بالنظر إلى المستوى المعيشي	التكرارات	النسبة المئوية
ـ الانتقال لمسكن أفضل.	145	%48,3
ـ الامتناع عن إنجاب أولاد.	17	%5,7
ـ ترشيد النفقات.	42	%14
ـ إيجاد عمل آخر يدعم دخلك.	96	%32
المجموع	**300**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، والمتعلق بتوزيع إجابات أفراد العينة وطريقة التفكير مستقبلا بالنظر إلى المستوى المعيشي إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أغلبية أفراد العينة تفكر في الانتقال لمسكن أفضل بنسبة قدرت بـ 48,3% وبتعداد بلغ 145 مفردة، أما الفئة الثانية من أفراد العينة تفكر في إيجاد عمل آخر يدعم الدخل الحالي بنسبة قدرت بـ 32% وبتعداد قدره 96 مفردة، أما الفئة الثالثة من أفراد العينة تفكر في ترشيد النفقات ومثلت نسبة قدرت بـ 14% وبتعداد قدره 42 مفردة، أما أقل قيمة لدى أفراد العينة تفكر في الامتناع عن إنجاب أولاد بنسبة قدرت بـ 5,7% وبتعداد بلغ 17 مفردة.

يمكن تفسير الشواهد الإحصائية بالنسبة لإجابات الفئة الأولى من أفراد العينة والتي تفكر في الانتقال إلى مسكن أفضل، مما يؤكد أن المسكن يشكل إحدى أهم الحاجات الأساسية حسب "نظرية الحاجات لماسلو"، حيث أنه يحقق الراحة النفسية والشعور بالأمان كما أن توفره على المرافق الضرورية لحياة الأفراد يساعد على الشعور بالأريحية وتحقيق الذات، وبالتالي ربطت أفراد العينة حياتها بالانتقال إلى حي آخر والحصول على مسكن أفضل وذلك لصعوبة الحياة بالأحياء الهامشية والتي تعاني من فقر وقلة الموارد المالية وفي مقدمتها الدخل الذي يعجز عن تلبية متطلبات الأسرة اليومية ولا يساعدهم على تحسين المسكن وبالتالي تدني المستوى المعيشي لهذه الأسر فرض عليها هذا النمط من الإسكان مما عزز من سقف الطموح لديها بالحصول على مسكن لائق في أي منطقة كانت والاقتراب من مركز المدينة للاستفادة من المرافق والخدمات وتغيير نمط العيش الذي يفرضه التنظيم الاجتماعي الجديد والذي يضع السكن والرفاه الاجتماعي في سلم الأولويات.

أما الفئة الثانية من إجابات أفراد العينة والتي ربطت تفكيرها بالحصول على عمل إضافي لدعم الدخل الحالي للأسرة وهو ما يفسر تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد العينة نتيجة ضعف شبكة

الأجور وزيادة الحاجيات الأساسية وبالتالي عجز الأسرة عن تلبيتها وهو ما جعل أفرادها يفكرون في عمل إضافة لكثرة الحاجيات والمستلزمات وضعف الأجور وتدني القدرة الشرائية للأسرة بسبب غلاء الأسعار وانهيار قيمة العملة الجزائرية، حيث نمط المعيشة الحالي والتنظيم الاجتماعي للفئات الاجتماعية فرض على المجتمع حيثيات جديدة تعتبر نفقاتها ضرورية في الوقت الراهن وتعتبر هذا التغير صحي تفرضه الظروف الاجتماعية والحراك الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي خاصة بعد دخول عالم التكنولوجية لحياة الأسر الجزائرية وتبادل المعلومات عبر منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يجعل نمط الحياة يتطور وتزيد المتطلبات والنفقات في مقابل بقاء شبكة الأجور على حالها وبالتالي عدم التناسب بين نفقات الأسرة والمتطلبات الاجتماعية والتي تنعكس على الحياة الاقتصادية للأسرة عن طريق تدني المستوى المعيشي.

أما الفئة الثالثة والتي ربطت تفكيرها مستقبلا ترشيد النفقات وهو ما يفسر وضعيتها الاقتصادية المتردية حيث تعتبر النفقات مرتفعة في مقابل ضعف الأجور وبالتالي ضرورة إحداث موازنة بين مداخيل الأسرة ونفقاتها حتى يتم في ضوئها تحديد الحاجات الأساسية والاستغناء عن الكماليات، وبالتالي تلجأ الأسرة إلى الادخار والتفكير في أمور أخرى مثل تحسين المسكن الذي ينعكس على الرفاه الاجتماعي للأسرة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية لأفرادها والذي يعتبر مطلب أساسي للأفراد، في حين أن الترشيد الذي تلجأ له عينة الدراسة لا يرجع بالضرورة إلى الإنفاق الغير ممنهج والتبدير وإنما يرجع إلى ضعف المداخيل المحصل عليها مقارنة مع ارتفاع الأسعار وبالتالي عدم تناسب بينهما، وقد انعكس على المستوى الاقتصادي للأسرة بتدني المستوى المعيشي لها.

أما الفئة الأخيرة من إجابات أفراد العينة والتي تفكر مستقبلا في الامتناع عن إنجاب الأفراد يمكن تفسير إجاباتهم انطلاقا من "المدخل الاقتصادي" والذي يؤكد على ضرورة تنظيم النسل لتفادي ارتفاع النفقات الخاصة بالأطفال الرضع في الخمس سنوات الأولى والتي تنعكس بشكل واضح على المستوى الاقتصادي لأفراد العينة عن طريق تدني المستوى المعيشي لها، وهو ما يتقارب مع الشواهد الواقعية اليوم حيث يلاحظ عمليا ارتفاع تكاليف النفقات على الأم أثناء مرحلة الحمل إلى مرحلة الولادة، والتي تخضع إلى متابعة عند طبيب اختصاصي مند المرحلة الأولى إلى غاية وضع المولود، كما أن هذا الأخير يتطلب رعاية كبيرة في المأكل والشرب والملبس، وفي كثير من الحالات تلجأ الأمهات إلى الولادات القيصرية في العيادات الخاصة بمبالغ باهظة وبالتالي تعتبر هذه النفقات مرتفعة تتحملها الأسرة وتنعكس على المستوى الاقتصادي لها مما يجعل تحسين المسكن في خانة التأجيل وبالتالي تضطر إلى الإقامة في الأحياء الهامشية وانتظار إعانات الدولة خاصة ما تعلق بالحصول على المسكن والمساعدات الاجتماعية الممنوحة والتي خصصت لدعم الطبقات الاجتماعية الضعيفة الدخل للتقليل من الأعباء وبالتالي دعم وتحسين المستوى الاقتصادي للأسر.

وعليه تعتبر النتائج المحصل عليها نتائج منطقية تعمل على التقليل من حجم الإنفاق داخل الأسرة وتحسين المستوى الاقتصادي لها والذي من شأنه أن يرفع المستوى المعيشي ويساهم في رفاهية المجتمع.

- **توزيع أفراد العينة حسب مؤشر الإعالة:**

الجدول رقم (50): توزيع أفراد العينة حسب مؤشر الإعالة.

عدد الأفراد الذين لديهم لا يعملون في الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
ـ فرد واحد.	85	%49,1
ـ فردين.	19	%11,0
ـ أكثر من ثلاث أفراد.	6	%3,5
ـ لا يوجد أي فرد.	63	%36,4
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، والمتعلق توزيع أفراد العينة حسب مؤشر الإعالة، إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أغلبية أفراد العينة لا يعمل لدبها فرد واحد بنسبة قدرت بـ 49,1% وبتعداد بلغ 85 مفردة أما الفئة الثانية من أفراد العينة لا يوجد لديها أي فرد لا يعمل بنسبة قدرت بـ 36,4% وبتعداد قدره 63 مفردة الفئة الثالثة من أفراد العينة لا يعمل لديها فردين مثلت نسبة قدرت بـ 11% وبنسبة قدرت بـ 19 مفردة، أما الفئة الأخيرة والتي سجلت أقل نسبة بوجود ثلاثة أفراد بدون عمل والتي بلغت نسبة قدرت بـ 3,5% وبتعداد يصل إلى 6 مفردات.

يمكن تفسير عن المعطيات الإحصائية انطلاقا من التركيبة الديمغرافية لأفراد العينة والتي تنحصر في فئة الشباب النشطين والتي تشكل قاعدة هرم الأعمار لدى عينة الدراسة، والتي تؤثر بشكل واضح وصريح على المستوى الاقتصادي لأفراد العينة حيث لاحظنا عن كتب عدم قدرة رب الأسرة على تلبية حاجياتها وبالتالي يلجأ أفرادها للانقطاع عن الدراسة في سن مبكرة لإعالة أسرهم، إضافة إلى أن التباين المسجل في توزيع أفراد العينة البطالين، حيث أن ارتفاع معدلات الإعالة داخل الأسرة تساعد على تدني المستوى المعيشي بها، كما أن انخفاض معدلات الإعالة ترجع بالضرورة إلى أن مدينة سكيكدة قطب صناعي واقتصادي يوفر مناصب العمل للسكان بتوزيعهم على العديد من القطاعات كما سبقت الإشارة في جدول الدخل وهذا من شأنه أن يساعد على تراجع معدلات البطالة في المدينة، كما أن أغلبية الأسر التي تسكن المناطق الهامشية تعاني من تدني في المستوى التعليمي لأفرادها وبالتالي لا تعمل في قطاعات رسمية وتمارس المهن أو أي عمل آخر من شأنه أن يؤمن لها حاجياتها الأساسية ويساعد على تلبية حاجاتها الأساسية من مأكل ومشرب وملبس وسكن بالدرجة الأولى.

وبالتالي تعتبر النتائج المتحصل عليها وذلك يرجع بالضرورة لطبيعة التركيبة الديمغرافية والاقتصادية التي تفرض نمطا معينا على أفراد العينة وتلزمهم بممارسة أي عمل من أجل مساعدة أسرهم على تلبية الحاجيات الضرورية من مأكل ومشرب وملبس وعلاج ومسكن.

- **مختلف الصعوبات الموجودة في الحي:**

الجدول رقم (51): مختلف الصعوبات الموجودة في الحي.

مختلف الصعوبات الموجودة في الحي	التكرارات	النسبة المئوية
ـ التهميش والحقرة.	71	%21
ـ قلة المرافق العامة.	130	%38,5
ـ تداخل المساكن.	100	%29,6
ـ اختلاف الثقافات.	37	%10,9
المجموع	**338**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، والمتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب الصعوبات الموجودة في الحي، إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أغلبية أفراد العينة تعاني من قلة المرافق بنسبة قدرت بـ 38,5% وبتعداد بلغ 130 مفردة أما الفئة الثانية من أفراد العينة تعاني من تداخل المساكن وبنسبة قدرت بـ 29,6% وبتعداد قدره 100 مفردة، الفئة الثالثة من أفراد العينة تعاني من الحقرة والتهميش بنسبة بلغت 21% وبتعداد قدره 71 مفردة، أما الفئة الأخيرة من أفراد العينة تعاني من اختلاف الثقافات بنسبة قدرت بـ 10,9% وبنسبة قدرت بـ 37 مفردة.

يمكن تفسير النتائج الإحصائية التي عبرت عنها إجابات أفراد العينة، انطلاقا من عدة عوامل موضوعية حيث تشير الفئة الأولى إلى قلة المرافق في الحي، وهو ما يتوافق مع تفسير "نظرية أقطاب النمو" والتي أشارت إلى طبيعة التوزيع الجغرافي والمكاني لمناطق الإسكان المتخلف إذ يوجد على هوامش المدن وتقل فيه المرافق العامة والخدمات ويلجأ أفراده إلى الهجرة إلى مراكز المدن بحثا عن المرافق والخدمات وطلبا للعمل والسكن حيث تساهم قلة المرافق العامة بوجود نوع من التدمر الاجتماعي والذي ينعكس بصورة واضحة على حياة أفراد العينة، كما أن وجود هذه الأحياء خارج المخطط العمراني يجعلها منطق ظل لا تعطيها السلطات أي أهمية لأنها غير مهيكلة أساسة كما أنها تتطلب ميزانيات ضخمة لتوفير ظروف العيش بها ولذلك منحت الدولة بعض الإعانات لسكانها والمتمثلة في السكن الريفي من اجل إسكانها والمحافظة على نمط المعيشة بها، وبالتالي يشكل غياب وقلة المرافق العامة عائقا أمام

برامج التنمية بها والتي تنعكس على المستوى الاقتصادي نتيجة التهميش والفقر الذي يعاني منه أغلب سكانها ويجعلها عرضة للجرائم المختلفة نتيجة غياب الاستقرار في السكن وعدم احترام خصوصيات كل أسرة واكتظاظ المسكن بالأفراد نتيجة التزاحم المسجل في غرف المسكن.

أما الفئة الثانية من أفراد العينة والتي أقرت بوجود العديد من الصعوبات بهذه الأحياء والمتمثلة أساسا في تداخل المساكن، إذ يرجع بالضرورة إلى قلة المساحات المخصصة للبناء وغياب هيكلة لهذه الأحياء حيث أن أغلبية أفراد العينة تلجأ إلى استعمال المساحات الشاغرة والجيوب الشاغرة لبناء المساكن بها، كما أن الأراضي المخصصة للبناء تكون تابعة لمديرية أملاك الدولة أو وزارة الفلاحة وهو ما يفتح الباب أمام الاستغلال العشوائي للأراضي وبناء سكنات فوضوية بها، والذي ساهم في تشويه النسيج العمراني من خلال انتشار العديد من مظاهر التريف في المدن، وقد انعكست على تغير طبيعة الحراك الديمغرافي عن طريق ازدياد معدلات الهجرة وزيادة طلبات السكن لدى أفراد العينة لصعوبة امتلاك أرض مخصصة للبناء.

أما الفئة الثالثة والتي ربطت الصعوبات في هذه الأحياء بوجود نوع من التهميش والحقرة، فهو يرجع من جهة إلى التوزيع المكاني لهذه المناطق والتي توجد على هوامش المدن وتنتشر بها العديد من المظاهر السلبية ممثلة في الهامشية التي يعاني منها سكانها بسبب تدني المستوى التعليمي بها وتراجع الأدوار والمكانة الاجتماعية لأفرادها مما يصعب عليهم الحصول على أبسط ضروريات الحياة والمتمثلة أساسا في العمل والمسكن، ويرجع كذلك التهميش إلى غياب برامج التنمية لهذه المناطق والتي تعتبر مناطق ظل خالية من ظروف العيش وتتطلب مشاريع تنموية كبرى من أجل إسكانها لوجودها في مناطق وعرة نتيجة التكوين التضاريسي والسلاسل الجبلية وكثرة الانجرافات، وهو ما نعكس على نفسية قاطنيها من خلال الشعور بالإحباط والحقرة نتيجة الهامشية وارتفاع معدلات الفقر بها ووجود مساكن فوضوية مما أدى إلى تدمر اجتماعي كبير وانتشار العديد من المظاهر الانحراف والجريمة بها وهو ما جعل السلطات تجد صعوبة في تأمين سكانها لغياب المعلومة من جهة وصعوبة التكوين الجيولوجي لهذه المناطق.

أما الفئة الأخيرة من أفراد العينة والتي ربطت الصعوبات باختلاف الثقافات، وهذا يرجع إلى الأصول الجغرافية للسكان والتي تتنوع ما بين سكان ريفين وحضريين وشبه حضريين، إضافة إلى التباين في المستوى التعليمي والذي يؤذي إلى تنوع ثقافي في هذه المدن ويفرض نمط معيشة معين من خلال تنظيم اجتماعي معين، إذ ينعكس على التوزيع السكان من حيث العدد والكثافة ومناطق الإسكان بالدرجة الأولى.

وعليه تعتبر هذه النتائج منطقية تشير إلى وجود جملة من الاختلالات داخل الأحياء السكنية وفي مقدمتها قلة المرافق وتداخل المساكن والتهميش والحقرة واختلاف الثقافات بمناطق الإسكان المتخلف.

- **مدى استفادة أفراد العينة من قطعة أرض لبناء مسكن:**

الجدول رقم (52): مدى استفادة أفراد العينة من قطعة أرض لبناء مسكن.

مدى الحصول على قطعة أرضية لبناء مسكن	التكرارات	النسبة المئوية
ـ نعم	4	%2,3
ـ لا	169	%97,7
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، والمتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب درجة الاستفادة من قطعة أرض لبناء مسكن إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أغلبية أفراد العينة جاءت بلا، حيث لم تستفد من أي قطعة أرض لبناء مسكن بنسبة قدرت بـ 97,7% وبتعداد بلغ 169 مفردة، أما بقية أفراد العينة جاءت إجابتها بنعم حيث استفادة من قطعة أرض لبناء مسكن، حيث أنها نسبة قليلة جدا قدرت بـ 2,3% وبتعداد قدره 4 مفردات.

يمكن تفسير المعطيات الإحصائية والتباين في توزيع إجابات أفراد العينة، انطلاقا من العامل التاريخي والتمثل في أن ملكية الأراضي التابعة للمعمرين، حيث أن معظم الأراضي كانت زراعية تقام فيها زراعات مكملة للاقتصاد الفرنسي وبالتالي ليس من حق الجزائريين إقامة مساكن عليها، ولقد انقسمت مناطق الإسكان بموجبها إلى قسمين مناطق فاخرة للمعمرين في مراكز المدن حيث أقاموا فيها شقق وفيلات فاخرة، بناها المعمرين على أراضي استولوا عليها بالقوة فيما خصصت باقي الأراضي للزراعة، ومناطق متخلفة يسكنها أغلبية الجزائريين في الأرياف وأقاموا مساكنهم بها من الطين ومواد البناء البسيطة، وبعد الاستقلال استرجعت الدولة كل الأراضي التي كانت تابعة للفرنسيين ومنحتها للفلاحين الجزائريين بموجب امتيازات بهدف سد الشواغر بعد خروج المعمر وتبني النهج الاشتراكي لتسيير الأراضي سنة 1971 وبالتالي معظم الاراضي كانت تابعة لمديرية أملاك الدولة أو وزارة الفلاحة ونتيجة ظهور مشكلة الإسكان والفوضى المسجلة استحوذ عليها السكان بالقوة ودون وثائق الملكية ولقد تزايد الاستغلال العشوائي للأراضي وما ترتب عليه من بناء فوضوي للمساكن وبالتالي تمركز السكان في مركز وأطراف المدينة وبالتالي قلة الأراضي المخصصة للبناء، وبالتالي يعد هذا التباين في توزيع الأراضي على أفراد العينة إلى التكوين الجيولوجي لميدان الدراسة وما يمتاز به طابع جبلي فرض على السكان إقامة مساكن فوضوية على الأطراف نتيجة قلة الأراضي وزيادة عدد السكان بالدرجة الأولى، إضافة إلى أن مدينة سكيكدة تعاني بشكل كبير من مشكلة العقار المخصص للبناء وهو ما جعلها تتوسع طوليا نتيجة الانتشار الواسع للمساكن الفوضوية على أطراف المدينة، أما بقية السكان الذين استفادوا من أراضي مخصصة لبناء المساكن فيعود ذلك للامتياز الفلاحي الذي منحته الدولة للسكان والذي بموجبه حولوا الأراضي من زراعية إلى أراضي مخصصة لبناء مساكن في كل من بوعباز وبحيرة الطيور خاصة في الأزمة الأمنية

التي عرفتها البلاد في التسعينيات من القرن الماضي، وقد تمت تسويتها بتنازل الدولة لصالح السكان، أما بقية الأراضي فهي تابعة لملكية الخواص وبالتالي لا يرخص استعمالها إلا لأصحابها من أجل إقامة مساكن بها.

- **أسباب عدم الحصول على قطعة أرض لبناء مسكن:**

الجدول رقم (53): أسباب عدم الحصول على قطعة أرض لبناء مسكن.

أسباب عدم الحصول على قطعة أرض لبناء مسكن.	التكرارات	النسبة المئوية
ـ لأنك لم تقدم طلب الحصول على أرض.	79	%35
ـ لأن دخلك لا يكفي لشراء قطعة أرض.	117	%51,8
ـ لأنها تمنح للمستثمرين.	19	%8,4
ـ لأنها تقام عليها مرافق عامة للسكان.	11	%4,9
المجموع	**226**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، والمتعلق بتوزيع إجابات أفراد العينة حول أسباب عدم الحصول على قطعة أرض لبناء مسكن، إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أغلبية أفراد العينة لم تستفد من أي قطعة أرض لبناء مسكن بسبب الدخل لا يكفي لشراء قطعة أرض وقد بلغت النسبة 51,8% وبتعداد بلغ 117 مفردة أما الفئة الثانية من أفراد العينة جاءت لم تستفد من قطعة أرض لبناء مسكن بسبب عدم التقدم بأي طلب للحصول على قطعة أرض وبنسبة قدرت بـ 35% وبتعداد قدره 79 مفردة، أما الفئة الثالثة من أفراد العينة لم تستفد من أي قطعة أرض لبناء مسكن لأنها تمنح للمستثمرين وبنسبة قدرت بـ 8,4% وبتعداد قدره 19 مفردة، أما آخر فئة فلم تستفد من أي قطعة أرض بسبب أن الأراضي تقام عليها مرافق عامة للسكان بنسبة قدرت بـ 4,9% وبتعداد قدره 11 مفردة.

يمكن تفسير الشواهد الإحصائية والمسجلة على مستوى أفراد العينة، انطلاقا من أن ملكية الأراضي يمثل أحد الصعوبات الأساسية التي تواجه الأفراد في بناء المسكن وهو ما ساعد على الانتشار العشوائي لمناطق الإسكان المتخلف والناجمة عن حركات الهجرة المتسارعة والتي أثرت على البنية الديمغرافية والإسكانية وأفرزت مشكلة واضحة المعالم.

أما النتائج المتحصل عليها بناءا على أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة والتي لم تحصل على أية قطعة أرض لبناء مسكن بسبب عدم كفاية الدخل لشراء قطعة أرض مخصصة لبناء مسكن، حيث يرجع بالضرورية إلى ضعف المستوى الاقتصادي لأفراد العينة والذي انعكس على ضعف شبكة الأجور وقلة

المداخيل لأفراد العينة والتي لا تتناسب مع أسعار الأراضي المخصصة لبناء المساكن، وذلك نتيجة غياب معايير واضحة ومحددة في سوق العقار وعدم خضوعها لقوانين تنظمها ودفتر شروط موحد لأصحاب الوكالات العقارية وهو ما فتح أبواب المضاربة على الأسعار، وقد انعكس ذلك سلبا على أفراد العينة نتيجة عدم تناسب المدخول مع متطلبات الأسرة وسعر الأرض وقد مثل ذلك عقبة أمامهم لملكية الأراضي، مما ساعد على انتشار مناطق الإسكان المتخلف نتيجة الحاجة والطلب على أراضي المخصصة لبناء المساكن، إضافة إلى عدم تناسب عدد السكان مع مساحة الأراضي المخصصة لبناء المساكن وارتفاع الكثافة السكانية في مقابل ضيق المساحات المخصصة لإقامة المشاريع السكنية.

أما الفئة التي لم تستفد من قطعة أرض بسبب عزوفها عن تقديم طلب للحصول على قطعة أرض على مستوى المصالح المعينة، فيعود بالضرورة إلى غياب المعلومة حول الأراضي المخصصة للبناء كما أن أغلبيتها تابع لأملاك الدولة أو وزارة الفلاحية وهو ما صعب إمكانية الحصول على امتياز أو الحيازة على قطعة أرض لبناء مسكن نتيجة العراقيل البيرقراطية، كما أن الدولة في السنوات الأخيرة امتنعت عن التنازل عن الأراضي لصالح السكان وتكفلت بمشاريع السكن خدمة للمصلحة العامة ومنحت إعانات من أجل بناء سكن ريفي، وهو ما يفسر عزوف السكان عن التقدم بطلبات للحصول على أراض مخصصة لبناء المساكن، وأمام هذه الصعوبة انتشرت المناطق العشوائية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية للأسر وصعوبة الحصول على أرض لبناء مسكن لائق وهو ما عجل بظهور مشكلة ديمغرافية وإسكانية في آن واحد.

أما الفئة الثالثة والتي لم تستفد من الأراضي بسبب منح الدولة لامتيازات للمستثمرين، وهو ما يفسر السياسة الإسكانية الجديدة مند السنوات الستينيات والسبعينات حيث لجأت الدولة إلى الاستعانة بتجارب الخواص في ميدان الإسكان، من أجل التقليل من حجم المشكلة التي خلفها المستعمر وإكمال للعديد من المشاريع والبرامج السكنية التي لم تكتمل معالمها إلا بعد الاستقلال لنقص الخبرة من جهة في هذا المجال لجأت الدولة إلى تشجيع الخواص من مستثمرين ومرقين عقاريين عن طريق منح أراضي عقارية مخصصة لإقامة المشاريع السكنية بالدينار الرمزي لكن هذه السياسة لم تلبي الاحتياجات السكنية لدى الأفراد وصعبت من إمكانية الحصول أو شراء قطعة أرض مخصصة لبناء مسكن خاصة لدى الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل، مما ساعد على انتشار المناطق السكنية المتخلفة على ضواحي المدن بسبب تدني المستوى الاقتصادي للأسر وعدم قدرتها على ملكية أرض أو شراء مسكن أو إيجاره في كثير من الأحيان، وما نتج عنه من مشكلة إسكانية نتيجة تزايد أعداد السكان وعدم وجود أراضي مخصصة لبناء المساكن وبالتالي انتشار مناطق الإسكان المتخلف في ضواحي المدن بسبب صعوبة ملكية الأراضي والناتجة عن تدني المستوى المعيشي لأفراد عينة الدراسة.

أما الفئة الأخيرة من أفراد العينة والتي لم تتحصل على أي قطعة أرض بسبب أن الأراضي مخصصة لبناء المرافق العامة، وهو ما يفسر حسب الخبراء والمتخصصين أن المرافق العامة تدخل في

إطار الشروط الضرورية للسكن والتي تراعي العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأفراد عن طريق توفير الخدمات لهم من جهة وضمان استقرارهم عن طريق خلق نوع من الحيوية داخل المناطق السكنية، وكذلك تدخل في إطار سياسة الدولة المنتهجة في ميدان الإسكان من خلال الالتزام بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في ميدان السكن وتوفير الشروط الضرورية لرفاهية الأفراد وتشجيعهم على الاستقرار بتوفير مختلف المرافق وتقليل الضغط على مراكز المدن، هذه الأخيرة التي تعتبر ضرورية لحياة الأفراد على اعتبار أن النمط المعيشي اليوم تحسن وارتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي للأسر، وتجدر الإشارة إلى وجود مشكل عقاري بمدينة سكيكدة بسبب سيطرة الشركات الوطنية على 70% من مساحة الأراضي المخصصة لبناء المساكن والتي توجد داخل مركز المدينة.

وعليه تعتبر النتائج والأرقام المحصل عليها من إجابات أفراد العينة منطقية لوجود العديد من الصعوبات مثلت عائق أمام ملكية الأفراد لأراضي مخصصة لبناء مسكن، وعجلت بظهور مشكلة إسكانية بسبب تردي أوضاع الاقتصادية الناجمة عن تدني المستوى المعيشي للأسرة.

- **رأي أفراد العينة حول تحسين المسكن ليكون أكثر أريحية:**

الجدول رقم (54): رأي أفراد العينة حول تحسين المسكن ليكون أكثر أريحية.

إمكانية تحسين المسكن ليكون أكثر أريحية	التكرارات	النسبة المئوية
ـ نعم	13	%7,5
ـ لا	160	%92,5
المجموع	**173**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول أعلاه، والمتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب إمكانية تحسين المسكن ليكون أكثر أريحية، إذ توضح الشواهد الإحصائية أن أغلبية أفراد العينة جاءت بلا، حيث لم تتمكن من تحسين المسكن بنسبة قدرت بـ 92,5% وبتعداد بلغ 160 مفردة، أما بقية أفراد العينة جاءت إجابتها بنعم تمكنت من تحسين المسكن، حيث أنها نسبة قليلة جدا قدرت بـ 7,5% وبتعداد قدره 13 مفردة.

يمكن تفسير الشواهد الاحصائية المحصل عليها انطلاقا من أن الدخل لا يلبي حاجيات الأسرة المتعددة وبالتالي لا يحقق أكبر إشباعات لهم حسب هرم ماسلوا للحاجات مما جعل إمكانية تحسين ظروف المسكن ليكون أكثر راحة لأفراد العائلة مطلبا صعب التحقيق لارتفاع حجم النفقات وضعف شبكة الأجور وقلة المداخيل وهو ما ينعكس على المستوى الاقتصادي للأسرة وعلى وضعية المسكن.

أما بقية أفراد العينة التي تمكنت من تحسين المسكن ليكون أكثر أريحية فيرجع بالضرورة إلى عمل هذه الفئة في الشركات الوطنية كما سبقت الإشارة في جدول المدخول الشهري والتي انعكست آثارها على المستوى الاقتصادي لأفراد العينة وساعدها على الادخار وتحسين وضعية المسكن وبالتالي تغطية الأجر

لحاجيات الأسر ساعدها على ترشيد النفقات وتحسين حالة المسكن، وبالتالي تناسب الأجر مع طموحات افراد العينة انعكس على وضعيتها الاقتصادية ومكنها من تحسين المسكن ليكون أكثر أريحية.

خلاصة

لقد جاء هذا الفصل بمثابة عرض عام لجملة من النتائج التي اشتملت عليها نتائج الدراسة، حيث حاولنا من خلاله عرض هذه النتائج الإعتماد على الأسلوب الكمي والذي اشتمل على جداول بسيطة اشتملت على التكرارات والنسب المئوية مع تقديم تحليل علمي مستفيض لها في ضوء الأطر النظرية والمعرفية التي اشتملت عليها الدراسة وقد مكنتنا هذه النتائج في الأخير من التعمق في فهم الظاهرة المدروسة من خلال الإحاطة بها من مختلف الجوانب وإعطائها تحليلا علميا ومنهجي في سياقات مختلفة.

الفـصل السادس:

مناقشة وتفسير نتائـج الدراسة.

تمهيد

استكمال لما جاء في الفصل الخامس والذي من خلاله حاولنا عرض وتحليل للبيانات المتحصل عليها من إجابات افراد العينة، جاء هذا الفصل الميداني الأخير والموسوم بـ "مناقشة وتفسير نتائج الدراسة" حيث نقدم من خلال مناقشة وتفسير علمي دقيق لمضمون النتائج المتحصل عليها في ضوء الفرضيات الجزئية والأطر النظرية والعرفية التي اشتملت عليها الدراسة، لننتقل إلى النتائج العامة، ثم التوصيات.

1 ـ مناقشة وتفسير فرضيات الدراسة.

1/1 ـ مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الأولى:

ـ توزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد وعدد الغرف.

الجدول رقم (55): توزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد وعدد الغرف.

عدد الغرف / عدد الأفراد			كم عدد الغرف التي يتشكل منها مسكنك؟ غرفة واجدة	غرفتين	ثلاث غرف فأكثر	المجموع
كم عدد أفراد أسرتك؟	من 1-3 أفراد	التكرار	27	33	12	72
		النسبة	%37,5	%45,8	%16,7	%100,0
	من 4-6 أفراد	التكرار	13	41	23	77
		النسبة	%16,9	%53,2	%29,9	%100,0
	6 أفراد فما فوق	التكرار	8	13	3	24
		النسبة	%33,3	%54,2	%12,5	%100,0
المجموع		التكرار	**48**	**87**	**38**	**173**
		النسبة	**%27,7**	**%50,3**	**%22,0**	**%100,0**
			قيمة ($كا^2$)	**قيمة معامل التوافق**	**الدلالة**	**القرار الاحصائي**
			10.593	,240	,032	العلاقة دالة عند 0,05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتبين من خلال الجدول أعلاه المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد وعدد الغرف في المسكن إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد الأفراد وعدد الغرف، اعتمادا على نتيجة قيمة معامل التوافق التي بلغت 0.240، في حين قدرت قيمة ($كا^2$) بـ 10.593، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.032 وهي أقل من 0.05، فإنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرين أعلاه.

وهو ما تؤكده أغلبية إجابات أفراد العينة، حيث تم تسجيل أعلى قيمة لدى أفراد العينة المكونة من 1-3 أفراد والتي تسكن غرفتين بنسبة قدرت بـ 45.8% وبتعداد قدره 33 مفردة، أما أفراد العينة المكونة من 4-6 أفراد والتي تسكن غرفتين بنسبة فقدرت بـ 53.2% وبتعداد قُدر بـ 41 مفردة، في حين أن أفراد العينة المكونة من 6 أفراد فما فوق والتي تسكن غرفتين فقدرت بنسبة 54.2% وبتعداد قدره 13 مفردة.

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها، بالرجوع إلى السياق النظري، انطلاقا من تصورات علماء الاجتماع الأوائل وخاصة "كونفوشيوس"، الذي تصور الزيادات السكانية وعلاقتها بنمط المسكن ومكوناته، حيث ربطه مباشرة بالزواج والإنجاب حيث أكد على ضرورة التناسب الموجود بين مساحة الأرض وعدد الأفراد ورأى أن من واجب الحكومة أن تنقل الأفراد من حالة التكاثر في المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل ازدحاما، وما نستشفه ضمنيا من أفكاره أنه أكد على ضرورة تنظيم النسل، كما أن هناك علاقة طردية بين عدد الأفراد ومساحة المسكن، حيث كلما زاد عدد الأفراد داخل الغرف زادت درجة التزاحم، وبالتالي تقل المساحة المخصصة للفرد وتقيد حريته ولا يستطيع الحفاظ على خصوصيته ولا يشعر بالراحة داخل مسكنه.

وهو ما دعمه "أفلاطون" بأفكاره من خلال العدد المثالي للسكان والذي يتحقق بموجبه الاستقرار السكاني، إذ اعتبره أمر ضروري لتحقيق الكمال الإنساني والحفاظ على وحدة الدولة، وما نلتمسه من أفكاره أن حاول دعم أفكار سابقيه ولكن من خلال بعد آخر، حيث قدم نموذج لمجتمعه من خلال التحكم في معدلات النمو الطبيعي" العدد المثالي للسكان" والتي من شأنها أن تساعد على استقرار الأفراد في المساكن، كما ربط الوجود الإنساني بأعلى القيم المتمثلة أساسا في بلوغ الكمال وتحقيق الذات من خلال مسكن يأوي الأفراد ويحمي خصوصياتهم ويحافظ على استقرار ووحدة الدولة.

على عكس "أرسطو" الذي تصور أن هناك علاقة عكسية بين عدد السكان ومساحة الأرض، بحيث كلما زاد عدد السكان زادت معدلات الفقر لدى فئة اجتماعية معينة والتي تؤدى إلى اضطرابات اقتصادية معينة ومن بينها تقسيم الأرض ومواردها، وما يمكن استنتاجه من التصور الذي قدمه "أرسطو أن الزيادات الطبيعية للسكان تقلل من المزايا الاقتصادية لهم وتنعكس على مواردهم الاقتصادية وشغلهم للمساحات والأراضي المخصصة لإقامة المساكن.

وهو ما يتفق مع نتائج الدراسة التي قامت بها "منوبية قسيمة 2015" والموسومة بـ "مظاهر تأثير النمو السكاني على البيئة الحضرية"، حيث أكدت الدراسة على أن من مظاهر تأثير النمو السكاني على مدينة بسكرة هو الضغط المسجل من قبل السكان على المرافق العامة بما فيها التجهيزات والمرافق القاعدية والازدحام ومشكلة النقل، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين عدد الأفراد والمساحات المخصصة لإقامة المرافق العامة وبالتالي يزيد التزاحم.

وهو ما تؤكده أيضا النتائج التي توصلت إليها دراسة راشدي خضرة سنة 2012 الموسومة "بالانتقالية الديمغرافية والتحولات السوسيوديمغرافية للأسرة الجزائرية"، والتي مفادها أن خصائص المسكن (النوع وعدد الغرف) تلعب دورا في تحديد حجم ونوع الأسرة المعيشية.

وهو ما تؤكده الشواهد الميدانية، حيث تشير إجابات أفراد العينة إلى أن المساحة المخصصة لبناء المسكن قللت من حريتهم وخصوصياتهم من خلال التزاحم، ولاحظنا اكتظاظ داخل الغرف بالأفراد.

وبالتالي تعتبر النتائج المحصل عليها منطقية وواقعية تعبر عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد الأفراد وعدد الغرف بمعامل توافق بلغ 0.0240 و(كا^2) قدر بـ 10.593 ومستوى دلالة 0.032.

ـ توزيع أفراد العينة حسب مؤشري الجنس وعدد الوفيات.

الجدول رقم (56): توزيع أفراد العينة حسب مؤشري الجنس وعدد الوفيات.

الجنس/ عدد الوفيات			كم عدد الوفيات داخل أسرتك خلال العشر سنوات السابقة؟			المجموع
			لا توجد أي وفاة	حالة وفاة واحدة	حالتين اثنتين	
الجنس	ذكر	التكرار	137	11	3	151
		النسبة	%90,7	%7,3	%2,0	%100,0
	أنثى	التكرار	15	7	0	22
		النسبة	%68,2	%31,8	%0,0	%100,0
المجموع		التكرار	**152**	**18**	**3**	**173**
		النسبة	**%87,9**	**%10,4**	**%1,7**	**%100**
			قيمة (كا^2)	**قيمة معامل التوافق**	**الدلالة**	**القرار الاحصائي**
			12,656[a]	,261	,002	العلاقة دالة عند 0,05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه المعنون بتوزيع أفراد العينة حسب مؤشري الجنس وعدد الوفيات، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري الجنس وعدد الوفيات، اعتمادا على قيمة معامل التوافق التي بلغت 0.261، وقيمة (كا^2) قدرت بـ 12,656[a]، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.002 وهي أُقل من 0.05 فنستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري الجنس وعدد الوفيات.

وهو ما تؤكده أغلبية إجابات أفراد العينة، حيث تم تسجيل أعلى قيمة لدى أفراد العينة والتي لا توجد بها أي حالة وفاة جنس الذكور بنسبة قدرت بـ 90,7% وبتعداد قدره 137 مفردة، أما أفراد العينة المكونة من جنس الإناث والتي لم تسجل أي حالة وفاة فبلغت نسبة قدرت بـ 68,2% وبتعداد حدد بـ 152 مفردة.

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها، بالرجوع إلى الفكر الروماني حيث يعتقدون بأن النمو السكاني شيء إيجابي داخل حركة المجتمع وتغيره، وقد اقترحوا سياسة سكانية ترمي إلى زيادة عدد السكان عن طريق تشجيع الزواج والإنجاب. وكانوا يعتقدون أن الأعداد الهائلة من السكان تساهم في تكوين قوة حربية من شأنها

أن تبني إمبراطورية عظمى، ويرون بأن محددات النمو تتمثل في الفيضانات والأوبئة والمجاعات وكذلك الحروب، فمن خلال الأفكار الأساسية التي قدمها الرومان نستشف أن شجعوا على الزواج والإنجاب رغبة منهم في تكوين قوة حربية، كما كانوا يعتقدون أن من الأسباب التي تحد من النمو السكاني ممثلة في الفيضانات والأوبئة والمجاعات والحروب التي تؤدي إلى وفاة الجنسين الذكور والإناث، وبالتالي تعتبر تلك العوامل مؤثرة بالدرجة الأولى على الوفيات في كلى الجنسين والتي من شأنها التأثير على أعداد السكان، بمعنى أن الزيادات الطبيعية للسكان مرتبطة بالعوامل الموضوعية التي حددها المجتمع الروماني والتي من شأنها أن تؤثر على الصحة العامة وتنعكس على عدد الوفيات في كلى الجنسين.[1]

وهو ما أكده الفكر المسيحي، إذ شجعوا على السياسات السكانية الرشيدة المبنية على مرتكزات دينية وأخلاقية منادين بضرورة الزيادة السكانية، وتحارب كل أشكال الإجهاض ووأد البنات، وما نستشفه من تصوراتهم أن المجتمع المسيحي شجع على ترشيد السياسات السكانية، وفي المقابل قدس الحياة وحارب كل أسباب الوفيات وخاصة في جنس الإناث بسبب وأدهن، وكل أشكال الإجهاض التي شملت الجنسين.

على عكس أفكار "بن خلدون" والذي قدم تصورا حول نمو المجتمع الإنساني، حيث قدم تفسيرا مستفيضا حوله وحدده بثلاث مراحل تؤثر على عدد المواليد والوفيات في كل مرحلة، إذ يشهد المجتمع في مرحلة النشأة زيادة في معدلات المواليد ونقص في معدلات الوفيات مما يؤثر على عدد ونمو السكان، وعندما ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره يشهد ظروفاً ديموغرافية مخالفة تماماً، حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة والمواليد ويرتفع معدل الوفيات، وما يمكن استنتاجه من "آراء بن خلدون" هو تفسيره العلمي للزيادات الطبيعية للسكان وما ينتج عنها من وفيات في كلى الجنسين بسبب المجاعات وتدهور الأوضاع، من مرحلة النشأة على مرحلة التطور والتي من شأنها أن تؤثر على الزيادات الطبيعية للسكان وتنعكس حتما على حاجيات الأفراد من المساكن.

هذه النتيجة تتوافق جزئيا مع الدراسة التي قامت بها "بلعجال فوزية سنة 2012" والموسومة بـ "العوامل الديمو اقتصادية المؤثرة على المدينة"، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ينبغي دراسة العوامل الديمغرافية لفهم أصل الزيادة السكانية والتنبؤ بالتغيرات التي تحدث على مستوى التركيبة السكانية بهدف وضع الخطط الإستراتيجية في جميع الميادين كتحديد عدد مناصب العمل الواجب توفيرها سنويا، أو عدد السكنات الواجب توفيرها، حيث أن هذه الدراسة ضمنيا تتفق مع دراستنا الراهنة حيث تدرس متغير الجنس ضمن المتغيرات الديمغرافية المؤثرة على عدد المواليد والوفيات والتي تحدد التركيبة السكانية والتي تؤثر على الخطط الاستراتيجية في سوق العمل.

وهو ما تؤكده الشواهد الإمبريقية للدراسة حيث لاحظنا أن معدلات الوفيات في كلى الجنسين تراجعت في العشر سنوات الأخيرة لدى أفراد العينة والتي تلجأ إلى اعتماد سياسة تنظيم النسل بالنظر إلى الوضعية الاجتماعية

[1] كرداشة منير: مرجع سبق ذكره، ص 30.

والاقتصادية للأسرة وفي مقدمتها وضعية المسكن وهو ما يفسر تراجعها، حيث تزيد معدلات النمو الطبيعي للسكان والتي من شأنها أن تؤثر على حاجاتهم في السكن.

وبالتالي تعتبر النتائج المحصل عليها منطقية وواقعية تعبر عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري الجنس وعدد الوفيات بمعامل توافق بلغ 0.261 ($كا^2$) قدر بـ 12,656[a] ومستوى دلالة 0.002.

وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري الجنس وعدد الوفيات.

ـ توزيع أفراد العينة حسب مؤشري السن وعدد المواليد.

الجدول رقم (57): توزيع أفراد العينة حسب مؤشري السن وعدد المواليد.

السن / عدد المواليد			كم عدد المواليد داخل أسرتك خلال العشر سنوات الأخيرة؟				المجموع
			لا يوجد أي مولود	مولود واحد	مولودين إثنين	أكثر من 3 مواليد	
السّن	أقل من 30 سنة	التكرار	9	8	2	0	19
		النسبة	%47،4	%42,1	%10,5	%0,0	%100
	من 30 الى 39 سنة	التكرار	13	19	13	0	45
		النسبة	%28,9	%42,2	%28,9	%0,0	100,0%
	من 40 الى 49 سنة	التكرار	21	40	11	0	72
		النسبة	%29,2	%55,6	15,3%	0,0%	100,0%
	من 50 الى 59 سنة	التكرار	14	8	0	1	23
		النسبة	%60,9	%34,8	0,0%	4,3%	100,0%
	60 سنة فاكثر	التكرار	12	2	0	0	14
		النسبة	%85,7	%14,3	%0,0	%0,0	%100
المجموع		التكرار	**69**	**77**	**26**	**1**	**173**
		النسبة	**%39,9**	**%44,5**	**%15**	**%0.6**	**%100**

قيمة ($كا^2$)	قيمة معامل التوافق	الدلالة	القرار الإحصائي
37,124[a]	,420	,000	العلاقة دالة عند 0,05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه المعنون بتوزيع أفراد العينة حسب مؤشري السن وعدد المواليد، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري السن وعدد المواليد اعتمادا على قيمة معامل التوافق والتي بلغت 0.420، أما قيمة (كا^2) فقدرت بـ $37,12^a$، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، فنستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري السن وعدد المواليد.

وهو ما تؤكده أغلبية إجابات أفراد العينة، حيث تم تسجيل أعلى قيمة لدى أفراد العينة الأقل من 30 سنة والتي لا يوجد بها أي مولود جديد بنسبة قدرت بـ 47,4% وبتعداد قدره 9 مفردات، أما أفراد العينة التي تتراوح أعمارهم مابين 30–39 سنة سجلت لديهم حالة ولادة نسبة قدرت بـ 42,2% وبتعداد قدر بـ 19 مفردة، أما أفراد العينة التي تتراوح أعمارهم ما بين 40–49 سنة سجلت مولودين جديدين وبنسبة قدرت 55,6% وبتعداد قدره 40.

يمكن تفسير الشواهد الإحصائية انطلاقا من العديد من المداخل النظرية في مقدمتها "نظرية مالتوس" حيث انطلق في تصوره من فكرة جوهرية مفادها وجود علاقة طردية بين الحجم الأمثل للسكان وموارد الأرض، وقد توصل إلى أن قدرة الإنسان على التناسل تعمل على زيادة عدد السكان، ويتم الحفاظ على مستوى النمو السكاني المتناسب مع موارد البقاء من خلال الضوابط الإيجابية (positive checks) أي من خلال معدل الوفيات وكل ما كان هناك خلل في تحقيق التوازن بين حجم السكان ووسائل الإنتاج يرتفع معدل الوفيات بصفة منتظمة حتى ينخفض حجم السكان ويصل إلى معدل متناسب مع الموارد المتاحة، ولتجنب هذا المصير، اقترح التحكم في الزيادات السكانية السريعة عن طريق إتباع نوعين من الموانع، الأولى أخلاقية تتمثل في تأخير الزواج المبكر أما الثاني فتمثل في وجود موانع قصوى تفرضها الطبيعة، وما نستنتجه ضمنيا من أفكار "مالتوس" أنه حاول تقديم نموذج أمثل حول السكان وربط الزيادات السكانية بموارد الأرض، حيث أن هناك علاقة عكسية بينهما والتي من شأنها أن تعود بعواقب اقتصادية وخيمة على الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها المأكل والمشرب والمسكن مما يزيد في حاجيات الأفراد له.

على العكس من آراء آدم سميث ممثل الإتجاه الماركنتيلي، حيث أكد على ضرورة تشجيع النسل لحاجة أوروبا إلى علاقات تجارية مستفيضة تساعدها على تطوير التجارة والصناعة، ومن خلال آراء سميث نلاحظ أنه أكد على الزيادات الطبيعية للسكان من خلال تشجيع ظاهرة الزواج والإنجاب في سن مبكرة والتي من شأنها أن تكون لها مخرجات اقتصادية تنعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفئات الاجتماعية وتؤدي إلى تحسن وضعيتها الاقتصادية وتغطي حاجاتها من طلباتها على المساكن.

تتفق هذه النتائج جزئيا مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي قامت بها راشدي خضرة سنة 2012 والموسومة "بالانتقالية الديمغرافية والتحولات السوسيوديمغرافية للأسرة الجزائرية"، التي أكدت أن تراجع معدلات الوفيات، انخفاض الخصوبة، وارتفاع سن الزواج والطلاق تؤدي إلى التغير في حجم بنية ونمط الأسرة وأضافت أن تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية يؤدي بالضرورة إلى تفاقم المشاكل وفي مقدمتها أزمة السكن والبطالة.

إن الشواهد الميدانية التي لمسناها من إجابات أفراد العينة ربطت متغير الخصوبة العالية بالأفراد الممثلين لعينة الدراسة وخاصة الزيجات التي تنحصر أعمارهن ما بين 15–49 سنة وهو العمر الإنجابي عند جنس الإناث إذ

تتميز بتركيبة فيزيزلوجية ونفسية تساعدها على الإنجاب، غير أننا لاحظنا عزوف واضح عند أفراد العينة في 10 سنوات الأخيرة عن الإنجاب نتيجة ميلها إلى الأسرة الصغيرة الحجم وتدني الأوضاع الاقتصادية وتعقد الحياة الاجتماعية والتي انعكست على التركيبة الديمغرافية وهرم الأعمار بها، كما أن العديد من الأسر يربطون مسألة الإنجاب بالعمل والعائد الاقتصادي ووضعية المسكن، حيث كلما زاد عدد المواليد زادت الحاجة إلى مسكن يستوعب أفراد الأسرة بكل تركيباته.

وبالتالي تعتبر النتائج المحصل عليها منطقية وواقعية تعبر عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري السن وعدد المواليد معامل التوافق والتي بلغت 0.420، أما قيمة (كا^2) فقدرت بـ $37,12^a$، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري السن وعدد المواليد.

ـ توزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد المواليد وعدد الوفيات:

الجدول رقم (58): توزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد المواليد وعدد الوفيات.

عدد المواليد/ عدد الوفايات			كم عدد الوفيات داخل أسرتك خلال العشر سنوات السابقة؟			المجموع
			لا توجد أي وفاة	حالة وفاة واحدة	حالتين إثنتين	
كم عدد المواليد داخل أسرتك خلال العشر سنوات الأخيرة؟	لا يوجد أي مولود	التكرار	60	7	2	69
		النسبة	%87	%10,1	%2,9	%100
	مولود واحد	التكرار	69	8	0	77
		النسبة	%89,6	%10,4	%0,0	%100
	مولودين إثنين	التكرار	23	2	1	26
		النسبة	%88,5	%7,7	%3,8	%100
	أكثر من 3 مواليد	التكرار	0	1	0	1
		النسبة	%0,0	%100	%0,0	%100
المجموع		التكرار	**152**	**18**	**3**	**173**
		النسبة	**%87,9**	**%10,4**	**%1,7**	**%100,0**

قيمة (كا^2)	**قيمة معامل التوافق**	**الدلالة**	**القرار الاحصائي**
$11,377^a$	,248	,077	العلاقة غير دالة عند 0,05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه المعنون بتوزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد المواليد وعدد الوفيات، بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المواليد والوفيات، اعتمادا على قيمة نتائج معامل التوافق التي بلغت 0.248، وقيمة (كا^2) التي قدرت بـ $11,377^a$، وبما أن مستوى الدلالة بلغ 077, وهي أكبر من 0.05 فإننا ننفي وجود علاقة بين مؤشري عدد المواليد والوفيات.

فإجابات أفراد العينة تشير إلى أنه لم يتم تسجيل أي حالة ولادة ولا حالة وفاة.... والتي بلغت أعلى قيمة لدى أفراد العينة بنسبة قدرت بـ 87% وبتعداد قدره 60 مفردة، أما أفراد العينة التي سجلت لديهم حالة ولادة دون أية حالة وفاة وصلت إلى نسبة قدرت بـ 89,6% وبتعداد قدره 69 مفردة، أما أفراد العينة التي سجلت مولودين جديدين دون أي حالة وفاة وبنسبة قدرت 88,5% وبتعداد قدره 23 مفردة.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء العديد من الأدبيات النظرية منها "نظرية التحول الديمغرافي" إذ يشير هذا المدخل إلى أن المجتمع يمر بمراحل تطورية تكون نهايتها باستقرار في عدد المواليد والوفيات وما نلاحظه من أفكار هذا المدخل هو أنه وضع خطان متوازيان لسير المواليد والوفيات حيث اعتبر المواليد تعبر عن الحراك السكاني بينما الوفيات من محدداته والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بحاجة الأفراد للمسكن.

على عكس آراء دوبلدي، في كتابه "قانون السكان الحقيقي وعلاقته بغداء الإنسان"، حيث بدأ تصوره فيما يتعلق بالسكان انطلاقا من فكرة التغذية، على خلفية أن نوعية الغداء تحمي الوجود الإنساني، من خلال القدرة على الإنجاب والخصوبة، وبالتالي ربط الخصوبة بنوعية الغذاء والمسكن والتي تحد من معدلات الإنجاب.

وتتفق نتائج دراستنا جزئيا مع نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة "شوقي رحيمة" في 2016 المسومة بتأخر سن الزواج لدى الأستاذ الجامعي، وترجعه بالضرورة إلى العثور على الشريك المكافئ في السن وهو عامل إجباري للإختيار، وأن ظاهرة الزواج هي المحك الأساسي الذي يتحكم في الحراك الديمغرافي، حيث كلما كان العزوف عن الزواج، فهو يؤثر على المواليد وبالتالي تتراجع معدلات النمو الطبيعي للسكان والتي تقلص من حاجتهم للسكن.

واستنادا إلى الشواهد الإحصائية المحصل عليها من ميدان الدراسة والتي سجلت من خلال إجابات أفراد العينة، فإن النمو السكاني مرتبط أساسا بعدد المواليد حيث تم تسجيل تراجع كبير على مستوى أفراد العينة فيما يخص عدد المواليد والناجمة عن عزوف الشباب عن الزواج نتيجة الحاجة إلى مسكن والرغبة في الاستقلالية والحصول على بعض الخصوصية الذاتية، وبالتالي كلما كان عزوف عن الزواج تنعدم المواليد والوفيات في الجنسين وفي مختلف الأعمار والتي من شأنها أن تؤثر على التركيبة الديمغرافية من ناحية العدد والنوع والحاجة إلى المسكن، كما سجلنا كذلك ازدياد الحاجة على السكن في مقابل تراجع تام عن ظاهرة الزواج لدى أفراد عينة الدراسة وبالتالي تتأثر معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بظاهرة المواليد دون الوفيات.

وبالتالي تعتبر النتائج المتحصل عليها من إجابات أفراد عينة الدراسة منطقية وواقعية لأنها تعبر عن اتجاه الحراك الديموغرافي من خلال قيمة معامل التوافق والتي بلغت 0.248، أما قيمة (كا^2) قدرت بـ $11,377^a$ وبما أن مستوى الدلالة يساوي 077, وهي أكبر من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد المواليد وعدد الوفيات.

ـ توزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد وعدد الوفيات في الأسرة

الجدول رقم (59): توزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد وعدد الوفيات في الأسرة

عدد الأفراد/ عدد الوفيات			كم عدد الوفيات داخل أسرتك خلال العشر سنوات السابقة؟			المجموع
			لا توجد أي وفاة	حالة وفاة واحدة	حالتين إثنتين	
كم عدد أفراد أسرتك؟	من 1-3 أفراد	التكرار	62	10	0	72
		النسبة	%86,1	%13,9	%0,0	%100
	من 4-6 أفراد	التكرار	68	7	2	77
		النسبة	%88,3	%9,1	%2,6	%100
	6 أفراد فما فوق	التكرار	22	1	1	24
		النسبة	%91,7	%4,2	%4,2	%100
المجموع		التكرار	**152**	**18**	**3**	**173**
		النسبة	**%87,9**	**%10,4**	**%1,7**	**%100**

قيمة (كا^2)	قيمة معامل التوافق	الدلالة	القرار الاحصائي
4,330^a	,156	,363	العلاقة غير دالة عند 0,05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه المعنون بتوزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد وعدد الوفيات في الأسرة، بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عدد الأفراد وعدد الوفيات، وذلك اعتمادا على نتائج قيمة معامل التوافق والتي بلغت 0.156، وقيمة (كا^2) قدرت بـ 4,330^a، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.363 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي فإننا ننفي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد الأفراد وعدد الوفيات.

حيث تشير إجابات أفراد العينة، إلى أنه لم يتم تسجيل أي حالة ولادة لدى افراد الأسرة المحصورة مابين 1-3 أفراد والتي بلغت أعلى قيمة لدى أفراد العينة بنسبة قدرت بـ 86,1% وبتعداد قدره 68 مفردة، أما أفراد العينة التي لم تسجل لديهم أية حالة وفاة والمكونة ما بين 4-6 أفراد وصلت إلى نسبة قدرت بـ 88,3% وبتعداد قدره 68 مفردة، أما أفراد العينة التي لم تسجل أية حالة وفاة والمكونة من 6 أشخاص فما فوق حالة وفاة وبنسبة قدرت 91,7% وبتعداد قدره 22 مفردة.

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها انطلاقا من الأفكار التي قدمها الإيطالي كواردجيني، حول قضايا السكان حيث اهتم بدرجة كبيرة بدراسة التغير السكاني، سنة 1912 تحت عنوان "أثر السكان في تطور المجتمع" حيث قدم بموجبه تحليلا معمق للظاهرة انطلاقا من معالجة لنواحي البيولوجية والمرفولوجية أو البنائية والاقتصادية والمتحكمة في الزيادات الطبيعية للسكان، حيث انطلق من مسلمة مفادها أن المجتمع يمر بثلاث مراحل متعاقبة تبدأ بمرحلة **النشأة**، تتميز فيه المجتمعات بمعدل خصوبة مرتفع ويصاحبه النمو السكاني مع غياب اختلافات اجتماعية واضحة بين سكانه وفئاته، أما في مرحلة **التقدم والازدهار**، يحدث تناقص في الخصوبة نتيجة انخفاض المواليد في الجيل السابق، على خلاف هذه المرحلة التي ترتفع بها أعداد الوفيات قبل زواجها، أو بسبب انعدام الإنجاب بعد الزواج، هذا فضلا عن أن نسبة الإنجاب بين الطبقات الصاعدة في أعلى السلم الاجتماعي تتجه عموما نحو الانخفاض، أما مرحلة **الفناء والتلاشي** فتحدث نتيجة تطور المجتمع ويقل عدد السكان في كثير من أجزائه حيث يتناقص عدد السكان في المناطق الريفية نتيجة لنمو التصنيع والتوسع في هجرة العمالة من الريف إلى الحضر، حيث نستنتج من تحليلاته ضمنيا أن المحك الأساسي المتحكم في عدد ونوع الأفراد هو العامل الاقتصادي ونوعية الغذاء التي تنعكس على معدلات المواليد وانخفاض نسبة الوفيات وبالتالي عدد الأفراد يتحكم فيه ظاهرة الزواج وعدد المواليد، والتي تعبر عن حاجة الأفراد إلى المسكن.

ضف إلى ذلك الآراء التي قدمها الكسندر كار سوندرز حيث انطلق من مفهوم الكثافة السكانية، حيث لا يجب أن نحكم على مجتمع بأنه قليل السكان لأن عدده قليل في الكيلومتر المربع ولا يجوز أن نقر بأن عدد السكان في مجتمع ما كثير إذا كان عدد السكان في الكيلومتر كثير لأن هذا العدد قد يكون قليل وهناك موارد ثروة كثيرة مثل البلاد الغنية بالثروات الطبيعية، وقد يكون العدد كثير والموارد قليلة مثل المجتمعات الصحراوية، كما افترض وجود علاقة بين عدد الأفراد وبين موارد الثروة في المجتمع، بحيث يحكم على قلة العدد خفيف إذا كان العدد لا يساعد على قيام المشروعات التي تستغل هذه الزيادة في عدده تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارده، وما يلاحظ من أفكار سوندرز أنه ربط عدد الأفراد بموارد الثروة في المجتمع وهي المحك الاساسي المحدد لعدد الأفراد وحاجاتهم للمساكن.

على عكس آراء ليبنستاين الذي قدم تصوره حول قضية جوهرية ألا وهي الإنجاب والكلفة المترتبة على الخصوبة، حيث رأى أن الأفراد يتصرفون بحكمة وعقلانية اتجاه السلوك الإنجابي، وهم دائما يربطون الإنجاب بقدراتهم المالية، فكلما كان هناك إنجاب طفل إضافي تترتب عليه كلفة الخصوبة، وما نستنتجه من وجهة نظره أن زيادة عدد الأفراد مرتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي للأسرة وقدرتها على الإنفاق على الحاجيات الأساسية من مأكل مشرب ومسكن وعلاج وليس مؤشر الوفيات هو المحك الأساسي لزيادة عدد أفراد الأسرة.

وهو ما تؤكده نتائج دراسة "أبي الوتار" سنة 2006 والموسومة بـ: النمو السكاني والنمو الزراعي في ظل محدودية الموارد المائية السطحية لدول حوض دجلة والفرات ما بين 1950–2006، حيث توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها في ظل الزيادة السكانية التي تشهدها دول دجلة والفرات، لا يمكن لأي دولة من هذه الدول أن تحقق زيادة متوازية ومتواصلة في الطاقة الإنتاجية الزراعية ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي الفعلي حيث نلاحظ ضمنيا أن الزيادة الطبيعية للسكان ترتبط بالعامل الاقتصادي والإنتاجي بالدرجة الأولى.

في حين أن الشواهد الإحصائية تؤكد أنه الزيادات الطبيعية للسكان تتحكم فيها معدلات الخصوبة من خلال ظاهرة الزواج التي يتزايد من خلالها عدد أفراد الأسرة، أما الوفيات فتعتبر محدد لعدد السكان.

وعليه تعتبر النتائج المتوصل إليها منطقية وواقعية اعتمادا على قيمة معامل التوافق والتي بلغت 0.156 أما قيمة (كا^2) قدرت بـ 4,330[a]، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.363 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد الأفراد وعدد الوفيات.

وبذلك تتحقق الفرضية الجزئية والتي مفادها هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات النمو الطبيعي للسكان وزيادة طلبهم على المساكن، حيث أن القرار الإحصائي عند مستوى الدلالة 0.05 المعتمد في دراستنا كانت قيمته 0.002، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي الفرضية الجزئية تحققت، حيث نعتبر أن مؤشرات النمو الطبيعي للسكان في تزايد يقابله زيادة في الاحتياجات السكنية من حيث حالة شغل المسكن من قبل الأفراد وتقسيم الغرف وبالتالي زيادة الطلب على السكن.

2/1 ـ مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الثانية:

ـ توزيع أفراد العينة حسب مؤشري طلب السكن ومدة الانتظار للحصول على مسكن.

الجدول رقم (60): توزيع أفراد العينة حسب مؤشري طلب السكن ومدة الانتظار للحصول على مسكن.

طلب الحصول على مسكن/ مدة الانتظار			إذا كانت الإجابة بنعم مند متى وأنت تنتظر للحصول على هذا المسكن					المجموع
			أقل من 3 سنوات	من 3- 5 سنوات	من 6-8 سنة	من 9-11 سنة	أكثر من 12 سنة	
هل قدمت من قبل طلب للحصول على مسكن لائق	نعم	التكرار	9	35	30	24	68	166
		النسبة	%5,4	%21,1	%18,1	%,5	%41	%100
	لا	التكرار	0	0	0	0	1	1
		النسبة	%0,0	%0,0	%0,0	%0,0	%100	%100
المجموع		التكرار	**9**	**35**	**30**	**24**	**69**	**167**
		النسبة	**%5,4**	**%21,0**	**%18**	**%14,4**	**%41,3**	**%100**
					قيمة (كا^2)	قيمة معامل التوافق	الدلالة	القرار الاحصائي
					1,429[a]	**,092**	**,839**	**العلاقة غير دالة عند 0,05**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول أعلاه المعنون بتوزيع أفراد العينة حسب مؤشري طلب السكن ومدة الانتظار، تشير المعطيات الإحصائية واعتمادا على قيمة معامل التوافق والتي بلغت 0.092، أما قيمة (كا^2) قدرت بـ $1,429^a$ وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.839 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري طلبات المسكن ومدة الانتظار.

حيث تشير إجابات أفراد العينة، إلى أنه تم تسجيل أعلى عدد من الطلبات في فترة زمنية تزيد عن 12 سنة بنسبة قدرت بـ 41% وبتعداد قدره 68 مفردة، في حين سجلت ثاني عدد من الطلبات في فترة زمنية تتراوح بين 3-5 سنوات وبنسبة تقدر بـ 21.1% وبتعداد قدره 35 مفردة، لتكون آخر عدد من الطلبات في فترة زمنية تتراوح ما بين 6-8 سنوات بنسبة قدرت بـ 18.1% وبتعداد قدره 30 مفردة.

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها بالرجوع إلى السياق النظري والمعرفي، حيث تبدأ من أفكار وتصورات " نظرية الحاجات ماسلو" حيث قدم تصور ضمني، ونظر للفرد على أنه عنصر فيزيولوجي وغريزي، واعتقد أن الحاجات التي يسعى الفرد لتحقيقها تترتب حسب أهميتها، محددا هرم وضح من خلاله مجموعة من الحاجات التي يسعى الفرد إلى إشباعها ممثلة في الحاجات الفيزيولوجية مثل المأكل والمشرب والملبس والمسكن اللائق وهو محور دراستنا الراهنة، إذ يعتقد أن الإنسان لا يستطيع تحقيق حاجاته بمفرده ولذلك يلجأ للعيش في وسط الجماعة التي تساعده على تحقيقه، كما وضع حاجات الأمن كثاني شيء يسعى الفرد إلى تحقيقها واعتبر المسكن أداة لتحقيق الاستقرار لدى الفرد في محيطه الاجتماعي كما اعتبر أن هناك علاقة وثيقة بين إشباع الحاجات وتوفر الموارد المناسبة، لأنه في ضوء ندرتها أو انعدامها، لن يصل الإنسان إلى إشباع مختلف الحاجات بالقدر المطلوب، وما نستشفه من التصور الذي قدمه ابراهام ماسلو أنه وضع حاجة الفرد للمسكن في قاعدة الهرم بسبب الحاجة الماسة له لأنه يحقق له الاستقرار والأمن، حيث يلجأ إلى طلب المساعدة من الآخرين لتحقيق هذا المطلب الأساسي الذي يعتبر محور حياة الإنسان وأساس الاستقرار.

وفي نفس الاتجاه أكد "**أوغست كونت**" على أهمية الوجود الاجتماعي وأسبقيته، وجاءت أفكاره مركزة على الاستقرار الاجتماعي واعتبرا المسكن أداة لتحقيقه، وما نستشفه من تصورات كونت أنه أكد على الوجود الجمعي وأسبقيته على الفرد، في حين ربط الاستقرار الاجتماعي للأفراد بحصولهم على مسكن لائق بهم وهو الطرح المدعم لآراء ماسلوا.

على خلاف "**كارل ماركس**" اعتبر المسكن سلعة ضرورية لحياة الفرد والمجتمع، والتنمية وتدخل في تكوينه وصناعته عدة مواد إنتاجية مختلفة، ويخضع لقانوني العرض والطلب بشكل عام، حيث لاحظنا بوضوح التفسير المادي لكارل مارس حيث اعتبره أداة لتوفير الثروة وحصرها في يد الطبقة البورجوازية التي تمتلك وسائل

الإنتاج، وتفرض ضغوطات على الطبقة العمالية الكادحة التي تعمل لصالحها من خلالي قانون العرض والطلب على المساكن وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى نشوء صراع بين الطبقتين.

وهو ما أكدت نتائج الدراسة التي قامت بها "مقاوسي صليحة سنة 2007" والموسومة "الفقر الحضري أسبابه وأنماطه" حيث توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك تداخل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة لظاهرة الفقر الحضري والتي تبدو تجلياته في تصنيف الأفراد إلى جماعات أفقر وجماعات فقيرة وكلها يرتبط بنمط حياتي معين، حيث تلتقي نتائج هذه الدراسة الراهنة مع موضوعنا انطلاقا من المدخل النظري المفسر لطالبي السكن والمتمثل في الفئات الهشة والتي تلجأ إلى الهجرة بالنظر إلى مستواهم الاقتصادي والاجتماعي طلبا للعمل والمسكن.

وهو ما تدعمه الشواهد الإحصائية المسجلة على مستوى مدينة سكيكدة حيث يلاحظ تزايد طلبات السكن والناتجة عن ارتفاع معدلات الزواج المسجلة على مستوى مصالح الحالة المدنية والتي تبلغ 16 ألف عقد قران يقابله 36 ألف طلب مسكن تم إبداعه علة مستوى المجلس الشعبي لمدينة سكيكدة، حيث تدعم هذه الشواهد الإحصائية ارتفاع معدلات الهجرة بالمدينة وزيادة الطلب على السكن خاصة في السنوات الأخيرة .

وعليه تعتبر النتائج المحصل عليها واقعية ومنطقية اعتمادا على قيمة معامل التوافق والتي بلغت 0.092 وقيمة كاي تربيع التي قدرت بـ 1,429[a]، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.839 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري طلبات المسكن ومدة الانتظار.

ـ توزيع أفراد العينة حسب مؤشري مهنة الأفراد قبل الهجرة والصيغة السكنية:

الجدول رقم (61): توزيع أفراد العينة حسب مؤشري مهنة الأفراد قبل الهجرة والصيغة السكنية.

مهنة المهاجر/ نوع الصيغة السكنية			ما نوع الصيغة السكنية التي تقدمت بطلب الحصول عليها				المجموع
			سكن اجتماعي إيجاري	سكن ريفي	سكن ترقوي مدعم	سكن ترقوي	
ما هي المهنة التي كنت تمارسها قبل مجيئك إلى هذا الحي	فلاحة	التكرار	9	3	1	0	13
		النسبة	%69,2	23,1%	7,7%	0,0%	100,0%
	تجارة	التكرار	26	10	1	1	38
		النسبة	%68,4	%26,3	%2,6	%2,6	%100
	تربية المواشي	التكرار	3	1	0	0	4
		النسبة	%75	%25	%0,0	%0,0	%100
	مهنة أخرى	التكرار	89	16	6	0	111
		النسبة	%80,2	%14,4	%5,4	%0,0	100,0%
المجموع		**التكرار**	**127**	**30**	**8**	**1**	**166**
		النسبة	**%76,5**	**%18,1**	**%4,8**	**%0,6**	**%100**
				قيمة (كا^2)	**قيمة معامل التوافق**	**الدلالة**	**القرار الاحصائي**
				0,206	**0,597**	**0,839**	**العلاقة غير دالة عند 0,05**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الجدول أعلاه المعنون بتوزيع أفراد العينة حسب مؤشري مهنة الأفراد قبل الهجرة والصيغة السكنيةتشير المعطيات الإحصائية واعتمادا على قيمة معامل التوافق والتي بلغت0,597، أما قيمة كاي تربيع

قدرت بـ0,206، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.839 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري مهنة الأفراد قبل الهجرة والصيغة السكنية.

حيث تشير إجابات أفراد العينة، إلى أنه تم تسجيل أعلى قيمة لدى أفراد مهنة الأعمال الحرة والطالبة لسكن اجتماعي بنسبة قدرت بـ 80,2%وبتعداد قدره 89 مفردة، في حين سجلت ثاني قيمة لدى أفراد مهنة تربية المواشي والطالبة لسكن اجتماعي وبنسبة تقدر بـ 75% وبتعداد قدره 3 مفردات، لتكون ثالث قيمة مسجلة لدى أفراد مهنة الفلاحة والطالبة لسكن اجتماعي بنسبة قدرت بـ 69.2 % وبتعداد قدره 9 مفردات، لتسجل أقل قيمة لدى أفراد مهنة التجارة والطالبة لسكن اجتماعي بنسبة قدرت بـ 68.4% وبتعداد قدره 26 مفردة.

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها من إجابات أفراد عينة الدراسة، استنادا إلى العديد من الدراسات التي قام بها وليام فوت وايت w foot white حول مجتمع ناصية الشارع، وهي دراسة حول الفئات الحضرية الهامشية بالمناطق الحضرية المتخلفة[2]، وما نستنتجه أن الفئات الاجتماعية التي قام بدراستها فوت وايت هاجرت إلى مركز المدينة وتعاني من مشكلة السكن بحثا عن العمل وظروف أحسن.

وفي نفس الاتجاه أكدت دراسة هربرت جانس H.Gans التي كانت بعنوان "القرويون الحضر" حيث تناولت بالدراسة الفئات السكانية المهاجرة من القرى والأرياف إلى المدن، والتي تقيم في أحياء فوضوية تشيدها على هوامش المدن[3]، وما يمكن تسجيله على دراسة جانس هو أنه حاول أن يقدم مقاربة نظرية من خلال المقارنة بين السكان الحضر والقرويون، حيث تلجأ هذه الفئة الاجتماعية إلى الهجرة وتساهم في ارتفاع معدلات السكان وتزيد في مشكلة السكن من خلال الطلبات المتكررة وتساهم في تشويه الوجه العمراني للمدينة من خلال الانتشار العشوائي للمساكن العشوائية نتيجة الحاجة والطلب على السكن.

وهو ما أكدته أعمال "مدرسة شيكاغو" على يد روبرت بارك وأرسنت بيرجس وروبرت ماكينزي، وقد مثلت محور هذه الدراسات الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وما يمكن أن نستشفه من أعمال هذا الاتجاه الفكري أن مؤشرات النمو الحضري مرتبطة باختلاف معدلات الزيادة الطبيعية وعدم الاتساق في أحجام الأسرة ومدى الاستغلال الأمثل لطاقات البيئة وهي مرتبطة مباشرة بمشكلات النمو الحضري بشكل عام ومشكلات الإسكان.

وهو ما يتفق مع الدراسة التي قامت بها "الباحثة بوزغابة باية" سنة 2015 والموسومة بـ "توسيع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة"، حيث خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها ما تقدمه المخططات العمرانية للتوسع في المجال الحضري وتتلاءم مع استدامة المشروعات بالمدينة، حيث تلتقي هذه الدراسة مع موضوع

---

[2] دليمي عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

[3] حصاص الربيع: الأنثروبولوجيا الحضرية، مطبوعة بداغوجية، قسم علم اجتماع والديمغرافيا، 2005، ص 34.

بحثنا انطلاقا من أن مخططات التنمية تشمل تطوير وإنجاز المشاريع السكنية والتي هي محور اهتمام الحكومة الجزائرية خاصة من خلال الإصلاحات والبرامج المعتمدة مند الاستقلال إلى يومنا هذا والتي من شأنها التقليل من مشكلة الإسكان.

وهو ما تؤكده الشواهد الميدانية حيث أن إصلاحات التي شملت قطاع السكن عززت مكانة القطاع ضمن البرامج الكبرى التي تنتهجها الدولة من خلال شبكة البرامج السكنية المخصصة لدعم الطبقات الهشة وخاصة بالصيغة الاجتماعية والتي تدعم مسعى وأهداف هذه الدراسة خاصة في العشرين سنة الأخيرة، والتي تؤكد على أن قطاع السكن قطاع حيوي يكتسي أهمية بالغة من خلال تدعيم الأرقام المخصصة للمشاريع السكنية وتوجيهها للفئات ضعيفة الدخل.

وعليه تعتبر أن النتائج التي بينها ميدان الدراسة وإجابات أفراد العينة منطقية وواقعية والتي اعتمدت على معامل التوافق والارتباط والتي بلغت0,597، أما قيمة ($كا^2$) قدرت بـ0,206، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.839 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري مهنة الأفراد قبل الهجرة والصيغة السكنية الموجهة للفئات الضعيفة الدخل.

إذا الفرضية الجزئية القائلة بوجود علاقة بين ارتفاع معدلات هجرة السكان وزيادة طلبهم من المساكن لم تتحقق.

3/1 ـ مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الجزئية الثالثة:

ـ توزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد النشطين وعدد الأفراد المعالين داخل الأسرة:

الجدول رقم (62): توزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد النشطين وعدد الأفراد المعالين داخل الأسرة.

عدد الأفراد النشطين / عدد الأفراد الذي لديهم دخل شهري			ما هو عدد الأفراد الذين لا يمارسون أي نشاط؟				المجموع
			فرد واحد	فردين	أكثر من ثلاثة أفراد	لا يوجد أي فرد	
كم عدد الأفراد الذين لديهم دخل شهري في أسرتك؟	فرد واحد	التكرار	32	26	20	7	85
		النسبة	%37,6	%30.6	%23.5	%8.2	%100
	فردين	التكرار	0	9	7	3	19
		النسبة	%0.0	%47.4	%36.8	%15.8	%100
	أكثر من ثلاث أفراد	التكرار	0	0	2	4	6
		النسبة	%0.0	%0.0	%33.3	%66.7	%100
	لا يوجد أي فرد	التكرار	11	17	18	17	63
		النسبة	%17.5	%27	%28.6	%27	%100
المجموع		التكرار	**43**	**52**	**47**	**31**	**173**
		النسبة	**%24.9**	**%30.1**	**%27.2**	**%17.9**	**%100**

قيمة (كا^2)	قيمة معامل التوافق	الدلالة	القرار الاحصائي
33,640^a	0,403	0,000	العلاقة دالة عند 0,05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه المعنون بتوزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد النشطين وعدد الأفراد المعالين داخل الأسرةإلى وجود علاقة بين المؤشرين، حيث تبين المعطيات الإحصائية اعتمادا على قيمة معامل التوافق التي بلغت 0,403، وقيمة (كا^2) التي قدرت بـ33,640^a، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من

قيمة مستوى الدلالة 0.05، فإنه نستنتج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد الأفراد النشطين وعدد الأفراد المعالين داخل الأسرة.

وتشير إجابات أفراد العينة، إلى أنه تم تسجيل أعلى قيمة لدى فرد نشط وآخر معال لدى أفراد العينة بنسبة قدرت بـ 37,6% بتعداد قدره 32 مفردة، في حين سجلت ثاني قيمة لدى فرد نشط مقابل فردين معالين لدى أفراد العينة وبنسبة قدرت بـ 30.6% وبتعداد قدره 26 مفردة، لتكون ثالث قيمة لدى فرد نشط مقابل 3 أفراد فأكثر معاين من أفراد العيينة بنسبة قدرت بـ 23.5% وبتعداد قدره 20 مفردة.

في حين سجلت أعلى قيمة لدى فردين نشطين مقابل فردين معالين من أفراد العينة بنسبة قدرت بـ 47.4% وبتعداد قدره 9 مفردات، في حين سجلت ثاني قيمة لدى فردين نشطين مقابل "أفراد فأكثر معالين لدى أفراد العينة بنسبة قدرت بـ 36.8% وبتعداد قدره 7 مفردات، في حين بلغت معدلات النشاط والإعالة لدى أفراد العينة المكونة من 3أفراد فأكثر نسبة بلغت 33.3%.

يمكن تفسير النتائج المتحصل عليها من إجابات أفراد العينة انطلاقا من الآراء والأفكار التي قدمها **جون بودان** حيث ربط قضية النمو السكاني بالثروة، وقد أعطى أهمية للعنصر البشري وحجمه في الحصول على الثروة واعتبر في تحليله أن عدد السكان غير مقلق، معتقدا بأنه لا ثروة بدون سكان واعتبر المجتمع الكثير العدد شيء ثمين يعطي أهمية وقيمة للبلد، فمن خلال التحليلات والأفكار التي قدمها بودان حيث ربط الوجود الإنساني بتحقيق الثروة أي كلما زادت معدلات النمو الطبيعي زاد حجم الثروة وانعكس على الحياة الاقتصادية للأفراد من خلال توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة واعتبر الثروة أداة للقضاء على العديد من المشاكل وفي مقدمتها مشكلة السكن.

على عكس المدخل القطاعي عند هويت والذي اعتبرت أفكاره امتداد لأعمال بيرجس، من خلال التركيز على أهمية لمفهوم القطاع في تحليل نمو المدينة والمناطق الحضرية، إذ يرى من خلاله أن القطاعات السكنية في المدن تتحدد بناء على القيم الإيجارية التي ترتبط بالدخل الفردي، وما يستشف من أفكاره وتصوراته بأن المستوى الاقتصادي للأسرة وفئة الأفراد النشطين أساسا هي التي تحدد تواجد الأفراد بمناطق الإسكان، وكلما كان الدخل الفردي مرتفع يستطيع الإيجار في المناطق ذات الإيجار المرتفع والعكس صحيح، وكلما كان الأفراد معالين لا تتمكن الأسرة من إيجار مسكن وبالتالي تكتفي بالاستقرار على هوامش المدن.

وهو ما تؤكده نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة بوخيط سليمة سنة 2014 والموسومة بالقطاع الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق في مدينة مسيلة، حيث توصلت إلى نتيجة مفادها، أن ظاهرة البيع المتجول أصبحت ظاهرة تمثل مظهرا هاما من مظاهر الحياة الحضرية اليومية بالنظر إلى ما تؤديه من أدوار تنموية في جوانب مختلفة استيعابية إنتاجية وخدماتية، حيث تلتقي هذه الدراسة مع موضوعنا انطلاقا من المدخل النظري القطاعي والذي من شأنه أن يؤدي إلى انتشار الباعة المتجولين بطريقة غير رسمية والذي يؤثر على المستوى الاقتصادي للأسر من خلال العديد من المشاريع التنموية وفي مقدمتها السكن، حيث أن انتشار الباعة المتجولين يؤدي إلى الفوضى وبالتالي التفكير في الاستقرار على هوامش المدينة.

في حين أن الشواهد الإمبريقية تؤكد على أن عينة أفراد الدراسة نشطة انطلاقا من مؤشرات الهرم السكاني والذي تمثل قاعدته الشباب بنسبة تفوق 75% من مجموع أفراد العينة، فمعظمهم ينشطون لكن بطريقة غير رسمية بهدف التخفيف من الأعباء المالية على الأسرة وتحسين الوضعية الاقتصادية لها من خلال إيجار مسكن لائق قريب من مركز المدينة.

وعليه تعتبر النتائج المحصل عليها واقعية ومنطقية مقارنة بعدد الأفراد النشطين والمعالين داخل الأسرة الواحدة واعتمادا على قيمة معامل التوافق التي بلغت 0,403، أما قيمة (كا^2) قدرت بـ33,640[a]، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد الأفراد النشطين وعدد الأفراد المعالين داخل الأسرة.

ـ توزيع أفراد العينة حسب مؤشري تناسب الدخل مع متطلبات المعيشة والقدرة على بناء مسكن:

الجدول رقم (63): توزيع أفراد العينة حسب مؤشري تناسب الدخل مع متطلبات المعيشة والقدرة على بناء مسكن.

الدخل المخصص لبناء مسكن / الدخل المخصص لتوفير المتطلبات المعيشية			هل المداخيل التي تحصل عليها تساعدك على بناء مسكن لأسرتك؟		المجموع
			نعم	لا	
هل يتناسب دخلك لتوفير مختلف المتطلبات المعيشية؟	نعم	التكرار	2	6	8
		النسبة	%25	%75	%100
	لا	التكرار	6	159	165
		النسبة	%3,6	%96,4	%100
المجموع		التكرار	8	165	173
		النسبة	%4,6	%95,4	%100
قيمة (كا^2)	**قيمة معامل التوافق**	**الدلالة**	**القرار الاحصائي**		
7,896[a]	,209	,005	العلاقة دالة عند 0,05		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه والمعنون بتوزيع أفراد العينة حسب مؤشري تناسب الدخل مع متطلبات المعيشة والقدرة على بناء مسكن المؤشرين، حيث بلغت قيمة معامل التوافق 0,209، أما قيمة (كا^2) فقدرت بـ7,896[a]

وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.005 وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نستنتج وجود علاقة دالة إحصائيا بين مؤشري تناسب الدخل مع متطلبات المعيشة والقدرة على بناء.

وهو عكس ما أشارت إليه إجابات أفراد العينة، حيث تم تسجيل أعلى قيمة لدى أفراد العينة الذين أجابوا بلا وعدم قدرة الأفراد من خلال الدخل على توفير متطلبات المعيشة وبناء المسكن بنسبة قدرت بـ 75% وبتعداد قدره 6 مفردات، في حين سجلت أقل قيمة لدى أفراد العينة الذين أجابوا بقدرة الأفراد من خلل الدخل بناء مسكن وبنسبة قدرت بـ 25% وبتعداد قدره 2 مفردات.

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها انطلاقا من المدخل النظري الماركسي، الذي مثله كارل ماركس، إذ يستمد هذا الاتجاه النظري تفسيره للنمو السكاني ومشكلة الإسكان انطلاقا من العامل الاقتصادي، باعتباره المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، وأهم ما يميزه هو تسليمه ببعض القضايا التي طورها ماركس، إذ حاول تقديم تصور مغاير حول تصنيف المدن انطلاقا في حدود القوانين المادية التي تحكم أساليب الإنتاج والاجتماع الإنساني، فهم يعتقد أن البناء التحتي الذي تشكله القوانين الاقتصادية تؤثر على البناء الفوقي الذي تشكله المعايير والقيم الثقافية والسياسية، والحياة الحضرية داخل المدن حسبهم تخضع إلى طبيعة العلاقة الديالكتيكية ما بين البناء التحتي والبناء الفوقي، وبالتالي نستشف من أفكار وآراء ماركس أن جوهر العلاقة التي تربط النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان منصبة في تحليل العلاقة الجدلية بين البناء الفوقي والتحتي ووسائل الإنتاج وهي المحدد الوحيد لطبيعة العلاقة بينهما.

وهو نفس المنحى الذي طرحه روبرت مالتوس وهو من رواد الاتجاه الكلاسيكي، وانطلق في تفسيره للظاهرة السكانية من العلاقة الجدلية بين عدد السكان وحجم الموارد المتاحة، حيث تعتبر الموارد الاقتصادية والمادية محك أساسي يحكم تطور الأفراد داخل المجتمع، كما أن قلة الموارد تساهم في الحد من كمية الغذاء والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى على معدلات الخصوبة وبالتالي تتأثر الحاجيات الأساسية للأفراد وفي مقدمتها المأكل والمشرب والملبس والمسكن.

وهو ما تؤكده الشواهد الإمبريقية والمستشفة من إجابات أفراد العينة، حيث أن الدخل يساهم في تحديد المستوى الاقتصادي لأفراد العينة من خلال سد مختلف النفقات المتعلقة بمختلف ضروريات الحياة من جهة، كما أنه يساعد على الادخار وتوفير مبالغ مالية إضافة لبناء مسكن كما لاحظنا وجود فئتين فئة اجتماعية بسيطة بمدخول بسيط لا يلبي حاجياتهم، وأخرى تعمل في الشركات الوطنية وهو ما يساعدهم على توفير المتطلبات والتفكير في بناء مسكن وهي نسبة جد معتبرة من مجموع أفراد العينة.

وعليه تعتبر النتائج المعبر عنها في إجابات أفراد العينة منطقية ومتسقة استنادا إلى قيمة معامل التوافق التي بلغت 0,209، أما قيمة (كا^2) فقدرت بـ$7,896^a$، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.005 وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05 المعتمد في الدراسة، وبالتالي نستنتج وجود علاقة دالة إحصائيا بين مؤشري تناسب الدخل مع متطلبات المعيشة والقدرة على بناء مسكن

ـ توزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد النشطين والإنجاب وزيادة الأفراد:

الجدول رقم (64): توزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد النشطين والإنجاب وزيادة الأفراد.

التفكير في الإنجاب / عدد الأفراد الذين لديهم دخل شهري			**هل تفكر في الإنجاب وزيادة عدد أفراد أسرتك؟**		**المجموع**
			نعم	لا	
كم عدد الأفراد الذين لديهم دخل شهري في أسرتك؟	فرد واحد	التكرار	7	78	85
		النسبة	%8,2	%91,8	%100
	فردين	التكرار	0	19	19
		النسبة	%0,0	%100	%100
	أكثر من ثلاث أفراد	التكرار	2	4	6
		النسبة	%33,3	%66,7	100%
	لا يوجد أي فرد	التكرار	12	51	63
		النسبة	%19	%81	%100
المجموع		التكرار	21	152	173
		النسبة	%12,1	%87,9	%100

قيمة ($كا^2$)	**قيمة معامل التوافق**	**الدلالة**	**القرار الاحصائي**
$9,186^a$	0,225	0,027	العلاقة دالة عند 0,05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه المعنون بتوزيع أفراد العينة حسب مؤشري عدد الأفراد النشطين والإنجاب وزيادة الأفراد إلى وجود علاقة بين المؤشرينوذلك اعتمادا على قيمة معامل التوافق التي بلغت 2250, أما قيمة ($كا^2$) فقدرت بـ$9,186^a$، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0270, وهي أقل مستوى الدلالة 0.05 المعتمد في الدراسة فنستنتج أنه توجد علاقة دالة إحصائيا بين مؤشري عدد الأفراد النشطين والإنجاب وزيادة الأفراد.

وهو ما أشارت إليه إجابات أفراد العينة، حيث تم تسجيل قيم ضعيفة لدى أفراد العينة الذين يفكرون في الإنجاب مقارنة مع المستوى الاقتصادي ودخل الأسرة، حيث كانت إحدى إجابات أفراد العينة بالتفكير والذي يعمل فرد وحيد في الأسرة بنسبة ضعيفة قدرت بـ 8,2% وبتعداد قدره 7 مفردات، في مقابل سجلت أكبر قيمة من إجابات أفراد العينة والتي تفكر في العزوف عن الإنجاب بنسبة قدرت بـ 91,8% وبتعداد قدره 78 مفردات، أما الفئة

التي يعمل بها ثلاثة أفراد بمدخول شهري يفكرون في الإنجاب بنسبة ضعيفة قدرت بـ 33,3% وبتعداد قدره 2 مفردة، في حين بلغت نسبة العزوف عن الإنجاب لدى نفس الفئة أعلى مستوياتها وبنسبة قدرت بـ 66,7% وبتعداد قدره 4 مفردات وعليه نلاحظ أن الأسرة اليوم تميل إلى الأسرة الصغيرة الحجم وذات الدخل المرتفع.

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها انطلاقا من التصورات التي قدمها مالتوس، حيث ربط مباشرة معدلات الإنجاب بالموارد الطبيعية المتمثلة أساسا في الغداء وقدرة الأسرة على توفيره لأفرادها، حيث نستشف من تحليلاته أنه كان يميل إلى التقليل من معدلات السكان مقارنة مع موارد الأسرة.

وقد دعم هذه الآراء والأفكار **سادلر**، حيث قدم فكرة مفادها أن تكاثر السكان عملية بيولوجية تتحكم في نفسها بمعنى كلما كانت هناك زيادات سكانية كبيرة في قطر دولة معينة إلا وتدخلت العوامل البيولوجية لحمايتها من التضخم عن طريق التدخل في قدرة الإنسان الفيزيولوجية على الإنسان، ومما يلاحظ عن أفكار وتصورات سادلر أنه استعمل مفهوم التضخم في أعداد السكان وهو مرتبط بالعوامل البيولوجية للأفراد والتي تتحكم في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان.

أما المدرسة الاقتصادية، فقد قدمت تحليلا مستفيضا لهذه الظاهرة من خلال أفكار آدم سميت وأنجلز، وقد ربطت ظاهرة الإنجاب بالمستوى الاقتصادي للأسرة، من خلال قدرتها على ترشيد النفقات خاصة الأطفال الرضع.

كما تشير العديد من الدراسات السوسيولوجية على أن الدخل يعتبر إحدى المحكات التي تعتمد عليه الأسرة في عملية الإنجاب، والذي ينعكس على المستوى الاقتصادي والنمط المعيشي لأفراد الأسرة.

أما الشواهد الواقعية والتي جمعناها من ميدان الدراسة فتؤكد بوضوح إلى أن الأسرة اليوم تميل إلى الأسرة الصغيرة الحجم لكثرة النفقات المترتبة على الإنجاب وخاصة في فئة الأطفال الرضع، والتي تنعكس على إمكانيات الأسرة المالية مما يؤدي على عجز في ميزانية الأسرى لعدم التناسب بين المداخيل والنفقات.

وعليه يمكن القول أن النتائج المتحصل عليها واقعية تعكس بوضوح تدخل مؤشر الدخل كإحدى المحكات في توجيه عملية الإنجاب والتي تسيطر على أفكار عينة الدراسة مقارنة مع مدخولهم الشهري واستنادا إلى قيمة معامل التوافق التي بلغت 2250, أما قيمة (كا^2) فقدرت بـ$9,186^a$، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0270, وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، فيمكن البرهنة والتأكيد على وجود علاقة دالة إحصائيا بين مؤشري عدد الأفراد النشطين والإنجاب وزيادة الأفراد.

2 ـ مناقشة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة:

استندت الدراسة الراهنة من أجل البحث والتقصي العلمي لموضوع النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان، وذلك من أجل بلوغ مجموعة من الأهداف البحثية، ومن خلال النتائج المعطيات والشواهد الإحصائية المحصل عليها من ميدان الدراسة تبين أن جلها تحقق ماعدا ما تعلق منها بنتائج الفرضية الثانية.
فالهدف الأول والذي تمثل في تشخيص الواقع الفعلي لطبيعة النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان، والذي أظهر أن النمو الديمغرافي يمثل أحد الأسباب الأساسية المصاحبة لتجسدات مشكلة الإسكان، فمعدلات النمو الطبيعي والأعداد الهائلة من السكان ساهمت بشكل مباشر في زيادة الحاجيات السكنية لدى افراد العينة.
أما الهدف الثاني والمتمثل في إثبات صدق العلاقات الارتباطية بين المتغير المستقل والممثل من خلال الأبعاد التالية (النمو الطبيعي للسكان، هجرة السكان، المستوى الاقتصادي للأسرة) والمتغير التابع المجسد في (الاحتياجات السكنية، وطلبات السكن، وامتلاك المسكن) فقد أثبت صحة الفرضيتين الجزئيتين الأولى والثالثة فيما تبقى نتائج الفرضية الثالثة غير محققة لظروف بحثية أجريت فيها الدراسة.

3 ـ النتائج العامة:

1/3 ـ النتائج المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية:

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أغلب أفراد العينة التي وقع عليهم الإختيار عند التوزيع أغلبهم من جنس الذكور وبنسبة مئوية قدرت ب: 87,3%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن سن أغلب أفراد عينة الدراسة كان في المجال المحصور أقل من 30 سنة و بنسبة قدرت بـ: 31.79%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن الحالة المدنية السائدة لدى عينة الدراسة هي المتزوج بنسبة قدرت ب 78%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن نوع السكن بيت قصديري هو السكن الذي يقطنه أغلب أفراد عينة الدراسة وبنسبة قدرت 58,4%.

ـ المدخول الشهرى المحصور بين أقل من 24000 دج هو المدخول الذي يتقاضاه أغلب أفراد عينة الدراسة وهو الأكثر تكرارا ضمن إجاباتهم وبنسبة قدرت ب: 74,0%

2/3 ـ النتائج المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة الزيادات الطبيعية للسكان واحتياجاتهم السكنية:

من خلال عرض المعطيات الميدانية التي جمعت ووضعت بهدف التحقق الإمبريقي من مدى صدق الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات النمو الطبيعي للسكان واحتياجاتهم

السكنية، ومن خلال المعالجة الإحصائية لعبارات الاستمارة بينت إجابات أفراد العينة نحو معدلات النمو الطبيعي للسكان والاحتياجات السكنية كان موجبا، ومن أجل توضيح ذلك أكثر سنعرض جملة من النتائج:

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن عدد أفراد عينة كل أسرة بلغت ما بين [4−6] فرد بنسبة قدرت بـ 44.5%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد عينة الدراسة تتكون من فئة الذكور والإناث معا بلغ بنسبة تقدر بـ 74.6%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد عينة الدراسة يتشكل مسكنهم من غرفتين بما قدرت نسبتهم بـ 50.4%

ـ تشير الشواهد الإحصائية أن أفراد العينة تتباين أنجبت مولود واحد خلال العشر سنوات الأخيرة بنسبة تقدر بـ 44.5%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة الذين أجابو بأنه لا توجد بأسرهم أية حالة وفاة في العشر سنوات الأخيرة بنسبة تقدرت بـ 87.9%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن معظم الأراضي التي أقيمت عليها المساكن ملك للدولة بنسبة تقدرـ 52%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المستقلين في مساكنهم بنسبة تقدر بـ 58.4%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة أجابو كلهم بأنه لا تكفيهم الغرف التي يتكون منها مسكنهم أي بنسبة وصلت 100%

ـ تشير المعطيات الإحصائية إلى أن أفراد العينة تؤكد على أن ضيق المسكن من بين أسباب عدم كفايته للأفراد بنسبة قدرت بـ 54.7%.

ـ تشير المعطيات الإحصائية إلى أن الكهرباء من بين الشروط الأساسية التي يتوفر عليها المسكن بنسبة إجابة قدرت بـ 39.1%.

ـ تشير المعطيات الإحصائية إلى أن غرفة الاستقبال من بين المرافق التي لا يتوفر عليها مسكن أفراد عينة الدراسة بنسبة قدرت بـ 33%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن التلفاز من بين أهم التجهيزات الداخلية التي يتوفر عليها المسكن بنسبة إجابة وصلت إلى 35.6%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن العيادة المتعددة الخدمات من بين أهم المرافق العامة الموجودة بالمحيط بنسبة تقدر بـ 35.6%.

ونتائج العلاقة الارتباطية بين معدلات النمو الطبيعي للسكان والاحتياجات السكنية تمثلت في أنه:

ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد الأفراد وعدد الغرف، بمعامل توافق بلغ 0.240، وقيمة (كا^2) قدرت بـ 10.593، ومستوى الدلالة يساوي 0.032.

ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري الجنس وعدد الوفيات، بمعامل توافق بلغ 0.261، وقيمة (كا^2) قدرت بـ 12,656[a]، وبمستوى دلالة يساوي 0.002.

ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري السن وعدد المواليد، بمعامل التوافق والتي بلغت 0.420، و قيمة (كا^2) قدرت بـ 37,12 [a]، وبمستوى دلالة يساوي 0.000

ـ ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد المواليد وعدد الوفيات، بمعامل التوافق بلغ 0.248 أما قيمة (كا^2) قدرت بـ $11,377^{a\ a}$، وبمستوى دلالة يساوي 0.77.

ـ ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد الأفراد وعدد الوفيات، بمعامل توافق بلغ 0.156 وقيمة (كا^2) قدرت بـ $4,330^{a}$، وبمستوى دلالة يساوي 0.363

*** إذن ومن خلال المعطيات المتحصل عليها نخلص إلى أن الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات النمو الطبيعي للسكان واحتياجاتهم السكنية قد تحققت.**

3/3 ـ النتائج المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة حول هجرة السكان وطلبهم على المساكن:

من خلال المعطيات والشواهد الميدانية التي استشفت من إجابات أفراد العينة ووضعت بهدف التحقق الإمبريقي من مدى صدق الفرضية الجزئية الثانية التي مفادها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات هجرة السكان وطلبهم على المساكن، ومن خلال المعالجة الإحصائية لعبارات الاستمارة بينت إجابات أفراد العينة اتجاها سالبا، ومن أجل توضيح نتائج الفرضية أكثر نستعرض جملة من النتائج:

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المهاجرين تعود إلى أصول حضرية وريفية في نفس الوقت وبنسبة تقدر بـ 39.3%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة الذين أجابو بأنهم هاجروا بصفة دائمة قدرت نسبتهم بـ 74,6%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة الذين هاجروا بسبب المسكن قدرت نسبتهم بـ 50%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين كانوا يمتهنون الأعمال الحرة بنسبة قدرت بـ 65.3%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين يتكونون من فئة النساء بنسبة قدرت بـ 42%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين اختاروا الاستقرار بهذا الحي بسبب قربه من المدينة بنسبة قدرت بـ 47,3%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين اختاروا الانتقال من مسكنهم إلى مسكن بحي آخر بنسبة قدرت بـ 79.2%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين أجابو بأن انتشار الجريمة من بين الآثار السلبية المترتبة عن الإقامة بهذا الحي بنسبة قدرت بـ 36%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين عانوا من صعوبة التأقلم مع المناخ والعوامل الطبيعية نتيجة تيارات الهجرة العشوائية بنسبة قدرت بـ 37.6%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين تقدموا بطلب الحصول على مسكن بنسبة كبيرة جدا قدرت بـ 96%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين تقدموا مرة واحدة بطلب للحصول على المسكن بنسبة قدرت بـ 53%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين تقدموا بطلب للحصول على سكن اجتماعي إيجاري بنسبة قدرت بـ 76.5%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين لم يستفيدوا من الصيغة السكنية التي تقدموا بطلب الحصول عليها بنسبة قدرت بـ 97%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة المهاجرين الذين انتظروا الحصول على المسكن لمدة تفوق 12 سنة قدرت نسبتهم بـ 41.3%.

ومن بين نتائج العلاقة الارتباطية بين هجرة السكان وزيادة طلبهم للمساكن ما يلي:

ـ ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري طلب السكن ومدة الانتظار بمعامل توافق بلغ 0.092 وقيمة (كا^2) قدرت بـ 1,429[a]، وبمستوى الدلالة يساوي 0.839.

ـ ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري مهنة الأفراد قبل الهجرة والصيغة السكنية بمعامل توافق بلغ0,597، وقيمة (كا^2) قدرت ب .0,206، وبمستوى دلالة يساوي 0.839

*** إذن ومن خلال المعطيات المتحصل عليها نخلص إلى أن الفرضية الجزئية الثانية والتي مفادها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات هجرة السكان وزيادة طلبهم على المساكن لم تتحقق.**

4/3 ـ النتائج المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة حول المستوى الإقتصادي للأسرة والقدرة على امتلاك مسكن:

من خلال المعطيات والشواهد الميدانية التي استشفت من إجابات أفراد العينة التي جمعت ووضعت بهدف التحقق الإمبريقي من مدى صدق الفرضية الجزئية الثالثة التي مفادها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي للأسرة وملكية المسكن، ومن خلال المعالجة الإحصائية لعبارات الاستمارة بينت إجابات أفراد العينة اتجاها إيجابيا، ومن أجل توضيح ذلك نتائج الفرضية أكثر نستعرض جملة من النتائج:

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة النشطين بمعدل فردين داخل الأسرة الواحدة قدرت نسبتهم بـ 30,1%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة توفر من خلال الدخل المأكل والمشرب كإحدى المستلزمات المعيشية بنسبة قدرت بـ 46%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة لا يتناسب دخلهم مع متطلبات المعيشة بنسبة قدرت بـ 95.4%.

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة لا يتناسب دخلها مع متطلبات المعيشة بسبب غلاء المعيشة بنسبة قدرت بـ 50.2%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة لا تفكر في الإنجاب بالنظر لمستواها المعيشي بنسبة قدرت بـ 87.9%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة لا تفكر في الإنجاب بسبب ضعف الدخل بنسبة قدرت بـ %45.2

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أفراد العينة وبالنظر إلى مستواها المعيشي تفكر مستقبلا في الانتقال لمسكن آخر بنسبة قدرت بـ 48.3%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن معدلات الإعالة داخل الأسرة شملت فرد واحد بنسبة قدرت بـ 49.1%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن أغلبية أفراد العينة لم يستفيدوا من قطعة أرض لبناء مسكن بنسبة قدرت بـ %97.7

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن من أسباب عدم الحصول على قطعة أرض هو العزوف عن التقدم بطلب للحصول عليها بنسبة قدرت بـ 35%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أنه لا يمكن تحسين المسكن ليكون أكثر أريحية بنسبة قدرت بـ 92.5%

ـ تشير الشواهد الإحصائية إلى أن صعوبة الإدخار يمثل إحدى العقبات لتحسين ظروف المسكن لدى أفراد عينة الدراسة بنسبة قدرت بـ 34.1%

ومن نتائج العلاقة الارتباطية بين المستوى الاقتصادي للأسرة والقدرة على امتلاك المسكن ما يلي:

ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد الأفراد النشطين وعدد الأفراد المعالين داخل الأسرة بمعامل توافق بلغ 0,403، وقيمة ($كا^2$) قدرت بـ$33,640^a$ وبمستوى دلالة يساوي 0.000

ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري الدخل والقدرة على بناء مسكن اعتمادا على قيمة معامل توافق بلغ 0,209، وقيمة ($كا^2$) قدرت بـ$7,896^a$، وبمستوى دلالة يساوي 0.005

ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشري عدد الأفراد النشطين والإنجاب، اعتمادا على قيمة معامل توافق بلغ 2250, وقيمة ($كا^2$) قدرت بـ$9,186^a$، وبمستوى دلالة يساوي 0270, وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05.

*** إذن ومن خلال المعطيات المتحصل عليها نخلص إلى أن الفرضية الجزئية الثالثة والتي مفادها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي للأسرة والقدرة على امتلاك المسكن قد تحققت.**

إقـتـراحات وتـوصيـات

توصيات الدراسة:

1 ـ ضرورة إعداد قاعدة بيانات حول معدلات النمو الديمغرافي، ومرافقة ذلك بإحصاء دوري للعقار الحضري والفلاحي ووضعها تحت تصرف وزارة السكن والعمران لتنفيذ المشاريع السكنية.

2 ـ إعداد بنك للمعلومات والبيانات الرقمية حول معدلات الزواج وطالبي السكن في المجتمع وعدد السكنات والمشاريع مع تحيينها دوريا ووضعها تحت تصرف مختلف القطاعات الوزارية وخاصة وزارة السكن.

3 ـ تحيين مختلف النصوص القانونية المنظمة لقطاع السكن مع ضرورة التفكير في منح امتيازات للشركات المتخصصة والاستثمارية للتقليل من فاتورة الإنجاز.

4 ـ القيام بمختلف الدراسات العلمية والاستشرافية في مجال السكان، مع ضرورة الاعتماد على نتائج البحوث العلمية بهدف وضع سياسة سكنية تحدد الاحتياجات السكنية بدقة وتراعي التطور في معدلات السكان.

5 ـ التقليل من العراقيل البيروقراطية وتقديم تسهيلات إدارية لجلب مختلف المستثمرين والفاعلين من الشركات المتخصصة في مجال الإسكان للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع السكنية.

6 ـ التفكير في المشاريع السكنية الضخمة وتعزيز آليات الرقابة القبلية والبعدية من خلال اللجوء إلى نماذج المدن الجديدة والذكية التي تتوفر مختلف المرافق العامة، بهدف التقليل من معدلات الهجرة وطالبي العمل والسكن.

7 ـ التفكير في نموذج جزائري في مجال السكن بالاعتماد على إطارات وخبرات جزائرية مع ضرورة وضع سياسة سكنية تتماشى ومقاييس التهيئة والتعمير وبناء ناطحات السحاب لتوفير السكنات للأفراد بهدف التقليل من استغلال الأراضي الزراعية لإقامة المشاريع السكنية.

8 ـ تكفل الخزينة العمومية بالمشاريع السكنية وتوجيهها إلى الإيجار عن طريق إتباع دفتر شروط يحدد الأسعار ومنع المضاربات حتى تتناسب الأسعار مع الإمكانيات المادية والاقتصادية للأفراد.

9 ـ ضرورة التخلي عن سياسة تمليك المساكن لفائدة الأفراد وفتح سوق للإيجار حسب عدد الأفراد وتحديد احتياجاتهم، والتي على أساسها يؤجر المسكن لكل أسرة بمبالغ مالية رمزية واستغلال العائدات المالية لتنفيذ مشاريع إسكانية جديدة.

10 ـ إقامة مناطق صناعية خارج التجمعات السكانية من شأنها التقليل من معدلات الهجرة وطلبات المساكن وتخفيف الضغط على المدن، واستغلال الأراضي لإقامة مشاريع سكنية جديدة.

11 ـ تكفل الشركات الوطنية بالمشاريع السكنية مع مراجعة تكاليف الإنجاز من قبل الدولة بإتباع دفتر شروط محدد بدقة والتخلي عن المساعدات الممنوحة للأفراد من قبل الصندوق الوطني للسكن والوكالة

الوطنية لتحسن السكن، بهدف التقليل من تضخيم فواتير المشاريع التي أرهقت كاهل الدولة، وتعزيز آليات الرقابة واحترام معايير ومدة الإنجاز.

12 ـ ضرورة وضع سياسة تخطيط تتماشى مع النمو الديمغرافي وطلبات السكن المتزايدين، وتوفير المرافق العامة لتخفيف الضغط على المدن.

13 ـ التخطيط لنموذج إسكاني جزائري يراعي الخصوصية الثقافية والمجتمعية، ويحفظ حظوظ الأجيال المقبلة من التنمية المستدامة.

14 ـ تنظيم سوق العقار في الجزائر وفق دفتر شروط يحدد المعاملات العقارية بدقة ويمنع كل أشكال المضاربة لرفع أسعار الأراضي المخصصة لإقامة المشاريع السكنية، حتى تكون الأسعار في متناول كل الفئات الاجتماعية لبناء مساكن خاصة.

15 ـ التفكير في مشاريع إستثمارية من عائدات الإيجار وتنويع مصادر جمع الثروة ن واستغلالها في تنويع بدائل الاقتصاد الوطني، الذي ينعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر الجزائرية.

16 ـ ضرورة تنظيم منح رخصة الكفاءة في إقامة المشاريع السكنية من خلال تبني معايير موضوعية من شأنها أن تساعد على توفير معايير الجودة والنوعية في مجال السكن.

17 ـ ضرورة التفكير في آليات للضبط السكاني والتحكم في أعدادهم الهائلة من خلال تنظيم النسل ومجانية العلاج ورعاية الأم والطفل وبالتالي التحكم في طالبي.

18 ـ ضرورة إقامة مشاريع وأقطاب سكنية متعددة المرافق والخدمات، تتماشى من نمط المعيشة الجديد وتساهم في رفاهية الأسر بهدف التحكم في معدلات النمو الطبيعي للسكان.

19 ـ ضرورة اعتماد مشاريع سكنية ومشاريع التنمية في الريف الجزائري بتوفير المرافق الضرورية والخدمات للسكان، التي تتماشى مع طبيعة الأصول الجغرافية لهم، هدفها التقليل من معدلات الهجرة والطلب على المساكن.

20 ـ إعطاء الأولوية في منح الأراضي المخصصة لبناء المشاريع السكنية لفائدة الدولة والتي من شأنها أن تقلل من المضاربة على أسعار الأراضي، وتبني توجهات جديدة تتلاءم مع قانون العرض والطلب على السكن.

مقترحات لدراسات تكميلية:

ـ التحول الديموغرافي ومعوقات التنمية.

ـ النمو الديموغرافي في الأحياء الجديدة ومعدلات الجريمة في الجزائر.

ـ مشكلة الإسكان في الجزائر (مقاربة نظرية بين الواقع والآفاق)

ـ النمو الطبيعي للسكان والإحتياجات السكنية في الجزائر.

ـ هجرة السكان وطلبات السكن في الجزائر.

ـ البرامج السكنية في الجزائر بين الواقع والتطلعات.

ـ المدن الذكية وآفاق التنمية المستدامة (مدينة سيدى عبد الله نموذجا)

خـــاتمـــة

خـاتمة

ختاما لما جاء في هذه الدراسة وبعد القراءة النظرية لأدبياتها وما خلصت إليه من نتائج ضمن جانبها التطبيقي واستكمال جميع الجوانب المنهجية المتبعة في إعداد البحوث العلمية الرزينة تم تسجيل مجموعة من النتائج، من أهمها تحقق الفرضيتين الأولى والثالثة التي تم اختبارهما إمبريقيا من خلال مجموعة من الأدوات البحثية والتي اعتبرت الاستمارة كأحد الأدوات الأساسية لجمع المعلومات من أفراد العينة، استطعنا الإجابة على التساؤل المركزي للدراسة من خلال الوقوف على الاهمية العلمية والمعرفية لمتغيرتها والتي كشفت على وجود علاقات ارتباطية بين أبعادها، إضافة إلى بلوغ جملة من الأهداف المرجوة، والمتمثلة أساسا في تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة النمو الديمغرافي في الجزائر وانعكاسها على مشكلة الإسكان في مدينة سكيكدة التي اختيرت كميدان للدراسة والتي تم من خلالها التعرف على الأسباب الظاهرة والكامنة للظاهرة قيد الدراسة، وذلك عن طريق الكشف عن اتجاه ومعدلات الزيادات السكانية خاصة في المرحلة الاستعمارية وما بعد الاستقلال والتي ما لبثت وانعكست بشكل واضح على الاحتياجات السكنية، التي أصبحت أكثر من ضرورة اجتماعية نتيجة الطلب المتزايد والبحث الدائم والمتجدد عن الأمن والاستقرار لدى السكان بالقرب من مركز المدينة، إضافة إلى الحراك السكاني وموجات الهجرة المصاحبة له حيث عرفت مدينة سكيكدة بعد الاستقلال مباشرة وبطريقة عفوية زياد في عدد الوافدين الجدد من مختلف المناطق المجاورة نتيجة السياسة الفرنسية التي فرضها المستعمر على السكان وتدهور الحالة الاجتماعية لهم مما جعلهم يقيمون في محتشدات ومراكز للتعذيب نتيجة التضييق المفروض عليهم ومحاولة إفشال الحرب التحريرية، كما أن مدينة سكيكدة تحتل موقع استراتيجي في الخريطة الجغرافية للجزائر نتيجة التنوع التضاريسي بها وتوفر الأراضي الخصبة والمياه الجوفية وتوفرها على ميناء بحري لتصدير الثروات لفرنسا وتدعيم اقتصادياتها اعتبر مبررا كافيا للهجرة وطلب الاستقرار بها، إضافة إلى التنوع المناخي وامتدادها على سلاسل جبلية جعلها تتربع على شريط ساحلي جعلها بمثابة وجهة سياحية للمستعمر الذي أقام بها الفيلات الفاخرة والحدائق المتنوعة في حين عمل السكان الأصليين كخدام لدى المعمرين وكان العديد منهم لا يمتلك مساكن ويستقر في الأرياف ويعانون من ضيق واكتظاظ في المساكن التي لا تلبي أدنى ضروريات الحياة، ومباشرة بعد الاستقلال سارعت الحكومة الجزائرية إلى تبني إصلاحات جديدة تساعد على تبني سياسات من شأنها أن تعوض الخسائر البشرية في الأرواح من خلال الاهتمام بالأم والطفل وإطلاق العديد من البرامج الوطنية كان آخرها

البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي من خلال الرعاية بالأم والطفل مع إطلاق سلسلة من البرامج السكنية المتنوعة، كما أن الحرب الاهلية في التسعينات مثلت هاجسا لدى السكان دفعهم للهجرة طلبا للاستقرار والعمل وبحثا عن الأمن، لتنتهج الحكومة الجزائرية عند مطلع الألفينات سياسة سكانية وسكنية جديدة عملت على تقليص الفجوة بين عدد السكان وعدد السكنات من خلال استحداث البطاقية الوطنية وإطلاق مشاريع عدل وبرامج السكن بمختلف الصيغ مع تقديم إعانات من قبل الصندوق الوطني للسكن ووكالة عدل التي وفرت قاعدة بيانات رقمية بهدف التقليل من مشكلة الإسكان عن طريق برامج الترحيل التي باشرتها الحكومة الجزائرية والتي مثلت حلول مؤقتة نتيجة الطلب المتزايد على السكنات، مما أدى إلى اختلال العرض والطلب بين المتقدمين لطلب السكان وعجز الدولة عن توفير برامج سكنية تتوافق وطموحات السكان نتيجة التأخر في المشاريع السكنية وارتفاع تكاليف إنجاز المشاريع وغياب الجودة والنوعية وهو ما عمق المشكلة نتيجة غياب التوافق بين عدد السكان وعدد السكنات المنجزة، وهو ما أدى إلى صعوبة المأمورية لدى السلطات المختصة نتيجة الانتشار العشوائي للبيوت القصديرية وغياب الأرقام الحقيقية لإحصاء السكنات الهشة والتجاوزات المسجلة في قوائم المستفيدين وآجال الطعون وظهور شبكات تنتشر بين السكان وتعمل على المضاربة في أسعار البيوت القصديرية ومختلف الأراضي، وهو ما جعل مصالح ولاية سكيكدة تقوم بإحصاء عام للسكنات الهشة سنة 2007 وفي سنة 2020، والتي مكنتنا من الوصول إلى إحصائيات وتقارير دعمنا بها الجانب الميداني للدراسة بناء على العديد من الدراسات التي قامت بها مديرية البناء والتعمير ومديرية السكن ومديرية البرمجة ومراقبة الميزانية، وقد ساعدتنا البيانات الرقمية في فهم الحراك الديمغرافي بالمدينة، والذي كانت له علاقة مباشرة ب والمستوى الاقتصادي للأسر بشكل عام نتيجة الانتشار الغير مهيكل للأحياء والسكنات الفوضوية بالقرب من المنطقة الصناعية بأعالي جبال بوعباز وبحيرة الطيور والهجرة طلبا للعمل والمسكن اللائق والاستفادة من مختلف المرافق والخدمات النوعية التي يحتاجها السكان وبالأخص تمدرس الأطفال والاستفادة من خدمات الصحة والبريد، وتشير التقارير المتوفرة لدى المصالح المعنية على استحواذ المؤسسة المينائية وشركة سوناطراك على أكثر من 70% من مساحة المدينة ما جعل السكان يستقرون بالقرب منها مستغلين المساحات الشاغرة وإقامة مساكن للاستقرار وطلب فرص العمل، إضافة إلى انتشار أعداد كبيرة من البطالين من أفراد عينة الدراسة، ومثل أهم العقبات التي حالت دون امتلاك الأسرة لمسكن لائق يتناسب مع عدد أفرادها أو حتى التفكير في بنائه بسبب ارتفاع النفقات العامة ومواد البناء وارتفاع أسعار العقار وعدم استفادتها من أية

امتيازات من قبل السلطات المعنية وهو ما ساعد على الحاجة إلى المسكن وإقامة مسكن فوضوي والذي عمل على تشويه البنية الجمالية للمدينة من خلال انتشار مظاهر الترييف على هوامش المدينة.

وفي ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة نصل لنتيجة يقينية مفادها أنه توجد علاقة بين النمو الديموغرافي ومشكلة الإسكان في مدينة سكيكدة في إطار مشكلة دراستنا وتساؤلاتها ومختلف فرضياتها لذلك نبقي دائما المجال مفتوحا أمام الباحثين والمختصين والهيئات العلمية ومراكز البحث بهدف التقصي العلمي والبحث في طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة في مناطق أخرى ومن منظور بحثي آخر.

قائمة المصادر والمراجع.

1 ـ الكتب:

ـ البستاني فؤاد إكرام: منجد الطلاب، ط1، دار الشروق، لبنان، 1958.

ـ عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والاسكان: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2007.

ـ مصطفى خلف عبد الجواد: علم اجتماع السكان، دار مسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009

ـ محمد توفيق خضير: **مبادئ الصحة والسلامة العامة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2000

ـ جيلاني عمران، ترجمة عبد الغاني بن منصور: أزمة السكن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د س ن.

ـ متعب حنان جاسم: الأسس التكنولوجيا اجتماعية للتخطيط، مطبعة الأمة، الأردن، 1974

ـ يونس ابراهيم إيمان: علم النفس النمو؛ د ط، كلية التربية الأساسية، قسم الأطفال، 2016

ـ كرارمة أحمد: محاضرات في النمو النفسي الحركي، دط، جامعة وهران، 2015

ـ بن عايض المغدوري عادل: قضايا مجتمعية معاصرة، 2015

ـ تشارلز ابرمز: المدينة ومشاكل الإسكان، دار الآفاق الجديدة ،لبنان، د س ن .

ـ محمد بلقاسم حسن بهلوم: سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

ـ فاطمي سمراء: إدماج الأحياء الفوضوية في الوسط الحضري، دراسة ميدانية بمدينة ميلة، د س ن.

ـ تشارلز أمبرز: المدينة ومشاكل الإسكان دار الأفاق الجديدة، د ط، لبنان، د س ن

ـ الكناني كمال قادم: دراسات في نظرية الموقع الصناعي، دط، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

ـ خلف الله بوجمعة: العمران والمدينة، دط، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2005.

ـ الجدية فوزي سعيد: الجغرافيا الاقتصادية، دط، ددن، دس ن.

ـ هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري، دط، دار صفاء للطباعة والتوزيع، الأردن، 2006.

ـ غنيم عثمان محمد: مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دط، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

ـ عباس عبد الرزاق حسين: جغرافية المدن، دط، مكتب بغداد للطباعة، العراق، 1973.

ـ عبد المعطي عبد الباسط: توزيع الفقر في القرية المصرية، دط، دار الثقافة الجديدة، مصر، 1979.

ـ عشماوي السيد: الجماعات الهامشية المنحرفة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث، د ط، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر، د س ن.

ـ قيرة اسماعيل، غربي علي: في سوسيولوجيا التنمية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.

ـ قيرة اسماعيل: عولمة الفقر، ط1، دار النشر للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

ـ غامري محمد حسن: ثقافة الفقر، دراسة في أنثربولوجيا التنمية الحضرية دط، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر. 2000

ـ شكور جليل وديع: أمراض المجتمع الأسباب الأصناف والتفسير الوقاية والعلاج، د ط، الدار العربية للعلوم، لبنان، 1998

ـ حاتم راشد علي: مقدمة في علم اجتماع الحضري، نظريات مشكلات وتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2009

ـ إبراهيم محمد عباس: التصنيع والمدن الجديدة، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006

ـ روبرت ردفيلد: ترجمة العدلي فاروق محمد، المجتمع القروي وثقافته، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1973

ـ محمد علي محمد: مجتمع المصنع دراسة في علم اجتماع الحضري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1975

ـ سلاطنية بلقاسم، قيرة اسماعيل، غربي علي: المجتمع العربي التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، منشورات جامعة منتوري، 2000-1999
ـ استينية دلال ملحس: التغير الاجتماعي والثقافي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004
ـ غيدنز أنطوني: علم اجتماع، ترجمة الصباغ فايز، ط1، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2005
ـ قيرة اسماعيل: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، د س ن.
ـ جمعة سعد: علم اجتماع الحضري، مفاهيم وقضايا، بل برنت للطباعة والنشر، د ط، مصر، 2004
ـ الكردي محمد: النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، دار المعارف، د ط، 1977
ـ قيرة اسماعيل: مدونة علم اجتماع الحضري ونظرياته، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة منتوري، 2004
ـ قيرة اسماعيل: اي مسقبل للفقراء في البلدان العربية، جامعة منتوري، 2005.
ـ غيث محمد عاطف: دراسات في علم اجتماع التطبيقي، د ط، دار النهضة العربية، لبنان، د س ن
ـ السيد عبد العاطي: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، ط2، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996
ـ كلاسون جون: مدخل على التخطيط الإقليمي، ترجمة إيميل جميل، دط، العراق، 1988
ـ حاتم راشد علي: مقدمة في علم اجتماع الحضري، دط، د دن، د س ن.
ـ صبحي محمد قنوص: دراسات حضرية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الجماهرية العظمى، 1994.
ـ أحمد بودراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، دون س ن.
ـ عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية الريفية للمجتمعات العالم الثالث، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، د س ن.
ـ فراس عباس فاضل، مورفولوجيا السكان، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009.
ـ أنتوني غدنر، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005.
ـ أحمد سامي الدعبوسي: التنمية والسكان، دار أجنادين للنشر والتوزيع، ط 1، الرياض، 2007.
ـ عبد الحميد دليمي: دراسة في العمرا السكن والإسكان، دار الهدى للطباعة والنشر، د ط، الجزائر ،2007.
ـ فراس عباس البياتي: الإنفجار السكاني والتحديات المحتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
منير عبد الله كرادشة: علم السكان الديمغرافيا الاجتماعية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2010.
ـ مصطفى عبد الجواد: علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2009.
ـ قبارى محمد اسماعيل: علم اجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية، مركز دالتا للطباعة، د ط، مصر، د س ن..
ـ خليل عبد الهادي: علم الاجتماع السكاني، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
ـ موسى سمحة، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
ـ محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الكريم، السكان (ديمغرافيا وجغرافيا) ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1962.
ـ غازي مطلك صخي، هديل عبد الوهاب: الإجتماعيات، ط4، د د ن، د م ن، ص، 2013، ص44.
ـ خليل عبد الهادي البدو: علم اجتماع السكاني، دار حامد للنشر، ط1، الأردن، 2008.
ـ يونس حماد علي: مبادئ علم الديمغرافيا، ط1، ددن، عمان، 2010.
ـ الخفاف علي: عبد علي: جعرافية السكان، ط2، مصر، 2008.
ـ أبو عيانة فتحي: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 1984.
ـ زيدان عبد الباقي: أسس علم السكان، دار النهضة المصرية، ط1، مصر 1976.

ـ شفيق محمد: السكان والتنمية القضايا والمشكلات، دط، المكتب الجامعي، مصر، 1998.
ـ أحمد محمد مصطفى: السكان والأسرة، دط، دار المعرفة، مصر، 1995.
ـ سدلي كونتر: النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي، ترجمة أحمد ابراهيم عيسى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1967.
ـ حسن محمد حسن محمد: علم اجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر ، 1992.
ـ مصطفى محمد أحمد محمد: السكان والأسرة، دط، دار المعرفة للكتاب، مصر، 2012.
ـ عوض السيد حنفي: المشكلة السكانية وتحديات الحياة، ط1، الدار الجامعية، مصر، 1997.
ـ صافتا محمد وآخرون: أسس الجغرافيا البشرية، دط، منشورات جامعة دمشق، سوريا 1999.
ـ عبد المعطي عبد الباسط وآخرون: السكان والمجتمع، دط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.
ـ جلبي عبد الرزاق: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992.
ـ أبو عيالة فتحي محمد: دراسات في علم السكان، دط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
ـ أحمد نجم الذين وآخرون: الجغرافيا البشرية، دط، جامعة بغداد، العراق، 1979.
ـ الخشاب مصطفى: الاجتماع العائلي، ب د ن، ط1، مصر، 1976.
ـ كرداشة منير: الخصوبة السكانية، المركز القومي للنشر ،دط، الأردن، 2007.
ـ فايز ابراهيم الحبيب: التنمية الاقتصادية بين لبن النظرية وواقع الدول النامية، دط، د د ن، السعودية، 1985.
ـ عبد الكريم عبد الباقي: في علم السكان، دط، مطبعة جامعة دمشق، 1966.
ـ الساعاتي حسن، لطفي عبد الحميد: دراسات في علم السكان، دط، دار النهضة العربية، 1981.
ـ كحالة محمد رضا: سلسلة بحوث اجتماعية، دط، د د ن، بيروت، 1984 .
ـ عميرة جويدة: اتجاهات نظرية في علم السكان، دط، دار جوانا للنشر والتوزيع، مصر، 2014،.

2 ـ المذكرات والأطروحات:

ـ قمبوعة خولة: مدينة سكيكدة ما بين الحاجة إلى التوسع والعوائق المواجهة له، مذكرة مكلة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي ،2015
ـ كبداني سيد أحمد: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، أطروحة دكتوراه،غ م، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013
ـ بوزغابة باية: توسيع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، غ م، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015
ـ محمد عبد الشفيع عيسى: مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة الطليعة العربية ، دع، دس ن.
ـ حفيظي ليليا: المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، رسالة ماجستير،غ م، جامعة منتوري، 2008
ـ سلاطنية رضا: الأحياء المتخلفة والنمو العمراني، دراسة ماجستير، غ م، جامعة منتوري قسنطينة، 2005
ـ لعريط وفاء: أثر القيم التنظيمية على الولاء، أطروحة دكتوراه، غ م، جامعة 20 أوث 1955، 2018
ـ عزوز محمد: مشكلة الإسكان الحضري، رسالة ماجستير، غ م، جامعة منتوري، 2005
ـ صليحة مقاوسي: الفقر الحضري أسببه وأنماطه، أطروحة دكتوراه، غ م، جامعة منتوري ،2008
ـ الماريناتي كامل: النمو الحضري وأثره على البناء الإيكولوجي لمدينة بغداد، أطروحة دكتوراه،غ م، علم اجتماع، جامعة بغداد، العراق، 1992

ـ حميدوش علي: محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية وإسقاطها على حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غ م، جامعة الجزائر، 1995.

ـ بلعجال فوزية: العوامل الديمو اقتصادية وعلاقتها بسوق العمل، أطروحة دكتوراه، غ م، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2012.

ـ صبيحة بخدوني: التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غ م، كلية اعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر ،2013.

ـ أوكيل حميدة: أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، غ م، 2004.

3 ـ المجلات العلمية المنشورة:

– بوستة إيمان: قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر ، مجلة السكن ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر العدد الحادي عشر ، د س ن.

ـ معتز نعيم: النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد، الخامس عشر، دس ن.

ـ بوزيان راضية: واقع السكن في الجزائر السكن الكولونيالي الفردي نموذجا، مجلة الجلفة، دع، دس ن.

ـ بوزيان راضية: واقع السكن في الجزائر (السكن الكولونيالي الفردي)، مجلة الجلفة، د ع، دس ن.

ـ سلمى مميش: اقتصاد السكن في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية ن العدد 1، المجلد1، جامعة أدرار 2017 .

ـ الطيب العماري: التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. د ع ، د س ن.

ـ مصطفى جهان: نظريات الموقع الصناعي دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 14، د س ن.

ـ الكناني كامل بشير: مساهمة نظرية في الحيز الاقتصادي وتحليل آلية التنمية، مجلة جامعة الموصل، العدد 5، 1993.

ـ العمار علي كريم: مساهمة نظرية في تفسير آليات العلاقات الاقتصادية المكانية، مجلة آداب الكوفة، العدد4، دس ن،.

ـ الكناني كامل بشير: تأثير منطقة السوقفي تحديد الموقع الصناعي، مجلة تنمية الرفدين، جامعة الموصل، العدد 67 ، 2000.

ـ توهامي براهيم وآخرون: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مجلة الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، 2004.

ـ قيرة اسماعيل: مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996.

ـ عبد السلام سليمة، بوسكرة عمر: النظريات المفسرة لظاهرة التحضر، مجلة الخلدونية للعلوم الأنسانية والاجتماعية، العدد 11، 2019.

ـ ميا رولا أحمد ،غدا علا عبد الرزاق :الضواحي السكنية حل تخطيطي لمواجهة النمو السكاني، أم مشكلة حضرية جديدة، مجلة جامع دمشق للعلوم الهندسية، العدد2، المجلد التاسع والعشرون، سوريا، 2013.

ـ صالح عباس خالد: مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان، مجلة جامعة بابل، العدد 2، المجلد، 21، العراق، 2013.

ـ اسماعيل ابراهيم الشيخدره: اقتصاديات الاسكان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 127، 1998، ص13

الشمري عماد مطير والجنابي عبير ضيدان: الأفكار السكانية في كتابات إبن خلدون، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 12، جامعة بابل، 2013، ص 381.

ـ عطاري ابراهيم: الانتقال الديمغرافي وتطور بنية الأسرة في الجزائر، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 7، 2011.

4 ـ مواقع الأنترنت:

ـ موقع موضوع أكبر موقع عربي بالعالم :الحلايقية غادة، مدن ومحافظات ولاية سكيكدة، 3 فبراير 2019، ، يوم 20 جانفي 2020 على الساعة 13.30.

ـ www, apc dz algerie, le 21 fevrier 2020 a 18,05

ـ www.AR- UNIVERS.COM LE 09/10/2019 A 14 H

ـ www.a .r wikipidia. Le 8/12/2019 a 14.09

ـ www,magltk,com, countries population , le 21 fevrier 2020 a 17 ,26

ـ www,word omesters , info le 20 fevrier 2020 a 11h

ـ www, apc dz algerie, opcit , le 21fevrier 2020 a 19h

ـ www. Wikipidia. Org نظرية الأماكن المركزية le 10 janvier 2020 a 16h

ـ www. Kau edu. Sa , location theary, le 10 janvier 2020, a 17 ,p , 24

El mowatin Logement : L'Algérie mise sur la diversification de ses partenaires étrangers ,vu le 24 décembre 2019 à 21 : 30 , www/ elmowatin ;dz

ـ El koraia : logement AADL en Algérie vu le 24 décembre 2019 à 21 : 35 , www :elkeria ;dz

Made in algeria ,les banques algériennes commencent à prendre le relaisdans le financement du legement vu le 24 décembre 2019 à 23h www ; made in algeria , com

https:// www.worldometers.info

المراسيم والتقارير:

ـ المادة 40 من دستور 1996: الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 8 ديسمبر1996. ، ج ر، العدد 76.

ـ القانون رقم 06-23 المادة 355: المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، و المتضمن قانون العقوبات ، ج ر، العدد 32.

- القانون رقم 06-22 : المادة 44 ، المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، والمتضمن قانون العقوبات الجزائية ، ج ر، العدد 25.

- المرسوم التنفيذي رقم 01-105: المؤرخ في 23 أفريل 2001، الذي يحدد شروط شراء السكنات المنجزة بأموال عموميةفي إطار البيع بالإيجار ج ر، العدد 25، 2001ز

- الجمعية العامة للأمم المتحدة: تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق، الدورة 19، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2011.

- المرسوم التنفيذي رقم 04 -340 يعدل المرسوم التنفيدي رقم 01-105 المؤرخ 23 أفريل 2001، الذي يحدد شروط وكيفيات شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية أو مصادر بنكية أو أي تمويلات أخرى في إطار البيع بالإيجار، ج ر ، العدد 25 ، 2004.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الجلسة العامة الرابعة، أكتوبر 1990.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول السكن، دورة أكتوبر 1995.

- العقد الاقتصادي والاجتماعي: التقرير السنوي حول السكن والسكان الصادر في سبتمبر 2002.

- اللجنة الوطنية والاقتصادية: تقرير عن المدن الجزائرية أو مستقبل البلد الحضري ، د س ن .

- فاطمة سلالي، منى بوزكري: تقرير حول نظام تكوين السكن في الجزائر، 2003.

- وزارة السكن: والعمران والمدينة تقرير حول برنامج الإنعاش الاقتصادي 1999-2004.

- مجلس حقوق الإنسان: تقرير الجمعية العامة الأمم المتحدة، الدورة التاسعة، البند الثالث من جدول الأعمال، 2009.

-

المراجع باللغة الأجنبية:

John f c Turner houssing Issues and standards problem ,Panthean books, new York ,1994,p 76

Mahfoud kaddach : la vie politique à alger de 1919 à 1939 , snad 1970,alger ,p,204

Max Weber : the city ,trans by Martindale and G,Neuirth,new york, 1958,p ;5

1980،ص،83.

F Papneck : the poor of jakarta ,Economie developement cultural change ,1975, pp , 24-2. G

M.Angus : princiles of general econology ,the blaktison company ,inc , new yourk ; 1958, p , 3

AndersonNels : le hobo , sociologie de sans – abri , traduit par Annie brégant , édition Nathan , published by university of chicago, 1923, pp, 6-20

Laboussin Qasmi :crise d'habitat et perspective de co- développement avec les pays des Maghreb ; édition punblised ;Paris ;1987 ; p ; 40

السجلات والوثائق:

ـ المديرية الولائية للتشغيل لولاية سكيكدة: حصيلة التشغيل لثلاثي الأول من 2017.

ـ مونوغرافيا مدينة سكيكدة: ديوان معالي والي الولاية، خلية الإعلام والاتصال، ديسمبر 2017.

ـ بلدية سكيكدة: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الفصل الاول، 2008.

ـ الديوان الوطني للإحصاءات: نشرية 01 جويلية 2017.

ـ وزارة الكن والعمران والمدينة: مخطط تنفيذ عمل الحكومة، الجزائر، 2015.

ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: العدد 25، الصادرة بتاريخ 29 أفريل 2001 .

ـ الديوان الوطني للإحصائيات: نشرية حول السكن والإسكان، جويلية 2000.

ـ وزارة السكن: نشرية الحضيرة السكنية قبل 1962.

ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008، ص ص 80 ـ 81.

ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول السكن، دورة أكتوبر 1995.

ـ العقد الاقتصادي والاجتماعي: الصادر في سبتمبر 2002.

ـ اللجنة الوطنية والاقتصادية: تقرير عن المدن الجزائرية أو مستقبل البلد الحضري.

سلالي فاطمة، وبوزكري منى: تقرير حول نظام تكوين السكن في الجزائر، الجزائر، 2003، ص 23.

ـ وزارة السكن والعمران والمدينة: مجلة السكن، العدد 2، 2011، ص ص 6-8.

ـ مجلس حقوق الإنسان: تقرير الجمعية العامة الأمم المتحدة، الدورة التاسعة، البند الثالث من جدول الأعمال، 2009، ص ص 12-18.

Ministère de l'habitat: recueil de textes, octobre, 1999

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): الإستمارة في صيغتها الأولية.

أولا: البيانات الشّخصية.

1 – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2 – السّن:
- أقل من 30 سنة ☐
- من 30 – 39 سنة ☐
- من 40 – 49 سنة ☐
- من 50 – 59 سنة ☐
- 60 سنة فأكثر ☐

3– الحالة المدنية:
- أعزب ☐
- متزوج ☐
- مطلق ☐
- أرمل ☐

4 – مكان الولاة الأصلي:
- ريف ☐
- قرية ☐
- مدينة ☐

5– طبيعة المسكن:
- مسكن هش ☐
- مسكن أرضي ☐
- مسكن قديم ☐
- كوخ ☐

أخرى تذكر.....

6- الدخل في العمل : أقل من 24000 دج ☐

أقل من 50000 دج ☐

أكثر من 50000 دج ☐

ثانيا: النمو الطبيعي للسكان والاحتياجات السكنية.

7- كم عدد أفراد أسرتك؟

- **أقل من ثلاثة أفراد** ☐
- **من 3-5 أفراد** ☐
- **من 6- 8 أفراد** ☐
- **أكثر من 8 أفراد** ☐

8- ما طبيعة الجنس السائد في أسرتك؟

- **ذكور فقط** ☐
- **إناث فقط** ☐
- **ذكور وإناث معا** ☐

9- كم عدد الّأسر التي تسكن هذا المنزل؟

- **أسرة وحيدة** ☐
- **أسرتين** ☐
- **أكثر من 3 أسر** ☐

10- كم عدد الأفراد الدين يسكنون الغرفة الواحدة معا؟

- **أقل من 3 أفراد** ☐
- **من 3- 5 أفراد** ☐
- **من 6-8 أفراد** ☐
- **أكثر من 9 أفراد** ☐

11- كم عدد المواليد داخل أسرتك؟

- **لا يوجد أي مولود** ☐
- **مولود واحد** ☐
- **مولودين إثنين** ☐
- **أكثر من 3 مواليد** ☐

12- كم عدد الوفيات داخل أسرتك؟

- **لا توجد أي وفاة** ☐
- **حالة وفاة واحدة** ☐
- **حالتين إثنتين** ☐
- **أكثر من 3 وفيات** ☐

13- هل هناك تباعد بين الولادات في أسرتك؟

نعم ☐ **لا** ☐

- **إذا كانت الإجابة بنعم ما هو عدد السنوات بين كل مولود وآخر؟**

- **أقل من 3 سنوات** ☐
- **من 3-4 سنوات** ☐
- **أكثر من 5 سنوات** ☐

14- هل تستعمل موانع الحمل في حياتك الزوجية؟

نعم ☐ **لا** ☐

- **إذا كانت الإجابة بنعم ما نوع هذه الموانع؟**

- **موانع تقليدية** ☐ **موانع حديثة** ☐

- **أخرى تذكر:**.....

15- هل تستخدم موانع الحمل لتنظيم أسرتك يشكل عقلاني؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا لماذا تلجأ إلى هذا الاستعمال الغير عقلاني؟

- كثرة النفقات على المواليد الرضع ☐

- خروج المرأة للعمل وتنظيمها للنسل ☐

- للتحكم في عدد الأفراد ☐

- بسبب الفقر وقلة الإمكانيات ☐

أخرى تذكر:.....

16- هل المسكن الذي تقطنه هو ملك لك؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا لمن تكون ملكية الأرض التي بني عليها مسكنك؟

- ملك الولاية ☐

- ملك البلدية ☐

- تعاونية فلاحية ☐

- أخرى تذكر.....

17- كم عدد الغرف التي يتكون منها مسكنك؟

- غرفة واحدة ☐

- غرفتين إثنتين ☐

- أكثر من ثلاث غرف ☐

18- هل تقطن هذا المسكن بمفردك؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا كم عدد الأسر التي تقطن هذا المسكن ؟
- أسرتين ☐
- ثلاث أسر ☐
- أربعة أسر

ـ أخرى تذكر:.....

19- هل عدد الغرف يتناسب مع عدد الأفراد بمسكنك؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟

- لأنه مكتظ بالأفراد ☐
- لأنه ضيق ☐
- لأنه غير مريح ☐

ـ أخرى تذكر:.....

20- هل مسكنك الذي تقيم به يتناسب مع؟

- عادات وتقاليد أسرتك ☐
- قيم أسرتك ☐

ـ أخرى تذكر:.....

21- هل المسكن الذي تقطنونه يتوفر على:

- الكهرباء ☐
- الماء ☐
- الغاز ☐
- الصرف الصحي ☐

ـ أخرى تذكر.....

22- المسكن الذي أقطن فيه يتكون من؟

- **غرفة استقبال** ☐
- **غرفة نوم** ☐
- **مطبخ** ☐
- **حمام** ☐
- **_ مرحاض** ☐

ـ أخرى تذكر.....

23- ما هي وسائل الراحة المكملة التي توجد داخل مسكنك؟

- **تلفاز** ☐
- **المكيف الهوائي** ☐
- **_ ثلاجة** ☐
- **غسالة** ☐

ـ أخرى تذكر.....

24 – هل تعتقد أن مسكنك يتوفر على معايير السلامة والأمن؟

نعم ☐ **لا** ☐

- **إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟**
- **لان قديم** ☐
- **لأنه قابل للسقوط** ☐
- **لأن غير صحي** ☐
- **أخرى تذكر**.....

25- ما هي المرافق العامة الموجودة بحييكم ؟

- **مدرسة** ☐
- **عيادة جوارية متعددة الخدمات** ☐
- **مركز شرطة** ☐
- **مركز بريد** ☐
- **فرع بلدي** ☐
- **مركز تجاري** ☐

- دار الشباب ☐
- ملعب جواري ☐
- مكتبة للمطالعة ☐
- روضة الأطفال ☐
- أخرى تذكر.....

ثالثا: هجرة السكان و زيادة الطلب على المساكن:

26-ما نوع المسكن الذي كنت تقيم به قبل مجيئك لهذا الحي ؟

- سكن قديم ☐
- سكن قصديري ☐

ـ أخرى تذكر .....

27- مما يتكون أفراد أسرتك التي شملتهم الهجرة لهذا الحي ؟

- نساء ☐
- رجال ☐
- كهول ☐
- شيوخ ☐

ـ أخرى تذكر:.....

28- كم بلغ سنك عندما هاجرت لهذا الحي؟

- أقل من "18 سنة ☐
- من 19- 29 سنة ☐
- أكثر من 30 سنة ☐

29- ما هي المهنة التي كنت تمارسها قبل هجرتك إلى هذا الحي ؟

- فلاحة ☐
- تجارة ☐
- تربية المواشي ☐
- أخرى تذكر:.....

30- أين كنت تقيم قبل مجيئك إلى هذا الحي؟

- **المدينة** ☐
- **الريف** ☐

ـ أخرى تذكر:.....

31- ما نوع الهجرة التي قمت بها لهذا الحي ؟

مؤقتة ☐ **دائمة** ☐

- إذا كانت دائمة ما هي الأسباب التي دفعتك لاختيار الهجرة هذا الحي؟

- **بحثا عن العمل** ☐
- **لظروف أمنية** ☐
- **تعليم الأطفال** ☐
- **طلبا لمسكن** ☐
- **تغيير النشاط ونمط المعيشة** ☐
- **لجمع المال والثروة** ☐

ـ أخرى تذكر:.....

31- ما هو السبب الذي جعلك تختار الاستقرار بهذا الحي ؟

- **قربه من مكان العمل** ☐
- **قربه من المدينة** ☐
- **وجود أقارب به** ☐

- أخرى تذكر:.....

32- هل تفكر في الانتقال من مسكنك إلى مسكن بحي آخر؟

نعم ☐ **لا** ☐

إذا كانت الإجابة بنعم ما هي الآثار السلبية التي ترتبت عن إقامتك بهذا الحي؟

- **انتشار الآفات الاجتماعية والجريمة** ☐
- **صعوبة تربية الأطفال** ☐
- **التحصيل الدراسي المتدني للأطفال** ☐

- تفكك الروابط الاجتماعية للأسرة ☐

- أخرى تذكر:.....

35- ما هي الأسباب التي حفزتك على الإستقرار بحييكم؟

- قربها من مكان العمل ☐
- توفر الخدمات المختلفة بها ☐
- توفر مناطق الصناعية ☐
- حيوية التجارة ☐
- أخرى تذكر :.....

36- ما هي الآثار التي صادفتك أثناء الهجرة وأثرت على شخصيتك؟

- صعوبة الإندماج مع الجيران. ☐
- صعوبة التأقلم مع المناخ والعوامل الطبيعية. ☐
- صعوبة وتغير نمط المعيشة الجديدة ☐
- أخرى تذكر:.....

38-ما هي أهم المشاكل التي خلفتها تيارات الهجرة العشوائية بحييكم؟

- كثرة البيوت القصديرية ☐
- الاكتظاظ و الفوضى ☐
- انسداد البالوعات ☐
- كثرة النفايات والأوساخ ☐

ـ أخرى تذكر:.....

39- هل قدمت من قبل طلب للحصول على مسكن لائق ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم كم مرة تقدمت بطلب سكن؟
  - مرة واحدة ☐
  - مرتين ☐
  - أكثر من ثلاث مرات ☐

40- ما نوع الصيغة السكنية التي تقدمت بطلب الحصول عليها؟

- **سكن اجتماعي** ☐
- **سكن إيجاري** ☐
- **سكن تساهمي** ☐
- **سكن ترقوي** ☐
- **سكن ريفي** ☐

41- هل استفدت من الصيغة السكنية التي قدمت طلب الحصول عليه ؟

نعم ☐ **لا** ☐

- إذا كانت الإجابة بلا مند متى وأنت تنتظر للحصول على هذا المسكن؟

- **أقل من "3 سنوات** ☐
- **من 3- 5 سنوات** ☐
- **من 6-8 سنة** ☐
- **من 9-11 سنة** ☐
- **أكثر من 12 سنة** ☐

42- هل عانيت من عراقيل إدارية لطلب الحصول على مسكن ؟

نعم ☐ **لا** ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم ما هي أهم العراقيل الإدارية التي تعيقك في ملف السكن؟

- **شهادة إقامة** ☐
- **كشف الراتب والأجر** ☐
- **أخرى تذكر:**.....

43- ما هي أهم التلاعبات المسجلة في قوائم المستفيدين من السكن؟

- **تلاعب لجان الحي في التنسيق مع الهيئات المعنية** ☐
- **المحسوبية في التوزيع** ☐
- **الرشوة** ☐
- **غياب المعايير الموضوعية في التوزيع** ☐

- أخرى تذكر:.....

رابعا: العوامل الاقتصادية للأسرة والقدرة على امتلاك مسكن:

44- كم عدد الأفراد الذين لديهم دخل شهري في أسرتك؟

- **لا يوجد أي فرد** ☐
- **فرد** ☐
- **فردين** ☐
- **أكثر من ثلاث أفراد** ☐

45 – ما هي أهم المستلزمات المعيشية التي يوفرها دخلك؟

- **المأكل والمشرب** ☐
- **الملبس** ☐
- **الأثاث المنزلي** ☐

-أخرى تذكر:.....

46- هل تفكر في زيادة عدد أفراد أسرتك بالنظر إلى دخلك؟

نعم ☐ **لا** ☐

في حالة الإجابة بلا ما سبب ذلك؟

- **ضعف الدخل** ☐
- **كثرة نفقات الأسرة المختلفة** ☐
- **نفقات الأطفال الرضع** ☐

ـ أخرى تذكر:.....

47- فيما تفكر مستقبلا بالنظر إلى مستواك المعيشي؟

- **الانتقال إلى مسكن أحسن** ☐
- **الإمتناع عن إنجاب أولاد** ☐
- **ترشيد النفقات** ☐
- **إيجاد عمل آخر يدعم دخلك** ☐

ـ أخرى تذكر:.....

49- ما هي مختلف المستلزمات المعيشية التي توفرها لأطفالك ؟

- **نفقات الرعاية الصحية للطفل** ☐
- **المأكل والمشرب** ☐

- الملبس ☐

- أخرى تذكر :.....

50- هل يتناسب داخلك مع مختلف المتطلبات المعيشية ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟

- كثرة نفقات الأطفال. ☐

- كثرة المستلزمات المختلفة. ☐

- ارتفاع ثمن الإيجار ☐

- لا تساعدك على تحسين المسكن ☐

- أخرى تذكر:.....

51- ما هو عدد الأفراد الذين لا يمارسون أي نشاط؟

- لا يوجد أي فرد ☐

- فرد واحد ☐

- فردين ☐

- أكثر من ثلاثة أفراد ☐

52- ما هي مختلف الصعوبات التي واجهك بهذا الحي؟

- التهميش والحقرة ☐

- قلة المرافق العامة ☐

- تداخل المساكن ☐

- أخرى تذكر :.....

54- هل تحصلت من قبل على أي قطعة أرضية لبناء مسكن؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟

- لأنها تمنح بالدينار الرمزي للمستثمرين ☐

- لأنها تقدم لتشجيع للمرقين العقاريين ☐

- لأنها تقام عليها مرافق عامة للسكان ☐

- لأن الأراضي مخصصة لمشاريع تنموية ☐

أخرى تذكر:.....

55- هل تستطيع تحسين مسكنك ليكون أكثر أريحية؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟

- **لكثرة المستلزمات** ☐
- **لارتفاع تكاليف الأطفال** ☐
- **لصعوبة الادخار** ☐
- **لغلاء سعر المسكن** ☐

أخرى تذكر:.....

55- هل المداخيل التي تحصل عليها تساعدك على بناء مسكن لأسرتك؟

نعم ☐ **لا** ☐

- **إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟**
- **لا تمتلك أرض للبناء** ☐
- **لم تحصل على أي قطعة أرض من الدولة لبناء مسكن** ☐
- **الأراضي مخصصة للخواص المستثمرين في بناء المساكن** ☐
- **الأراضي المخصصة للبناء قليلة مقارنة مع الطلب عليها** ☐

56 – ما هي أسباب ارتفاع أسعار العقار المخصص للبناء بحييكم؟

- **لقلة الأراضي المخصصة للبناء** ☐
- **لكثرة الطلب على الأراضي المخصصة للبناء** ☐
- **لأن الأراضي ممنوحة للمرقين العقاريين** ☐

أخرى تذكر:.....

58- ما هي العوامل التي تشجعكم على بناء مسكن بحييكم؟

- **توفر فرص العمل** ☐
- **توفر الخدمات المختلفة** ☐
- **حيوية التجارة وفرص جديدة للنجاح** ☐

أخرى تذكر:.....

60- ما هي أهم الصعوبات التي واجهتك في بناء مسكنك؟

- **ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء** ☐
- **زيادة الطلب على الأراضي** ☐
- **قلة الأراضي المخصصة للبناء** ☐

أخرى تذكر: .....

الملحق رقم (2): الإستمارة في صيغتها النهائية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة باجي مختار ـ عنابة ـ

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

مدرسة الدكتوراه والتنمية البشرية والمؤسسات المجتمعية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بعد:

سيدي، سيدتي المحترم (ة):

نتشرف أن نضع بين أيديكم هذه الإستمارة، والتي صممت لأغراض بحثية لنيل شهادة دكتوراه علوم في تخصص علم الإجتماع التنمية البشرية والسكان، إذ تهدف إلى جمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها والموسومة ب:

النمو الديموغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر

سكيكدة نموذجا.

نرجوا منكم التكرم وملء هذه الإستمارة بعناية ودقة، وسوف تكون المعلومات التي تدلون بها موضع السرية التامة ولن تستخدم إلى لأغراض البحث العلمي الأكاديمي، كما نلتمس منكم الإجابة على الأسئلة المطروحة بكل موضوعية.

تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والإحترام.

إعداد الباحث: تحت إشراف:

عقون عبد الوهاب **أ/د: بوطوطن محمد الصالح**

السنة الجامعية:2019 ـ 2020

المحور الأول: البيانات الشخصية

1 ـ الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2 ـ السّن:

- أقل من 30 سنة ☐
- من [30 – 39] سنة ☐
- من [40 – 49] سنة ☐
- من [50 – 59] سنة ☐
- من 60 سنة فأكثر ☐

3 ـ الحالة المدنية:

- عـازب (ة) ☐
- متزوج (ة) ☐
- مطلق (ة) ☐
- أرمل (ة) ☐

4 ـ حالة المسكن:

- مسكن هش ☐
- مسكن قديم ☐
- بيت قصديري ☐

أخرى تذكر: .....

5 ـ المدخول الشهري:

- أقل من 24000 دج ☐
- أقل من 50000 دج ☐
- أكثر من 50000 دج ☐

ثانيا: النمو الطبيعي للسكان والاحتياجات السكنية.

6 ـ كم عدد أفراد أسرتك؟

- **من 1-3 أفراد** ☐
- **من 4-6 أفراد** ☐
- **6 أفراد فما فوق** ☐

7 ـ هل أسرتك تتكون من؟

- **ذكور فقط** ☐
- **إناث فقط** ☐
- **ذكور وإناث معا** ☐

8 ـ كم عدد الغرف التي يتشكل منها مسكنك؟

- **غرفة واجدة** ☐
- **غرفتين** ☐
- **ثلاث غرف** ☐

9 ـ كم عدد المواليد داخل أسرتك خلال الخمس سنوات الأخيرة؟

- **لا يوجد أي مولود** ☐
- **مولود واحد** ☐
- **مولودين إثنين** ☐
- **أكثر من 3 مواليد** ☐

10 ـ كم عدد الوفيات داخل أسرتك خلال الخمس سنوات السابقة؟

- **لا توجد أي وفاة.** ☐
- **حالة وفاة واحدة** ☐
- **حالتين إثنتين** ☐
- **أكثر من 3 وفيات** ☐

11 ـ لمن تعود ملكية الأرض التي بنيت عليها مسكنك؟

- **ملك خاص** ☐

- ملك البلدية ☐
- أملاك الدولة ☐

12 ـ هل تقطن هذا المسكن بمفردك؟

نعم ☐ **لا** ☐

ـ إذا كانت الإجابة ب "لا" ما هو عدد الأفراد المتزوجين والقاطنين نفس المسكن؟

- أسرة واحدة ☐
- أسرتين ☐
- ثلاث أسر فأكثر ☐

13 ـ هل عدد الغرف يكفي لكل أفراد بمسكنك؟

نعم ☐ **لا** ☐

إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟

- لأنه مكتظ بالأفراد ☐
- لأنه ضيق ☐
- لأنه غير مريح ☐

ـ أخرى تذكر:.....

14 ـ هل مسكنك الذي تقيم به يساعدك على تطبيق؟

- بعض العادات الأسربة ☐
- بعض التقاليد أسرتك ☐

ـ أخرى تذكر:.....

15 ـ هل المسكن الذي تقطنونه يتوفر على:

- الكهرباء ☐
- الماء ☐
- الغاز ☐
- قنوات الصرف الصحي ☐

ـ أخرى تذكر: .....

16 ـ المسكن الذي أقطن فيه لا يتوفر على؟

- غرفة استقبال ☐
- غرفة نوم ☐
- مطبخ ☐
- حمام ☐
- مرحاض ☐

ـ أخرى تذكر: .....

17 ـ ما هي التجهيزات الداخلية الموجودة بمسكنك؟

- تلفاز ☐
- المكيف الهوائي ☐
- ثلاجة ☐
- غسالة ☐

ـ أخرى تذكر: .....

18 ـ ما هي المرافق العامة الموجودة في محيطكم؟

- عيادة جوارية متعددة الخدمات ☐
- مركز شرطة ☐
- مركز بريد ☐
- فرع بلدي ☐
- مركز تجاري ☐
- دار الشباب ☐
- ملعب جواري ☐
- مكتبة للمطالعة ☐
- روضة الأطفال ☐

ـ أخرى تذكر: .....

ثالثا: هجرة السكان وزيادة الطلب على المساكن.

19 ـ أين كنت تقيم قبل مجيئك إلى هذا الحي؟

- **حضري** ☐
- **شبه حضري** ☐
- **ريفي** ☐

20 ـ ما نوع الهجرة التي قمت بها لهذا الحي؟

مؤقتة ☐ **دائمة** ☐

ـ إذا كانت دائمة ما هي الأسباب التي دفعتك لاختيار الهجرة إلى هذا الحي؟

- **بحثا عن العمل** ☐
- **طلبا لمسكن** ☐
- **تعليم الأطفال** ☐
- **لظروف أمنية** ☐
- **تغيير النشاط ونمط المعيشة** ☐
- **لجمع المال والثروة** ☐

ـ أخرى تذكر: .....

21 ـ ما هي المهنة التي كنت تمارسها قبل مجيئك إلى هذا الحي؟

- **فلاحة** ☐
- **تجارة** ☐
- **تربية المواشي** ☐

ـ أخرى تذكر: .....

22 ـ مما يتكون أفراد أسرتك الذين انتقلوا أو جاءوا معك لهذا الحي؟

- **نساء** ☐
- **رجال** ☐
- **كهول وشيوخ** ☐

ـ أخرى تذكر: .....

23 ـ ما هو السبب الذي جعلك تختار الاستقرار بهذا الحي؟

- **قربه من مكان العمل** ☐
- **قربه من المدينة** ☐
- **وجود أقارب به** ☐

ـ أخرى تذكر:.....

24 ـ هل تفكر في الانتقال من مسكنك إلى مسكن بحي آخر؟

نعم ☐ **لا** ☐

ـ إذا كانت الإجابة بنعم ما هي الآثار السلبية التي ترتبت عن إقامتك بهذا الحي؟

- **إنتشار الآفات الإجتماعية والجريمة** ☐
- **صعوبة تربية الأطفال** ☐
- **التحصيل الدراسي المتدني للأطفال** ☐
- **تفكك الروابط الاجتماعية للأسرة** ☐

ـ أخرى تذكر: .....

25 ـ ما هي الآثار التي صادفتك أثناء الانتقال أو الهجرة لهذا الحي؟

- **صعوبة الإندماج مع الجيران.** ☐
- **صعوبة التأقلم مع المناخ والعوامل الطبيعية.** ☐
- **التغير في نمط المعيشة الجديدة** ☐

ـ أخرى تذكر: .....

26 ـ ما هي أهم المشاكل التي خلفتها تيارات الهجرة العشوائية بمحيطكم؟

- **كثرة البيوت القصديرية** ☐
- **الاكتظاظ والفوضى** ☐
- **كثرة النفايات والأوساخ** ☐

ـ أخرى تذكر: .....

27 ـ هل قدمت من قبل طلب للحصول على مسكن لائق؟

نعم ☐ **لا** ☐

ـ إذا كانت الإجابة بنعم كم مرة تقدمت بطلب سكن؟

- **مرة واحدة.** ☐
- **مرتين.** ☐
- **ثلاث مرات فأكثر.** ☐

28 ـ ما نوع الصيغة السكنية التي تقدمت بطلب الحصول عليها؟

- **سكن اجتماعي إيجاري** ☐
- **سكن ريفي** ☐
- **سكن ترقوي مدعم** ☐
- **سكن ترقوي** ☐

29 ـ هل استفدت من الصيغة السكنية التي تقدمت للحصول عليها؟

نعم ☐ **لا** ☐

ـ إذا كانت الإجابة بلا منذ متى وأنت تنتظر للحصول على هذا المسكن؟

- **أقل من 3 سنوات** ☐
- **من 3- 5 سنوات** ☐
- **من 6-8 سنة** ☐
- **من 9-11 سنة** ☐
- **أكثر من 12 سنة** ☐

رابعا: العوامل الاقتصادية للأسرة والقدرة على امتلاك مسكن.

30 ـ كم عدد الأفراد الذين لديهم دخل شهري في أسرتك؟

- **فرد واحد** ☐
- **فردين** ☐
- **أكثر من ثلاث أفراد** ☐
- **لا يوجد أي فرد** ☐

31 ـ ما هي أهم المستلزمات المعيشية التي يوفرها دخلك للأسرة؟

- **المأكل والمشرب** ☐
- **الملبس** ☐

- الأثاث المنزلي.
- العلاج

أخرى تذكر:.....

32 ـ هل يتناسب دخلك لتوفير مختلف المتطلبات المعيشية؟

نعم لا

ـ إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟

- كثرة نفقات الأطفال
- غلاء المعيشة
- ارتفاع ثمن الإيجار.
- لا تساعدك على تحسين المسكن

أخرى تذكر: .....

33 ـ هل تفكر في الإنجاب و زيادة عدد أفراد أسرتك؟

نعم لا

ـ في حالة الإجابة بلا ما سبب ذلك؟

- ضعف الدخل
- كثرة نفقات الأسرة المختلفة.
- نفقات الأطفال الرضع.

أخرى تذكر:.....

34 ـ فيما تفكر مستقبلا بالنظر إلى مستواك المعيشي؟

- الإنتقال لمسكن أفضل.
- الإمتناع عن إنجاب أولاد.
- ترشيد النفقات.
- إيجاد عمل آخر يدعم دخلك.

أخرى تذكر:.....

35 ـ ما هو عدد الأفراد الذين لا يمارسون أي نشاط؟

- فرد واحد
- فردين

- أكثر من ثلاثة أفراد
- لا يوجد أي فرد

36 ـ ما هي مختلف الصعوبات التي تواجهك بهذا الحي؟

- التهميش والحقرة.
- قلة المرافق العامة.
- تداخل المساكن.
- اختلاف الثقافات

أخرى تذكر: .....

37 ـ هل تحصلت من قبل على قطعة أرضية لبناء مسكن؟

نعم لا

ـ إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟

- لأنك لم تقدم طلب الحصول على أرض
- لان دخلك لا يكفي لشراء قطعة ارض
- لانها تمنح للمستثمرين
- لأنها تقام عليها مرافق عامة للسكان

أخرى تذكر:.....

38 ـ هل تستطيع تحسين مسكنك ليكون أكثر أريحية؟

نعم لا

ـ إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟

- لكثرة المستلزمات
- لارتفاع تكاليف الأطفال الرضع
- لصعوبة الادخار
- لغلاء سعر المسكن

أخرى تذكر: .....

	المحكم	الرتبة العلمية	جامعة الإنتماء
1	بوطوطن محمد الصالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة
2	اسماعيل قيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
3	فوزي بومنجل	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
4	بودرمين محمد	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
5	تومي رياض	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
6	ندير بوحنيكة	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشادلي بن جديد الطارف

الملحق رقم (3): قائمة الأساتذة المحكمين.